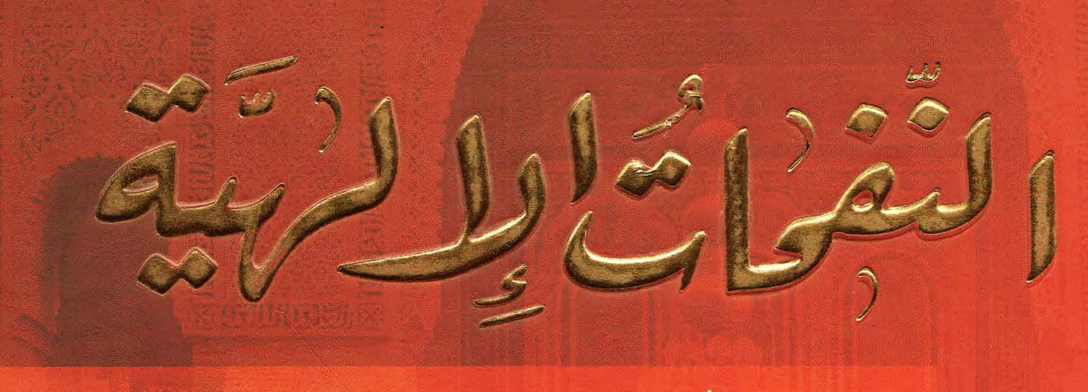


ويليه

السر الرباني المعروف بالنصوص

كلاهما تأليف

الإمام القطب الحجة الشيخ

صدر الدين أبي المعالي محمد بن إسحاق القونوي

المتوفى ٦٧٣ هـ

تحقيق وتخريج وتعليق

أحمد فريد المزيدي



Title: **AL-NAFAḤĀT AL-ʾILĀHIYYAH**

followed by **AL-NUṢŪṢ**

(Two books in Sufism)

Author: Ṣadruddīn al-Qūnawi

Editor: Aḥmad Farīd al-Mizīyadi

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 272

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: النفحات الإلهية

ويليه: السرّ الربّاني المعروف بالنصوص

المؤلف: صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي

المحقق: أحمد فريد المزيدي

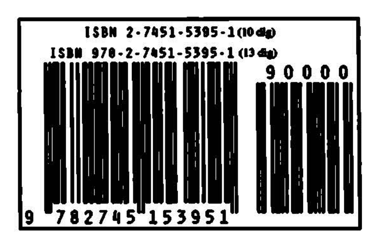
الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت

عدد الصفحات: 272

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



ISBN 2-7451-5395-1 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-5395-1 (13 dig)



الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م ـ ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية

Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢+ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ — ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ — رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com



مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدًا عبده ورسوله، سيد الأولين والآخرين، اللهم فصلِّ عليه وسلم، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبهم أجمعين.

أما بعد...

فهذه نفحات إلهية، ونفحات مباركة، ونفحات ربانية، تحتوي على إمدادات فيوضية، وفتوحات قدسية، فيها رموز شريفة، ومصطلحات منيفة.

أفاض الله بها على الإمام القطب الحجة سيدي صدر الدين القونوي قدس الله سره العزيز.

ويتلوها كتابه السر الرباني المسمى بالنصوص، وهو من أعظم الكتب وأجلها في علم الحقائق، شغل به قلوب العارفين، وحارت فيه أذهان العلماء الحاذقين، ولم يكتسب فهمه ومعرفته إلا من فتح الله عليه فتوح العارفين، وسلك سبيل الأئمة المتحققين.

فهما كتابان عظيمان، كتبا بمداد النور، فسطع منهما روضات من الحبور، فأنتجا معدنًا من السرور، وإن حصول ذلك لمن تربى في مدرسة الشيخ الأكبر، وشرب من معين ذلك المشرب، فمن إذن يكون؟

إنه راحة الأرواح، ومسالك الانفتاح، من فالق الإصباح، ومسخر الأشباح.

فالحمد لله الذي شرفنا بتحقيق هذين الكتابين، في علم الحقائق.

فاغترفت من معينهم للتعليق، والتحقيق، قدر المستطاع، ومن مثلي لفك رموز أسياده

له فيه باع، فما هي إلا إشارات، وطواف حول حقيقة العبارات.

والله الموفق والهادي للخير والصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه السادات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم العرض على رب الأرض والسماوات، وسلم تسليمًا كثيرًا.

بسم الله الرحن الرحيم

ترجمة المصنف

هو الشيخ الكبير الشهير محمد بن إسحاق صدر الدين أبو عبد الله القونوى شيخ الأعارية بقونية صحب الشيخ محيى الدين ابن عربي.

تزوج أمه الشيخ محيى الدين ابن العربي في صغره ورباه.

- شرح الأحاديث الأربعينية في التصوف.
- الإعجاز والبيان في كشف أسرار القرآن في مجلدين ضخمين ذكر فيه أنه لم يمزج كلامه بأقوال أهل التفسير الباحثين في الألفاظ والغافلين عن حقيقة الامتزاج بل فسر بالآثار الصادرة عن ألسنة الحفاظ والتزام ذلك إلى آخر القرآن العظيم.

قلت: وقد طبع حديثًا بتحقيق سيدنا الشيخ عاصم الكيالي أمدَّه الله بنفحاته المباركة.

- النفحات الإلهية.
- النصوص.

قـــرأ كتاب جامع الأصول على الأمير العالم شرف الدين يعقوب الهذباني ورواه عنه، وقرأ عليه الشيخ قطب الدين الشيرازي.

وشيخه الأول هو سيدي ابن عربي هو من تغني معرفته عن الإشارة إليه، وإن كانت معرفته مستحيلةً على غير أبناء جنسه.

وأنشدوا:

إيَّـــاك واسم العامرية إنَّنـــي أغارُ عليها من فم المتكلِّم

أغارُ عليها أن يراها سوايَ بلْ أغارُ عليها أن أراها لغيرتِي

فهو ممن ورثوا: (لا يعرف قدري غير ربِّي).

فكان من موروثه ﷺ مُربًّى ولغيره مُربٌّ، سُتروا في الدنيا؛ تخلقًا بأخلاق سيدهم، وغدا: (أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر)، خاتم الولاية المحمدية، حجَّة الله على أوليائه، العين التي يشرب بها عباد الله، الولي، الكامل، المقرَّب، السند، العالم بالله تعالى، المؤيَّد من الله ورسوله في جميع شؤونه، سيدنا محمد بن علي بن محمد الطائي الأندلسي.

المعروف بالشيخ ابن العربي ﷺ، ونفعنا به في الدارين، آمين، وأماتنا على محبته ومحبة جميع الصالحين، آمين.

وقد جرت مكاتبات بينه وبين الشيخ نصير الدين الطوسي، والشيخ الحوراني.

فهم الخاطئين للصدر القونوي:

قلت الحاصل: كما ذكره الإمام عبد الرؤوف المناوي في «الكواكب الدُّرية»:

إن قد اختلف في شأن الشيخ ابن الفارض والشيخ الأكبر ابن العربي والعفيف التلمساني والصدر القونوي وابن هود وابن سبعين وتلميذه الششتري والصفار وابن المظفر ﷺ من الكفر إلى القطبانية، وقد كثرت التصانيف من الفريقين في هذة القضية، ولا أقول كما قال بعض الأعلام: سلِّم تسلمْ، والسلام، بل أذهب إلى ما ذهب إليه بعضهم من أنه يجب اعتقادهم وتعظيمهم، ويحرم النظر في كتبهم على من لم يتأهَّل لتنزيل ما فيها من الشطحات على قوانين الشريعة، وقول بعض جهبذة الفقه والأثر: (إنه لا يؤول إلا كلام المعصوم) غير معتبرٍ، وإن جلَّ قائله؛ كيف وهو قد ملأ كغيره كتبه الفقهية والحديثية بتأويل النصوص والوجوه؟! واعتنى عليه بالجمع بين الكلامين المتناقضين، وتنزيل الخلاف على حالين.

وقد وقع لجماعة من الكبار الرجوع عن الإنكار، وكان العزُّ بن جماعة ينكر، فرأى في منامه جماعةً قد أوقفوا بين يدي الشيخ، وقيل له: هؤلاء منكرون. فقطع ألسنتهم؛ فانتبه مذعورًا، ورجع.

وقال لي شيخنا الرملي: إن بعض المنكرين رأى أن القيامة قد قامت، ونصبت أواني في غاية الكبر، وأغلي فيها الماء حتى تطاير منها الشرار، وجيء بجماعةٍ ضبائر ضبائر، فسلقوا فيه حتى تهرى العظم واللحم، فقال: من هؤلاء؟ فقيل: الذين ينكرون على ابن العربي والقونوي وابن الفارض اهـ.

ومن تلامذته الشيخ الفرغاني شارح التائية: وهو الشارح الأول لها.

حكى: أن الشيخ صدر الدين القوني عرض لشيخه الشيخ محيي الدين ابن العربي. فقال له: لهذه العروس بكرًا من أولادك، فشرحها الشيخ الفرغاني.

توفي سنة 676 هـ.

وانظر: في ترجمته:

- طبقات السبكي الكبرى (19/5).
- جامع كرامات الأولياء (133/1).
- الوافي بالوفيات للصفدي (233/1).
- طبقات المفسرين للأدنروي (ص247).
- الأعلام للزركلي (30/6).
- جامع الكرامات للنبهاني (133/1).



تأليف

الإمام القطب الحجة الشيخ

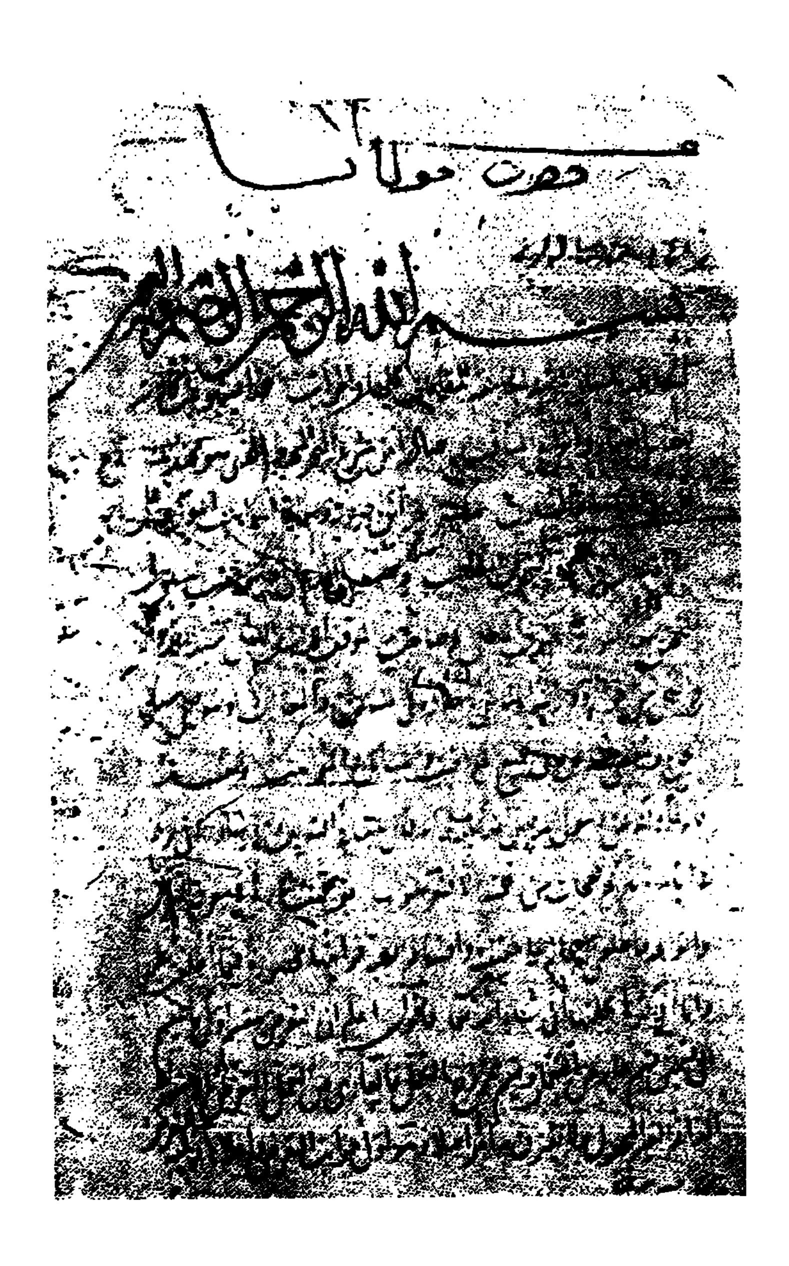
صدر الدين أبي المعالي محمد بن إسحاق القونوي

المتوفى ٦٧٣هـ

تحقيقه وتخريجه وتعليقه

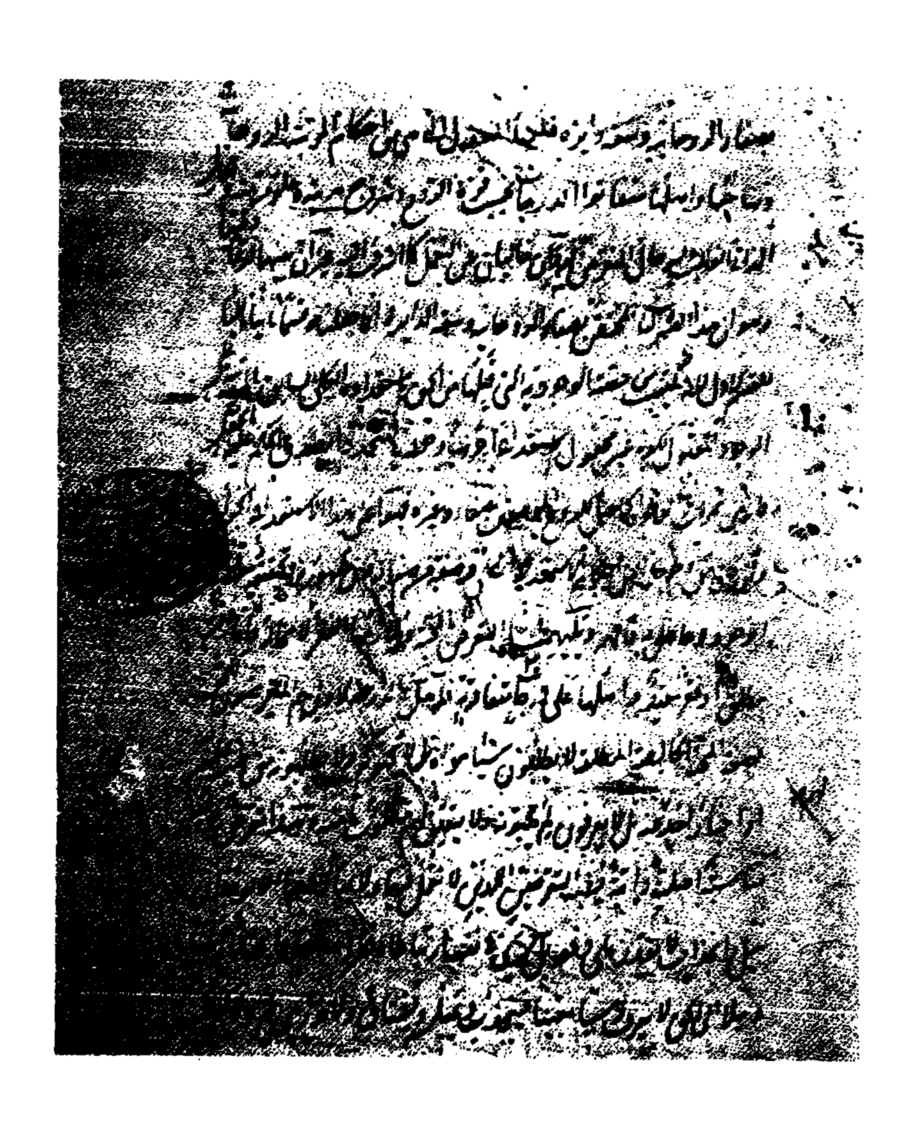
أحمد فريد المزيدي

نماذج من صور المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأولى من نسخة قونية



صورة الصفحة الثانية من نسخة قونية

ان فهمت عرفت ان المناسبة عبارة عن كل امر جامع
بين شيئين او اشياء تتماثل في الاتصاف
باحكامه وقبول اثاره ان كان ذلك الشيء
من الامور المنفعلة في مرتبة الانفعال والا
فيكون ما ذكرنا واقع في مرتبة الفاعلية
وعلى كلا التقديرين فالمماثلة المذكورة تثبت
والاشتراك يقع على وجه يرتفع حكم التعدد
بين الشيئين او الاشياء والامتياز لا مطلقا
بل من جهة ما يضاهي به كل شيء منها ذلك
الامر الجامع القاضي بالاشتراك مضاهاة
حقيقية لا تبقى معها كما اشتركا من حيث ما
في كل شيء من المعنى الذي من جهته يماثل
بعضها بعض كل الجنسيات التي قدمنا ذكره
واشتراكهما فيما يضاهيانها من ذلك الامر الجامع
بالذات والمرتبة والذات معا بينا حكمه ايضا في
الوجه الذي يتحد به الاشياء التي هو جامعها فلا
تمتاز عنه حكمها يثبت له وينتفي عنه ما يثبت
لها وينتفي عنها ثم ان احكام ما به الامتياز تتداخل
مع احكام ما به الاتحاد وتتمازج فيبقى في بعض
الاشياء احكام ما به الامتياز على احكام ما به الا
تحاد اما من حيث الكثرة العددية ورجحانها عن

لا تبقى كما قلنا تغايرا

صورة من نسخة النفحات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله بِلسانِ المرتبة الجامعة للمقامات كلها والمراتب حـــمدًا يستوعب كمالات أجناس الثناء، وأنواع المناقب، صادرًا من مشرع البحر المحيط الذي هو ممتد المشارع كلها، والمناهل والمشارب، مكتنز الخزائن الجوديَّة، ومواد المواهب الموزَّعة على أهل الهبات الذاتية، وأصحاب المكاسب.

وصلَّى الله على الحائز قصب السَّبق في التحقيق بهذا المورد الأشرف الأحلى، وصاحب هذا الموقف الأكشف الأجلى سيدنا محمد وآله والكُمَّل من إخوانه وورثته الثابتي السيادة في المشارق والمغارب، وموضحي سبل الحق، ومقيمي مشاعره في جميع المواقيت، والمسالك، والمذاهب.

وبعد..

فإنه لما ورد عن رسُول الله ﷺ أنه قال بلسانيّ التعريف والإرشاد:

«إنَّ لربِّكم في أيَّام دهرِكُم نفحَات من رحمته فتعرضُوا لَها[1]».

توجَّهت إلى ربِّي في معرفة التعرُّض وأنواعه، فأطلعني سبحانه على حقيقته وأقسامه الكليَّة، فرأيتها محصورةً فيما اطَّلعت عليه وأنا أذكرها بجملتها إن شاء الله تعالى.

فأقول: اعلم أنَّ التعرُّض ينقسم أوَّل ما ينقسم إلى قسمين:

قسمٍ عارٍ عن التعمُّل، وقسمٍ ممزوجٍ بالتعمُّل.

فالعاري عن التعمُّل: التعرُّض بالاستعداد الذاتي الغير المجعول، ولا يقترن به أمرٌ أصلاً، وهو أوَّل مراتب التعرُّض وأعلاها، ويليه التعرُّض بصفاء الروحانية، وسعة دائرة فلكها المعقول التي هي من أحكام المرتبة الروحانية، وصاحبها وأهلها متفاوتو الدرجات به حسب قوة الروح، وشرف جوهريَّته، وعلوّ مرتبته، والحال الذاتي الغالب عليه حال التعرُّض.

فهذان خاليان عن التعمُّل كما أشرت إليه.

غير أن بينهما فرقًا دقيقًا وهو: أن هذا القسم الثاني المختص بصفاء الروحانية، وسعة

---

(1) رواه الطبراني في الكبير (233/19)، وذكره العجلوني في كشف الخفا (269/1).

الدائرة إنما جعلناه قسمًا ثانيًا تاليًا للقسم الأول؛ لأنه يكتسب من حصَّته الوجودية التي قبلها من الحق باستعداده الكُلّي السَّابق بالمرتبة على الوجود المقبول؛ لكونه غير مجعولٍ استعدادًا جزئيًا وجوديًا متجدِّدًا بصدق الحكم عليه بِالجعل، فإنه من ثمرات الوجود[1] الحاصل للروح الموصوف بالصفاء[2] وغيره، فهو: أعني هذا الاستعداد الجزئي وإن كان من وجه حكمًا من أحكام الاستعداد الكلِّي وصفة من صفاته، فإن ظهوره وتحقُّقه موقوفان على الوجود وحاصلان به فافهم.

ويليهما التعرُّض بالمحبَّة، ويلازمها الفقر لا محالة، فإمَّا فقرٌ مطلقٌ، أو فقرٌ مقيَّدٌ، وأهلها على درجاتٍ متفاوتة.

فأهل الدرجة الأولى: هم المتعرضون للحق بصفة المحبَّة الخالصة المطلقة، لا يطلبون شيئًا سواه، بل لا يحبونه ولا يطلبونه من حيث علمهم به، أو إخبار أحدٍ لهم عنه، بل لا يعرفون لِمَ يحبونه، ولا يتعيَّن سهم مطلوب مأمنه.

وهذا تعرُّضٌ توجبه مناسبةٌ أصليةٌ ذاتيةٌ، يشبه التعرضين اللذيـــن لا تعمُّل فيهما، ولا يمتاز عنها إلاَّ بوجدان مَيلٍ وانجذابٍ، لا يقدر على دفعه، بل يرى في نفسه ارتباطًا، وفقرًا مطلقًا، وانجذابًا وتعشُّقًا، وميلاً إلى الحق لا يعرف له سببًا معينًا، فينجذب، ويميل، ويشتاق ولا يدري لِمَ ولا كيف.

---

(1) الوجود: هو وجدان الحق في الوجد.

فـــإن المـــشهود في الـــوجد هو ما صادف بغتة ، وما صادف بغتة ، إن لم يكون وجود الحق لا يفنيك عن شهودك نفسك وشهود الكون، إذ من شأن القديم أن يمحو الحادث عند اقترانه به، لا شـــأن غـــيره، ولكن وجود الحق في الوجد غير معلوم؛ إذ ما يقع به المصادفة ، قد يكون على حكم ما عينه السماع المطلق، أو المقيد ، فلا ينضبط، فإنه تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾.

ولذلك قال قدس سره: إذا رأيتم من يقدر الوجد على حكم ما عينه السماع المطلق، أو المقيد، فما عنده خبر بصورة الوجد، فإنما هو صاحب قياس في الطريق، وطريق الله تعالى لا يدرك بالقياس، فإنه: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ وأن كل نفس في استعداد. فوجود الحق في الوجود، وإنما يختلف عند الواجد بحكم الأسماء الإلهية ، وبحكم الاستعدادات الكونية في كل نفس إلى لا غاية.

(2) الصفاء: هو تصفي الناطقة من شوائب الحيوانية بانسجام مادة الطبيعة، وحقيقته: طهارة القلب من نجاسة الشرك بنور التحقيق بتوحيد الأفعال مطلقًا، وغايته: محو ظلام القبح عند بدوِّ أنوار شمس الحسن المشهود بأعين الوحدة المطلقة اهـــ.

وهذه هي المناسبة الذاتية وقد ذكرتها في مواضع من كتبنا.

ويلي ما ذكرت التعرُّض بصفة المحبة لأمورٍ معينةٍ جمعًا وفُرادى، كالعلم به، أو شهوده، أو القرب منه مع لوازم ذلك كله، وهو أوَّل درجات الفقر المقيَّد.

ويلي ذلك التعرُّض بصفة المحبة للحق[1] باعتبار ما يكون من الحق مما لا يختص ولا يرتبط بالحق، كالأشياء التي سبق ذكرها آنفًا من معرفة الحق، وشهوده، والقرب منه والاحتظاء به، بل إنما يتعرَّض لمطالب مخصوصةٍ جمعًا وفُرادى؛ كالظفر بأسباب السعادة من حيث: تشخُّصها في ذهنه بموجب إخبار الرسول الصادق ﷺ.

أو الاطِّلاع من بعض الوجوه.

ولهذا القسم تفاصيل يختص به مقامٌ واحدٌ، حكمه طلب جلب المنافع ودفع المضار عاجلاً أو آجلاً، مؤقتًا أو غير مؤقتٍ.

---

(1) مراده بالمحبة حب الظهور الذي ينشأ عنه المحبة المعهودة لأنه لما ظهر الله بالكثرة وتميزت وانطلق الظاهر ظهر بالجميل المزين للبعض بالبعض، فلما ظهر بهذا الاسم ظهرت المحبة المعهودة المتداولة في لسان المتصوفة كرابعة وما أشبهها، وهذه المحبة ظهور اسم المانع على وجه المحتجب حال كونه جاذباً فيجذب المحتجب تعالى، يحصل للمهيأ المحبة حال تخرجه عن المعهود فكلما جذب المحتجب بظهور الجميل والمانع صار بينه وبين المحب المجذوب زيادة الحال وحصل الاشتغال بملاحظة الجمال المقابل وهو خافٍ، فلا يزال المحب يجذب آن ظهور الجمال المذكور والمانع يصده عن النظر، فإن اقتسم بالمانع منع الجذب وحصل له بعض النظر، فإن استولى المانع كله واستهلكه في ذاته حصل له النظر العياني وهو منتهى المحبة، هذا إن كان آخذاً في الاستعلاء، فيكون قدر في مقام إلى مقام، وإن كان مهيأ للمحبة فقط، فيكون الجذب المذكور أولاً جذب روحانية حتى يستولي قواه بالمنع على قدرة الرد ويستهلك كماله في ذاتها، فلا يحصل للمحب الاطلاع حتى ينقضي نفسه الآخر الدنيوي وهذه الصورة المحبة الممنوعة تكون قد تهيأت من حين ظهورها للجذب منها فلا يزال في محبة مادامت مجذوبة بشرط المنع إلى حين الكمال المذكور، فهذه حقيقة المحبة وما يلزم عنها وقد أشار القشيري رحمه الله في رسالته إلى المحبة فقال: هو وجود تعظيم في تمنع المحب الانقياد إلى غير محبوبه، وهذا لازم عن المحبة وليس حقيقة المحبة فلا يظن بالشيخ صاحب هذه المشاهد ﷺ أنه أراد المحبة المذكورة ولا لازمها الذي ذكره القشيري، وإنما أراد بالمحبة حب التقييد من الإطلاق لأنه ورد بعد الانتهاء والترك والمحبة المتقدمة في الذكر هي مقام يتضمنه أوصاف العار إلى حد الكمال، فإذا وصل إلى غاية الكمال لا يطلق عليه المحبة المذكورة فثبت أن مراده حب الظهور، وهذا الحب مثل قوله ﷺ حاكياً عن ربه في الحديث الصحيح: «لا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه» فحب العارف كحب الله للعبد.

ويندرج في هذا القسم أيضًا المرغبات والمرهبات على اختلاف ضروبها.

والفقر المقيد مصاحب لجميع ذلك ما عدا التعرُّضين الأولين.

ومتعلِّق هذا الفقر المقيَّد طلب استكمال متوقفٌ على تحصيل مطلبٍ، ومطالب اعتنيت ذكر أصولها بعد التعرضين الأولين؛ فاعلم ذلك.

وما سوى ما ذكرت فإنما هو تعرُّضٌ بصور الوسائل كالأعمال، والتوجيهات، وصور الأدعية وأمثال ذلك، وليس للتعرُّض مرتبةٌ كليَّةٌ غير ما ذكرنا، بل تفاصيل هذه الأصول لا غير.

وإذا تقرَّر هذا فاعلم أني ذاكرٌ في هذا الكتاب من النفحات الرحمانية، وثمرات التجلِّيات الاختصاصية والربَّانية، بعض ما جاد به الحق عليَّ في هذا القرب، وما ييسِّر الحق ذكره، فتدبَّر ما يقرع سمعك ويستجليه لُبُّك، واعرف قدره تحظَ بالسعادة الكبرى، والمكانة الزلفى، والله وليُّ التوفيق والإحسان.

نفحات إلهية كليَّة

تتضمن بيان مبدأ سفر الحق ومنازله ولوازمه وما يتبع ذلك من أمهات العلوم والأسرار التي بين المبدأ والمنزل:

اعلم أن الحق سبحانه لما أحب ظهوره بصورة كماله المستجن في غيب هويَّته[1]

---

(1) والهوية بضم الهاء: يُراد بها عند الحكماء: الحقيقة الجزئية؛ لأن ما به الشيء هو هو، إن كان جزئيًّا تسمَّى بذلك. وإن كان كليًّا يُسمَّى بالماهية، وإن لم يعتبر فيه كلية ولا جزئية كان حقيقة، فهي أعم منها. وهذا المعنى وإن كان صحيحًا في نفسه عند السادة حيث إن الوجود الحق عندهم جزئي لا كلي: أي هو شيء واحد ظهر بكثرة إلا أنهم: أي السادة اصطلحوا على الهوية بأنها الوجود الحق الذي لم يؤخذ بشرط شيء، ولا بشرط لا شيء، فإن الوجود كما قدمنا إما أن يؤخذ لا بشرط شيء، وهو الذات البحت.

وإما إن يؤخذ بشرط شيء ولو كثرة، وهو مقام الجمع المعبر عنه بالواحدية، وإما أن يؤخذ لا بشرط شيء ولا بشرط لا شيء، وهو هذه الهوية السارية بكل شيءٍ، أي شيء كان، وهي الوجود الحق المذكور، والمراد بالسريان الظهور في المظاهر: أي ظهور هذه الهوية في كل شيءٍ، كما يشاهده العارفون فإنهم صرَّحوا به، لا يكون الكامل كاملاً حتى يرى هوية الحق سارية في كل شيءٍ، بل وهويته كذلك؛ إذ هي هي، ولا يظن الحلول بقسميه، بل ولا يتوهم أن لا اثنينية أصلاً، بل شيء واحد تعين بتعينات حسية وغيرها رجعت إلى عدم محض. وانظر: كشف الأسرار =

المستوعب لأحكام سائر شؤونه الذاتية، وظهر في كل شأنٍ منها بحسبه: أي بحسب ذلك الشأن، لا ليظهر عين الشأن فقط، ولا لأن يظهر ذاته في ذلك الشأن ومثل، بل ليكتسب كل شأن منها حكم سائر شؤونه، فيظهر كل فردٍ من أفراد مجموع الأمر كله بصورة الجميع، ووصفه، وحكمه، تعرَّف إلى تلك الشؤون بما تقتضيه خصوصية كل شأنٍ منها من مطلق ذاته من حيث جمعه لسائرها، فأشعرها بها وبه من حيث هي وسُمِّي ظهوره المتعدد فيها بحسبها خلقًا.

ثم تفاوت ذلك الخلق بحسب غلبة حكم الشأن على حكم الذات وبالعكس، وبحسب حيطة بعض الشؤون بأحكام غيرها من أمثالها بالتقدُّم، والتأخُّر، والتبعية، والمتبوعية، والسعة، والضيق، والإطلاق، والتقييد.

وتصادمت أحكام كثرتها بأحكام وحدة عيِّنه المتعيِّنة بالشؤون، وتمازجت فحدث بينها امتزاجاتٌ على أنحاء وكيفيات مختلفةٍ استدعت بجملتها ظهورًا آخر منه في كل مزجةٍ من تلك المزجات الغيبيِّة المعنوية.

وتعيّنًا ثانيًا من مطلق غيب ذاته لغير المتعيِّن اقتضته واستدعته تلك المزجات من حيث أحدية جملتها.

فثبت له الاسم الآخر بالحكم المتأخر الثاني المذكور، كما ثبت له الاسم الأول يسابق الظهور، وظهر حكم الأزل والأبد بالحكمين، وتعيُّن الوسط بين الطرفين، فتفاضل الخلق، وانفتق الرَّتق، وانقسم كل طرفٍ إلى أقسام، كما انقسم الوسط إلى أقساطٍ جامعةٍ حكم الوراء والأمام، فسماوات عُلا، وأراضٍ سُفلى، وكواكب، وأرواح، ومولَّداتٌ مِن الأصول الوسطى من معدنٍ، ونباتٍ، وحيواناتٍ ذوات ظلفٍ، وحافرٍ، وخفٍّ، وجناحٍ.

ثم إن المُخضة المفصَّلة انتهت إلى زُبدة من هذه الجملة متحصِّلة، فقامت بوصف الجميع، وتحقَّقت بالمقام الرفيع، آنست بكمال قابليتها من ظهرت منه، ونابت في كل أمرٍ يرومه عنه، فسمَّاه إنسانًا، وخليفةً، وظلاًّ، وجعله لتنفيذ أوامره في جميع خليقته منـــزلاً ومحلاً.

ثم تعرَّف به إلى الخلائق تعريفًا آخَرَ جامعًا بين ما يقتضيه خصوصية كل شيءٍ منه،

=

لصلاة سيد الأبرار للعطار (ص125) بتحقيقنا.

كما نبَّهت عليه، وبين ما تقتضيه أحدية جمعه بالنسبة إلى جميع الأشياء، فبعضٌ غلب عليه أحكام الآثار فعرَّفه في زعمه من حيث الأثر والتأثُّر، وبعضٌ عرَّفه من حيث ما تعيّن فيه من أوصافه، وشؤونه على ما بينها من التفاوت عند أهل التقييد، إضافة المستحسن منها إلى الأصل، والغير المستحسن عنده إلى الغير.

وبعضٌ تعرَّف إليه بحكم علمه فيه وفي أمثاله، وسُمِّي ذلك الحكم خطابًا، وكلامًا، وتنـــزيلاً، ونورًا، وهدىً ونحو ذلك.

وليس سوى صورة حكم علمه في المخاطب وترحّمه لأحواله المستجنَّة في ذلك العلم واحدًا كان المعلوم أو أكثر من واحدٍ.

وهذا شأنه مع كل موجودٍ؛ أي لا يعود عليه، ولا يرجع إليه حال تمام دورته الكليَّة إلا صورة النفحات الإلهية حكمِ علم ربِّه به وبلوازمه، وما تحيط به دائرة حقيقته التي هي عبارةٌ عن: صورة علم ربه بنفسه، من حيث شأنه الذي كان هذا الموجود صورته ومظهره، وهكذا الأصل لا يعود عليه مما أوجد ويوجد إلا صورة علمه بنفسه من حيث نفسه، ومن حيث شؤونها المتعدد ظهوره فيها مع أحدية عينه الأحدية التي هي منبع الوحدة والكثرة المعلومتين للجمهور، لكن الأمر بالنسبة إلى الأكثرين ليس علمًا.

فلهذا لا يحكم بعود حكم علمهم عليهم.

بل يُقال: يستجلون صور ظنونهم في الله وفيما يتعين لهم منه بحسب صورة علم ربِّهم بهم أزلاً، فإنه يعلم وأكثرهم لا يعلمون، وبذلك ورد التعريف التام الربَّاني بقوله:

«أنا عند ظنِّ عبدي بِي[1]».

والقليل من خواص أهل الله يستجلون في الحق صورة علمه بنفسه، وصورة علمه بنفسه من حيث شؤونه، وأحكامها التي ستتعيّن فيهم وبهم في مراتب ظهوره معه بهم وفيهم، ومراتب ظهوراتهم في جنابه، من حيث هو مرآةٌ لهم ولأحوالهم، ويستجلون أيضًا صورة علمه سبحانه بهم، وبأحوالهم بعضهم مع بعض، التي يتلبَّسون بها على سبيل التعاقب شيئًا بعد شيءٍ، وحالاً بعد حالٍ، فأخذوا العلم بربِّهم، وبحقائقهم وأحوالهم من حيث تعلق علم موجدهم به وبهم، فلذلك لم يغاير علمهم بهم وبربِّهم، وبما علموه علم

(1) رواه البخاري (2694/6)، ومسلم (2061/4) .

ربهم بذلك كله، إلاَّ من حيث القِدم، والإحاطة، وكمال الانبساط على المعلومات، ودوامه، وعدم الانفعال.

فعلمه سبحانه قديمٌ محيطٌ منبسطٌ دائمٌ فعليٌّ كما مرَّ، والذي لهم من ذلك هو مقدار ما تستدعيه سعة دائرة مقامهم وما حاذاهم المحاذاة المعنوية.

وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة:255].

فإن قيل بأن علم كل أحدٍ مطابقٌ لعلم الحق المحيط بكل معلومٍ.

فجوابه: أنّ اعتبار علم الحق من حيث إنه صفةٌ له مغايرٌ لتعلُّق علمه بعلم غيره باعتبار أنه صفةٌ للغير؛ فافهم هذا، فإنه أعلى ما يكشفه الإنسان المعتني به وأشرف ما يمنحه من ربِّه.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن أحديّة جمع شؤون كل موجودٍ والمنتشئ من تصوراته ومداركه المتعلقة به وبما يسميه سواه فهو مستقره، ومقامه آخر أمره في؛ أي المنـــزلتين تعيّن وانحرف إليها؛ والمنـــزلتان هما المسمَّاتان سعادةً وشقاوةً تعيُّنيًّا بحكمي الغلبة والمغلوبية الواقعتين بين أحكام ذات الحق، وأحكام شؤونه، وعلمه بها وإن كانت شؤونه أيضًا من أحكام ذاته الكامنة في وحدته، ولكن ثمة فارقٌ يعرفه الكمَّل ومن شاء الله، وهنا بحارٌ لا ساحل لها، ومهاوٍ لا مخلص منها إلا لمن شاء الله.

وأولى الغلبات المشار إليها؛ غلبة الرحمة الغضب، وتلك الغلبة اقتضت ترجيح طرف وجود الأشياء المسمَّاة ممكناتٍ على طرف عدميَّتها، وعدميتها عبارةٌ عن استهلاك تعدد الشؤون المشار إليها في الوحدة الصرفة، وهذه حالة مغلوبية الشؤون، وعكس ذلك ظهور الأمر في كل شأنٍ بحسبه لا بحسب الأمر.

وهذه المحازات العظمى، والغلبة الواقعة بين هاتين الحقيقتين المكنَّى عنهما بالرحمة والغضب[1]، اللذين هما سبب كل انحرافٍ واعتدالٍ متعقلٍ في مرتبة المعاني والاجتماعات

---

(1) الغضب موجبه المنع وهو عبارة عن صدور صفة الانتقام؛ لأنه لما منع عن التقييد انتقم من المقيدين بالعدم، لأنه متى جرى على نمط الإطلاق عدم التقييد، والجري موجب هذا العدم وهذا انتقام من المتحرين بعد حصول المنع، وهذا العدم صفة المدة المحكوم عليها بالخيال أنها كانت قبل وجود الخلق وهي عدمية لا وجود فيها، وهي بالنسبة إلى الله إدراك لائق بذاته فلا يطلق عليها الوجود بالنسبة إلى عقولنا ولا يطلق عليها العدم لأنها حقيقة إدراك الذات، وهذا الحكم =

الأسمائية لإبراز الأرواح، وفي مراتب الأرواح؛ لبروز أحكام عالم المثال وما فيها من الصور والمظاهر.

ثم الاعتدال المتنـــزل في الصور الطبيعية والامتزاجات المحسوسة.

ينفي قول القائلين بقدم العالم؛ لأنه محل عدم بالنسبة إلى الوجود وينفي العدم لأنها حقيقة إدراك الذات لنفسها ولا شيء معها، فهذا زمان إدراك لا زمان حركة شمسية، ومثاله: النائم الناظر في نومه زماناً ينطوي فيه مدة أيام وليال وشهور بل وسنين وهو في مقدار ساعة أو أقل، فهذا آن عدمي انطوى فيه مدة طويلة بالنسبة إلى النائم، فهي عدم بالنسبة إلى هذه الساعة أعني ساعة الحكم ووجود تيقن النائم أنه قد انطوى له زمان فهذا وجود عدمي وعدم وجودي، وقد يتبهم هذا الإظهار على السامعين المختلفين الواقفين عند الحدود الرسومية، فنـــزيده إيضاحاً بمثال آخر، فنقول: إنه إذا كان شخصاً في محل مظلم يدرك نفسه موجوداً في آنٍ واحد يتمثل في خياله قطع مسافة وإحاطة ورجوع وزمان طويل في قطع تلك المسافة المتخيلة، فهذا زمان في آن واحد عدمي بالنسبة إلى الحركة الشمسية؛ لأن الآن ينافي الزمان وقد وجد المدرك فيه مدة ومسافة وإحاطةً ورجوعاً، فهذا وجود عدمي يخيل هذا الوجود، كالتخيل لعدم العدم في الوجود لكن العدم المطلق لا يخيل إلا ضداً، فقد ضلَّ من قال: إننا لا نجمع بين الضدين إذ كل من يتصور العدم في الوجود فقد جمع بين الضدين، فهذا الآن الذي انطوت فيه المسافة المطابقة للزمان هو وجود عدم؛ لأن المتخيل يقطع بأنه لا زمان مرَّ عليه ويحكم أنه في خياله قطع مسافة تحتاج إلى الزمان، فالزمان الذي كان الله فيه ولا شيء مثل هذا الزمان المعدوم المحكوم بقطع المسافة التي تفتقر إلى طول المدة، فهو زمان إدراك لائق بالهوية لا زمان انقضاء لائق بالوجود، فإن قال القائلون القدم أن هذا الذي قررتموه هو مرادنا، إذ هو شيء موجود وهو قديم، قلنا: هذا غلط هذا الذي قررناه عدم وهو صفة إدراك لائق بذات الله لا يتخيل فيه وجوداً إذ لا يحكم على هذا الوجود إلا في زمان منقض خصوصاً إن قورن بالحركة الشمسية، وكل ما قررناه وجودي والزمان الذي يتخيل فيه الوجود هو عدم وهو مختص بهوية الله تعالى إذ هويته تباين هذا الوجود المدرك المتوقف على مقدار الحركة الدورية، فإن وجدت مخيلة يحكم على مدة تباين هذا الزمان فقد حصرت هذا الزمان الذي كان فيه ولا شيء، وإلاَّ فلا يحكم على هذا الخيال بالعدم، وكيفية نسبة هذا الكلام الذي ورد إلى شرح الغضب هو أن الغضب هاهنا ينـــزع إلى عدم المنتقم منه ولا مثال لهذا العدم إلا هذا الزمان الذي لا يتعقل ولا يتخيل إذ جميع ما يتعقل ويتخيل مقرون بهذه الحركة الدورية، فعند اتصاف هذا الشاهد بصفة الذات بعد فنائه أوجب لنا أن نذكر الزمان الذي كان الله فيه ولا شيء وهو زمان الإطلاق ولا زمان التقييد، وكل هذا موجبه منع التقييد.

وخاتمة الأمر ظهور كل شأنٍ بوصف الجميع، وحكم الوحدة الذاتية، وصورة إطلاقها عن الحصر في أمرٍ بعينه بعد التحقق بالكل فعلاً وانفعالاً، ظهورًا وبطونًا، نقصًا وكمالاً؛ فافهم وهيهات.

ومن اتّحد علمه بنفسه، وما يتقلّب فيه من الأحوال، وما ينتهي إليه من المراتب بعلم ربه به: أي بنفس ذلك العبد صار حكمه فيما يتقلب فيه من الأحوال علمًا وحالاً حكم ربه فيما ينقلب فيه من شؤونه الذاتية، وتنوعات ظهوره سبحانه بحسب كل شأنٍ يظهر فيه ويختاره ويجلى له؛ فافهم.

نفحات إلهيّة كليّة

تنبّه على بعض أسرار الأولية وسرٌ بعض أقسام الفاتحة وسرٌ السَّير الإلهيٌ والكونيٌ والوحدة والكثرة وغير ذلك:

أوّل درجات الموجودات كونها غيبيّةً بعيدةً من حيث المعنى عن مغايرة الأصل بموجب الحكم والبيان المدرج في قوله ﷺ: «كان اللهُ ولا شيءَ معه[1]»[2].

ولهذا المقام القسم الأول من الفاتحة.

ولما كانت الأشياء أزلاً عينًا لا غيرًا كان حكم ما به الاتحاد أقوى وأغلب من حكم ما به الامتياز، ثم لما صار حكم ما به الامتياز أقوى وأغلب للسٌير الربّانيٌ من الغيب إلى الشهادة في المرتبة الكونية، والقوابلِ الإمكانية ظهرت القيود وأحكامها والأعيان الثابتة وآثارها فيما ظهرت به وفيه وهو الحق.

فالسلوك يفيد أمورًا، من جملتها إزالة ما عرض للعين حال امتيازها من غيب الحق،

---

(1) رواه البخاري (1166/3)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/9) بنحوه.

(2) قال البغدادي في شرح الصلاة الأكبرية: والجواب عن الحديث بأن للأشياء وجودين وجودًا علميًا، ووجودًا خارجيًا، فالوجود العلمي: الأعيان الثابتة وهي أزلية قديمة، والوجود الخارجي: محدث، فخفاء الحق تعالى بالنسبة إلى الأعيان الثابتة في الأزل فلما أراد الله تعالى أن تعرفه الأعيان الثابتة أخرجها من الوجود العلمي إلى الوجود الخارجي لتعرف الله تعالى، يقتضي أن تعتبر الأعيان الثابتة مع الهوية الأحدية، وأن تساوقها، وليس كذلك بل الجواب الصحيح أن يقال: إن الخفاء كناية عن عدم عالم به سواه، فكأنه قال ﷺ: كنت كنــزًا غير معلوم لأحدٍ سواي، على أن الأمور الذوقية، والأسرار الإلهية لا يلتفت فيها إلى مثل هذا الإيهام.

ومعدن التوحُّد الإلهيِّ الذي كانت الغلبة فيه لحكم ما به الاتحاد، مع استصحاب خاصية كل ما مرَّ عليه وسار فيه، طبقةً بعد طبقةٍ وطورًا بعد طورٍ، فيتصل بمعدنه بمزيد كل كمالٍ كان مستجنًا في كل ما صحبه، وتلبس به ومرَّ عليه؛ فافهم والله أعلم.

نفحة ربَّانية كليَّة

وردت في ضمن مشهد أُشهدته في واقعة ربَّانية تتضمن أصولاً من معرفة الحق والاتحاد وسر الحروف والكلمات والسور والآيات والكتب وسائر التنـــزلات وغير ذلك:

أُريت ليلة الجمعة التي صبيحتها خامس ربيع الآخر سنة ستٍّ وستين وستمائة مشهدًا عزيزًا قليل المكث والزمان عظيم الجدوى.

وكان في جملة ما أريته سرُّ الكتابة الأولى الإلهية بطرزٍ غريبٍ غير الطرز الذي كنت أُريته بدمشق حال الفتح الكُلِّيِّ، وهو أنِّي وجدت الوجود العام الذي تلبَّست به الممكنات هو فائض النور الذَّاتي انبسط على الشؤون الإلهية، فظهرت تعيناتها المستجنَّة في غيب الذَّات والمستهلكة في أحديَّته، وتقيُّد الغيب المطلق[1] من حيث الوجود لا مطلقًا

(1) قال ابن ناصر الكيلاني: فاعلم أن العالم عالمان ثم ثالث عالم يدركه الحس وهو المعبر عنه بالشهادة وعالم لا يدركه الحس وهو المعبر عنه بعالم الغيب المطلق فإن كان مغيبًا في وقت للحس فلا يسمى ذلك غيبًا، وإنما الغيب ما لا يمكن أن يدركه الحس أصلاً لكن يعقل بالعقل إما بالدليل القاطع وإما بالخبر الصادق وهو إدراك الإيمان فالشهادة مدركها الحس وهو طريق العلم ما هو عين العلم وذلك يختص بكل ما سوى الله ممن له إدراك حسي والغيب مدرك العلم عينه فافهم.

فهذا الغيب الذي أثبتناه هو الغيب المطلق الحقيقي الذي لا يظهر لأحد أصلاً ولا لمن ارتضى من رسول لأنه حضرة ذاته وهويته تعالت وتقدست عن أن يحاط وأن يتعلق بها الإدراك أصلاً من حيث هي هي، فإنه من المتفق عليه أن حقيقته لا تحاط بالعلم ولا تتقيد بالوصف، سبحانك ما عرفناك حق معرفتك وهذا القدر من المعرفة المتعلقة بهذا الغيب المطلق إنما هي معرفة إجمالية حاصلة بالكشف الأجلي والتعريف الإلهي الأعلى الذي لا واسطة فيه غير نفس التجلي المتعين من هذه الحضرة الغيبية المطلقة الغير المتعينة فالغيب المتعلق صار دليلاً على الغيب المطلق لأنه الأصل، فالمتعين منه دليل عليه من حيث غير متعين فكان هو الدليل والمدلول قال تعالى إشارة إلى هذا المقام أي الغيب المتعين المقيد عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدًا: ﴿إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى =

بأحكام الشؤون حسب الاقتضاء العلمي الذاتيِّ الأزليِّ.

فحقيقة القلم الأعلى[1] المسمَّى أيضًا بالعقل الأول عبارةٌ عن المعنى الجامع لمعاني

مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن:27].

وإنما قلنا بالغيب الحقيقي المطلق لأنه ﷺ ذكر في الباب السابع والأربعين وأربعمائة من «الفتوحات»: أن لـــه في نفسه ما لا يصح أن يعلم أصلاً هو الذي له بنفسه المشار إليه بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران:97] فقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر:22] أراد الغيب بالنسبة إلينا وإلا لا غيب له والذي هو غيب بالنسبة إلينا بحمل الشهادة له تعالى أو نقول إنه عالم الغيب أو عالم بأنه غيب لا يصح أن يعلم أصلاً.

قال الشيخ الأكبر ﷺ: وهذا الذي نبهناك عليه من العلم بالله ما أظهرناه اختبارًا ولكن حكم الخبر علينا فتحفظ ولا تغفل عنه فإنه يعلمك الأدب مع الله انتهى كلامه ﷺ.

(1) قال الشيخ العطار في شرح الصلاة الأكبرية: اعلم أن حقيقته ﷺ هي البرزخ بين الوجود والشهود، وذلك في مرتبة التعين الأول، أول مراتب الذات، وقد تقدَّم ذلك في موضعه، ثم إن هذه الحقيقة ظهر ظلها وأثرها بالبرزخ الكائن بين الأسماء والأعيان، وهو حقيقة الإنسان الكامل، فكان مظهر الحقيقة المحمدية وهي باطنة، ثم ظهرت تلك الحقيقة بالعقل الأول: أي أول صابر زمن العلم إلى العين، ويُسمَّى بالقلم الأعلى، وبالقلم النوراني، وبلوح القضاء، وأم الكتاب، وبالنور المحمدي.

وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «أول ما خلق الله نوري».

وقد يُسمَّى أيضًا بالروح الكلي لإجماله وانطوائه على جميع الأرواح من غير أن يتفضل أو يتميز فيه شيء، بل الكلية لازمة له؛ لكونه مظهر اسم جامع، أعني الرحمن، وحقيقة كلية والمظهر طبق الظاهر.

وقد عرَّف القلم السيد السند قُدِّس سره بأنه: علم التفصيل، فإن الحروف مظاهر تفصيله كانت مجملة في مداد الدواة، ولا تقبل التفصيل ما دامت فيها، فإذا انتقل المداد منها إلى القلم تفصلت الحروف باللوح، وتفصل القلم بها إلى الغاية، يعني القلم هو مجمل لكنه مبدأ التفصيل، فإذا جمع المفصل كان هو القلم، فما خرج عن إجماله هذا.

وقولنا: أول ما برز إلى العيان، يعني بحسب ما يظهر وظهر؛ إذ لهذا القلم وبقية من هو في مرتبته من الأرواح المهيمة صفة القدم من وجه، وصفة الحدوث من وجه، يعني من وجه افتتاح وجوده عن عدمٍ، فلأوليته وقدمه ذلك بخلاف أزلية الواجب وأوليته، فإنه تنـــزَّه في ذلك عن ذلك يعني بحسب التعقل، وإلا فهو أزلي أبدي لا يقبل العدم ولا الحدوث بحالٍ؛ لكونه أثر القديم ولحياته الذاتية.

فإن قلت: وكيف يكون قديمًا وحياته ذاتية، وهذان الوصفان للحق تعالى؟

قلت: إن السادة يقولون بالقدم نحو هذا، والفرق بين قدمه وقدم الحق تعالى تأخر نحو هذا مما قيل بأنه قديم في التعقل عن قدمه تعالى، وكون حياته ذاتية بجعل الحق لها كذلك، وحياته تعالى لا تكون بجعل جاعل.

وهذا العقل مظهر الاسم الأول، فالحق تعالى وصف بالأولية في هذا المقام من وراء حجاب هذا العقل.

والفرق بين هذه الأولية الكائنة بهذا المظهر والأولية الذاتية: أن الأولى معناها سبق الوجود، وهذه معناها افتتاح الوجود عن عدم: أي عن عدمٍ متعقل.

وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «أول ما خلق الله العقل»: أي أول ما قبل أمر التكوين من غير واسطة حيث إنه مجرد ولا مادة له، وليس هو مخلوقًا بالواسطة.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: 85]، حيث أنكم لم تفرقوا بين عالم الأمر وعالم الطبيعة.

فإن قلت: وكيف يكون مخلوقًا وهو قديم، والخلق يقتضي الحدوث؟.

قلت: هو حادثٌ قديمٌ: أي حادث بالحدوث الذاتي، حيث إنه أثر القديم الواجب قديم بالزمان، حيث إنه ليس مسبوقًا بالعدم الزماني.

فإن قلت: فكيف تثبت قدم نحو هذا من المجردات، فهو وإن وُصف بالقدم إلا أنه لا يسابق بوجوده وجود بارئه سبحانه فإن له أزلية الآزال، وليس معه فيها سواه، وقد أُشير إلى هذا، فكيف تعطل صفات الحق تعالى.

وكيف تقول بقوله ﷺ: «كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين».

فهل عندك سوى الكلام الذي لا طائل تحته، وهذا بحث خارج عن الصدد، ولنرجع إلى ما كنا بصدده من أنه ﷺ باعتبار سره هو هذا القلم النوراني، فإنه نفس روحه الشريفة بل روح الكمَّل من الأنبياء، لكنه بمحمدٍ ﷺ أتم؛ لأن هذا القلم لإجماله وعدم تفصيله كان أقرب نسبة إلى البرزخ الأول برزخ البرازخ، وهو الحقيقة المحمدية.

فلذا كان انتسابه للنور المحمدي دون بقية الكمَّل؛ لقوله ﷺ: «وإني عند الله لخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته».

فلتمكنه في هذا المظهر الأول علم أنه خاتم الأنبياء في عالم الأرواح دون بقية الرسل، فإنهم لم يعلموا ذلك لعدم تمكنهم في هذا الروح الكلي.

قال تعالى مشيرًا إلى ذلك: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ القُرْآنَ* خَلَقَ الإنسانَ﴾ [الرحمن:1 - 3] فالإنسان هو آدم، والذي تعلم القران هو محمد ﷺ: أي ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ القُرْآنَ* خَلَقَ الإنسانَ﴾، وإن لم يكن هذا مرادًا كان المقام يقتضي تقديم خلق الإنسان على تعليم القران، والله أعلم.

التعيّنات الإمكانية، التي قصد الحق إبرازها من بين الممكنات الغير المتناهية، ونقشها في ظاهر النفحات الإلهية.

صفحة النور[1] الوجودي بالحركة الغيبية الإرادية، وبموجب الحكم العلمي الذاتي.

فالألواح والأوراق مُثُل لصفحة النور الوجوديّ، والمدة المدادية المتصلة بالقلم نظير الوجود المتصل بما قصد الحق إفرازه من مطلق الممكنات غير المتناهية.

والكتابة عبارةٌ عن: إظهار أحكام التعيّنات المرتسمة في نفس الحق المعبَّر عنها تارةً بالشؤون، وتارةً بالممكنات، وتارةً بحقائق الموجودات.

فالقلم يظهر من الجمع المتحصِّل من اجتماع العلم، والإرادة، والقدرة، والحياة، والوجود بعض ما اتصل به من مطلق الغيب الذاتي في صفحة النور الوجودي، الذي هو ظاهر الحق بالنسبة إلى باطنه المشتمل على التعيّنات المشار إليها، المنطبعة فيما ظهر من الحق من حيث إن ظاهر سبحانه مجليٌ ومرآةٌ لما بطن منه.

فالكتب المقروءة والصور المشهودة حسًّا وخيالاً روحًا ومثالاً ليست غير التعيّنات الشؤونية المعبَّر عنها بالممكنات، فهي الحروف الأُوَل من حيث نقوشها العلمية، وهي

فكان ﷺ نبي الباطن والظاهر دونهم، فإنهم ما أحسوا بنبوتهم إلا بالظاهر، فكان ﷺ رسول الرسل ونبي الأنبياء، وكانوا نوابًا عنه حيث لم يخرج نبي من الباطن إلى الظاهر إلا بإذنه، وإن هذا الروح الكلي ما ظهر بأحدٍ من الكمَّل كما ظهر بالمزاج الشريف الاعتدالي مزاج المصطفى ﷺ.

فإن قلت: قد أشممنا منك رائحة تناسخ.

قلت: هنا سرٌّ لطيفٌ فإن كنت فطنًا لا يخفي عليك.

ووصف القلم بالنوراني إشارة إلى تجرده عن المادة. وأن هذا النوراني لا يُدرك بالحس، وأنه فوق حكم الطبيعة: أي العنصرية. فإن قلت: وهلا كانت أرواح في مرتبة هذا الروح الكلي؟

قلت: نعم، وهم الأرواح المهيمون المعبر عنهم بالعالين بقوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: 75]، وهم قد هاموا بجماله وجلاله حتى إنهم لم يدركوا سواه، ولا يعلمون أنفسهم، فنسبتهم إلى الأسماء الذاتية كالفرد والأحد الحاصلين من التجلّي الأول، أقرب عليهم أزكى سلام.

وانظر: كشف الأسرار (ص171) بتحقيقنا.

(1) النـــور: كل وارد يطرد الكون عن القلب، ولا بد أن يكون عين الحق ينبوعه، فلا يثبت معه الكون.

الكلمات من حيث ظهور تعيّناتها في ظاهر الحق الذي قلنا إنه صفحة النور الوجوديٌ.

والآيات منها ما يتضمن معنى الدلالة بصورة هيئةٍ من الهيئات الاجتماعية.

والسور منها ما يشتمل على جملةٍ من الشواهد المتعلقة بمرتبةٍ من المراتب الأسمائية والكونية.

و«الكتب المنـــزلة»: عبارةٌ عن صور الأحكام العلمية الوجوبية والإمكانية المختصَّة بمرتبةٍ من المراتب الكليَّة وأهلها.

و«القرآن»: صورة حكم العلم المحيط بالأشياء على اختلاف طبقات الموجودات ولوازمها من الأحوال، والأفعال، والنسب، والإضافات في كل عالمٍ؛ فافهم.

نفحة ربَّانية كليَّة

وردت عقيب سؤال بعض الأصحاب عن سرِّ الشيئيَّتين الثبوتية والوجودية، وتضمنت النفحة الواردة زوائد شريفة وأسراراً لطيفة والحمد لله المنعم:

سأل بعض الأصفياء من الأصحاب زاده الله توفيقًا وإكرامًا عن سرِّ قوله تعالى:

﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم:9].

وعن قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان:1] أمَّا هاتان الشيئيَّتان؟ وهل هما شيءٌ واحدٌ وإن ورد ذكر أحدهما موصوفًا والآخر منكرًا مطلقًا أم بينهما فرقٌ؟

فأقول في الجواب بلسان الذَّوق[1] والفيض الوهبي لا التعمُّل الفكري والعلم الكَسبي: إن الشيئيَّة تطلق شرعًا وتحقيقًا باعتبارين: أحدهما شيئيَّة الوجود، والآخر شيئيَّة الثبوت، ونعني بشيئيَّة الوجود؛ كون الشيء موجودًا بعينه عند نفسه وغيره، وهذا القسم معلومٌ عند الجمهور قريب المتناول.

---

(1) قال الشيخ العطار: الذوق هو أول مبادئ التجلِّي المؤدي إلى الشرب؛ لأنه إذا كان نفسين فهو الشرب، والوجدان ما يحس به بالباطن كالجوع مثلاً.

واصطلاحًا: ما يجدهُ العارف في قلبه من التجليَّات الإلهية، فكما أنَّ مَنْ أحسَّ بالجوع باطنًا لا يتردد فيه، ولا يكون لأحدٍ معه، دخل في هذا الإحساس الباطني الخاص، كذلك مَنْ وجد الحق تعالى يكون بهذه الكيفية.

والشيئيَّة بالاعتبار الآخر المسمَّاة بشيئيَّة الثبوت؛ عبارةٌ عن صورة معلوميَّة كل النفحات الإلهية.

شيءٌ في علم الحق أزلاً وأبدًا على وتيـــرةٍ واحدةٍ ثابتةٍ غير متغيرةٍ ولا متبدلة؛ بل متميزة عن غيرها من المعلومات بخصوصيتها، ولم يزل الحق عالمًا بها وبتميُّزها عن غيرها، لا يتجدَّد له سبحانه بها علمٌ ولا يحدث له فيها حكمٌ؛ لنـــزاهته عن قيام الحوادث به، وتقديس جنابه عن تجدُّد علمه بشيءٍ لم يكن معلومًا له تمامًا قبل ذلك، بل إيجاده بقدرته التابعة لإرادته بعد علمه السابق الأزلي الظاهر حكم تخصيصه بالإرادة الموصوفة بالتخصيص.

والشيئية بهذا الاعتبار؛ هي الشيئية المخاطبة بالأمر التكويني المنبّه عليها بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:40].

فلها ضربٌ ما من الوجود بالنسبة إلى علم الحق بها وتعيُّنها وتميُّزها في عرصة علمه الأزلي عن غيرها من المعلومات.

وهكذا الأمر في جميع الممكنات ما سبق العلم بدخوله في الوجود، وما اقتضى ثبوته في حضرة الإمكان العام على حالته العدميَّة، فأطلق الحق سبحانه اسم الشيئيَّة على ما لم يخاطب بعد بالتكوين، ولم تتعلق القدرة بإيجاده؛ تنبيهًا منه سبحانه للألبَّاء من عباده بأنَّ لكل معلومٍ من معلوماته ﷻ صورةً أزليَّةً ثابتةً في حضرة علمه هي المتوجه إليها بالخطاب التكويني على التعين والتخصيص دون غيرها من المعلومات، مع تميِّز كلٍّ منها عن غيره عنده سبحانه، فله ضربٌ من الوجود باعتبار علم موجده به فحسب، لا أن له في نفسه تحقُّقًا وجوديًا وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان:1] إشارةٌ إلى ما ذكرناه، ولقوله: ﴿مَّذْكُوراً﴾ ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: في أم الكتاب؛ وهو الذي يستمد منه القلم الأعلى ما يسطره في اللوح المحفوظ من النسيان والتبديل والتغيير؛ كما وردت الإشارة إليه غير مرةٍ في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: 21، 22] ونحو ذلك مما تكرر ذكره.

وهكذا وردت الإشارة إليه مرارًا في أم الكتاب مثل قوله: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ يعني القرآن ﴿لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: 4].

وقوله: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَابِ﴾ [الرعد: 39].

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: 105] أي من بعد تعين ذلك الأمر المزبور في أم الكتاب واللوح المحفوظ والشأن في الزبور بجميع اعتبارات مفهوماته كما هو الأمر في القرآن؛ من أنه نــزل من أم الكتاب حال شروع القلم الأعلى في كتابه ما أمر بتسطيره في اللوح المحفوظ، ثم نــزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا دفعةً واحدةً في ليلة القدر من شهر رمضان، ثم تفصَّل بوحيٍ آخر ونــزل إلى الأرض منجمًا في ثلاث وعشرين سنة سورًا وآيات كما بلغك.

وقد ورد الذكر في الشريعة بطرزٍ آخر؛ وإن لم يخرج عن الأصول المذكورة.

وهو قوله ﷺ: «إنَّ الله كتبَ مقاديرَ الْخَلائقِ فِي الذِّكْرِ قَبْل أَنْ يَخلقَهُم[1]».

أو كما قال.

وفي أخرى: «إنَّ الله كتبَ كلَّ شيءٍ فِي الذِّكر[2]».

وفي رواية أخرى: «إنَّ الله قدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْل أَنْ يُخْلَقَ الْخَلْقُ بِأَلْفَي عَامٍ، فَهُو فِي كِتَابٍ عِنْدَه فَوْقَ الْعَرْشِ[3]».

وورد في اسم ذلك الكتاب أنه الذكر[4]، فقوله سبحانه: ﴿مَّذْكُوراً﴾.

قد يريد به مزبورًا؛ أي مكتوبًا، وقولي: «قد يريد» تأنيسٌ لعقول المنكرين الضعيفة وتنــزلٌ، وإلا فالأمر بحمد الله عندي معلومٌ محققٌ دون ريبٍ وتردُّدٍ وتأويلٍ على سبيل الاحتمال؛ لكن إنما تلمع منه بطرفٍ مما يمكن تقريره لذوي أفهام المحجوبين؛ تسكينًا لقلقهم بالقواعد الشرعية والإخبارات النبوية، فافهم والله أعلم.

---

(1) رواه مسلم (2044/4)، والحاكم في المستدرك (45/1) بنحوه .

(2) رواه البخاري (1166/3)، (2699/6)، والحاكم في المستدرك (371/2)، والبيهقي في سننه الكبرى (2/9) .

(3) رواه النسائي (240/6)، (536/1)، والمزي في تهذيب الكمال (416/33).

(4) الذِّكر: هو استغراق النفس في الشغل بصيغ التسمية استغراقًا يوجب نسيان كل شيءٍ سواه، وحقيقته: تعلُّق الذاكرة بالاسم المخصوص في النفس تعلقًا يمنع الحافظة من تصور سواه، وغايته: تركز مسمًّى متميزٍ في النفس بالذكر من جميع عوالمها تمكُّنًا لا يمكنها استحضار مذكورٍ مع حضوره في كل شيءٍ حضورًا مقدسًا عن شهود المغايرة اهـــ.

ثم نقول بعد هذا باللسان المشار إليه: إنه قد يكون المراد من قوله: ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم:9] الشيئية الموصوفة بقوله: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان:1]، أي معلومًا عند نفسه له شعورٌ بعينه، فليس بشيءٍ بالنسبة إليه، إلا بالنسبة إلى علم موجده به.

وقد يريد بالشيئية؛ الشيئية الثبوتية المنبَّه عليها من قبل؛ المتعيِّنة والمتميزة في عرصة العلم والمقام الثبوتي بالتميز الذاتي، ثم امتازت بالجعل الكلي في المدة القلمية.

فتعينت بعد حرفيتها الأولى بالكتابة القلمية حروفًا وكلمات وجودية في اللوح المحفوظ وما بعد اللّوح من الحضرات؛ كالعرش والكرسي، والسماوات والأرض وما بينهما من صور الطبائع، فاعلم ذلك.

اعلم أني رأيت مرتبة الذكر بين اللوح المحفوظ وبين العرش، فهو: (أعني الذكر) برزخٌ بين اللوح والعرش وله وحدةٌ من وجهٍ وكثرةٌ من وجهٍ آخر، فالعارف بمقامه هو المدرك على هذه الوجه، فاعلم ذلك منه ﷺ.

والذي يقتضيه ذوق مقام الكمال في هذا من المزيد مع صحة ما سبق ذكره هو أن لصورة معلومية كل شيءٍ في عرصة العلم الإلهي الأزلي مرتبة الحرفية.

فإذا صبغة الحق بنوره الوجودي الذاتي، وذلك بمحركية معقولة معنوية يقتضيها شأن ما من الشؤون الإلهية المعبَّر عنه بالكتابة تسمى تلك الصورة: (أعني صوزة معلومية الشيء المراد تكوينه) كلمة، وبهذا فسمِّي عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام كلمةً وقولاً.

وقال أيضًا: ﴿لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللّهِ﴾ [الروم: 30].

وقال أيضًا: ﴿لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللّهِ﴾ [يونس: 64].

وقال في حق أرواح عباده: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:10]: أي الأرواح الطاهرة؛ لأن الطيب في الشريعة الطاهرة، وقد يرد بمعنى الحلال وهو أيضًا راجعٌ إلى الطهارة ثم قال: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: 10].

لأن الأعمال هي المطهرة للنفوس الملوثة، فترقى بأنوار الطاعات والأوصاف المقدسة الموهوبة والمكتسبة إلى الدرجات العُلى؛ كما يكرر إخبار النبي ﷺ عن ذلك.

فثبت بما ذكرنا مما أخبرنا عند من لا يعرف الأمر إلا من طريق الأخبار أن الموجودات كلمات الله وأن الإيجاد بالكلام، والكلام من حيث المرتبة متأخرٌ عن مرتبة

الحرفية.

فإذا فهمت هذا عرفت أن شيئية الأشياء من حيث حرفيتها شيئيةٌ ثبوتيةٌ في عرصة العلم ومقام الاستهلاك في الحق؛ وإنها يعينها في عرصة الوجود العيني باعتبار انبساط نور وجود الحق عليها وعلى لوازمها وإظهار ما لها لا لها لا له سبحانه هي كلمةٌ وجوديةٌ، فلها بهذا الاعتبار الثاني شيئيةٌ وجوديةٌ بخلاف الاعتبار الأول.

ثم ارتقت الموجودات في درجات مقام الجمع؛ فكانت عند الحق كما أخبر درجات على مراتب متفاوتةٍ، فمنها آياتٌ، ومنها سورٌ، ومنها كتبٌ قيمةٌ.

وقد يندر الأمر في حق البعض فيكون كتابًا جامعًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس:12].

وقد نطقت الشريعة بكل ذلك وشاهد المحققون جميع أسرار الأمر في آيات الآفاق وفي أنفسهم، فكشف الحق لهم عن ذلك كما أخبر، ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: 53].

وأن كل شيءٍ متميزٌ بذاته عن غيره في عرصة العلم؛ وأن النور الوجودي الإلهي وحَّد كثرتهم وألَّف بينهم وأظهر بعضهم لبعض؛ وأنه ذكرها في نفسه فظهرت بعد غلبة أحكام عدميتها عليها قائمةً بذكره سبحانه، بل به عند من يرى استهلاك حكم الذكر في عرصة الذاكر.

ومن هنا يعلم المكاشف المحقق سرَّ قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: 88] وغير ذلك من أسرار التكوين والإيجاد وسبب التفاوت بين العباد وكون بعضهم كلمةً باعتبارٍ وآيةً باعتبارٍ وسورة؛ أي منـــزلة ودرجة؛ باعتبارٍ وكتابًا باعتبارٍ، وأعظم من ذلك كله باعتبارٍ كما أخبر وعرَّف وأرى وفهَّم، فكن ممن إن لم ير يفهم، والله المرشد والمعلِّم.

منازلة إلهية

سير وترقٍ ورؤيةٌ وتلقٍ وتقرُّب وتَحبُّبٌ وكشف تبديلٍ بتسويةٍ وتعديلٍ وإلقاءٌ سُبوحِيٌّ سابق على النفث الروحي والبارق اللوحي.

اعلم أنه قد كان سبق لي بعد معرفةٍ شاملةٍ إحاطيةٍ وأذواقٍ كاملةٍ شهوديةٍ كليةٍ من

مشرب الكمال بعد تعدي أحكام مرتبتَي الجلال والجمال[1] مشهدٌ شريفٌ إلهيٌّ عالي المنار شاسع المنــــزل والمزار؛ واسع الأرجاء والأقطار؛ متعالي الأحكام والآثار؛ منــــزهٌ عن حصر قيود المقامات والأحوال والأسماء والصفات والمراتب والأطوار.

أطلعني الحق فيه على حقيقة العلم ومراتبه التفصيلية وآثاره وأحكامه الخفية والجلية والدنية النسبية واللدنية العلية، وكشف لي عن درجات أربابه وأشرف منازل حملته وأصحابه وانحصار مراتبه الأصلية في الحضرات الخمس الإلهية الكلية؛ وهي:

«الغيب» المشتمل على الأسماء والصفات والأعيان الممكنة والمعاني المجردة والتجليات، وفي مقابلتها «حضرة الشهادة والحس والظهور والإعلان».

وبينهما «حضرة الوسط» الجامعة بين الطرفين، ويختص بالإنسان وبين الغيب؛ وهذا الوسط «حضرة الأرواح العُلى» والروح الأعظم وما سطره بالأمر العلي من كونه مسمًّى بالقلم الأعلى.

وبين الشهادة والوسط أيضًا: «مرتبة عالم المثال المقيد» ومستوى الصحف الإلهية والكتب المتفرعة عن الكتاب الربَّاني المختص بسماء الدنيا؛ كما قد أوضحت ذلك في كتاب: «إعجاز البيان المشتمل على شرح كليات أسرار أم القرآن».

فلمَّا كان سحر الليلة التي صبيحتها يوم الثلاثاء سابع عشر شوال من سنة خمس وستين وستمائة وقعت منازلة رحيمية لا رحمانية وجذبة لطيفة ربَّانية؛ أقامني سبحانه فيها بين يديه وفرغني دفعةً دون تدريج للإقبال بوجه القلب عليه.

وأطلعني على حضرة علمه الذاتي الكلي الذي منه انبسط كل علمٍ؛ وتعين بموجبه في جميع مراتب الوجود كل وصفٍ وحالٍ وحكمٍ.

وأراني سبب انضيافه ونسبته إليه سبحانه من حيث التخصيص الوصفي والتقديس

---

(1) تقــول الست عجم: إن الجمال بعد الأرواح تنــزل مناسب بحيث ذكر أرواحاً متعددة والتعدد لائــق بالجمــال لأن الله تعالى لما أوجد الخلق متكثراً متمايزاً أظهر بالجميل لئلا يقع النفور من الــبعض عــن البعض، وكذلك في عالم الأرواح، فلما أدرك هذا الشاهد رضوان الله عليه أرواحاً مــتعددة لحــظ الجمــال الناشئ بينهم لعدم النفور وهذه القابلية في هذا المحل قد كانت شديدة الــصقال، والناظــر فيها نافذ النظر حتى شهده صورة الموصوف والأوصاف، لأن الجمال صفة خافية وهمية فلا يدركها إلا من اتصف في حال شهوده بهذه الأوصاف.

الشرفي؛ ونسبته إلى سواه وسبب تقييده وجزئيته وموجب انبساط حكمه عند آخرين وإحاطته وكليته.

وعرَّفني بسرٍّ استرساله على المعلومات بتجديد التعلُّقات الناشئة بينه وبين المعلومات؛ ونسبة كل ذلك من وجهٍ كليٍّ إلى بضع من يوصف بالعلم.

وسبب تجدده من الوجوه الجزئية عند آخرين بطريق الاستفادة السببية الزمانية والشرطية الذاتية والعرضية؛ وموجب كثرة الأسباب فيه وقلتها والوسائط.

وكذلك الشروط والروابط وكيفية ارتفاع المجموع في حق بعض الموصوفين به.

أعني بالعلم، وسبب الرفع ومقتضاه وصحة انضيافه إلى الحق من هذه الحيثيات كلها مع بقاء التنـــزيه الحقيقي بحاله، ومن أي وجهٍ لا تصحُّ هذه الإضافة الشاملة إلى الحق ولا تصدق عليه وتصدق، وتصحُّ في حق الغير وتتحقق؛ كما سأبين لك ذلك ومعرفة سببه ومحتده كما اطَّلعت عليه.

ورأيت في هذا المشهد الأتم سرَّ الحدوث والقدم الموصوف بهما الوجود والعلم جمعًا وفُرادى من حيث الفعل والانفعال إفادةً واستفادة، ووجدت الاستقلال متعذر الحصول لشيءٍ ما في كل ما ذكرته الآن وغيره، ورأيت الموقت من ذلك وغير الموقت.

ثم أُريت كيفية تعين العلم في الناس بحسب تعينه في الحضرات الخمس المذكورة وبحسب حصصهم منها وأراني سبحانه أيضًا صور الحضرات المذكورة في ذاتي.

وكشف لي دفعةً عن أمهات حقائقي وصفاتي، فرأيت تعين الثبوت السابق على الوجود حصتي من عين علمه الذاتي واستعدادي الكلي الذي به قبلت الوجود المضاف عند الجمهور إليَّ.

ورأيت تعلق تلك الحصة العلمية الذاتية بي وبما عرفته حالتئذٍ على نحو تعلق علمه سبحانه بالمعاني المجردة والأسماء والصفات وباقي المعلومات المعدومة من الممكنات والنسب والإضافات، ووجدتني رائيًا كلما رأيته بما عندي منه وما يناسبه منِّي.

ورأيت حصتي من علمه الذاتي بحصتي من الحقيقة التي ينسب إليها ذلك العلم دون اختلافٍ وتغيُّرٍ وتجزئةٍ وتبعيضٍ وفصلٍ وتباينٍ، ورأيت مضاهاتي لحضرته تعالى شأنه من حيث الذات ومن حيث العلم، ومن حيث تعلق العلم بالمعلوم كان ما كان.

ورأيت حقيقة: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [محمد:31]، وسرُّ: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

﴿وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 94] بطرزٍ غريبٍ جدًّا، أذكره دون التصريح به، فإنه من أجلِّ العلوم وأَغْمَضِها وأَشْرَفِها، وهو أنه أُريت أنَّ لكلِّ موجود بموجب أحكام الحضرات الخمس الإلهية المحيطة بتلك مرتبة بل بكل شيءٍ، وقد تقدم ذكرها خمس مراتب:

المرتبة الأولى: اعتباره من حيث عينه الثابتة التي هي عبارة عن صورٍ معلومية في علم الحق الذاتي أزلاً وأبدًا على وتيرةٍ واحدةٍ؛ ولهذا الاعتبار أحكام لازمة للشيء من حيث هو معلوم في نفس الحق ومعدوم بالنسبة إليه.

ثم اعتبار الشيء ثانيًا: من حيث روحانيته، وما من شيء إلا وله روحانية؛ إما ظاهر السلطنة والحكم؛ كالملك والجن والإنسان والحيوان، وإما خفية؛ كالنبات والمعدن وغيرهما من الصور العنصرية وغيرها، ثم اعتباره من حيث طبيعته وصورته.

ثُمَّ إنَّ الصُّورَ اللازمة لِكُلِّ روحانية على ضروبٍ:

فإن كان الروح مما من شأنه أن يتلبَّس بصورٍ متعددة في وقتٍ واحد؛ كالملائكة والجن والأكابر من الناس؛ فله حكمٌ، وإن كان شأن ذلك الروح التقيُّد بصورةٍ معينةٍ لا يتعدَّاها؛ كجمهور الناس بالاتفاق، والحيوانات عند من يقول إن لها أرواحًا مفارقةً.

وعلى كلا التقديرين؛ فللروحانية أحكامٌ كامنةٌ تلازمها بحسب مظاهرها؛ إذ بتلك المظاهر وبحسبها تتعين الأرواح.

وثم اعتبار آخر: وهو اعتبار الشيء من حيث التجلّي الوجودي الساري في المراتب الثلاث المذكورة، ثم الوصف والحكم الجامع بين هذه الأربعة؛ المتوقِّف معرفته على تصوُّر الهيئة المعنوية المتحصِّلة من اجتماع الأربعة، وهو الحكم الأخير الكمالي والنفسي الرحماني.

ولما كان اعتبار الشيء من حيث كل مرتبة من هذه المراتب مخالفًا؛ لاعتباره من حيث المرتبة الأخرى.

وكذا اعتبار التجلي الحق في كل مرتبة من هذه المراتب المذكورة يقتضي حكمًا مخالفًا لحكم التجلي الآخر فيما سواه من الحضرات الخمس المذكورة، علم أن معرفة كل واحد من تلك الاعتبارات على الانفراد معرفة العين الثابتة، من حيث كل اعتبار منها في إحدى المراتب الخمس المشار إليها؛ لا يفيد معرفة ما يقتضيه مجموعها من حيث النسبة الجامعة بين جمعيتها؛ ولا معرفة الشيء من حيث حقيقته؛ ولا أيضًا معرفة ما يقتضيه الشيء من

حيث كونه جامعًا لها كلها، ظاهرها فيها وبها، ولا ما يلزم تلك الجمعية من الأحكام واللوازم الزائدة على أنفسهما من حيث تعقُّل انفراد كل منهما عن الآخر.

فإن الجمعية حال حصولها بعد أن لم تكن توجب حدوث ما لم يكن له وجودٌ من قبل، ويستجلب ذلك: تعيُّن تجلٍّ من مطلق غيب الذات بحسب تلك الجمعية التي لها درجة المظهرية إذا لم يسبق له تعين في مرتبة من المراتب الأسمائية والصفاتية، فلم يتعلَّق بتلك الجمعية، وما استتبعه علم ولا إدراك أصلاً.

هذا لو أمكن إحاطة العلم بما يقتضيه كل فردٍ من أفراد ما ذكرنا من الأحكام والآثار والصفات واللوازم الذي يتلبَّس بها لا إلى نهاية؛ فيعرفها متلبِّسة بها وغير متلبسة معًا باعتبار قِدم تقيُّد تلك الأشياء العلوية بوقتٍ ما؛ حال كونها مرتسمةً في عرصة علم الحق معدومةً لأنفسها؛ لاستهلاكها في الحق، ومقيَّدة بالأوقات التي سيقبلها حال تلبُّسها بما يتعين لها من الصور في كل موطنٍ وعالمٍ ومقامٍ، ولو فُرض هذا لزم أمرٌ مستحيلٌ؛ وهو معرفة الشيء على خلافِ ما هو عليه في نفسه؛ وأنه متعذِّر ومُحال، فإنَّه من جملة الأمور المحكوم عليها بالجمعية: هو الوجود الحق المطلق الذي لا تعيّن له على الانفراد؛ تعيُّنا يمكن معرفته أو شهوده أو إدراك الأحكام والصفات التي يشتمل عليها غيب عينه على الانفراد؛ وحال اقترانه أيضًا بشيءٍ أو أشياء دفعةً أو بالتدريج، وعلى سبيل التعاقب.

وهكذا كلُّ واحدٍ من أفراد كل جمعيةٍ كما سبقت الإشارة إليه، إنما يمكن معرفة ما تقتضيه حقيقته من حيث تعقُّله مفردًا أو فرض تعقله مجتمعا بشيءٍ أو أشياء؛ مع فرض اتِّصال، أو انفصال حاصل وزائل، واستحصاب حكم أمرٍ مشتركٍ، أو أحكام تحدث وتتعيَّن بين هذه الأشياء المتغايرة في الحقيقة؛ وتعذُّره في نفس الأمر واضحٌ عند أولي الألباب لما أَومأْنا إليه، فإن معرفة ما يقتضيه الشيءُ شرط اقترانه مع غير أو أغيار قبل تحقُّق الاجتماع لا يكون معرفة صحيحة كما مرَّ آنفًا.

ومن عرف ذلك؛ عرف صورة تعلُّق العلم بالمعلومات المعدومة والموجودة على نحوٍ كلي، وكيفية تعلُّقه بها على النحو التفصيلي على التعين، والفرق في كل ذلك بين علم الحق وما سواه، فافهم.

ومِمَّا رأيته في المشهد المذكور والليلة المذكورة المشار إليها: تجليات ذاتية اختصاصية تتعين من مطلق الذات تعين العلم المنبَّه عليه بـ ﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [محمد: 31].

ورأيت الحكم من كل حاكمٍ على كل محكومٍ عليه من حيث أصله واحد؛ وفروعه تظهر متنوعة بحسب حال المحكوم عليه حتى تعيَّن الحكم عليه من حيثية خاصة؛ سلبًا أو إثباتًا؛ حُسنًا وقُبحًا؛ وإن شئت قلت: إطلاقًا وتقيدًا.

وأريتني فاعلاً للأحكام المختلفة من الحاكم الواحد، ومن الحكّام المختلفين؛ بحسب أحوالي وأطواري، وأحوالهم أيضًا حال الحكم، فوجدتني قديمًا حادثًا؛ ناسيًا ذاكرًا؛ جاهلاً عالمًا؛ محيطًا محاطًا؛ مفيدًا للكل مستفيدًا من الكل؛ كل ذلك في مشهدٍ واحدٍ، ورأيت ذلك من أعلى صفاتِ المضاهاة، ورأيت كل ما كنت من قبل رأيته، وما لم أكن رأيته، وعلمت ما كنت علمت على غير الوجه الذي كنت علمت، فتجدَّد لي من وجه العلم بي وبالأشياءِ؛ كما انتفى عني من وجهٍ آخرٍ تجدُّد العلم؛ وذلك بعد انعدام كل ما قد كنت علمته على نحو ما كنت علمته، ورأيته وشهدته قبل المشهد المذكور.

ورأيت العلم بالنسبة إلى بعض العلماء ظنًّا؛ وعين ما هو ظن عند البعض هو بعينه علم يقيني عند آخرين؛ وكل جازمٍ، ورأيته؛ أعني: العلم بالنسبة إلى البعض شهودًا.

وبالنسبة إلى البعض حالاً عارضًا، وبالنسبة إلى البعض صفةً متجدِّدةً يمكن زوالها، ورأيته بالنسبة إلى البعض وصفًا تامًّا؛ لكن مقيَّدًا، ومشروطًا، وموقوفًا على وسائط؛ كالزمان والمكان والاستفادة بأدوات التفصيل من لفظٍ، وكتابةٍ، وإشارةٍ، وتدارك أيضًا بها يتأتَّى حصول ذلك العلم واستثباته.

ورأيته؛ أعني العلم بالنسبة إلى البعض صفةً له من حيث حسه؛ وبالنسبة إلى البعض صفةً لخياله؛ فلا يتعدَّى نقوشه عرصة الخيال.

ورأيته بالنسبة إلى البعض صفةً لفكره، وبالنسبة إلى البعض صفةً لعقله المقيَّد؛ وبالنسبة إلى البعض حالة لعقله؛ بموجب قيود أفكاره وذهنه، أو حفظه وتكرر تصوره للمعلوم من حيث إدراكه له.

ووجدتني آخرًا، ولا علم لي ينضاف إليّ، غير أني مرآةٌ حقيقة العلم والمراتب جميعها من حيث إن أحكامها تدور حول نقطتي.

ومن جملة المراتب والحقائق؛ العلم الحقيقي المطلق، فمتى حاذتني مرتبته، ظهر بي وفيّ من العلم بالحق، أو الكون ما وسعه الوقت، والحال واقتضياه، فإنهما وأمثالهما، وإن توقَّف ظهورهم عليّ فإن إدراكي يتبع تقيداتهم؛ فإن صادفني العلم حال المحاذاة المشار إليها

منصبغًا بحكم ثبوتي في علم ربي السابق على وجودي؛ رأيت علم غيب الحق بعينه ونطقت به وعنه وعن كل ما حاذاني حالتئذٍ هناك، وهكذا أوجدت خيالي من حيث إرادتي الروحية في عالم الأرواح مع ما يحاذي روحيتي بموجب حكم الزمان والمكان وغيرهما من المقيدات للإدراك حالتئذ، وهكذا الأمر في بقية الحضرات الخمس.

ثم إني رأيت كل من لم يحصل له وقفة بل جلسة في حاق الوسط؛ أعني وسط الدائرة الوجودية والمرتبية مقام المحاذاة التامَّة بحضرة الحق، ليس له علم صحيح، بل نسبة علم الخارج عن نقطة هذه المقابلة إلى العلم الثابت على النقطة في الصحة وعدم الصحة؛ هو بمقدار قلة انحرافه عن حاق الوسط وكثرته؛ فقريبٍ وأقرب، وبعيدٍ وأبعد، وصاحب الثبات على النقطة ومالك أمرها هو ميزان الله الأتم، الأعم، الأشمل، الأكمل ليس في العلم فحسب؛ بل في الحُسنِ والقُبحِ، والقُربِ من الحق والبعد عنه، والموافقة والمخالفة، والسخط والرضا، والضرر والمنفعة، والشقاوة والسعادة، وباقي الأحوال والصفات الكليَّة والجزئية الكونية والإلهية.

ورأيت حالتئذ أيضًا؛ أن كل من استفاد من أحد علمًا، ولم يتصل العلم المستفاد بالعلم الوسطي المشار إليه، ولم ينسحب على ذلك العلم حكم العلم الوسطي المشترك بين ما يسمّى علمًا؛ لا يصدق عليه اسم أنه اسم علم، ولا يتجاوز مراتب الظنون والخيالات.

ورأيت حكم العلم الوسطي المشترك إذا انسحب بقصدٍ من صاحبه على الظن وعلى كل ما ليس بعلم من التصوُّرات الذهنية الخيالية صيّره علمًا لكن لصاحب التوسط لا لغيره، وإذا انسحب حكمه بموجب حكم المقام ووصف:

﴿كُلاًّ نُمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: 20] الآية، جعل الظنون من حيث الظاهر علمًا لا من حيث الحقيقة.

فحكم العلم الوسطي في مثل هذا الحكم؛ التصفيرة والتبيضة عند أهل الكيمياء، يحصل الصبغ للجسد المعدني ظاهرًا؛ لكنه لا يثبت عند السبك والخلاص، بل يحول بخلاف القسم الأول، فإنه الإكسير الذي يغلب الأعيان، فكما يجعل الإكسير الرصاص ذهبًا حقيقيًا، كذلك يجعل هذا العلم الوسطي الكمالي؛ الظنون، والاعتقادات الوهمية والخيالية؛ علمًا عند الكمَّل لا عند المتوهمين، وإن كانوا مصيبين في بعض تلك التصورات

على سبيل المصادفة؛ إلا إذا قرره الكامل.

كما ورد في الحديث عن النبي ﷺ حيث ذكر أمرًا مجملاً امتحن به الصحابة، فوقع في نفس بعضهم بالحدس ما يحدث أنه ﷺ يريد الفاتحة.

فلما ذكر ذلك لرسول الله ﷺ قال له: «ليهنئك العلم[1]».

فبالتقرير والتهنئة صار ذلك الحدس، والظنُّ علمٌ ليس قبل ذلك، فافهم.

ورأيت في هذا المقام أني صرت من حيث جملتي، وتفصيلي، وباطني، وظاهري علمًا فحسب، لم أجد فيَّ شيئًا زائدًا على العلم، فتعجبت، فقيل لي: أليس أخص أوصاف العلم كشف ما ليس بمعلوم ؟ فكل ذرة في ظاهرك تعرب عما انطوت عليه من المعنى الخصيص بها، وكل قوة وصفة يختصُّ بباطن نشأتك توضح وتعرب عن أصل معنويتها والجملة الظاهرة، من حيث وحدتها تكشف حقيقة الظهور والواحد الظاهر.

وكذلك الجملة الباطنة تكشف عن حقيقة الأصل الذي هو منبع كل ما تعدد مما بطن، والمجموع بظاهره وباطنه، تعرب عن حضرة الحضرات الإلهية الذاتية، وتدل عليها وتبرز المكنونات خزائنُها، فتحققت بما أريته، وشكرت ربي بلسان ذلك الحال والمقال.

ورأيت كلَّ أمرٍ كاشف لأمر ما سماه لي سبحاني علمًا، ثم انبسط حكم هذا الشهود دون فترةٍ وزمانٍ في كل ما خرج عني من وجهٍ واعتبارٍ، فلم أر إلا علمًا لم أرَ غيره، قلت: فمَن العالم والمستفيد؟ فقيل لي: ظهور تعينات أحكام العلم بعضها للبعض بأوَّلية وآخرية: عبارة عن الإفادة، والاستفادة، والأمور الموجبة لتلك التعينات والتعددات هي المحجوبة والمكشوف لها.

ورأيت الرائين للعلم في زعمهم وللأشياء، فلم أر أحدًا يرى العلم، ولا يعرف ما هو؛ ورأيتُني أراه حسًّا بعيني المحسوسة، ثم وجدتُني أراه خيالاً أيضًا بعينٍ خياليٍّ وروحانيًا، لا روحًا بعين روحانيتي، لا بعين روحيتي، ثم أريته وجودًا بسيطًا، وعدمًا متوهَّمًا ومفروضًا، ورأيت الفرضَ تقديرًا، ورأيت التقديرَ في المفروضات تسلُّقات على الشيء من حيث ما أُدرَك؛ وعليه أيضًا من حيث إنه غير مدرك للفارض؛ فكان الفرض من جملة تفاصيل أحكام الإمكانات الخصيصة بالأمر المفروض.

---

(1) ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (66/1)، وابن الجوزي في صفوة الصفوة (475/1).

ورأيت «المحال» عبارة عن: تعذُّر تصور بعض المفروضات الذهنية؛ صورةً وجودية خارج ذهن الفارض المتصوِّر.

ورأيت الحكم بالإمكان من لوازم الجهل بحقيقة الشيء المحكوم عليه بالإمكان، ورأيت العلم والإمكان مما يتعذَّر اجتماعهما إلا باعتبار علم العالم الحقيقي مضمون تصور الظان المحجوب عن معرفة حقيقة الشيء.

ومما يستلزمه من الأحوال التي تتلبس بها على سبيل التعاقب شيئًا بعد شيءٍ؛ وإلا فلا إمكان عند صاحب العلم الوسطي بدون هذا الاعتبار المشار إليه، ورأيت العلم، والجهل،والمعدوم والموجود؛ بل والوجود والعدم في عرصةٍ واحدةٍ؛ وجدت فيها الكلَّ في الكلِّ جمعًا وفرادى؛ مُركّبًا أيضًا وبسيطًا.

ورأيت ظنِّي علمًا، وعلمي وجودًا، ووجودي عدمًا، وعدمي حاكمًا على كل وجود، ومرتبتي حاكمةً على كل معدومٍ وموجودٍ، ورأيت العلم رؤيةً مجردةً، ووجدت الرؤية كيفية، ورأيت الكيفية هيئةً قاضيةً على المطلق بالتعين، ورأيت الهيئة نسبةً مؤثرةً ومنتجة أمثالها، ورأيت الوجود[1] عاريًا عن الأثر والحكم؛ إلا بشرط الاقتران مع النسب.

ورأيتني من حيث وجودي وإطلاقي عاجزًا؛ لا أملك لي، ولا للمسمَّى غير نفع ولا ضرّ، ورأيتني من حيث عدميتي ومراتبي مالكًا، حائزًا، حاكمًا؛ بمعنى أني فانٍ في غيري على نحو ما فهم الناس من الفناء[2] والاستهلاك؛ بل ذلك من مقتضى حقيقتي ومرتبتي،

(1) يريد به الوجود الثاني: ها هنا هو بقاء البقاء، لأن الوجود الأول هو البقاء إذ البقاء لا يكون إلا للوجود، فعند رفع الثاني رأى البقاء الذي هو الوجود بعد العدم، ولم يعدم العدم في هذا البقاء، فعند رفع الثالث عدم العدم ونفي موضع العدم البقاء لأنه متى عدم العدم صار بقاء، وهذا نسميه بقاء البقاء لأن في هذا الشهود أعني الرفع الثاني يشهد العدم والوجود معاً، فيشهد الأحدية، ولها العدم ويشهد الأعيان الكثيرة ولها الوجود، فهذا كما ترى شهود العدم والوجود معاً إذ لم يكن العدم قد فني، ففي الرفع الثالث يفنى العدم الذي شوهد مع الكثرة وعبِّر عنه بالأحدية، فنسمي فناء هذا العدم بقاء البقاء، فهذا معنى قوله هاهنا: (فرأيت الوجود) أيضاً، وهذا وجود الوجود حقيقة، فكأنه قال: وجدت حقيقة الوجود العارية عن العدم.

(2) الفناء: هو اضمحلال كل متعرضٍ متوهمٍ لا ينتهي إلى غايةٍ محقَّقةٍ، وحقيقته: صدق العدم الذاتي على كل موجودٍ بالعرض في المجاز، وغايته: صادقٌ من العلم يمحق كل كاذبٍ من الوهم وهو الهلاك الحقيقي انتهى.

وأقل شيء رأيت فيما رأيت: العلم، لكن بالنسبة إلى غيري.

وأما بالنسبة إلي: حجابًا هو الأعلم؛ فأما دون حجاب؛ فلم أجده، وما رأيت من الحيثية المذكورة شيئًا أقل من العلم إلا العالم، ورأيت اطمئنان كل واحدٍ؛ إنما هو بحكم من أحكام العلم ليس بالعلم.

ورأيت العلم المطلق الكلي عين ذاتي؛ فليس أحدٌ يعلم شيئًا إلا بمقدار ما عنده مني، فتسرى وحدتي المشتركة بين الأشياء فيها، والعلم وصفها الذاتي، فيُدرك بي كل مدرك ما يدركه ولا يعلم ما عند كل أحد مني ما يقتضي اتصاله واتحاده بي؛ اتِّصالاً لا يوجب حجبه عني، وعن الوجه الاعتدالي المعنوي، لكن يظهر في محله حكمٌ من أحكامٍ سلطنة العلم الحقيقي الخصيص بي؛ وهو العلم الإلهي المستعلي على اللدني، بل وعلى العلم الوصفي الذاتي: فيصير بهذا الطريق ظنُّ الظَّان، وتصوره الذهني الخيالي علمًا؛ بشرط الإذن الإلهي أولاً والتصرُّف من صاحب هذا العلم الحقيقي ثانيًا، وإلا فلا.

هذا مع أنه قد ينتفع أصحاب تلك الظنون والعقائد الوهمية الخيالية بتلك الظنون عاجلاً وآجلاً، ويثابون عليها، ولكن الحق سبحانه من حيث أعلى درجات علمه، وأشرف مراتبها وأفضلها، لا يعد تلك الظنون علمًا، ولا يثبتها في كتاب العلم الحقيقي وأهله؛ وإنما يثبت في كتاب العلم ما ارتسم في ذات العالم بنفسٍ بعينه الثابت المعلوم في علم الحق أزلاً بتعين ثانٍ مطابق، ومحاك للتعين الأول الثابت للشيء المعلوم.

وكان ما كان، أو تكون نسبة ذلك الذي أشرنا إليه: إلى مطلق علم الحق؛ كنسبة الجزء إلى الكل، والحصة من الكل المحكوم عليها بالتخصص، وإن تنـــزه عن التجزئة بالتخصيص والتبعيض، ولهذا قلت: كنسبة الجزء إلى الكل تقريبًا؛ للتفهيم.

ورأيت علم القلوب؛ أعني: قلوب أهل الله، أصحاب الولاية الذين هم متوسط الخاصة من أهل الله؛ كالبرزخ بين العلم الحقيقي، وبين علم علماء الرسوم.

ورأيت أكثر العلوم المصاحبة للناس بعد الموت؛ إنما هو العلم من حيث كينونته حالاً لازمًا بالذات ذلك الشخص أو وصفًا ثابتًا مع إمكان زوال كل ذلك.

ورأيت في الحق سبحانه وبعض عباده شؤونًا يقلب العلم جهلاً؛ وإن كان علمًا موهومًا، أو شهودًا، عكس ما ذكرت آنفًا من انقلاب الظنون، والاعتقادات الذهنية والوهمية الخيالية بموجب انسحاب حكم العلم الحقيقي علمًا، بعد أن لم يكن علمًا.

ورأيت أن الثابت: العلم من الناس هو الذي صار علمه ذاته، فاستحال حاله العارض حالاً ذاتيًا، ثابتَ المعنى، دائمَ التنوع من حيث التعلق، بحسب تنوع أحوال المعلومات على العالم.

ومن غريب ما رأيت كوني رأيت ذاتي قابلة لأن تصير صفة جزئية لزيدٍ وعمرو؛ وحالاً عارضًا لآخر، وذاتًا لآخرين، كما ألحت بهذا فيما مرَّ مجملاً، ثم رأيتُ تخصيص الوجود في كل ما يوصف بالإمكان، تابعًا للعلم من وجه؛ وتخصيص العلم من وجه آخر تابعًا لتخصيص الوجود من وجهٍ، ووجدت العلم من وجه ينتشئ من المعلوم في مراتب ظهوراته من الحضرات الخمس فيما تحتها من المراتب والدرجات؛ كتنوع تعلُّقه بكل معلومٍ بحسب أحوال المعلوم، كما مرَّ.

ورأيت درجاتٍ في الحس تنتهي إلى آخر علم الصور، وكذلك رأيت له درجات في عالم المثال المطلق والمقيَّد.

وكذلك رأيت له؛ أي للعلم: درجات في عالم الأرواح بحسب تفاوت مراتب الأرواح، وحقائقها، ومقامات مظاهرها.

ورأيت درجات العلم تقل عند الأرواح الغير المقيدة بالمظاهر من كلُ وجهٍ.

ورأيت يذوب في مشاهد بعض الذوات، ويضمحل حتى ينعدم عند البعض، وهو إذ ذاك عند الكاملين موجودٌ في حقِّ المعدوم عنده ولا يدري به، ورأيت جميع العلوم الموصوفة بالتعلُّق بالأشياء؛ إنما هي علومٌ إلهيةٌ متعلقها الحق، وتختلف في الشرف والسعة والحيطة بحسب المراتب والمظاهر. ورأيت أن العلم الإلهي لا يكون في أعلى مراتبه إلا علمًا واحدًا، وصاحبه هو الموصوف بالعلم الوسطي المنبَّه عليه من قبل.

ورأيت العلم يحجب قومًا عن نفسه ببعض أحكامه، ويكشف عن نفسه أيضًا لآخرين ببعض أحكامه، ووقتًا يحجب العالم الذي هو عينه أو صفته، ووقتًا أيضًا يكشفه بأحكامه كما مرَّ، وحال المعلوم مع العلم؛ كحالِه مع العالم في الكشف وقتًا والحجاب آخر، مع أن المعلوم من وجه منبع علم العالم ومحتده كما مر، ورأيت حكم علم الناس على الأشياءِ؛ بالنفي، والإثبات، والظهور، والبطون، والحقيقة، والمجاز، والحدوث، والقدم، والثبات، والتنوع وغير ذلك، حكمًا نسبيًّا مجازيًّا من أكثر الوجوه.

ورأيت كل موجود ظاهر الصورة جزئية من صورة العلم الإلهي الكلي، ومعربًا عن

حقيقته؛ أعني: حقيقة ذلك الموجود، وعن حقيقته من الحق، ورأيت تفاوت الصور العلمية بقدر تفاوُت الحصص الإلهية، ورأيت أنّ الامتياز عن الأشياء في هذه المرتبة العلمية؛ إنما هو باستيعابي جميع الحصص الظاهرة والباطنة من حيث ما يخُصُّ الحق، للأشياء بأجمعها، ورأيت أن كمال الدلالة على الحق والتعريف له؛ وكذلك الدلالة على العالم والتعريف له موقوفٌ على هذه الحيطة والاستيعاب المذكور.

ورأيت أن كل ما لم يظهر بالأشياء، فظهوره موقوفٌ عليَّ، أو هو من خصائص الاسم الباطن من حيث هو فيَّ.

ورأيت العلم الذي تحققت به لا يحكم على شيء إلا بذلك الشيء.

فله كما قلت: الكشف، والإيضاح، والتقرير بالتبعية، والإفصاح، ورأيته يتلاشى في أحيانًا؛ بمعنى أنه يندرج بعض أحكامه في البعض، فإذا لم يبق إلا حكمٌ واحدٌ؛ تلاشى ذلك الحكم أيضًا، فصار ذاتًا؛ لا صفةً ولا حكمًا، ورأيتني منفردًا بهذا الشان؛ وإذا أكمل تلاشيه فيَّ بالكلية فظهرت، وسكت فنطقت.

ورأيت العجز الأخير الحاصل للعلماء بالله والأكابر نازل الدرجة مما رأيته، وتحققت به؛ بل بالنسبة إليّ ما لوحت به، وإن كان ما لوحت به دون ما تحققت به بكثير.

ورأيت الجمع مع عدم الحصر في الجمعية أعلى الرتب، ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ [البروج: 20].

ثم رأيت أعلى مقامات العلم الحقيقي بطرزٍ غريبٍ يتعذّر التعبير عنه، ورأيت أنه على أقسامٍ: أوّلُها علم الإنسان بها ما شاء الله أن يعلمه بالقوى والمشاعر التي تتضمنها الحالة المزاجية من حيث النمط العام الذي يشترك فيه جميع الناس على ما بينهم في ذلك من التفاوُت، وأريد من هذا القسم ما يكون إدراكًا صحيحًا في نفس الأمر؛ ليس بمُطلق التصورات، والاعتقادات الإنسانية، فإن أكثرها ظنونٌ، وتخيُّلاتٌ، وأوهامٌ وشبه، وإن جزم أصحابها بصحتها، وإنما أعني كما أشرتُ إليه: الإدراك المطابق لما هو المعلوم عليه في نفسه، وعلى نحو ما يعلمه الحق من ذلك المعلوم به ما كان.

وفوق هذا القسم: العلم الحاصل لنفس الإنسان بالإدراك النفساني دون واسطة آلة جسمانية، أو قوة مزاجية وفكرية.

وفوق هذا: إدراك النفس ما يدرك بذاتها المجردة؛ لكن مع انضمام مدد من الأرواح

العالية والسماوية.

وهذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم يحصل تارةً: بتنـــزل من بعض تلك الأرواح على نفس العالم به؛ لصفاء، وطهارة، واستعداد جاذب بقوة المناسبة باتصال ذلك الروح بنفسه، وتنـــزله عليه.

وتارةً: يكون هذا النوع من الملاقاة بين هذا الإنسان، وبين ما شاء الله من الأرواح بحسب صفاء، وطهارة، وتوجه بشوق يفضي بارتقاء الروح من الحال أو المقام الذي كان مقيَّدا به إلى مرتبة بعض الأرواح التي تناسبه مناسبة حالية أو صفاتية أو فعلية أو ذاتية أو أمرًا متحصِّلاً من مجموع هذه الأمور: هو حكم المرتبة وصورتها، فإنها حاجزة لوجوهِ المناسبات الثابتة بين كل متناسبين جمعًا وفرادى كما ذكرت، فافهم.

وتارةً: يظهر أمرٌ ربانِّي غيبيٌّ، لا يعلمه إلا الندر من المحققين، يوجب توجه بعض الأرواح إلى نفس الإنسان، ويوجب توجه ذلك الإنسان أيضًا إلى عالم الأرواح بشوقٍ حاصل من الطرفين لبعض المناسبات المذكورة، فيقع الاجتماع بينهما في بعض المراتب السماوية ويحصل بينهما إفادة واستفادة بحسب المقام، والحال، والاستعداد الجزئي الوجودي، فافهم.

مسألة من كتاب (عَلَم العلْم)

سبب الجهل بالشيء؛ هو أثرُ حكم ما به يمتاز المجهولُ عمَّن جهله.

وسبب العلم بالشيء؛ هو غلبة حكم ما به الاتحاد مع المعلوم؛ كان المعلوم ما كان، والعالم من كان، وعلة الجمع الظاهر بين الأشياء والموحد؛ لكثرتها مع امتياز بعضها عن بعض بالحقائق هو الوجود، وعلة الجمع الباطن؛ المناسبة الحقيقية الذاتية الرافعة للتغيُّر كما قلنا؛ سيما مع انضمام حكم المناسبة في الأوصاف والأحوال أيضًا، فإن أحكام الأوصاف والأحوال تسري وتتردد بين هذين الطرفين؛ وهما: الظهور والبطون.

والظهور والبطون: وصفان للوجود الحق من حيث تعقُّل وحدته وانفراده من حيث ظهوره فيما اقترن به من الأعيان التي هي عبارة عن حقائق العالم؛ والمرتبة تجمع وتحيط.

هكذا كل مرتبة بالنسبة إلى ما تحتها، وما تشتمل عليه؛ وكل مرتبة فإنها تظهر الأحكام الخاصة بها، وما تحوي عليه برابطة المناسبة الموضحة حكم الخصوصيات القاضية بالامتياز؛ وسرُّ الوجود الحق الواحد الرافع حكم المغايرة، وهو القدر المشترك بين

الأشياء كما قلنا، والموحد كثرتها، وبه يحصل العلم المحقق، والله أعلم.

نفحة تتضمن التعريف بحقيقةِ العلمِ

اعلم أن حصولَ العلم بالشيءِ كان ما كان، وكمالَ معرفته موقوفٌ على الاتحادِ بذلك المعلوم، والاتحاد بالشيءِ موقوفٌ على زوالِ كلّ ما يتميز به العالم عن المعلوم؛ بأنه ما في الوجود شيء إلا وبينه وبين كل شيءٍ أمرٌ حقيقيٌّ إلهيٌّ يقتضي الاشتراك دون مغايرة، وأمرٌ آخرُ يقتضي تمييز ذلك الشيء عن سواه، هذا مما لا ريب فيه في مشربِ التحقيق[1] عند المحققين به.

وقد ينضم إلى هذا الأمرِ الحقيقيِّ المشار إليه مناسبات أخرى بين الشيء وغيره.

وذلك من حيث: الصفات والمواطن والنشآت أو المراتب أو الأزمان؛ إن كان ذلكَ الشيءُ وما يناسبه داخلاً تحت دائرة الزمان.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن علة جهل الإنسان بموجودٍ؛ إنما هي غلبةُ أحكام ما به يتميزان من الأوصافِ، والمراتبِ، والخصوصياتِ، ونحو ذلك، فمتى ظهرت غلبة ما به يتحدان، وتزول عنه أحكام التميُّز، عَلِمَ الطالب للمعرفة منها بوجههِ وقصده ما رام معرفته من ذلك الأمر كان ما كان.

ثم إن أحكام ما به الامتياز بين الشيئين إن ارتفعت بالكلية كملت المعرفة وصحَّت، وإن ارتفع بعضها دون البعض، صار ذلك الشيء عند الطالب للمعرفة أنه معلوم من وجهٍ أو وجوهٍ؛ مجهول به من حيث ما سوى الوجودِ الزائلة أحكامُها، الظاهرة عليه حكم ما به يقتضي الاتحاد والاشتراك من حيث هي.

فإن قلت: ما سبب جهل الشيءِ بنفسه مع عدم امتيازه عنه؟

فنقول: اعلم أنَّ تجلِّي الحق سار في كل شيءٍ، وليس هو متعينًا في كل شيءٍ، ولا مشارًا إليه بإشارةٍ عقليةٍ أو حسِّيةٍ؛ وهو سرُّ المعية التي ذكرها الحقُّ في كتبه المنـــزلةِ، واطَّلع عليها الصفوةُ من عبادِهِ في كلِّ شيءٍ، فإنه من حيث ذلك السرِّ[2] الذي هو سبب

(1) التحقيق: هو ما يحصل معه القطع الذي يستحيل معه وجود النقيض، وحقيقته: وجدان وجودٍ في كشفٍ يستحيل معه الستر الموجب لتوهم الغيب، وغايته: بلوغ يوجب الوقفة؛ لاستحالة توهمِ مطلوبٍ سيحصل انتهى.

(2) السر: هو ما يخفى في البيان، وحقيقته: معنًى يُعْجِز عن تصور ما هو الفكر البشري، وغايته: =

وجودِه، والمقيم له غيرُ متناهٍ ولا متقيِّد باسمٍ أو وصفٍ أو مرتبةٍ أو غير ذلك، وهو: أعني ذلك الشيء، من حيث تعينه، وتعين الإشارة إليه عقلاً أو حسًّا؛ جمعًا وفرادى؛ تلحقُهُ أحكامٌ واعتباراتٌ يقتضيها لذاته؛ بشرطٍ أو شروطٍ حسب حاله أو مرتبته، والأحكام والاعتبارات الْمُشار إليها؛ إنما تنضافُ إلى الحقِّ من كونِه إلهًا واحدًا، وتُسلبُ عنه من حيث إطلاقه وأحديّتِه؛ وينضافُ إلى سواه من حيثُ ما تقتضيه خصوصية كل فردٍ من أفرادِ الأشياء المسماة بالممكناتِ، وما يتبع كل ماهية منها من اللوازم والأحوال وخوَاص كل ذلك.

فاللوازم والأحكام المختصَّة، بكلِّ عين عينٍ؛ هي المانعةُ له من معرفةِ حقيقته بدون اللوازم، فمتى غلب حُكم الحقيقة من حيث حقيقتها أحكام اللوازم؛ عرفت نفسها متعينة من حيث الامتياز الحقيقيِّ الثابتِ بينها وبين الحق، فالمعرفة بمرتبةِ الحقِّ وأحكامِها تحصلُ للإنسانِ من معرفة نسبة مرتبتِهِ من مرتبة الحق والأحكام بالأحكامِ، فافهم هذا، فإنَّه من أدقِّ العلومِ وأغمضِها وأجلّها قدرًا وأشرفها، والله المرشد.

نعت الوارد الإلهيّ

بخطابٍ كلّي علّي

فكان من جملةٍ، ذكر أنْ قال: معنوية كل شيءٍ يستقرُّ عنده حكم العلم الحقيقي من ذلك الشيءِ؛ كان العالمُ الحقُّ أو غيره؛ بشرطٍ: أن يكون علم الغير موافقًا لعلمِ الحقِّ في ذلك الشيء، فإنه ما لم يكنْ علمُ العالمِ من الخلق كذلك لم يكن عالماً، وهذا مُرادُنا بالعلم الحقيقي، وإلا فأكثر العلماء مُستقرُّهُم في معرفةِ الشيءِ بعد تعدِّي صورته إنما هو معنى من معاني صفاته أو خواصه؛ لا معنويته التي هي عبارة عن الحقيقةِ صاحبة الخواص والصفات واللوازم.

ثم نقول وصورة كل شيء ما يتعلَّق به الإدراك الأوَّل، ويستدعي التعدي منه إلى طلب معرفة ما وراءه بالنسبةِ إلى طالب غاية كل شيء حال طلب معرفته من حيث الحقيقيّ، فافهم.

=

وجدانٌ يقوم بالقلب لا يمكن التعبير عنه بوجهٍ من الوجوه اهـــ .

نفحة إلهية كلية

بواردٍ ورد في أواخر صفر سنة ثلاث وستين وستمائة؛ يتضمن التنبيه على سرِّ القدر؛ وصورة تلقين الحجة الحقيقية، وسر ثمرات جملة من أمهات الشؤون وصورتها إلى الحق وإلى الإنسان الكليِّ؛ وسرُّ التقديس[1] والتسبيح في أعلى مراتبها وبأشرف ألسنتها وألسنة المقدسين؛ وسرُّ الأولية والأخرية، والظهور والبطون، والعلم المحيط.

وكذلك الإحاطة الذاتية والفرق بين نسبة كل ذلك إلى الحق وإلى الإنسان الحقيقيِّ الكليِّ؛ ويتضمن هذا الواردُ كشف أسرار أُخَر ومراتب غير ما ذكرت ترجمته، فاعلم ذلك.

قال الوارد المأمور بالتعليم والتذكير والتلقين: متى أقلقتك المطالبات أو المعاتبات الإلهية والكونية؛ فخاطِب ربَّك ناشرًا بين يديه بعض ما أنعم به عليك؛ لا مجادلاً ولا محاجًا وقل له: يا رب! هذا الذي تراه في، وتريده مني؛ إن كنت جاعله ومُنشئه فيَّ فلا تنسبه إليَّ؛ لأنه لا يمكن أن يصدر مني إلا ما أوْدَعته وخزَّنته في نسخة وجودي؛ لأني لا أملكُ لنفسي نفعًا ولا ضرًا إلا ما شئت إضافته إليَّ لما تراه وتريده.

وإن كان الذي هو فيَّ ليس يجعلك مع ثبوت أن لا إله غيرك؛ فهو إذنٌ من مقتضى حقيقتي التي تعلق علمك بها أزلاً بحسبها؛ دون أثرٍ حاصلٍ أو متجدِّدٍ من علمك فيها؛ وإذ لا يمكنني أن أكون على خلافِ ما تقتضيه حقيقتي؛ فلا تطالبْني بالظهورِ بما ليس فيَّ مجعولاً وغيرَ مجعولٍ؛ وكيف توصف حقيقتي وأحكامها بالجعل؟ وحقيقتي عبارة عن صورة علم ربي بي أزلاً وأبداً دون زيادةٍ ونقصانٍ وبحكم وجوب عارٍ عن كلِّ إمكان.

بل أقول: حقيقتي عبارة عن صورةِ علمِه بمطلقِ ذاتِه التي لا يتعلَّق إطلاقها بوصفِ ثبوتي ورؤيته لها في شأنٍ جامعٍ بين هذه النسبة الإطلاقية المعروضة، وبين صورِ سائر شؤونه وأحكامها التي لا تنحصر ولا تتناهَى، وإلى هذا الشان الجامع الإشارة بي وبـــ «يا

(1) الـــتقديس لفظ متمكن ناشئ عن الهوية التي هي منـــزهة عن كل شيء يشارك في المثلية، وهذه الهـــوية مثل لها فتتقدس وينشأ هذا الاسم عنها بغير واسطة، فالتقديس والتسبيح والتنـــزيه تنشأ عـــنها مع عدم الوسائط لكنها تبتدئ بنشء التقديس أولاً لأن الهوية تشتمل على كل شيء وكل شـــيء حي إذ لا خروج لشيء عنها فهي حية، وتمد الحياة بالماء والحياة والماء موجب للتقديس والتطهير، فوجب أن يكون التقديس في صفة أولية النشء إذ النشء عن تمكين القدرة.

ربي»، وهو أول مفتاح الغيب، وتتفرَّع منهُ أربعةٌ تغايرُه من وجهٍ ولا يغايرها هذا الشأن بوجهٍ أبدًا، ولا تتفرَّع عنها إلى أبد الآباد؛ فهو هي من كلِّ وجهٍ، وليست هي هو من كل وجه؛ بل من بعضِ الوجوه، فحقيقة هذا شأنها، كيف يصحُّ ويصْدُق عليها اسمُ الجعل؟

فإن قيل بلسانِ، بعضُ الحججِ: حقائقُ الأشياء، وإن كانت متفرِّعة عن الشأنِ الجامعِ المذكورِ ولوازمه المذكورة، فإنها أصولٌ ومقدماتٌ، وآباءٌ وأمهاتٌ، والسنةُ الخطاب، والصور الباقية والناشئة من الأعمال التي بسببها تقع المعاتباتُ، وتتوجَّه المطالبات بنتائجَ وثمرات؛ فالمجعول فيك مما يتشخَّص علمًا وصفةً لم يكن له من قبلِ ذلك وصف أصلاً؛ بل كان عندك قبل الكمِّ والكيفِ واكتسابِ الحكمِ والوصف، وخرج من صفة تقديسه عن كل وصف إلى ما كيفته وصبغته به.

فأقول: الصابغُ مني لما حل فيَّ بعد تعيني فأصدره مكيَّفًا مصبوغًا؛ هل هو أمرٌ وجوديٌّ مجعولٌ فيَّ أم هو شيء غير مجعول؟ إن كان أمرًا وجوديًا؛ فبِمَ قبلته على هذا الوجه حتى كان منه وبه ما تذكرون، ويعود الكلام في المقبول بنحو ما مرَّ، وإن كان شيئًا غير مجعول؛ فما حيلتي فيه؟ ولا مندوحة لي عنه، فإنه من مقتضى حقيقتي وكوني.

أيضًا: فهبْ أني أكتُم مثل هذا ممن لا يعرفه كي لا يعرفه، وأُغالِط فيه بموجب الأمر والحكمة؛ لا أكتم هذا عنك وأنت أشهدتنيه وأريتنيه؛ ثم عرَّفتني ما مرة شهودًا وكفاحًا: إن هذا سرُّ قدرك؛ وإن المطلع عليه غيرُ مطالبٍ ولا محجوج؟ ولو لم يكن الأمر كذلك لم تظهر الفائدة من الاطِّلاعِ على هذا المقامِ، ولم يتميز من شهد هذا وعرفه ممن لم يشهده ولم يعرف؟

وغاية ما في البابِ أنْ يُقالَ: إنَّ الذي قُلناه بلسانِ الأمرِ، والحُجَّةِ، والمُعَاتبةِ، والمُطالبةِ، والتَّعريفِ، والإنذارِ، والبشائرِ، وغير ذلك هو من مقتضى حقيقتنا التي لا مندوحة عن حكمها لنا في مقابلة ما اقتضت حقيقتك ذكره وفعله.

فأقول: فقد فلجت حجتي؛ فإن البعضَ تابعٌ للكلِّ، والفرع ظاهرٌ بصورةِ الأصل؛ وكذا قيل لنا: «فَجَحَدَ آدمُ فجحدت ذريتُه، ونَسِيَ آدمُ فنسيت ذريتُه[1]».

«ولولا حواء لم تخنْ أُنثى زوجها[2] ».

(1) رواه الترمذي (267/5)، وذكره القرطبي في تفسيره (315/7) .

(2) رواه مسلم (1092/2)، وأحمد (349/2)، أبو الشيخ في العظمة (1584/5).

فإذ لا مندوحة عن أحكام الحقيقة، ولا عدول هناك عنها ولا تبديل، وقد حقت الكلمة ولزم الحكم، فكيف يمكن غير ذلك هنا ؟

وهذا فرعٌ تابعٌ وبحسب الأصل ظاهرٌ ويانعٌ، نعم! وبشهودِ مثل هذا ومعرفته والاحتجاج به يظهر، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[الزمر: 9].

فبمَ أعتذر أيضًا عند علمي عن حكمِ علميٌ، وشرته، وأتميز وتتميز شؤوني من وجه عن المعوز الجاهل الذي لم يستعد أن يكون مرآةً لذاتك، ومرآةً لكلٌ ما فيك، فتنطبع فيه صورتُك وصورةُ علمِكَ الذاتيٌ وحجتك البالغة تمامًا، فإنك تعلم أني أعلم أن علمي هذا ليس موهوبًا ولا مكتسبًا ولا لدنيًّا ولا منــزلاً؛ بل أقمتني بحكمِ حبِّك لِي بل بحكم حبك لنفسك؛ في مرآة لعينِ علمك الذاتيٌ الأزليٌ، فانطبعَ فيَّ منه بمقدارِ صحةِ المسامتة، والمحاذاة، وسعة دائرتي في مقامِ المضاهاةِ وفي مرتبة إطلاقي أيضًا التي لا أتميز فيه عنك.

ثم إنك سبحانك تبدي من علمك المنطبع فيَّ بلسانِ الترجمةِ ما يستدعيه كمال الوقت والحال، وحكم الغشاوة والمقام، وما تتقاضاه الاستعدادات المتلقية والأرواح القابلة منك بي من حيثُ تعلمُ وأعلمُ، ومن حيثُ لا تعلمُ إلا الأرواح، وقد شرحت لفظة بي، وربي اعلم.

إلهي! هذه ترجمةٌ تضمنت ذكر بعض إحسانك إليَّ وإيفائك عليَّ بلسانِ الشكر، والتذكُر، والإشال لا المجادلة والاحتجاج والانتصار، فبحقك عليك، وبحق ما تحب أن يقسم به عليك أو يتوسَّل به إليك من أسمائِكَ، وصفاتِكَ، ومبدعاتِكَ، ومكوناتك ما علم منها وما لم يعلم، وبحق عنايتك في حقي التي لم أرَ مثلها ولم أسمع إلا ما عفوت عن إذلالي، ورحمت عجزي وإذلالي الذي لا يعرفه مني غيرك؛ إذ لولا ذلك العجزُ لانسلخت عن بعضِ مقتضيات حقيقتي الغير مناسبة لبعضِ المراتبِ من بعض الوجوهِ، وينسب بما يناسب بشرطِ تضمنه رضاك الأعلى الأتم، لكن حقَّت الكلمة ولزم الأمر؛ وغير الواقع عندي مستحيل، وإن فُرِضَ إمكانُه ووجوبُه، والسلام.

مناجاة ربانية

إلهي! قدَّستك حقائقي التفصيلية بألسنة أفعالها وصفاتها، وقدستك جملتي الكلية بتنوعها في ملابس حالاتها، وقدستك حقيقة جمعي القديم بلغاتِ إحاطاتها عن كلٌ تنــزيهِ

وتقديس نسبه إليك أهل التقييد مما يفهم أو يوهم إفراز شيء عنك، أو نفي أمر ووصف حال عن جنابك إلا ما يفنيه حيث يفنيه؛ وباللسان المقيَّد الذي به وَقَعَ النفي عند المنفي عنده، وبالنسبة لمن استرشدته.

بل أقول: أنت المنــزَّهُ عن الانحصارِ في كل قيدٍ وإطلاقٍ، كما أنك المقصود بكل اجتماع وافتراق، وأنت المعبود بالاتفاق، لك الكمال المستوعب كل حالٍ، وحكمٍ، ووصفٍ؛ وأنت المعنى المحيط بكل كلمةٍ وحرفٍ، وأنت الأول يطلب بروزك من مكمن غيبك، وإطلاقك وأحدية جمعك، وإدماجك لتكميل مراتب الوجودِ والمعرفة وما يلازمهما من أسمائِك وصفاتِك، وكل ذلك وسائل محصول كمال الجلاء والاستجلاء؛ اللذين هما عبارة عن ظهور ذاتِك ورؤيتك إيَّاها في شأنٍ سبق في علمك الذاتيِّ ظهورك فيه متعينًا بحسبه؛ متنوعًا بموجب حكمه ومذهبه، وليظهر كلُّ فردٍ من أفرادِ شؤون مجموع الأمر كله بصورة الجمعِ، ووصفِهِ، وحكمِه بحيث يضاهي كلَّ شأنٍ من الشؤون؛ الشأن الكلي الذي اخترنا آنفا أنه مفتاح مفاتيح الغيب، وأنت الآخر بأنها حكم كل ظهور من ظهوراتك في مراتب مظهرياتك؛ لتقيد كل تعين من تعيناتك، وبالنسبة لما حدَّثَه بقلمك الأعلى بحرف إلى قصورِ الشؤون، بحصرها، وقيودها، وتناهي قبولها، وعدم وفاء استعداداتها؛ لقبول ما لا يتناهي إلا بالتدريج، وعلى سبيل التعاقب؛ عينت نسبة الأخرية؛ فصارت وصفًا لكل جلوة، وتعين من تجلياتك باعتبار حصول القصور والمستور أيضًا من كل تنوعٍ وتعينٍ وظهورٍ.

اللهم أنتَ الناطقُ رمزًا وتصريحًا بنفس ظهورك؛ كما أنت الصامت من وجهٍ ببطونك في أحدية جمعك؛ وأنت بكل شيء عليم يعني: ذلك الشيء المعلوم من حيث تبعية علمك له؛ لتعلقه به بحسبه، ومن حيث ارتسام كل شيء في عرصة جنابك الذاتيِّ أيضًا، فنفس علمك بنفسك هو نفس علمك بكل شيء؛ إذ لا خروجَ لشيءٍ عنك؛ لأنك المحيط ذاتًا وعلمًا، والمتعين في كل ما يسمى شيئًا وجودًا وحكمًا.

إلهي! أنا الناطقُ الظاهرُ من حيث حبُّك لي، فإنه أنطقني، فلك الحمد والعتبى.

كما أن شهود إطلاقك، واستهلاك كثرتي في وحدتك الكبرى، وقيامك عني بعد التحقيق بالمعرفة والشهود بكل ما كان منسوبا إلي وظاهرا بي دوني؛ بسرِّ الحجابية العظمى أسكتنني؛ فأنا الباطن أبدًا والظاهر أنت؛ وأنا الأول من حيث المطلوبية باعتبار

تعلّق إرادتك بإيجادي حال كوني لم أكن شيئًا؛ فكيف مذكورًا ؟ وأنا الآخر من حيث صورتي الجامعة المحيطة، ومن حيث إني العلة الغائية التي هي على التعيين مقصودة؛ بل أخبرتني يا رب غير مرة أنني الآخر، وأخبرتني بأن هذه بشرى لك؛ فأراني آخر عبيد الاختصاص، ولا أعبر عن آخرتي بأكثر من هذا؛ ولو قطع البلعوم، وأنت العليم، وقد انتم معنى حكم المضاهاة في معنى الآية.

فأقول: إني بكل شيءٍ عليم؛ لأنك حقيقتي بمعرفتك وشهودك.

فمن عرفك هكذا؛ أعني: كما عرفتك، فقد عرف كل شيء لما تبيَّن أنه لا خروجَ لشيءٍ عنك، ولا تجزئة في العلم بك ولا تبعيض.

وسيما بالنسبة لمن فاز بالتجلّي الذاتيٌ المحيط المطرد الحكم المتعلّي عن كلٌ تجلٍّ تعين من مرتبة وصف ما أو اسم؛ فَسرٌ علمي بك وسيما من حيث الأمر الرافع للتعدد بيني وبينك يسري في كل معلوم ويصدق في حقي ما يصدق في حقك من الأوصافِ.

كما أشرت إلى ذلك في الكتاب الكريم بقولك:

﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة:255] فأثبت لبعض عبيدك المضاهاة والمشاركة في عين علمك بالاستثناء المنبَّه عليه؛ والمنة لك.

إلهي! إليك الاعتذار بلسانِ الأدب والتحقيق والرغبة بموجب أمرك لي في أن تعجل خلاصي؛ كما أمرتني حال التجلي الذاتي كفاحًا من كل حال هو قيد وحصر متعلق بكل حدٍّ وطور ومقام وحال وأمر، وأن لا تبقيني معي، ولا تتركني رهن قيودي؛ بل أطْلقني واستخلصْني بالكلية لك، وخُذني مني، وكُن لي عوضًا عن كل شيءٍ وعني.

وبَدِّدْ شملَ النارِ، وبدِّله بالنور النور النور حسبما تنبهي على التجليٌ والتحقق به؛ بل حسبما تعلمه في أعلى درجات علمكم وأتمِّها وأكملِها؛ إنك تعلم ولا أعلم، وتقدُر ولا أقدر، وأنت العليم القدير.

لَوْ لَم تُرِد نيلَ مَا أرْجُو وأَطْلُبُه   مِن جُودِ كفيك ما علمتني الطلبَا

وعندما فرغت من كتابة هذا الواردِ قيل لي: أتدري ما أنت وما سبب حبنا لك؟

قلت: ما أدريه، بالنسبة إلى علم ربي لا يوصف بالدراية.

فقيل لي: أنت عبارة عن هيئة اجتماعية وقعت بمقتضى الذات مع عدم عروها عن حكم قصد مخصوص وطلب معين لتلك الهيئة، ذلك الطلب هو العناية.

وتلك الهيئة تحصلت من اجتماع الشؤون الذاتية التي لا يمتاز كل فردٍ منها عنِ الذاتِ إلا بتعينه وخصوصيةٍ فيه غير معللة؛ تقتضي تلك الخصوصية ظهور الذات السارية في الكلِّ فيها بصورةٍ مخالفةٍ؛ لظهورها في أمثالها من الشؤون.

وتمتاز الذات عن الشؤون بإحاطتها بكل شأن وبأنها عين كل واحد منها من كل وجه، وليس كل منها عين الذات من كلِّ وجهٍ لما ذكر في الخصوصية التي يميز بها كلُّ شأنٍ من غيره؛ ولعدم الإحاطة بسرِّ الوحدة الشاملة.

ثم إن هذه الهيئة المتحصلة المذكورة اشتملت على كلياتِ جميع الشؤون وجزئياتها: أي على جملها وتفاصيلها.

وهذا الجمع والاشتمال وقع على وجهٍ مناسبٍ، وهيئةٍ معتدلةٍ بمجانسة سر السعة، والإحاطة اللذين هما من خصائص أحدية جمع الجمع الإلهي، وبهذه الجمل التي حوتها هذه الهيئة المذكورة تعينت من مطلق الغيبِ الذاتيِّ أعيان أمهات الأسماء، والصفات المضافة الآن إلى الحق وإلى ما يسمى سوى، وبأحكامها تعينت الأسماء التابعة التفصيلية، وما تعين بها، وبالأمهات من التجليات والأحكام والنسب والإضافات.

فجملة تعينت بها الأولية وما يتبعها من الآثار، والأحكام، والأسماء الإضافية والنسبية، وجملة تعين بها سرُّ الظهور ولوازمه، وجملة تعين بها سرُّ الجلال[1] وما لزمه وتبعه من آثار العظمة، وأحكام الهيبة والقهر والحيرة والضلال، وما يلائم البواطن والظواهر من

(1) إن الجلال حضرة لائقة بالمشاهدة لأنه اسم ظهر الله به مخصوصاً بالتنوية وهو تمكين اسم الجميل فتظهر عليه صفة في حال الناظر والمنظور ليحصل له هيبة وخشوع مع محبة فالجميل للمحبة، فلما رفع المحب إلى مقام أعلى من موطن المحبة الذي هو الظاهر. فازداد الاسم صلة بغير زوال عينه، ولما كانت هذه الصفة لائقة بالمشاهدة وهي الجلال خرج الشاهد في شهوده من مقام إلى مقام لأنه لا يتغير عليه صفة إلا بخروجه من محله في شهود واحد، فالجلال مختصة بالله دون الجميل وغيره لكونها تنشأ عن التعظيم وكل تعظيم ناشئ عن عظمة الله تعالى، وإذا حصل للشاهد شهود في خلع واحد يكون هذا الشهود أشد تمكيناً من الشهود الواحد، والتمكين عبارة عن الاستعلاء لكن الاستعلاء على ضربين: استعلاء وصف واستعلاء معنى، فالعارف الكامل له استعلاء الوصف ويتعالى عن استعلاء المعنى إذ استعلاء المعنى هو على بني الجنس بشرط الاستقلال لجهة دون جهة، والعارف لا جنس له ولا حصر فيحل عن هذا المقام المعنوي، ولما كان هذا العارف متصفاً بالاستعلاء اتصافاً فأخرج من مقام الشهود إلى مقام الجلال.

الأحوال، وجملة تعين بها سرُّ الجمالِ الذي يتقاضى المحبة ممن ظهر له ذلك، وتعين بها أيضًا هو وما يتبع المحبة من الأحوال، والأوصاف، والأحكام، والأمور الملائمة للبواطن والظواهر في الحال الحاضر، والمآل، هكذا إلى آخر جملة تستلزم ظهور تتمَّات التفصيل في النسخةِ الخارجةِ من وجهٍ عن هذه الصورة المدمجة الإنسانية.

ثم ظهر بمجموع الهيئة الإحاطية من مطلق الغيب الذاتيِّ سرّ الكمال المستجن في مقام لا مقام؛ ولا وصفية ولا حكمية ولا اسمية.

وتعين بها أيضًا التجلي الذاتي الجامع بين البطون والظهور، والأولية والآخرية، والإطلاق والتقييد المتعين في هذه الهيئة بحكم كلِّ شأنٍ ووصفِهِ؛ وسرُّ كل هيئة وثمرتها، وتعين الغيب والإطلاق المفروضان للذات في مقابلة ما ظهر للأرواح والصور، فشوهد وعلم وأوضح من سر هذه الهيئة، والشأن ما ظهر لمن ظهر.

والمحبة تتعين بحسبِ الهيئات المؤاتية؛ لظهور الذات بكمال الجمع وتتفاوت قوة المحبة وضعفها بحسب المناسبة وسعة الدائرة وحسن القبول وتناسب الوضع والترتيب الاعتدالي الواقع بين الشؤون المجتمعة.

وتلك الهيئة المتحصلة من اجتماعها، وكل هيئة واجتماع من وجه أول ومظهر؛ وما يتصل ويتعين به من مطلقِ الذات هو آخر وظاهر؛ لأن المظهر حكمه حكم المرآة، فالمرآة إذا امتلأت بما ينطبع فيها لا تُرى؛ وإنما يُرى المنطبع فيها.

فلهذا قلنا: كلُّ مظهرٍ باطن، والظاهر هو المنطبع، هذا مع أنه: أعني المنطبع من وجه باعتبار تقدمه على حالة الانطباع باطن هذا الظاهر وروحه، وباطن الباطن ما يعلم مجملاً من غيب الذات بواسطة ما تعين منها، باعتبار أن وراء هذا المتعين أمرًا تعينه مسبوق بلا تعين؛ وقد تعين من هذه الحيثية.

وعلى هذا الوجه في عَرْصَة العلم أو الشهود أو هما معًا.

ثم قيل لي: اعلم أن في حضرة الجمع الذاتي ما يستحق المحبوبية، وفيه ما لا يستحقها، والقرب المفرط حجابٌ؛ وسيما من حيث سلطنة الوحدة التي يستهلك فيها كل وصف وحكم؛ بل كل عدد معدود.

فإذا امتاز في جملة ما من الشؤون ما يستعد، ويقتضي أن ينطبع فيه ما يستحق المحبوبية من بين مجموع الأمر كله على وجهٍ؛ يتأتى معه الجلاء والاستجلاء الملائم بحيث يشهد

الأمر نفسه في المحلي المناسب؛ المسمَّى بالهيئة المتحصلة على وجهٍ معتدلٍ مناسب الجمع والوضع والترتيب على ما بين تلك الشؤون المجتمعة من الاختلاف؛ وظهرت الموازنة بين المختلفات بحيث يحتفظ بأحدية جمعها صور اختلافاتها، ظهر حالتئذ سلطان الحب، فأحب الشيءَ نفسَه فيما امتاز عنه بوجهٍ، فسُمِّيَ بسبب ذلك الامتياز غيرًا من وجهٍ، وقد كان عينًا، وإنه من وجهٍ آخر أيضًا كذلك.

فالانحراف بالغلبة والمغلوبية، والظهور والخفاء؛ كنتوء المرآة وتقعيرها، وصداها وتشعيرها الواقع في صفحة الاعتدال الخصيص بوجهِ المرآة، وكل ذلك مظهر غلبة حكم الكثرة والاختلاف؛ كما أن الاصطحاب وتسَاوِي أجزاء سطح المرآة بحكم الاتحاد مظهر حكم الوحدة المستجنة في الكثرة، ومظهر حكم التناسب الاعتداليّ.

وهو: أعني هذا المجموع صفاء وصقال؛ يستلزمان انطباع ما يقابل به المرآة، وفي المقابلة، والمسامتة، والمحاذاة أيضًا: انحراف واعتدال بطرزٍ غير ما ذكر، ويتفاوت كمال الانطباع ونقصه بحسب القرب من حاق الوسط؛ الذي هو مركز دائرة مجموع الأمر كله وبعده؛ معنىً وروحًا وحسًّا ومثالاً؛ وجميع المراتب بين المركزِ والمحيط المشار إليهما.

فمن وقعت نقطة مرتبته من الدائرة الوجودية الكلية حيث مركزها؛ صحَّت له المحاذاة والمسامتة المستقيمة والاعتدال التام؛ فظهر وانطبع فيه الأمر على التمام، وهذا حال القلب الذي وسع الحق؛ لسعة التي ضاق عنها كلُّ موجودٍ سواه.

ومن انحرف فبمقدار قرب نسبته وبُعدها من هذه المسامتة والمركز الأصلي والاعتدال الحقيقي تتعين حصته من الصورة والكمال، وبين هذا المحيط والمركز تتعين مراتب العالمين أجمعين من حيث صورهم وأرواحهم ومعانيهم وأحوالهم ومراتبهم، علمًا وعملاً، ظاهرًا وباطنًا، عاجلاً وآجلاً في كل عالم وموطن ونشأة ومستقر ومقام، والحمد لله الوحدة.

تنبيهٌ ربانيّ ووارِدٌ عرفاني

من كتاب علم العلم تلحق فيه إن شاء الله تعالى:

صور الأشياء في العلم من كون العلم صفة الموجود الحق، أو نسبة من نسبه، ليس كصورها في الوجود الحق من حيث قولهم: الأشياء لم تزل مرتسمة في ذات الوجود الحق؛ لأن صورها في الوجود الحق صورة واحدة؛ فهي من حيث وحدتها كائنة في الوجود دون

تعدُّد شيء منها فيه، وهي في حضرة العلم كائنةٌ كينونةُ تعيُّن وتفصيل بالنسبة إلى العالم فقط، ووجود كل منها من حيث معقولية تعينه وتخصصه فيما بعد كائن معها؛ حكمه حالتئذ حكمها، فافهم.

ومطلق الظهور؛ حكمًا للأشياء، ومطلق الظهور؛ عينًا للوجود.

وتعين الظهور الحكمي بالتميُّز المشهود.

وتعين الظهور الوجودي في كلٍّ مرتبة من المراتب التي اشتمل عليها العلم بالنسبة إلى الوجود المطلق من وجهٍ مخالفٍ؛ لظهوره بعينه في مرتبة أخرى، وحكمه أيضًا في مرتبةٍ مغايرةٍ لحكمه في مرتبةٍ أخرى.

وإن حصل الاشتراك في الظهور بأمر جامع غير الذي به امتاز كل منهما عن الآخر، فالثابت بشيءٍ في شيءٍ من شيءٍ بشرطٍ أو شروط، أو المنتفي عنه لا يثبت عنه لعدم ذلك الشرط أو الشروط؛ مرتبة كان الشرط أو حالاً أو زمانًا أو مكانًا أو غير ذلك.

وأحكام الوجود من حيث كل تعين، وبالنسبة إلى كل معين من المراتب والأحوال ونحو ذلك لا نهاية لها من حيث التفصيل، وإن تناهت الأصول وانحصرت.

والتجدُّد؛ تارةً: يكون صفة للشيء الممكن بالنسبة إلى إدراكه الخاص في نشأة خاصة، أو حالة معينة، أو زمان موقت.

وتارةً: صفة للوجود لا مطلقًا؛ بل بشرطِ ارتباط خاص بعينٍ ممكنةٍ من الممكنات التي لا نهاية لها، فتعلُق الإدراك الجزئي يحدث بالنسبة إلى مُدرِك جزئي أو إلى مُدرك كلي بسترِ حكمٍ أو حالٍ، أو أمرٍ من الأمور التي تخصُّه في كل تطورٍ من تطوراته الواقعة في الغيب الإضافي، والشهادة والمقام الجامع بينهما، فافهم.

وأمْعِنِ النظر فيما ذكرت لك تستشرف على أمر يهولك منظره، ويطيب لك خبره إن شاء الله تعالى.

نفحة إلهية كلية

تختص بسرِّ العلم[1] والخبرة والفرق بينهما

معرفةُ الأشياء قبل وقوعها وكيف تقع؛ تكون عِلمًا في أولِ درجات كمال العلم؛ لتعلُّقه بها من حيث حقيقتها، وهو المعبر عنه بمشاهدة المفصل في المجمل، فإذا علمها بعد ظهور حقيقتها في مرتبة روحانيتها، ثم مثاليتها، ثم صورتها الحسية؛ فقد تم علمه بها ويكون علمه حالتئذ خبرة، وسيما في حق من لم يفارق كل واقع في حال من الأحوال؛ بل كان مصاحبًا له مصاحبةً ذاتيةً علميةً، دون ملابسة ولا ممازجة، فافهم.

نكتـة

من بارقة العلم بالوجود والنفس والعلم ونحو ذلك من الأمور التي كثر البحث فيها بأنها شيء ما غير وبأنها ما هي على التفصيل والتعيين شيء آخر.

والظاهرُ الجليُّ؛ إنما هو معرفةُ كون كل منها شيئًا ما، وإنها ليست أمورًا عدمية؛ وليست الصعوبة في معرفتها بهذا الاعتبار، وإنما الصعب معرفتها بالاعتبار الثاني؛ وهو

(1) الســـر: يطلق ويقال سر العلم بإزاء حقيقة العالم به، ضمير به لله.

قال قدس سره: «سر العلم هو حقيقة العلماء بالله لا بغيره من الأسماء».

فإن السر في دلالته على معلوم علمه المضاف إليه بجمع الأضداد بالحكم في العين الواحدة، فحقيقة العالم بالله بجمعه بين الأضداد دلت على الحق الجامع بينها حتى علمته نسبة هذه الدلالة، والحق بجمعه بين الأضداد فيه دل على حقيقة العالم به الجامع بينها علمها فأوجدها على نسبة هذه الدلالة، فإن العالم بالله تعالى أن يعلم الحق بدلالة السوى.

وسر الحال: بإزاء معرفة مراد الله تعالى فيه وهو كون الحق من حيث كونه عين سمع العبد، وبصره، ولسانه، ويده، دليلاً على نفسه تعالى، ولما كانت هذه الدلالة للعبد من حاله، أضيف السر إلى الحال، ويكون الدلالة من الحال وقع الالتباس، حتى أنا الله، وسبحاني، ونحو ذلك، وأما مراد الله، فهو دلالته تعالى على نفسه حسب خصوصية حال العبد عند كونه تعالى حين سمعه، بصره ولسانه، ويده.

وسر الحقيقة: بإزاء ما تقع به الإشارة إلى كل شيء.

وهو حقيقة الحق في كل شيء، والعلم بأن لا جود في الكون ولا أثر للحال فيه، فإن العلم يزيله والحقيقة تأباه؛ إذ لا يتصف بالحال ما لا يتصف بالوجود، ولا بالعدم فلا تقع الإشارة إلى كل شيء إلا بحقيقة الحق فيه، فافهم، فإن الأسرار غامضة.

معرفة حقائقها؛ المعرفة التامة المحققة التي لا ريب معها؛ فإمَّا بالبرهان، أو ما قام مقامه.

الوضوح يتعذَّر تعريفه، أو إقامة البرهان عليه، ليس بقولٍ سادٌ، فإن الواضح البديهي؛ إنما هي المعرفة الأولى بالاعتبار الأول ولا كلام فيها، أو قل: إنها عبارة عن الإحساس بالوجود وإدراك شيئيته، فإن من عنده أدنى عقل لا ينازع في ذلك ولا يرتاب، ولكن الصعب إنما هو المعرفة الثانية، بالاعتبار المذكور آنفا؛ أعني: معرفته من حيث حقيقته المتميزة بذاتها عن غيرها، ولا شك في صعوبتها؛ ولهذا كثر اضطراب الناس فيها واختلفت آراؤهم واشتدت حيرتهم، فلو كانت معرفة الوجود والعلم والنفس كما زعم القائل بديهية، لما وقعت حيرة ولا حصل نـزاع؛ لأن البديهي عند العقلاء ما لا يقعُ فيه خلافٌ ولا نـزاع، وهذا ليس كذلك؛ فليس ببديهيٍّ قطعًا، فافهم.

ولما كان ما سوى هذه الأمور من المعلومات التفصيلية نسبتها إلى هذه نسبة الفروع إلى الأصول، وتعذَّر على أكثر الخلق معرفة هذه؛ سرى الخلل فيما هو فرع عليها وتبع لها؛ لأنها المرجع والمستند؛ فصارت معرفتهم ضعيفةً ناقصةً للنقص، والخلل الواقع في جميع الفروع بلا خلل ولا انحراف، فيسلم من الغلط والخطأ والحيرة، وهذا حال المحققين جعلنا الله منهم.

نفحة ربانية

في كشف سر محبة المحبوب المحب

وسر محبة المحب المحبوب

اعلم أن المحبوب إنما أحب المحب لكونه سببًا لاستجلاء كماله فيه، ومحلاً لنفوذ سلطنة جماله وبسط أحكامه، فالمحبوب مرآة المحب يستجلي فيها محاسنَ نفسه المستجنة في وحدته قبل تعين المجلي؛ لأن القُرب المفرط والتوحُّد كانا يحجبانه عن ذلك، فإذا استجلى نفسه في أمرٍ آخر بحصول ضرب من البُعدِ والامتياز قريبٌ من الاعتدال، ورأى محاسن نفسه في المجلي؛ أحبَّها حبًّا لا يتأتَّى له ذلك بدون المجلي، والامتياز المشار إليهما لما ذكرنا من حجابيه القرب والوحدة.

وأيضًا؛ فنسخة الحقيقة الإنسانية تشتمل على ما تستحق أن يحب كل الحب؛ وعلى ما ليس كذلك؛ بل يقتضي النفرة بالنسبة لما يُضاده من الحقائق ويقابله، فإذا تعيَّن مجليٌّ

يتميز به وفيه من الإنسان ما يستوجب المحبة صفةً كان أو فعلاً أو حالات أو أمرًا مشتملاً على جميع ما ذكرت أو بعضه؛ وارتفع حجاب القرب المفرط وغيره من البين؛ ظهر سلطان الحب طالبًا رفعَ أحكام الكثرة والمغايرة بتغليب حكم ما به الاتحاد على حكم ما به الامتياز، فأحب نفسه فيما يغايره من وجهٍ وباعتبارٍ مقتضٍ للتمييز المذكور بالصفة الذاتية التي فيه الطالبة كمال الجلاء والاستجلاء، فإن هذه الصفة هي المستدعية إيجاد العالم.

والمقصود من الإيجاد ليس غير ما ذكرنا، وكل ما ذُكر في ذلك من موجبات الإيجاد فرعٌ وتبعٌ لكمال الجلاء والاستجلاء، فافهم.

فحُكم هذه الصفة؛ أعني كمال الجلاء والاستجلاء مشتركٌ، وسار في كل محبٍّ؛ فيوجب له أن يحب ما ذكرنا، وإن اختلفت الوجُوهُ والاعتباراتُ، وكذلك حكم حجابية القرب المفرط، والإدماج الذي يتضمنه؛ هو أمرٌ مشتركٌ بين المحب والمحبوب من كون كل واحدٍ منهما من وجهٍ محبًا، ومحبوبًا من آخر؛ كما ذكرنا غير أن بينهما فيما ذكرنا فروقًا متعددة، منها:

إن «المحبوب»: مرآةٌ ذات المحب من حيث ما يقتضي أن يحب؛ فهو يستجلي فيها نفسه، ويستجلي أيضًا بعض محاسنها بالتبعية.

و«المحب»: مرآةُ كمالِ جمالِ المحبوب، ومحل نفوذ أحكام سلطنته كما مرّ.

وبهذا الحكم سار في كل محبٍّ ومحبوبٍ دون استثناء؛ وإن شاء الحق سبحانه مع خلقه بهذه المثابة، فنحن من حيث حقائقنا التي هي عبارة عن صور معلوميتنا الثابتة في علم الحق أزلاً، مراء؛ لوجوده المطلق الذاتي، وحضرته مرآة لأحوالنا المتكثرة وتعدداتنا، فنحن لا ندرك إلا بعضنا بعضًا؛ لكن في الحق؛ فنحب منا به ما نستجليه فيه، وليس غير الصفات والأحوال؛ وهو يحب فينا نفسه من حيث إن رؤيته لنفسه في مرآة مغايرة له من وجهٍ مخالفٍ لرؤيته نفسه في نفسه لنفسه؛ بل لا رؤيةَ هناك ولا تعدُّد؛ لأن المرآة المغايرة من حيث إنها محل التجلي المتقيّد بها تبدي فيما ينطبع فيها حكمًا لم يكن متعينًا حال رؤية الشيء نفسه لنفسه.

وهذا سرٌ، مَن اطّلع عليه عرف سر الذوات، والصفات والأحوال، والمرايا والمحال، وإن العالم بحقائقه وصوره مرآةٌ للحق من وجهٍ، والحقٌ من وجهٍ آخرٍ مرآةٌ للعالم، وقد

نبَّهتُ على الوجهين، فتذكّر.

ثم اعلم أن أكثر الأولياء، وكثيرًا من الكُمَّل أدركوا الوجه الواحد من الوجهين المذكورين، ورأوه الغاية، ووقفوا عنده ولم يتعدَّوه.

وطائفة منهم وقفوا عند الوجه الآخر؛ وكلا الأمرين أَبَديُّ الحكم واقع في كل زمانٍ دون توقيت ومناوبة.

وذكر لي شيخنا وإمامنا ﷺ بأخبار من الحق له، ونصٌّ صريحٌ أنه لا أعلى من هذا الذوق، ولا أكمل منه في نفس الأمر؛ فمن منحه فقد أدرك من الحق ما لا يمكن أن يدرك وينال أحد أتم منه، فاعمل الهمّة[1]، وابذل المجهود، فعلى مثل ليلى يقتل المرء نفسه.

وقد حصل لنا ذلك بحمد الله ومنّه عنايةً وموهبةً، فاجتهد يا أخي في أن يحبك الحق لا غير، فإنه إذا أحب الحق شيئًا ناله وأناله، وأما غيره فقد يحب ولا ينال، وإن نال أمرًا مما يحب فلا يقدر أن يُنل غيره ما لديه؛ لأنه قد لا ينقل ولا ينقال؛ بخلاف الحق سبحانه فإنه على كل شيءٍ قدير، فافهم، والله أعلم.

نفحة إلهية

في كشف سر موجبات المحبة

للمحبة أسبابٌ شتَّى، وموجبات متعددة؛

منها: ما هو نتيجة عن مناسبةٍ واقعةٍ بين بعض صفات المحب والمحبوب؛ يتحدان من حيث تلك الصفة، وإن تَفَاوَتَتْ حظوظهما.

منها: لاستحالة ظهور حكم صفة ما في موجودين أو شخصين على السوية؛ بل لا بد من حصول التفاوت؛ لتفاوت استعدادات الماهيات غير المجعولة المقتضية لقبول الوجود

(1) الهمة وارد مناسب للغيرة لكنه عن تمكينها بشرط اصطحاب الشجاعة فلما حصل له هذا الوصف اتصف بالهمة ميلاً إلى الإطلاق الحقيقي الذي لا تمايز فيه يوجب الخوف على شيء لأن خوف العارف على شيء إلا منها ولهذا نشأ عن هذا الخوف الهمة والهمة إرادة متمكنة؛ فلا يصدق عليه وصف من الأوصاف إلا بعد إرادة متمكنة فكأنه حاكم لا محكوم عليه من أجل اتصافه بالهوية في حال فنائه فهو يتهم للإطلاق بإرادة التقييد بإرادة أخرى، فأراد هذا الإطلاق بعد الهمة الناشئة عن العزة التي موجبها الخوف.

الواحد الشامل جميعها على الأنحاء المختلفة بصورِ حصصٍ متنوعة.

ولهذا تعذَّر وجدان المثلية بين اثنين من جميع الوجوه ذاتًا وصفةً وحالاً؛ بل غاية ذلك الشبه من بعض الوجوه.

ثم نقول؛ وقد تكون المحبَّة الحاصلة بين اثنين نتيجة اشتراك، ومناسبة في بعض الأفعال، أو في بعض الأحوال، أو في المرتبة؛ كالاشتراك في النبوّة، والولاية، والخلافة، والعلم بالله أو بما شاء الله من حيث الذات.

والمراد من قولنا: «من حيث الذات»؛ أن العلم عندنا قد يكون ذاتيًا؛ فلا يدخل في قسم الصفات، فلو لم يذكر القيد المنبَّه عليه لَظُنَّ أن ذكر العلم تكرارٌ، فإنه داخل في قسم الصفات.

وإذا تقرر هذا فنقول: المحبةُ حقيقةٌ كليةٌ مشتركةُ الحكم بين الرتبة الإلهية والكونية، فمناسبتها ثابتة بين الحق والخلق، فتصحُّ نسبتها إلى الحق من وجهٍ وباعتبارٍ، وإلى الخلق أيضًا كذلك؛ بموجب حكم المناسبة التي سنـــزيد في بيانها إن شاء الله، ليس من حيث ما يتوهمه المحجوبون من أن الحق يحب عباده من حيث مغايرتهم إيَّاه أو فيهم من يحبه من كونه خلقًا وسوى؛ ويغترون بما يفهمونه من قوله ﷻ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54] وبقوله: ﴿يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:195] و﴿يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:46] ونحو ذلك.

هذا عندنا من المستحيلات، فإنه من المحال في مشرب التحقيق أن يحب شيء ما سواه من حيث ما يغايره إلا بموجب حكم معنى مشترك بينهما، من حيث ذلك المعنى ثبت بينهما مناسبة تقضي بغلبة حكم ما به الاتحاد على حكم ما به الامتياز والمباينة.

فبحكم العلم بتلك المناسبة أو الشعور بها على العالم، أو الشاعر أن يطلب رفع أحكام المباينة بالكلية، وظهور سلطنة ما به الاتحاد؛ لِتصح الوصلة التامة، وتظهر سلطنة الواحد الأحد، فلا جائزٌ أن يحب الحق الخلق أو الخلق الحق.

وإنما ثم أسرار أخر ذاتية، وصفاتية، وفعلية، وحالية، ومرتبية من حيث هي تثبت المناسبة فتحصل المحبة، غير ذلك لا يجوز.

فأما «الصفاتية»: فإن الوحدة صفة ذاتية للحق، والكثرة صفة ذاتية للعالم؛ فهما متقابلان من هذه الوجه، لكن للوحدة كثرة نسبية من حيث ما يتعقّل أن الواحد نصف

الاثنين، وثلث الثلاثة، وربع الأربعة، وخمس الخمسة، فهذه أحكامٌ لازمةٌ لوحدة الواحد، ولا توجب كثرة في حقيقته، فإنها أمورٌ اعتبارية لا وجودية، وهكذا يجب أن يتعقّل جميع الصفات الإلهية ليس غير ذلك.

ثم نقول: ولكثرة أيضًا وحدة تخصُّها هي معقولية وحدة الجملة من حيث هي جملة وكلية، فمتى علم أحدهما بالآخر، أو تعقل بينهما ارتباط؛ فبموجب حكم القدر المشترك، فما علم هذا بذلك إلا بما فيه منه، فافهم.

ثم قال الوارد المتعين لسانه في القلب الجامع الإنساني وهو من مقدمات كتاب «علم العلم»: اعلم أن مستند الآثار كلها ممن تُنسب إليه هو التوجه الذاتي المؤثر فيه بالحال الجمعي؛ لكن من حيث كينونة المؤثر فيه في ذات المؤثر وارتسامه في نفسه، والحال الجمعي ناتج عن الحركة الحُبيَّة؛ وموجب الحركة على اختلاف ضروبها طلب التحقق بالمحبوب المقتضي للحركة نحوه، والمحبة كيفية لازمة لاستجلاء العالم ما في الاتحاد به؛ ظاهرًا وباطنًا، جمعًا وتفصيلاً؛ كما له لذةً وابتهاجًا، عاجلاً أو آجلاً، مؤقتًا أو غير مؤقت.

و«علم العالم»: عبارة عن كمال إحساسه بذاته ولوازمها، وكمال الإحساس مشروطٌ بصحة الإدراك، وكمال الحياة المستلزم رفع[1] كل حجاب والتباس.

و«الالتباس»: عبارة عن امتزاج أحكام المراتب، وتداخل أحكام الحقائق بسبب الوجود الواحد المشترك بينهما؛ الموحد أحكام الكثرة المختصة بكل منها؛ وعوز مانع من كمال انبساط حكم المدرك من حيث إدراكه على شؤون ذاته المستجنة فيه، وما يزيد الانبساط عليه بموجب قيد ينافيه الإطلاق.

و«رفع حكم الالتباس والجهل من المتصف بهما»: عبارة عن مزيد وضوح له فيما

(1) معنى هذا الرفع هو تمكين القدرة على الإطلاق والتقييد بغير واسطة، فإن الواسطة قدرة تنــزه الفاعل عند إرادة الفعل وهذا قدر رفع الوسائط بتمكين القدرة في ذاته بالاتصاف، فلا يفتقر إلى قدرة زائدة في حال إرادة الفعل من الأفعال بعد اتصافه بها، فهذا وصف من لم يفتقر إلى واسطة وهو الكمال، وأما المفتقر إلى الواسطة فيكون قدرة نزرة خافية لا تفعل سوى الإرادة فإذا حصلت الإرادة وهبت القادر حقيقة شيئاً فشيئًا من قدرته المتصف بها فيكون هذا الوهب واسطة بين الإرادة والفعل، وهذا التنــزل محل عن القدرة النــزرة المفتقر إليها بالواسطة.

تعلّق إدراكه به من قبل؛ ويستلزم إعراضه عما كان حاكمًا عليه بسبب إقباله وميله إليه.

وعبارة عن انبساط ذات المدرك وإطلاقه وكمال نوريته المنفِّر ظلمة[1] كل حجبة أوجبها التعدُّد والاختلاف.

و«الحجبة»: عبارة عن الإعراض عن سرٍّ ما سمِّي حجابًا، والتشوُّف إلى ما لحظ بعين المحجوبية، وللمحجوب درجةُ المطلوب المتوسل إليه، وللحجَّاب درجة الوسيلة؛ ومرجع ذلك إلى جمعٍ وتفصيلٍ قد يعبر عنهما بقبض وبسط يستلزمان البطون والظهور؛ اللَّذيْنِ لا يتحققان إلا بشهودِ القدر المشترك بينهما، وغلبة حكم الوحدة الجامعة بين العالم، وما قصد معرفته على أحكام كثرتهما الموجبة للجهل والحجبة، ولما كان الحق محيطًا بكل شيءٍ، وكانت أحكام وحدته غالبة على أحكام كثرة المعلومات؛ لهذا كان علمه بنفسه مستلزمًا لعلمه بكل شيء، فافهم.

نكتة من بارقة

الطرق إلى المعرفة بحسب وجوه التعرف وبالعكس، والبواعث بحسب الفهوم والجواذب من السنة الداعي وقوة جذبه، وكل ذلك بحسب مأمن الداعي في المدعو الجاذب من المجذوب، والإجابة والانجذاب ممن هما صفتاه بحسب المناسبة، والشعور غلبة حكم ما به الاتحاد والاشتراك على ما به الامتياز.

وحاصل كل ذلك؛ تكميل كل جزء، وإلحاق فرع بأصلٍ، والمنتهى والغاية؛ زوال عين الأغيار مع بقاء حكمه على الدوام والاستمرار، وهذا السر لا إله إلا الله.

سرٌّ شريفٌ جدًا

أتى في ضمن وارد كلي جامع:

قال الوارد: اعلم أن «الرد والإنكار»؛ هو ترجمة لسان مرتبة البعد والمباينة؛ الحاكمين على باطن المنكر والرد، و«الإقرار والقبول»؛ هو حكم مرتبة الأمر المشترك بين القابل المعترف وبين ما يقبله ويتصل به؛ وترجمة أيضًا بلسان ذلك الأمر وهو صفة أهل التقييد

(1) الظلمة: قد تطلق على العلم بالذات الإلهية، فإن أي علم لا يكشف معها غيرها، إذ العلم يعطي ظلمة لا يدرك بها شيء كالبصر حين يغشاه نور الشمس عند تعلقه بوسط قرصها الذي هو ينبوعه، فإنه حالتئذٍ لا يدرك شيئاً من المبصرات.

في الذوق[1] والاعتقاد، والإشارة إلى ذلك من القرآن قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج:11].

ومن ترجمته أيضًا: ما ورد في حديث مسلم من شأن الحق مع الخلق وإنكار أكثر المسلمين الحق واستعاذتهم منه يوم القيامة، لما لم يعرفوه إلا من حيثية خاصة.

وأما الكامل؛ فإنكاره ترجمة عن المقام المقابل للمقام المختص بالأمر المردود والمنكر، ليس أن أمرًا ما ينافيه ويباينه، وكيف! وبه يثبت الاشتراك بين الأشياء وبه تعارف ما تعارف منها؛ وثبت ودام وظهر حكمه في المحال التي تخصه موقتًا وغير موقت، فافهم.

وسُئل إذ ذاك عن سرِّ الحلال المطلق والحرام المطلق، فقال: «الحلال المطلق»؛ هو الوجود، و«الحرام المطلق»؛ الإحاطة بذات الحق علمًا وشهودًا، والسلام.

سأل سائلٌ عن سرِّ التأثير والتأثر، وعن سرِّ النكاح والولادة؛ وذكر أنه ذاق عموم حكم النكاح والولادة؛ واندرج في أثناء كلامه ذكر الغنى والفقر والطلب؛ وأن الحق تعالى من أي وجهٍ هو أصل بالنسبة لما يصدر من جنابه، ومن أي وجهٍ يعزُّ ويعلو عن الانحصار في مفهوم الأصالة؛ بل وفي معنى الوحدة؛ فحصل التوجُّه عند الوقوف على أسئلة السائل.

فبغت الوارد بما هذا بعض فحواه؛ وكان واردًا مشتملاً على أجوبة المسائل وعلى تنبيهات كلية عامة الحكم عائدة بالنسبة إلى جميع المعلومات؛ ناطقًا بما كان مشهودًا ومعلومًا قبل ذلك وبزوائد عزيزة، وهذا لسان الوارد قدسه الله.

اعلم أن حقائق الأشياء المسمَّاة فروعًا عبارة عن: كيفيات ذاتيَّةٍ متعددةٍ محدودةٍ من حيث تناهي قبولها لما يقترن بها، ويظهر فيها وبها من الوجود الحق المطلق العديم الوصف والاسم والحكم والأثر، فإذا انبسط عليها الوجود المطلق بموجب حكم تعشق كامن في بعض الكيفيات التي جمعها بذاته؛ تعيَّن وتقيَّد في كل منها بحسبه، فأثرت: أعني الكيفيات في الوجود المطلق، التقييد والتعيين، وتبع التقييد والتعيين الأسماء والصفات والأحكام، فليس للأصل من هذا الوجه وبهذا الاعتبار المحقق أثر في فرع أصلاً؛ بل الفرع له الأثر في

---

(1) قال سيدي محمد وفا: الذوق: هو إدراكٌ في القلب، يميز به بين أشخاص أصناف المعاني، هذا إذا صحَّ من علة داء الشرك الخفي، وحقيقته: وجدان حلاوةٍ من التمنِّي في رياض تروض الرضا، وغايته: الاستغناء في تصور معاني الحقائق عن نصب الأدلة والبراهين السمعية والعقلية اهـ.

الأصل حيث قيَّده وعيَّنه، وكان شرطًا في بروزه لنفسه في غيره ولغيره من وجهٍ.

فمتى نُسب إلى الأصل أثر ما فهو باعتبار قيدٌ فيه، وشأنٌ باطنٌ منه.

وخصوصًا من حيث ما يحدث بين كيفياته من الهيئات الاجتماعية الواقعة بين وجودِه المطلَق وبين كيفيته الكليّة المحيطة حقيقة، وحكمًا بباقي كيفياته التي لا تنحصر ولا تتناهى، وتلك الكيفيات إذا تعلَّقت ممتازة عن الوجود المطلق المنسحب عليها؛ سُمِّيت ممكنات معدومة، وأعيانًا ثابتة وغير ذلك من الأسماء، وإذا اعتبرت هذه الكيفيات ظاهرة بالوجود الذي قيدته بذاتها وخصَّصته وانتشر عليها فتعدَّد؛ لذلك سُمّي كل كيفية منها بما اتصل بها من الوجود المطلق، فتخصَّص خلقًا وسوًى.

فالمغايرة حصلت وظهرت ووقعت بين الوجود من حيث هو مطلقٌ، وبينه أيضًا من حيث تقيُّده العارض الذي لأجله سُمِّيَ فرعًا وسوى.

والوجه الآخر الذي بسببه ظهر حكم الغيرية القاضي بالتميز؛ هو باعتبار ما به يتميز كل كيفية بتعينها عن الكيفية الجامعة لكلِّ الكيفية المحيطة والمستوعبة حكم الجميع ووصفه، وتمتاز هذه الكيفية المحيطة عن الوجود بأمرين:

أحدهما: أن هذه لا تزال غيبًا؛ تعلم ولا ترى؛ بل يُرى أثرها وتظهر أحكامها لا عينها؛ فلا ترى إلا متمثلة، وإدراكها في الحقيقة إنما تكون بعين كيفية قريبة منها من حيث الجمع والإحاطة، فإن الآثار للهيئات الاجتماعية؛ ولا أثرَ لأحد من حيث أحديته، بل لواحدٍ متكثر.

وعلى الحقيقة فلا يؤثر شيء فيما يغايره إلا من حيث ما يمتاز به عن المؤثر فيه، ولا يؤثر الواحد من كونه واحدًا في الكثير من حيث هو كثير وبالعكس، لكن للواحد كثرة نسبية وللكثرة أحدية تجمعها، فإنها لا يتعقل ولا يتحصَّل إلا من اجتماع عدد ومعدود، فإذا حكم بتأثير الواحد في الكثير أو الكثير في الواحد؛ فذلك من حيث ما لا يتغايران؛ بل يتحدان ذاتًا، وإن اختلفا من حيث الأوصاف وإذا أثر الشيء فيما له فيه جزء أو نسبة جامعة؛ فتلك النسبة هي محل الأثر ومستدعيته، فالشيء إذن هو المؤثر في نفسه؛ لكن باعتبار ما منه فيما يسمى غيرًا وسوى َمن وجه واعتبارات.

أو فيما لا يغايره إلا من كونه ظهورًا منه في مرتبة أخرى أو موطن وحال أظهر اختلافًا، وأوجب تنوعًا مع بقاء العين وأحديتها في نفسها على ما كانت عليه.

ومن وَضَحَ له هذا السرُّ عرف أن لا إمدادَ لشيءٍ من سواه، ولا استفادة، ولا تأثُّر.

ثم إن الآثار تعلو، وتقوى، وتنبسط، وتضعف، وتتقيَّد، وتنحصر بحسب تفاوت الهيئات الاجتماعية والنسب الإضافية، فليس أثر الجمعية المتحصِّلة من اجتماع ألف حقيقة مثلاً؛ كالأثر الناتج من مائة أو عشرة أو أدنى من العشرة أو أكثر من الألف، فبعض الهيئات الاجتماعية محلٌ لآثار جمعية أكثر منها أو أشرف، وإن كان عدد الأشرف من الأصول الكلية أقل، فإن الأصول كلما علت مرتبتها كان أثرها أقوى، وإن قلَّ عددُها؛ فليست كثرةُ العدد مستلزمةً لقوة الأثر في كل أمر؛ بل في البعض.

ثم نقول: فللجمعية المؤثرة درجة الذكورة، وللجمعيةِ التي هي محلُّ ذلكِ الأثر درجة الأنوثة؛ وللمرتبة التي يحصل فيها ذلك التأثير والتأثر تعين الأوصاف المستجنة في المؤثر والمؤثر فيه؛ تظهر في الولد الذي هو نتيجة تينك المقدمتين، ولا يظهر ولد إلا بصورة الأبوين.

فوضح أن الآثار للأشياء في أنفسها وفي الوجود الكاشف، وللوجود الكشف والإظهار في عرصة ذاته لما انبسط عليها لا أثر له أصلاً بدون مرتبة ما أو قابل ما؛ لأن كل كيفية لا تظهر كيفية تأثيرها في الوجود المطلق، وإن علم ذلك بوجهٍ كليٍّ؛ وإنما إذا انتهى تأثير الكيفية في الوجود المطلق إلى غاية يستقر عندها قبل؛ ظهر اتصال أثر الكيفية في حصتها من الوجود المطلق، وإذا انتهى أثر الكيفية في الوجودُ المطلق إلى غاية: أعني إلى غاية التأثير اكتسب المطلق بذلك صفة المؤثرية فيمن أثر فيه، فأعاد الوجود أثر الكيفية عليها.

فهذا هو سرُّ قولي في غير موضعٍ: «الحكم للأشياء على أنفسها».

وكونها الحاكمة على الحاكم إن الحكم عليها بما تقتضيه حقائقها، وهذا هو سر القدر دون رمز، فاعلم ذلك ولغيب ذات الأصل الإحاطة بجميع الكيفيات والوجودات، والوجود المطلق والكيفية الكلية بما لا يتناهى عددًا وتوحُّدًا، وللكيفيات في نفس الأمر ترتيب غير مجعول ولا مستفاد؛ ويتبع كل كيفية كيفيات لا تنحصر تسمى أحوالا، وصفات للكيفية الموصوفة بالمتبوعية؛ والاستعداد الكليُّ من جملتها.

ومتى شوهدت حقيقة الأصل من حيث وجوده المطلق الذي هو الاسم الرحمن، ومن حيث المرتبة والكيفية الجامعة للكيفيات المسمّاة بالاسم الله، وأدركت الذات المحيطة

بهذين الاسمين دون مغايرة، حينئذ يعرف أن التأثير الإيجادي محله عرصة ذات الأصل، وكذلك التأثر بكل كيفية من كل هيئة اجتماعية جمعًا وفرادى، فتارةً تظهر الغلبة لفرعٍ في فرع أو فروع ولفرعٍ في أصل، ولما يسمَّى من وجه فرعًا؛ وإن كان أصلاً في نفس الأمر في جميع الفروع، وكل ذلك في محيطٍ واحدٍ، وعرصة جامعة بالذات كلما ذكر، وفي الأصل استعداد القبول للتخصص والتنوع بالظهور من حيث إطلاقه؛ متقيِّدا في كيفيات ذاته؛ مختلف الأسماء والأحكام والنعوت من تأثير وتأثر وإفادة واستفادة، كل ذلك بموجب أحكام كيفياته بتنوع حالاته موقتًا متناهيًا وغير موقت؛ بل أبدي الحكم والوصف، فلا إفادة لغير ولا استفادة أيضًا من غير.

وقد عرّفْتُكَ سرَّ المغايرة في كل ما يسمى غيرًا وسوى، ونبّهتُ على سببه، فتذكّر.

وقيل لي من حيث الغيب في هذا القرب حقيقة الجهل بالشيء؛ هو حكم ما به الامتياز، والعلم؛ هو حكم ما به الاتحاد مع المعلوم ما كان، والعالم ما كان، فإن ظهرت سلطنة حكم ما به الاتحاد للمعلوم كظهوره للعالم؛ كان كل منهما عالِمًا بالآخر ومعلومًا له؛ مع بقاء التفاوُت في العلم؛ لتعذُّر المساواة وكمال المِثْليّة، وإلا فكمال العلم حيث يكون القوة والغلبة لحكم ما به الاتحاد أكثر؛ وسيّما إن اقترن بذلك حكم الأوّلية، وحينئذٍ يكون أحدهما عالمًا والآخر معلومًا غير عالم بعالمه، وعلّة الجمع الظاهر؛ هو الوجود، وعلّة الجمع الباطن؛ المناسبة الحقيقية الذاتية، والأوصاف والأحوال تسرِي بين هذين الطرفين، وهذا مشهدٌ عظيمٌ جدًّا؛ تحته بحارٌ زاخرةٌ، والله الهادي.

تتمة

تابعة للفظ السؤال

الاستعداد الذي في الفروع على ضربين: كلي وجزئي:

فـــ «الكلي»؛ ما به قبل الفرع من الأصل الوجود الذي به تميّز عن إطلاق أصله؛ فأوْهَم المغايرة وأظهر الامتياز، وهذا الاستعداد غير مستفاد ولا مجعول، فإنه وصفٌ ذاتيٌّ لشيئية الأمر المتوجِّه إلى إيجاده.

وأما الاستعدادات الوجودية الظاهرة في الأحوال بعد وجود الشيء؛ فهي من حيث وجودها مجعولة ومستفادة من الوجود، فكل حالةٍ وجودية تُعِدُّ الشيء للتلبُّس بالحالة التي

يليها؛ هكذا لا إلى نهاية.

وعلى الحقيقة جميع الاستعدادات الوجودية هي أحكام الاستعداد الكلي الغيبي ولكنه بما تلبس كل حكم منها بالتعين الوجودي؛ أُطلقَ عليها أنها وجودية تسمية الموصوف باسم الصفة، ولو كان الاستعداد الكلي مجعولاً لكان وجوديًا ولا اقتصر في قبولِه إلى استعدادٍ آخر وتسلسل؛ لأن المُعنى بالاستعداد الكلي هو الأمر الذي به قبل الشيء الوجود من الموجد أول مرة.

وأما توقُّف ظهور الأصل على الفرع أو تنوُّع تجليه؛ فهو واقعٌ بمعنى الشرطية لا بمعنى العليَّة والتأثير والتأثر، وحكم كل من الطرفين وكمال ظهوره حكمًا وعينًا؛ نفوذًا وبقاءً، مؤقتًا وغير مؤقت موقوفٌ على الآخر، والاستقلال محالٌ، والافتقار شاملٌ، والإيجاد ولادةٌ، والتوجُّه الإيجادي نكاحٌ يختلف باختلاف حال المتوجَّه إليه، فإنه المُعين للأسماء المنسوبة إلى الأصل، جزئية تصورت الأسماء أو كلية إحاطية.

وما بقي إلا الولادة المتعارفة المتوهمة على النحوِ المشهود من التناسل؛ كمسألة عزير وعيسى عليهما السلام ونحوهما ممن نُسب إليه ذلك أيضًا بقيدٍ معين وشرط مخصوص ليس مطلقًا، وإلا لما وقع الإخبار بقول شيخنا ﷺ في قطعة له:

إنَّمَــا الحــقُّ الــذي أَعْرفه والــدُ الكونِ وكوْني ولَده

وكيف ينتهي الحاجة؟ وأولية الطلب لا يمكن أن يوصف بها الحادث.

وأولى من عرف الكمال المستجن في الطرفين؛ المطلوب ظهوره بكل وجهٍ؛ وأحق من ينسب إليه ذو الباعث؛ على التوجُّه الإيجادي الموجد العليم القدير.

وقد ذكرت سرَّ الأثر، والإمداد، والاستمداد، والنكاح، وأمهات مراتبه وأنها خمس، وما ظهر بكل نكاح منها في أول كتاب « مفتاح غيب الجمع » وتفصيله من تصانيفي موجزًا واضحًا، فمن رام الاطلاع على هذا السرَّ فليقف عليه من ذلك الكتاب إن شاء الله؛ والسلام عليه ورحمة الله.

واعلموا أن هذا الفصل من فك له مغلق إجماله؛ عرف سر الإيجاد وموجبه وكيفيته، وعرف حقيقة العالم، وأنه عبارة عن ماذا؛ وعرف كيفية ارتباطه بالمسمَّى موجدًا وصورة ارتباط الموجدية؛ وعرف سر التأثير والتأثر، ولمن ينسب، وكيف ينسب، وعرف سر الإيجاد من حيث عدم الاستقلال، وعرف سبب اختلاف الناس هل للمخلوق قدرة أم لا

فاعل إلا الله، وعرف أن كل شيء من أي وجهٍ يغاير الحق، ومن أي وجه لا يغايره، وعرف عموم حكم الفقر حقيقة وأن الغنى نسبي، وعرف أن شيئًا ما لا يفتقر إلى سواه في أمر ما مع تقرير حكم الشرطية المنبه عليها، وعرف حكم التحديد والنهاية ونفيهما عمن نفيا عنه، ومن أي وجه يثبت للشيء كان ما كان ومن أية لا.

وعرف سر النكاح ومراتبه، وأن لا إيجاد ولا ظهور لشيءٍ إلا به، وعرف سر الولادة ومن أي وجه تنفي عن الأصل، ومن أي وجه تصح إضافته إليه؛ وكذلك المولودية والبقاء[1]، وعرف أن الصورة التي حذي عليها آدم هي الكيفية المنبه عليها الجامعة لأحكام جميع الكيفيات، وعرف سرَّ الاستفادة، والإفادة، والإمداد والاستمداد، وعرف أن تأثير الشيء في شيء موقوفٌ على أمر يُقضي بالمناسبة الذاتية والارتباط من حيث ما به يتحد المؤثر والمؤثر فيه، وعرف أن كل شيئين اعتبرا من حيث ما به يتميزان، فإنه لا يصح بينهما من ذلك الوجه ارتباط، ولا أثر، ولا حب ولا حُكم أصلاً.

وعرف أن الارتباط بالحق من حيث أحديته واعتقاداته واحد من جميع الوجوه عبارة عن أشرف أحوال العبد المحجوب؛ وأشرف تعقلاته وأنفعه له من حيث السعادة المطلقة الجملية؛ لا أن أعلى صفات الحق وأكملها هو الأحدية، هذا إلى غير ذلك مما لا يقع الترجمة عنه؛ إما استغناءً لفهم السامع، وإما لفرط غموضه المستور بالإيجاز، ولله الكشف والكتم، له الحكم وإليه ترجعون.

ولما فرغ الداعي من كتابة الفصل قبل هذه الترجمة الأخيرة صاح بعض أصحابنا من الخلوة؛ فنـــزلت إليهم فكان فيهم من رأى أني قد صنَّفت كتابًا عظيمًا، وأن آخر كلمة كتبتها بقلمٍ غليظٍ: «رسمت ربي».

ثم إن الداعي ناول الكتاب لأحدٍ؛ ليستقبل به الشمس حتى ينشف المكتوب، فلما استقبل به المأمور الشمس انفرد الداعي وتوجه إلى الحق وهو يقول: الله الله واستغرق في ذلك. هذا آخر الواقعة.

فمن جملة ما يمكن ذكره من تعبير هذه الواقعة أن النقاش يرسم صورة الشيء الذي

---

(1) البقاء: صفة ما ثبت عند نفي السوي، وحقيقته: وجوده بعدم، وغايته: قيامٌ لا يحول، ودوامٌ لا يزول، وصفةٌ لا تتبدَّل، وفعلٌ لا ينقطع، إعدامه في بطونه، وإيجاده في ظهوره، وسوابقه في أوليته التي تبدأ، ولواحقه في آخريته التي لا تتناهى اهـــ.

يريد تصويره وتشخيصه تمامًا، ثم يصبغ ذلك الرسم بالألوان، ويُقال في اصطلاح العجم: «صورت فلاني را رسم برزدند» وكذلك كان.

فإن المذكور في هذا الفصل: شرحٌ لأحكام ذات الأصل ووصفه وشؤونه وأسمائه، والله المرشد الهادي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

نفحة إلهية كلية

تنبيه على بعض أسرار مفاتيح الغيب وسر المخاطبات المضافة إلى الحق وإلى الخلق وغير ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى كافةً؛ وعلى سيدنا محمد وآله وعترته خاصةً؛ وعلى الأخ العزيز ورحمته وبركاته.

يعلم أنه كما كان من سنة الله أن جعل للتفصيل الإيجادي، والتعدد الوجودي مفتاح غيب بأحكامها السارية فيما فتحته؛ ظهر ما ظهر، ووضح ما استتر؛ كذلك لا مندوحة للألباء في بيان هذه الأمور عن تقديم مقدمة أو مقدمات تكون مفاتيح للأمر المبهم؛ وإعرابًا للكلام المعجم، وإن ربك هو الفتاح العليم.

فنقول: اعلم أن حقيقة كلام الحق بألسنة المخاطبات والتنـــزُّلات الواصلة في الكتب والصحف وغيرهما هي ألسنة أحوال المخاطبين عنده سبحانه من حيث كينونتهم معه، وتعينهم لديه، وتعين أحوالهم في علمه الذاتي الأزلي، وترجمة أيضًا عن صور أحواله سبحانه عندهم ومعهم؛ وعن النسب والإضافات الناشئة والمتعينة في البين، وهنا موضع تنبيه وهو:

إن الشؤون الكلية الإلهية التي صرَّحنا أنها كيفيات؛ كالأجناس لما تحتها، فتُسمَّى من حيث رتبة جنسيتها أسماء أوَّل، ومفاتيح الغيب، وأمهات الصفات وغير ذلك من الألقاب.

وتسمى الصور الوجودية الظاهرة بأحكام تلك الشؤون ملائكة، وأنبياء، ورسلاً، وأولياء وغير ذلك، ويتدرج الأمر متنازلاً تناول الأنواع والأجناس النسبية؛ حتى ينتهي

الأمر إلى الأشخاص وأحوال الأشخاص.

وكلام الخلق بعضهم مع بعضٍ ومع الحق هو ترجمة ما خفي من أحوالهم بعضهم عن بعضٍ، وترجمة ما تعين من حكم الحق وشأنه فيهم مما تطلب به الاستكمال، ويقصد به: ظهور الكمال المستجن في حقائق الأحوال البارزة بصورها راجعة إلى الأصل بعد الظهور بما انطوى عليه كل شيءٍ من شأن ربه، والأحوال المودع حكمها فيه، وكل شأن اشتمل على شؤونٍ شتى تابعة له في الظهور الوجودي، والحكم، والمرتبة.

فإن المتبوعة تسمَّى تارةً باعتبار تعينها في علم الحق فحسب أزلاً وأبدًا؛ حقائق وأعيانًا ونحو ذلك؛ وباعتبار ظهور مطلق الحق في حقيقة ما متبوعة منها تسمى تلك الحقيقة باعتبار تلبسها بالوجود عرشًا، وكرسيًّا، وشمسًا، وقمرًا، وحيوانًا، ونباتًا، ومعدنًا.

ثم يتنازل أيضًا فيُقال: هذا الشخص، وهذا الفرس، وهذا التفاح، وهذا الياقوت وهلم جرًا، وهي من حيث التعبير الرباني حال تعين كل منها في علم الحق قبل الصبغة الوجودية تُسمَّى: حرفًا غيبيًا، وباعتبار تعقلها مع لوازمها قبل الصبغة المذكورة تكون كلمة غيبية، وباعتبار ظهور الحق بها وانسحاب حكم ذلك التجلي عليها وعلى لوازمها تسمى: كلمة وجودية، وبهذا الاعتبار كانت الموجودات كلمات الله، فتختلف الأسماء باختلاف الأجناس والأنواع ثم الأشخاص، هذا شأن المتبوعة.

وأما الكيفيات الجزئية التابعة فتُسمَّى: صفات، وأحوالاً، وكيفيات للمسماة متبوعة، وتنحصر أمهات الحقائق المتبوعة التي هي أمهات أصول الشؤون في أعدادٍ مخصوصة؛ كانحصار الأجناس والأنواع المعروفة عند الجمهور.

فأجناس تلك الشؤون وأنواعها: الملائكة، والجن، والسموات وكواكبها، والعناصر ومولداتها، والأنبياء، والرسل، والخلفاء، والكُمَّل، ورجال العدد من الأولياء؛ الذين نسبتهم من الصورة الوجودية نسبة الأعضاء الرئيسية ونسبة المفاصل من الصورة الإنسانية الظاهرة.

وللأجناس مراتب مختلفة؛ لكل مرتبة أهل وأحوال وألسنة تراجم وأحكام، والأنبياء بعدد قسم واحد من هذه الأجناس، وكذلك الرسل، والكُمَّل، وبقية الأولياء المحصورين في عدد معين، وغير المحصورين؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعدد الكتب والصحف المنـــزلة على عدد قسم آخر من أقسام الأجناس.

فصور المفاتيح الأول التي هي صور الأصول: آدم، وشيث، وإدريس، ونوح، يجمع هؤلاء الخضر على نبينا وعليهم السلام، وهذه صور الأصول.

وأما صور حقائق الأصول: فإبراهيم، وموسى، وداود، وعيسى، والجامع للكل نبينا محمد ﷺ وتنقسم الأمم وأحوالهم ودرجاتهم وشرائعهم بحسب ما ذكرنا ومن ذكرنا، وهكذا الأمر فيمن لم يتعين ذكره من الأنبياء والأولياء والكُمَّل.

وأخبرت بالديار المصرية في مشهدٍ غيبيٍّ كماليٍّ أمامي بخطابٍ صريحٍ إلهيٍّ حال شهود حقيقة الخلافة بأمورٍ من جملتها أنه ظهر إلى الآن من الغيب نحو ألفَي خليفةٍ، وكذلك عدد صفوف أهل المحشر وانحصارهم في مائة وعشرين صفًا؛ الثمانون منها لهذه الأمة، والأربعون لباقي الأمم، وهو عدد يختص بقسمٍ من الأقسام التي أشرنا إليها، ولولا أن شرح كل قسم وذكر صورة المطابقة فيه بأصله يحتاج إلى زيادة بسط وشرح لذُكر، وأيضًا فإنه يخرجنا عن بيان المقصود.

وإنما هذا تنبيه ليعلم أن صورة خطاب الحق لكلِّ رسولٍ في كل كتاب هو ترجمة عن حال الرسول مع الحق من حيث ارتباطه بأمته وترجمة لحاله من حيث ما يشارك به وفيه الأمة، وتظهر من بين هذين القسمين صورة حالة الخصوصي من حيث ما يمتاز به عن الأمة، وبحسب ما يمتاز به عن الحق، ومن حيث ما يتحد به مع ربه فلا يمتاز عنه، ومن حيث ما يضاهي الحق ويشاركه، وهذا هو القسم الخصوصي المذكور.

فكل كتاب مخصوصٍ، فمتحده اسم من الأسماء الربانية، ولسان ذلك الاسم يُترجم عن شأنٍ كليٍّ من شؤون الحق، ويترجم أيضًا عن الحق؛ لكن من حيث تعينه بذلك اللسان وبحسبه؛ فالأسماء للأحوال، والأحكام تتبع الأحوال، والأحوال تتعين بحسب استعدادات الحقائق المتبوعة، وقد عرفتك ما هي، والاستعدادات لا تتبع شيئًا، ولا تتوقف على شيءٍ، ولا تُعلَّل بشيءٍ سواها؛ لكن الوجودية الجزئية منها تابعة للاستعدادات الكلية السابقة على الوجود العيني؛ كما أشرت إليه من قبل، فمتى أضيف ذلك إلى ما ذكرناه الآن ظهر الأمر، ووضحت أسرار يعز وجدان ذائقها.

وأما اللغات: فهي ملابس المعاني التي اشتملت عليها كل كيفية كلية؛ وعلة اختلافها اختلاف الكيفيات التي تتعين بالاستعدادات المختلفة في المراتب المختلفة، وسبب فهم أهلها هو حكم القدر المشترك في البين؛ القابل بالاستعدادات المختلفة تلك الكيفيات

المختلفة كما بيّنّا.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن الحق لا يُضاف إليه أمرٌ ما من تنـــزيهٍ، وتعظيمٍ، وإيجادٍ، وتصريفٍ، وعلمٍ، وإرادةٍ، وقدرةٍ، وحياةٍ، وكلامٍ حتى الوجود المطلق إلا من حيث الحقيقة الإنسانية الكمالية الذاتية؛ وهي الألوهة من بعض مراتبها، والموجودات مظاهر كيفياتها وأحكامها التفصيلية بالترتيب الذي أشرت إليه آنفًا في تفاوت درجات أجناس تلك الكيفيات، وأنواعها، ومراتبها، وأشخاصها، وتفاوت الخلق في ذلك بحسب تلك الكيفيات بمقدار تفاوت حيطة الشؤون المتبوعة بالأمور التابعة لها، والحيطة بحسب المراتب، وبحسب دوام حكمها فيها، وانبساط آثارها عليها واستيعابها وتقدمها بالشرف والعلم التابعين للمرتبة والجمعية.

وبما ذكرنا امتازت الملائكة بعضها عن بعض، وانحصر علم بعضها في أمور دون غيرها وفي مقام خاص دون سواه كما قالت: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: 164] و: ﴿لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة:32] وهكذا الأمر في المسمَّى قلمًا، ولوحًا، وعرشًا، وكرسيًّا، وسموات، وسكانها، وشيطانًا، وجنًّا، وعناصر، ومولدات كما سبقت الإشارة إليه، وأناسي حيوانيين، وأناسي حقيقة من بعض الوجوه، وأناسي في الحقيقة من كل وجهٍ.

فـــ«الأناسي الحيوانيون»؛ صور أحكام جملة تلك الحقيقة الإنسانية الإلهية من حيث ظاهريتها.

«والملائكة على اختلاف طبقاتهم»؛ صورُ أحكام شؤونها، وقواها الباطنية، فنسبة العالين وحملة العرش نسبة الأعضاء الرئيسة من حيث القوى المودعة في كل عضو؛ والكواكب للأعضاء، والملائكة العرشية، فما دونها لبقية القوى والخواص المودعة في القوى، وللشؤون من حيث إطلاقها ونسبتها إلى الحق، ولمطلق الصورة الوجود، ولمطلق الروح الكلي القوة الجامعة للقوى المضافة إلى الاسم الباطن؛ انضياف الوجود إلى الرحمن، وللاسم« الله» المرتبة الجامعة بين المراتب الغيبية والوجودات العينية.

ثم ليعلم أن للاسم الباطن الذي أضيف إليه جنس الملائكة، والقوى درجات اعتدالية تختص بباطن تلك الحقيقة الإنسانية، تتحصل من الهيئات الاجتماعية الواقعة بين الأحوال الكلية بعضها مع بعض؛ وبين الجزئية منها والكلية؛ كحال الأمزجة مع الاسطقسات التي

هي الأصول، فافهم.

فـ «الجن والشياطين»؛ صورُ اجتماعات شؤونها الطبيعية الانحرافية، وإنها أيضًا على طبقات ودرجات متفاوتة كلياتها سبع، كذلك للاعتدال الجمعي الحقيقي الإنساني المشار إليه درجات في الاعتدال الجامع بين ما ظهر وبطن، وتقيد وانطلق، وفعل وانفعل، ومظاهرها الكمَّل، والرسل، والأنبياء، وعموم الأولياء، والصالحون.

فـ «الكُمَّل»؛ صور تلك الحقيقة من حيث ما ينضاف إليها جميع الصور الوجودية والحقائق الروحانية والحضرات الإلهية المطلقة منها؛ المنـــزهة عن كل قيد؛ والمقيدة أيضًا بحسب الأسماء والصفات وكافة الموجودات والحقائق الغيبيات.

والتفاوت الواقع بين الكُمَّل بحسب مزيد السعة، والحيطة، والإطلاق عن الحصر والبسطة؛ المقتضي استيعاب كل وصف، والظهور بحكم كل صفة وكلمة وجودية وحرف، فمن كانت نسبته إلى نقطة الاعتدال الحقيقي أقرب؛ كان أكمل استيعابًا، وأتم حيطة.

ولما كانت أحوال نبينا ﷺ شاهدةً بما ذكرنا من حيث عموم حكم شرعه، وإحاطة رسالته، وكمال ترجمة كتابه عن حال من سبق، ومن حضر، ومن يلحق، وظهرت نشأته مشتملة على شؤون الجميع، ومراتبهم، وأحكامهم، وأفعالهم جملة في عصره وتفصيلاً في أمته من حيث إن الوجود صورته المطلقة التفصيلية؛ كما أن الصورة التي ظهر بها صورته المجملة المدمجة الكلية الجامعة بين الجمع والتفصيل، والمفاضلة والتفضيل والاختصار والتطويل، والتقييد والإطلاق، والفوات والتحصيل؛ صحٌ ووضح لمن استبان له ما ذكرنا أن خلقه القرآن، وأن القرآن نسخةٌ جامعةٌ لجميع صفات الحق وأحكامه، وأحواله مع خلقه؛ ومترجم أيضًا كما قلنا عن صور أحوالهم بعضهم مع بعض، ومعه غيبًا وشهادةً وعلمًا وعبادةً.

والمُسمّى «محمدًا» لَقَبٌ لتلك الحقيقة بحسب الحال والزمان وبعض المراتب، وكذا الأمر في تسمية تلك الحقيقة بالإنسانية وبغير ذلك كالاسم «الله» و«الرحمن» ووراء ذلك أسماء هي أحق وأتم مطابقةً، لولا أنه أخذ علينا العهد من جهة الحق غير مرة لذكرنا منها ما يبرئ الأكمه والأبرص معًا، وما عساه أن يهلك آخرين ولا يهلك على الله إلا هالك، ورحمته وسعت كل شيءٍ، وهو الواسع العليم.

وإذا وضح هذا، وتقرر عند أهله علم أن صور الموجودات جميعها على اختلاف طبقاتها نسبتها إلى الحقيقة الإنسانية المشار إليها نسبة الصورة، والنشأة العامة التفصيلية والصورة الظاهرة بصفة أحدية جمع الجمع محدود على الصورة الخاصة المدمجة المستوعبة جملة أحكام تلك الحقيقة وصفاتها، وآثارها من حيث نسبتها الكونية المترجم عنها بـــ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف:110] و:«إِنِّي ابنُ امرأة تَأْكُلُ القَدِيدَ [1]»، ونحو ذلك.

ومن حيث نسبتها الأخرى العلية الآلية أيضًا المترجم عنها بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح:10] و﴿ مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال:17] و«هَذه يَدُ الله وهَذه يَدُ عُثْمَان[2]».

و«إِنِّي أبيت عِنْدَ رَبِّي[3]».

و«لِي وَقْتٌ لا يَسعُنِي فيه غَيْرُ رَبِي[4]».

و﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80] ونحو ذلك.

ولا شك أن الأصلَ واحدٌ، وأمرَه واحدٌ، وحكمَه واحدٌ، ولا رادَّ لأمره، ولا معقِّب لحكمه، ولا عدد لديه ولا تردد في حضرة أصالته وأحديته تصدق عليه.

فالرسالة واصلة وواقعة بين المراتب من وحدة إلى كثرة، ومن بطون إلى ظهور، ومن إجمال إلى تفصيل؛ لتكميل ظهور وتوصيل مجهول وتغليب حكم وحدة جامعة على كثرة غير منضبطة ولا مستندة إلى أصلٍ جامعٍ؛ وسار بالحكم والفعل والذات والعلم في كل ما هو من لوازمه وتبع له.

فرسالة الرسل تفصيل الرسالة المحمدية؛ وكذلك شرائعهم، ولرسالته بسبب ظهوره بوصف الأصل ولسانه وحكمه المهيمنية، والاستيعاب، والحيطة، والاستمرار دوام الإعصار، فمطلقه باطنًا عين رسالته بحسب أمته الجامعة لأوصاف الأمم، فكل رسول عبد لاسم لا يدعو إلا عبيد الاسم الذي منه صدرت رسالته واستندت إليه أمته، وليس

---

(1) رواه ابن ماجه (1101/2)، الحاكم في المستدرك (50/3).

(2) رواه النسائي (97/4)، (236/6)، وذكره الحافظ في فتح الباري (408/5).

(3) رواه البخاري (693/2)، (694/2)، ومسلم (774/2)، مالك في الموطأ (301/1).

(4) ذكره العجلوني في كشف الخفا (226/2).

ثمة مستحيل ولا استحالة إلا بالذهن أو الفرض.

فإن قيل بالواجب؛ فعبارة عن الواقع لا غير، وتصور الحوادث والحدوث إنما موجبه حكم الحدوث في محل التصور وسلطنته، وكذلك القدم، لإحاطته الذاتية بحكمي العدم والوجود النسبيتين، فالحوادث طارئة على الحادثات؛ لا على القديم؛ وإليها ينسب القبل والبَعد، والقرب والبُعد، والأولية والآخرية.

والقدم لا يُتصور حق التصور على ما ينبغي إلا بعد ظهور سلطنته في ذات المتصور وإدراك حكمه فيه، فكذا الحال في كل معلوم بالنسبة إلى من عرفه، إنما يمكن معرفته له من الوجه الذي يناسب المعلوم ويتحد به، فلا يغايره وقد أشرت إلى ذلك فيما تقدم من قبل إشارةً جملية.

وإذا تبيّن هذا عُلم أن الأصل المستوعب لجميع الأحكام، والأوصاف، والكيفيات تظهر بوجوده الواحد أحكام كيفياته المختلفة غير المتناهية، وتلك الأحكام، والأوصاف، والكيفيات تتناسب وتتنافر، وتتعارض وتتظاهر، وتفيد وتستفيد، وتتولى وتولى، وتعزل وتنعزل، وتبدو وتخفى خفاء مؤقتًا؛ تسمى استبطانًا وخفاءً غير معلوم الوقت، والهيئات الاجتماعية المدركة في الأشكال بالتشكُّلات، ويسمى غيبًا إضافيًا، والحكم يتبع الجمع، والعزل يلزم التفرقة والصدع، وكلما وضح سرٌّ وكَمُلَ أمرٌ حصل عدول ذاتي إلى نقصٍ آخر قد خفي الحكم فيه والعلم اللازمان للوجود الجمعي، فيصل المدد ويظهر العلم وحكمه في الوجود بالعدد كالأمر في الطبيعة متى وجدت ضعف عضو وشعرت بنقص دفعت هناك فضلة يقبلها العضو بموجب استعداده، فيتضرر بذلك تارة وينتفع أخرى.

وأما الرد والإنكار: فهو ترجمة لسان مرتبة البعد والمباينة؛ الحاكمين على باطن المنكر، والراد، والإقرار.

والقبول: هو حكم مرتبة الأمر المشترك بين القابل المعترف وبين ما يقبله ويتصل به، وترجمة أيضًا بلسان ذلك الأمر، وهذا صفة أهل التقييد من أهل الذوق والحجاب ما داموا مقيدين لمشربٍ خاص يقضي بأخذ شيء وترك شيء، وتزييف أمر وتقرير غيره وترجيحه، واعتقادهم صحته وفساد ما سواه.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ فإن أصابه خيرًا: أي ما يوافق اعتقاده ويلائم رأيه أو طبعه اطمأن به، وإن أصابته فتنة من حيث حكم

المقام المقابل لذوقه ومن حيث خاصيته المزجة وخواص المزاج المعنوي المتحصل من اجتماع الصفات والأخلاق والقوى الروحانية، ومن حيث خواص المزاج الطبيعي أيضًا، وما انعجن فيه من خواص التشكلات الفلكية، والتوجهات الملكية، والمناسبات الكوكبية، والأحكام السماوية الظاهرة الحكم بواسطة ما ذكرنا، انقلب على وجهه: أي أنكر ونفر، فـ: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الخُسْرَانُ المُبِينُ﴾ [الحج: 11] أعاذنا الله منه.

ولهذا ورد في الصحيح: «أنَّ الحقَّ سبحانه يَتجلَّى يَومَ القيامةِ للمُؤمِنين[1]»، فينكرونه ويستعيذون منه ما لم يروا العلامة التي بينهم وبينه، وهو اعتقادهم فيه أنه كذا وليس كذا، وأنه يتحول لهم في الصور فيعرفه كل منهم بعلامته.

فهذا من شؤم الإنكار أن يستعيذ العبد من ربه حال إخباره سبحانه له أنه ربه وتكذيبه إياه، فما أعظمها خجلة لأهل العقائد المقيدة!

ولو كانت القيامة دارَ تكليف لشقوا بتكذيب الحق وردهم إياه حال تجليه لهم، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ﴾ الآية [غافر: 7] هذا حال المنكرين الرادين أهل العقائد من أصحاب الذوق، والمحجوبين أيضًا دنيا وآخرة.

وأما الكُمَّل فإنكارهم ترجمة عن المقام المقابل للمقام المختص بالأمر المردود والمنكر، ليس أن أمرًا ما ينافيهم ويباينهم، وكيف! وبكل منهم ثبت الاشتراك بين الأشياء، وبه تعارف ما تعارف منها وثبت ودام وظهر حكمه في المحال التي تخصه، وهي هدف آثاره، ومرائي أحكامه، ومنصات تجليه، ومنازل تدليه.

وهذه النفحة مَن أمعن التأمل فيها عرف سر الرسالة والمرسلين على اختلاف طبقاتهم وحصة كل منهم من حضرة المرسل، ومن أي باب دخل عليه وارتبط به وانتسب إليه، وكذلك الأولياء، والصالحون، وعموم المؤمنين، والضالين من الخلق أيضًا أجمعين، وعرف ما الملك، والجن، والشياطين، وسائر الموجودات، والكليات من كل ذلك صور ماذا؟ وكذلك الجزئيات التفصيلية، وعرف حقيقة الكلام وصورته ونسبته إلى الحق وإلى من سواه، وعرف النسخ والصحف والكتب وسر تعددها، وسبب اختلاف الشرائع؛

(1) رواه الخطيب في تاريخه (19/12)، وذكره ابن كثير في تفسيره (451/4)، والحافظ في فتح الباري (425/13).

لاختلاف أحوال الأمم، واختلاف الأسماء التي كانت الرسل مظاهر وتراجم لهم ولرعيتهم من الخلق من حيث الأحوال الوجودية الصورية الطبيعية؛ منها والنفسانية، والمؤقتة المتناهية الحكم وغير المتناهية، وعرف سر القدم والحدوث، والوجوب والإمكان والإحالة، ومراتب الاعتدال والانحراف، والرد والإنكار، والقبول والإقرار، والحجج والعلوم، والأعمال والفتح والحجاب، وإن ثمة مفاتيح غيب، وإن لم يذكر ما هي.

وعرف أيضًا أن الأسماء التي بأيدي الناس ليست الأسماء الحقيقية التامة المطابقة المعرفة للمسميات غالبًا من حيث التحقيق، وأن أقربها إلى الصواب؛ إنما هي أسماء الأسماء، وعرف أن الأسماء أسماء النسب، والأحوال، والإضافات، وهكذا الأمر في كل ما يُسمَّى صفة للحق أو الخلق، وعرف أن كثرة الإنكار والاعتراض ولو بالله أو بأمر الله من غلبة حكم الحصر والتقييد، وعدم رؤية وجه الحق في الأمر المردود، وعدم معرفة أحدية المتصرف، والتصرف، وغلبة حكم الشرك، والتضاد، والقاضي بالتمييز والتعدد الحاجب جلاء الذات ونفوذ سلطنتها في محل الراد المنكر.

وعرف أيضًا سرَّ الأمر الإلهيّ والحكم، وأنه من المحال ألا يُنفَّذ كما أخبر تعالى شأنه، وأن كل ما لا يمتثل مما يُسمَّى أمرًا فليس في الحقيقة أمرًا، إنما هو صيغة أمر صادر من الحق من حيثية شأن خاص عارضه حكم شأن أعلى منه في الشرف والقوة والحيطة، وتغير بالمرور على مراتب الوسائط فلم يبق على تقديسه؛ فلذلك لم يُنفَّذ، وإنما سُمِّيَ أمرًا للحجاب، ولعدم معرفة هل ينفَّذ أم لا ينفَّذ عند قوم من المخاطبين به؟ واصطلاحا أيضًا من حيث تسمية الموصوف باسم الصفة والمجاورة بالعرض، أو نظرًا إلى أصل المصدر، تقول لبائع الخبز: يا خبز تعالَ يا عنب، والمنادى إنسان.

وهذا اصطلاح القوم الذين نـــزل القرآن بلغتهم، والرسول كما هو مظهر الأمر النافذ ومنبعه من حيث حقيقته؛ كذلك هو أيضًا منبع الأحكام الكونية التي صيغة الأمر من جملتها، القاصرة عن الدرجة الأولى، فهذا يعرِّفك سبب العصيان والطاعة المذكورين للناس، وسبب النفوذ وعدم النفوذ، وسبب التسمية المجازية من وجه الكونية، وسبب نفوذ الأمر الحقيقي الإلهي، ومصداق قوله: ﴿لاَ رَادَّ لِفَضْلِه﴾ [يونس :107] و﴿لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِه﴾ [الرعد: 41] وقوله: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّه أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:40] وقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ

إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23] والقضاء حكمه الذي لا معقب له، فتعرف استحالة عصيان الحق ورد أمره.

ومن ألسنة هذا المقام: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: 8] و: ﴿زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: 108] وفي هذا قال شيخنا ﷺ مخاطبًا ربه في مشهد موسوي حضرت وقته:

جَعلتَ فيَّ الذي جعلتا وقُلتَ لي أنت قد عَلمتَا

وأنت تدري بأن كوني مَا فيه غير الذي جعلتا

فكل فعل تراه مني أنت إلهي الذي فعلتا

وهذا لسان واحد من ألسنة هذا المقام، والذي ذكرناه آنفًا لسان آخر، وقد قال الشيخ ﷺ أيضًا:

تُحاسبهم بِمَا فعلوا وما فعلوا الذي فعلُوا

وتَطالبهم بما عملوا وأنت خلقت ما عملُوا

فهل تنجيهم حججٌ؟ وهل يزكو لهم عملُ؟

لئن أخذوا بما عملوا فأعظم منه ما جهلُوا

وأما الدرج الآخر: فقد سبق القول فيه في العام الماضي بحسب ذلك الوقت والحال، فإنه جاء في ضمن واردٍ عظيمٍ غريبٍ، وهو في جزء سيرته إليه؛ ليقف عليه إن شاء الله.

لكن فيما ذكره الأخ دقيقة يجب التنبيه عليها وهو قوله: قال لي وقلت له، إن كان ذلك عن إلقاء رباني بصورةٍ إلهامية تتضمن الأسئلة والأجوبة؛ فلا جائز في ورع المحققين، ذكر: قال لي وقلت له، وإن كان صحيحا من حيث النسبة العامة مشهدا التوحيد[1]، وإن كان بخطابٍ صريح في عالم الحس أو عالم المثال أو حالة الانسلاخ عن الهيكل،

(1) التوحيد: هو حقيقةٌ لا تنقسم، في وحدةٍ لا تتعدد، في عددٍ لا يتناهى، وحقيقته: معنًى لا تحدده القلوب، ولا تتصوره العقول، ولا توصله بلاغة العبارة بالمقول، وغايته: نفي كل غيرٍ، مع وجود شهوده كل غيرٍ، الناطق عنه مقرٌّ بالخبر، والشاهد ذاهلٌ، والغائب عنه جاهلٌ، والمدَّعي له مبطلٌ، والعاجز عنه متخلفٌ، فإنه وراء كل غايةٍ يُنتهى إليها، فكل واحدٍ يُجازى فيه بقدر ظنه؛ لأن شرط العلم الإحاطة، وهو معنًى يستحيل دخوله تحت الإحاطة؛ فلا علم، ووجوده مُكْنَةٌ تستلزم ما لا يُقدر عليه، والمخصوص به هو المعجوز عمَّا حصل له اهـ.

والاستجلاءات الروحانية؛ فنسكت فلا نستبعد فإن هذا مزلّة قدم.

والله والله: إن بعض المخاطبات الربانية قد يشذ عني؛ منها بعض كلمات، فلا أستجير أن أصنعه وأرويه عن الحق، وإنما أروي عنه ما شافهني به على التعيين دون تأويل، ولا تجمحه بالفرض والتأويل، نعم! والفهم المعنوي الصحيح بالإلهام الرباني والإلقاء دون ما ذكرنا، وكل أعلم من وجه بحاله؛ بل الإنسان على نفسه بصيرة، وهذا لسان تحقيق، والله يقول: ﴿والله يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4].

وأما الأمر في الفتح العلمي والإلقاءات؛ سواء صحبت المعاني عباراتها أم لم تصحب، فإن شرط صاحبها أن يمشي معها؛ إلا أن تقف هي وتنقطع، وإحدى علامات ذلك الاحتجاج إلى فكر أو روية ولو في كلمة واحدة تكون متممة لمسألة أو شرح مقام أوامر من الأمور التي ورد الوارد لبيانها والتعريف بكنهها، وقد ينقطع الوارد في أثناء كلمة واحدة فلا يسوغ تتميم تلك الكلمة بدون وارد آخر ومعاودة ذلك الوارد.

وبورك لنا في ذلك، وأوجب الأمر الإلهي علينا التنبيه على ذلك، والله ولي التوفيق والإحسان.

نفحة ربانية

تتضمن التنبيه على ضروب الإلقاءات الإلهية والملكية والشيطانية وما يعتمد عليه وما لا يعتمد عليه وما يتوقف فيه إلى أن يعرض على شيخ تام التحقيق مميز صاحب.

ميزان كامل

الإلقاء الإلهي يعقب لذة عظيمة تستغرق جملة الإنسان، ويغني أحيانًا بعض أربابه عن الطعام والشراب مدة كثيرة، والإلقاء الروحاني لا تصحبه لذة لعين الإلقاء؛ فإن كانت فللعلم الحاصل عنه أو الأثر الباقي في المحل منه؛ وله طرفان: أحدهما من خارج بطريق التمثل والآخر كما قال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: 193، 194].

وفيه شدة بخلاف التمثل فإن صاحبه لا ينـــزعج منه ولا ينحرف له مزاجه؛ وإن تأثر لوروده فأثر يسير.

وأما التنـــزُّل القلبي فيحرف المزاج ويغيره ويجد صاحبه شدة، والقدر الذي يحصل للشخص من إلقاء الجن لا يعول عليه، ولا يجوز أن يقبله إلا كامل عارف بموازين

التحقيق؛ يميز بين الصحيح والفاسد، وإن ورد مثل ذلك على مريد هو تحت تربية شيخ محقق كامل؛ فله أن يقبل ذلك الوارد ويضبط ولا يعتمد عليه حتى يعرضه على الشيخ[1] الكامل، فإن اقرَّ ذلك وصحَّحه أخذه واعتمد عليه لقوله الشيخ: «لا لنفس الإلقاء» وإن ردَّه الشيخ وأنكره؛ رمي به وأعرض عنه، وعلامته أن يعقب تهريسًا وشدة وحرارة وقبضًا ونحو ذلك.

ومن الإلقاءات الملكية: قسم آخر يكون صحيحًا من حيث إنه ملكي؛ لكن يمتزج بحديث نفس سابق أو تأويل قد انغمر المحلّ به قبل الورود أو قياس مستنبط من ذوق آخر احتج به السالك في هذا الإلقاء الملكي وتمسُّك به، وهذا النوع أيضًا لا يعول عليه إلا بتقريرٍ من الشيخ الكامل.

ومن الإلقاءات: الإلقاءات التي ترد بواسطة صورة متجسدة من معانٍ أو مظاهر صفات أو أحمال إلهية أو كونية؛ فيخبر بأمورٍ بحروفٍ، وأصوات وكلمات متنوعة، معهودة وغير معهودة، مكيفية وغير مكيفية عند المخاطب، وهذا النوع أيضًا يقبل ولا يعتمد عليه إلا بتقريرٍ من شيخٍ كاملٍ.

والنص إنما في الإلقاء الملكي في التنـــزل القلبي أو في التجلي الذاتي الخاص، لا العالم، أو في إخبار الحق عن نفسه وعما شاء ؛ برفع الوسائط ومحو خواص جميع المواد من الصور والحروف[2] والكلمات وسائر التمثيلات، فافهم والله المرشد.

---

(1) الـــشيخ: هـــو الإنسان الكامل في علوم الشريعة والطريقة والحقيقة، والبالغ إلى حد التكميل فيها لعلمـــه بآفات النفوس وأمراضها وأدوائها، ومعرفته بدوائها وقدرته على شفائها والقيام بهداها إن استعدت، ووفقت لاهتدائها.

(2) معنى الحروف هاهنا تمييز العلم في حال الاستقلال بصرف التقييد لأنه لا بد له من التمييز والظهور والفيض فلما منع عن الفيض أفاض على ذاته نوراً خافياً ميز الأشياء المرادة للفيض في علمه، وهذا النور هو أشدُّ لطفاً من هذا النور المميز في الظاهر لشدة نوره يدرك كأنه خاف، لأنه لا جسم له يظهر إلى وجود الشاهد، وإنما هو لطف يدركه على سبيل الإحساس، ولهذا ميز العلم، والحروف هي المميزة بين المعلومات ولهذا يدرك كثيرة على قدر اختلاف الحروف وتكرارها، وقد رأينا صورة الحروف وأوردناها في كتاب الختم وعبرٌنا عنها بالطائف، لأنها نشأت في ذلك المقام عن اللطف وصنعت منه وميزت مختلفة بنورانية زائدة على اللطف، وهذا التمييز لا يكون إلا في العلم اللائق بالأولية؛ لأن الاطلاع على الأولية يغني ما سواها ويبقى بجرد
—

نفحة كلية

في حقيقة الفيض الذاتي

الفيضُ الواصلُ من الحقِّ إلى المسمَّى سوى عبارة عن صورة صفة أكمليته سبحانه، وذلك حكمٌ زائدٌ على الكمالِ الذاتيِّ، وكما أن كل وعاءٍ هو بامتلائه وأكمليته بما يفيض منه بعد الامتلاء؛ كذلك الفيض الإيجادي؛ لكن يجل ذلك الجناب عن الظرفية والمظروفية.

فالامتلاء هناك عبارة عن: الغنى الذاتي من حيث وجوب الوجود وعدم الحاجة إلى السوي، وعبارة أيضًا عن سرِّ الصمدية، فإنه لا خلو في الحضرة ولا غور ولا فراغ.

وثم كمال ثانٍ وهو: «الكمال الأسمائي والصفاتي»؛ وأنه مقرونٌ بالوجودِ الفائض على الكون بموجب أثر الأكملية، فالإيجاد ثمرة كماله، لا أن إيجاده مثمر للكمال، كمل سبحانه فأوجد، لم يوجد ليكمل.

والكمال الثاني هو: «الكمال الأسمائي الصفاتي» الذي أشرت إليه آنفًا، وأنها نعوت له سبحانه من حيث تعيينه في صور أحواله الذاتية:

أعني الأسماء والصفات وموجب اختلاف ظهوراته وتنوعاته هو اختلاف حقائق شؤونه التي اشتملت عليه ذاته.

وارد قدسي جمعي

مـــن حضرتي الباسط والواسع بصورة خطاب غيبي في حالة شريفة غير متعينة الحكم ومضمونة بيان سر البركة وحقيقتها:

قال الوارد عند شهادة الشاهد بصدقه حال الشهود: «البركة من الشيءِ لازمة بشرط ألا يكون غيره من بعض الوجوه»، ثم مثّل في بيان ذلك فقال:

العلم فعند إرادة التمييز للمعلومات يظهر نورانية لطيفة لائقة بهذا العلم الخاني، فميز اللطائف التي هي الحروف لأن تمييزها عند تمييز المعلومات، ومحال أن يحصل هذا المقام إلا وقد استقل الشاهد، بجهة الأولية وهي صورة السجن فعاد في هذا السجن تقلب أطوار العلم وهي الحروف المذكورة.

بركة الشمس شعاعها، وكذا كل موجود نيِّر، وبركة الوجود الإلهي الأزلي، الوجود المحكوم بإضافته إلى السوي، وبركة الأرواح الدائمة التصرُّف، لا عن علم منها؛ كالأرواح المهيمة، الأجسام البسيطة كالعرش والكرسي، وبركة الأرواح الدائمة التصرُّف عن علم؛ كالقلم واللوح والنفوس السماوية ولوازمها وأجسامها من حيث ما يقتضي البقاء، وإن تبدَّلت، وبركة الأرواح المتناهية التصرُّف والدولة، التصرف بمعاضدة الأجسام البسيطة الأصلية في الجسام المتغيرة، وبركة المولدات الثلاث ما تفصل عنها من الأنواع والأشخاص، وبركة الإنسان الجزئي ما تعينت إضافته إليه وتوقف ظهوره عليه دنيا وآخرة ويتعين له، وبركة الإنسان الكلي الحقيقي الإلهي ما ظهر من الكون ونسب باختلاف الإضافات إلى العين، والظاهر بركة الباطن والمعلوم بركة المجهول الذي لا يكون مجهولاً لخساسته؛ بل لتعذُّر الحيطة بمعرفته وضبطه وانحصاره في دائرة المعرفة.

ولهذه المسألة تفصيل، وهذه تذكرة كلية تشتمل على رموز خفيَّة، والمرشد الله..

ولما كان الكون منحصرًا في أصلين: غيبٌ وشهادةٌ، أو قُلْ: ظلمةٌ ونورٌ؛ أو ظاهرٌ وباطنٌ،كيف شئت، وكان الحقُّ هو الظاهر والباطن وله الإطلاق المنافي للحصر والتناهي؛ اقتضى أن يكون لكلٍ مرتبةً منهما من وجه صفة الإطلاق واللاتناهي، وإن تقيَّدا من حيث تميزهما وتعينهما، فكان الفاضل من تعينهما مما لا يقبل الحصر، والتناهي هو بركتهما إلا وأن ذلك الفاضل المسمَّى بركة عالم المثال الظاهر بحكمي الغيب والشهادة، وأنه مع كونه ليس بشيء زائد عليهما لا نهاية له ولا حصر فيه؛ لأنه الفاضل المذكور المقتضي عدم التناهي، وعالم مثال الإنسان بركة ظاهره وباطنه، فافهم.

نفحة إلهية

تتضمن بيان الفرق بين نسبة الاختيار إلى الحق وإلى الناس وبيان حقيقتيهما وغير ذلك من الأسرار:

اعلم أن الاختيار الثابت للحق المشهود في حضرة الكشف ليس هو على النحوُ المتصوُر من الاختيار للخلقِ، فإن اختيار الخلق عبارة عن تردد واقع بين فعلين أو أمرين؛ كل منهما ممكن الوقوع عند المختار؛ لكن يترجَّح عنده أحد الأمرين لمزيد فائدة يستجلبها في الأمر المختار أو مصلحة يتوخَّى حصولها به والحق سبحانه يستنكر في حقه مثل هذا؛ فإنه أحدِي الذات، واحد الصفات، أمره واحد، وحكمه واحد، وعلمه بنفسه

وبالأشياء علم واحد لا اختلاف فيه ولا تغيُّر، فلا يصح لديه ترديد، ولا إمكان حكمين مختلفين في صورةٍ واحدةٍ أو أمر ما كان ما كان؛ بل إمَّا وإما بحسب تعين ذلك المعلوم المراد في نفسه سبحانه أزلاً وأبدًا لا يمكن غير ذلك، وليس هذا من قبيل الجبر كما يتوهمه أهل العقول الضعيفة، وكيف! وليس ثمة سواه، فمَن الجابر؟

فإن توهَّم متوهمٌ، فقال: العلم هو الجابر؛ إذ لا يمكن وقوع خلاف متعلَّقه.

قلنا: العلمُ كاشفٌ لا مؤثر؛ وتعلُّقه بالمعلوم هو بحسب المعلوم؛ فإن توهَّم متوهمٌ جبرًا فليتصوره من المعلوم على نفسه؛ لكون العلم به تابعًا لما هو عليه المعلوم في نفسه، وحكم العلم إنما يترتَّب عليه بحسبه لا بحسب العلم، وحينئذ يكون الجبر من المعلوم على نفسه أو على العالم به؛ لكون تعلُّقه به تابعًا لما هو عليه؛ إذ يستحيل أن يؤثر في ذات الحق؛ بل يستحيل في التحقيق عندنا أن يؤثر شيءٌ ما كان ما كان فيما يغايره ويضاده من الوجه المضاد.

ثم نقول: وأيضًا فلو قيل بجبر العلم لزم أن يكون الحق مؤثرًا في نفسه ومتأثرًا فاعلاً وقابلاً، فإن علم الحق في مشربِ التوحيد عند المحققين من أهل الكشف وأهل النظر أيضًا عين ذاته، فلو كان كما قيل؛ لزم أن يكون في الحق جهات مختلفة فيكون جابرًا ومجبورًا، فتختلف الجهات فيه؛ فلم يكن إذًا واحدًا من جميع الوجوه؛ وهو واحد من جميع الوجوه بلا شك، هذا خلف.

فالاختيار الإلهي مقامه بين الجبر والاختيار المفهومين للناس، وإنما المعلومات جميعها ما قدر دخولها في الوجود؛ وما لم يقدر مرتسمة في عرصة علمه سبحانه أزلاً وأبدًا متعينة صورة كل شيءٍ على حدِّه مترتبة ترتيبًا أزليًّا لا أكمل منه في نفس الأمر، وإن خفي ذلك على الأكثرين.

ثم إنها تصدر من حضرته سبحانه على الوجه الأول والأحسن؛ فبالإيجاد يظهر الأول من كل أمرين مما يتوهم إمكان وجود كل منهما، فبالنسبة إلى التوهم الذي يصدق في حقه الاتصاف بالتردُّد، والترجيح هو ترجيح الأولى؛ وإما في نفس الأمر فبالترتيب الثابت للمعلومات أزلاً دون جعل وقع على الوجه الأتم.

ثم إن القدرة أبرزته بموجب الشهود العلمي الأزلي، فظهر هنا على ما كان عليه هناك، فمن أدرك ما في الترتيب الوجوديِّ من الحُسن وكمال الحكمة تحقَّق أن لا أكمل مما

وقع؛ بل ما عدا الواقع فمستحيل الوجود، وإن حكم المحجوب بإمكانه.

ثم اعلم أن للاختيار الإلهي حكمين: مقتضى أحدهما ما ذكرناه وهو الوجه المختص بالحق من حيث هو هو، ومن حيث صرافة وحدته واستحالة توهم الجهات المختلفة في جنابه، وله: أي للاختيار؛ حكمٌ ووجهٌ آخر يختص بالعالم.

فالاختيار بالمعنى الأول من حيث ما يصح إضافته إلى الحق ليس فيه إمكان ولا تردُّد؛ بل الأولى من كل أمرين أو أمور يصدر من الحق دون رؤية ولا تردد ولا قصد ولا ترجيح مقرون بإمكان.

وهذا الاختيار الموصوف بما ذكرنا متى اعتبِر سَرَيَان حكمه في الممكنات ظهر بوصفٍ يوهم التردد، والإمكان، وترجيح بعض الممكنات دون البعض، وكل ذلك ينافي الوحدة الصرفة الثابتة للحق من جميع الوجوه، فهو إذن من صفات العالم ومقتضاه، وموجبه أن للحق نسبتين:

نسبة الوحدة الصرفة؛ ولها الغنى التام ولسانها: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ العَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

ونسبة التعلُّق بالعالم وتعلُّق العالم به؛ من كونه إلهًا لا من حيث ذاته، ولما كان التعلق والإيجاد عبارة عن تجليه سبحانه في الماهيات الممكنة غير المجعولة التي كانت مرائي لظهوره، وسببًا لانبساط أشعة نوره، ظهر الاختيار ذا حكمين كما قلنا؛ فلم يدرك المحجوبون من سر الاختيار غير ما قام بهم؛ وهو وصف إمكاني متكثر منقسم لما نبَّهنا عليه من أن الكثرة وصفٌ تابعٌ للإمكان، وأن الوحدة الحقيقية الصُّرفة تختص بالحق وحده لا يشارك فيها.

فلما أدركوا الاختيار على هذه الوجه، وشعروا، وسمعوا أيضًا أن له نسبة الحق ولم يتحققوا بأي اعتبار يصح إضافته إلى الحق نسبوه إليه سبحانه على نحو ما تعقَّلوه في أنفسهم بحسب تعينه فيهم، وليس كذلك، وإنما يمكن إضافة هذا النوع من الاختيار إلى الحق من وجهين آخرين: أحدهما من حيث «مرتبة أحدية» جمعه القاضي بأن له سبحانه كمالاً يستوعب كل وصف، ويقبل من كل حاكم عليه بكل لسان في كل مرتبة وحال كل حكم؛ لأنه المعنى المحيط بكل كلمة وحرف ومظروف وظرف وكل ظاهر محقق الظهور وباطن نسبي أو صرف.

والوجه الآخر الذي من جهته يمكن إضافة هذا النوع من الاختيار إليه؛ هو من جهة ما ذكرنا من أن الماهيات الممكنة غير المجعولة نسبتها إلى نوره الوجودي نسبة «المرائي إلى ما ينطبع فيها».

ومن مقتضى حكم هذا الذوق، والمقام أن المتجلي في أمر ما إنما يظهر في المجلي بحسب المجلي لا بحسبه، فعلى هذا إذا تجلى الحق في أمر ما، أو حضرة ما أو عالم ما لزمه أحكام تلك المرتبة أو الحضرة؛ العالم والمجلي كان ما كان؛ وأمكن أن ينسب إليه سبحانه من الأوصاف ما يصح إضافته إلى ذلك الأمر، والعالم أو المرتبة أو ما كان، ويصدق كل ذلك في حقه، لا مطلقًا من حيث ذاته؛ بل من حيث تجليه فيما تجلى فيه.

وارد كلي إلهي

يشتمل على جمل من الأسرار الشريفة الخفية:

للطبيعة الإطلاق، وللعقل التقييد، فمن تحقّق عقله في المراتب الإلهية بالإطلاقِ الطبيعي، وتقيَّد طبعه في المراتب العقلية بحسب تلك المراتب، فانطلق في قيدٍ وتقيُّدٍ في إطلاق كل ذلك دون كلفة، بل بالذات مع تقديس من حكم الأوهام، والعقائد، والخوف[1]، والحياء العرفيتين، والعوائد؛ ووفّى المراتب حقها بأن يصير مرآة لجميعها؛ يظهر فيها بأحكامها دون مزج اعتقادي، وتغيير بسوء القبول، ونقص الاستعداد، وكان مع ذلك مشاهدًا للأحدية الإلهية الذاتية الجامعة بين الوحدة والكثرة المعلومتين؛ الشاملة لكل شيء، وللمشاهد حاضرًا معها بها على الدوام لا مع التفاصيل من حيث تعددها مقبل إليه الكل، وهو معرض عن الكل بالذات؛ بعين إقباله على أحكام الجملة بوجهٍ كليٍّ من حيث الجملة وبحسبها لا بحسبه؛ إذ لا حسب له بتقيد به منطلق أيضًا عن الإقبال، والإعراض، والإطلاق وغير ذلك من الصفات التقييدية؛ فهو الرجل الكامل.

هذا هو الذي يصاحب كل شيءٍ كان ما كان من مُطلَق ومقيَّد، وجسم وروح، ومعنى وحقيقة ظاهرة أو باطنة، إلهية أو كيانية، صحبة ذاتية، ويكون مع كل شيء بذاته؛ لا بمعنى أن ذلك الشيء غيره؛ بل من حيث امتياز ذلك الشيء بتعينه فقط؛ وبقائه على

---

(1) الخوف: ما يحذر من المكروه في المستأنف أي: المستقبل، وجاز أن يتعلق بالماضي حيث يتذكر فواته في سيئات أعماله.

الإطلاق من حيث ما عدا النسبة الموصوفة منه بالمعية والصحبة، فهو مع كل شيء بالذات؛ مع أنه ليس معه شيء ولا منحصرًا فيما تعين به وبحسبه، وله الحكم على كل شيء بكل شيء، وهو المتنوع في كل مرتبة وصورة وحال وموطن ووقت بحسب كل واحد مما ذكرنا، وكل حسب ينسب إلى شيء فذلك وصفه من حيث تعيينه هناك، ومن حيث عدم تعيينه لا حسب له، ولا اسم، ولا نعت، ولا حكم، ولا نسبة، ولا أثر، ولا تأثُر، ولا مؤثر سواه، ولا قابل لأثرٍ ما أو حكم أو إضافة أو اسم إلا هو.

سر شريف

اعلم أن الله لا يفعل شيئًا إلا بسببٍ خفيٍّ أو جلي، والأسباب المتوهم منها الأثر على قسمين:

ظاهرةٌ وباطنةٌ.

وعند أهل الكشف والشهود المحقق؛ الأسباب نسب؛ والنسب معقولة في الذهن، وإن كانت مفقودة في الحس، وأصول النسب هي الحقائق التي تنضاف إليها تلك النسب: أي لا يعقل إلا بها، فلها بهذا الاعتبار ضربٌ من الوجود؛ لتوقُّف حكمها عليه، والنسب في الفاعل غير المحسوس كالآلات للفاعل المحسوس عند من ينسب الفعل إلى شيء محسوس؛ وكالقوى التي في الإنسان التي بها يدرك ما يدرك ولا غنى له عنها.

قاعدة كلية

تتـــضمن التعريف بكيفية تدبير الأرواح الأجساد وصورة الارتباط بين كل منها مع الآخر:

اعلم أن الارتباط الذي بين الروح الحيواني، وبين المزاج الطبيعيِّ الإنساني ثابت بالمناسبة، كما أن الارتباط بين النفس الناطقة وبين الروح الحيواني إنما صح وثبت أيضًا بالمناسبة، ولولا ذلك ما يأتي للنفس تدبير المزاج البدني لما بينهما من المباينة من جهة بساطة النفس، وتركيب البدن، وفرط كثرة أجزائه، واختلاف حقائق ما تألُّف منه.

فالبخار الذي في تجويف القلب، وإن كان جسمًا فإنه ألطف أجزاء بدن الإنسان وأقربها نسبة إلى الأجسام البسيطة؛ وهو كالمرآة للروح الحيواني.

والروح الحيواني: من حيث اشتماله بالذات على القوى الكثيرة المختلفة المنبثة في

أقطار البدن، والمتصرفة بأفانين الأفعال والآثار المتباينة تناسب المزاج البدني المتحصِّل من العناصر، وما يتبعه من الخواص المعدنية والنباتية والحيوانية، ومن حيث إنه قوة بسيطة متعلقة غير محسوسة مجعولة في ذلك البخار القلبي الذي قلنا إنه كالمرآة له تناسب النفس الناطقة؛ وإنه أيضًا كالمرآة لها: أي للنفس.

ونسبة النفس الجزئية الإنسانية إلى النفس الكلية، نسبة الروح الحيوانية إليها من جهة الافتقار إلى المادة، والتقيُّد بها وملابسة الكثرة، ومن جهات غير هذه المذكورة كخواص إمكانات الوسائط من الأفلاك والنفوس والعقول والشؤون المعبر عنها بالأسماء.

ونسبة النفس الكلية إلى القلم الأعلى المسمَّى بالعقل الأول، والروح الكلي؛ نسبة النفس الجزئية إلى النفس الكلية، ونسبة الروح الكلي المشار إليه إلى جناب الحق سبحانه نسبة النفس الكلية إليه؛ بل أقل وأضعف هذا وإن كان هذا الروح الكلي الذي هو القلم أشرف الممكنات، وأقربها نسبة إلى الحق، وأنه حامل الصفات الرَّبانية، والظاهر بها علمًا وعملاً وحالاً.

فالسير، والسلوك، والتوجه بالرياضة، والمجاهدة، والعلم، والعمل؛ المحققين المتأصِّلين بأصولِ الشرائع والتعريفات الربَّانية يثمر بعناية الله ومشيئته انصباغ القوى المزاجية بوصفِ الروح الحيواني في الجمع بين خاصية البساطة والتجريد، وبين التصرُّفات المختلفة بالقوى المتعددة في فنون الأفعال، والتصريفات الظاهرة في بدنِ الإنسان بالقوى والآلات.

والروح الحيواني كماله الأول انصباغه بأوصاف النفس الناطقة، والنفس الناطقة الجزئية كمالها الأول تحقُّقها بوصفِ خازن الفلك الأول المسمَّى في الشرائع بـــ «إسماعيل»؛ وعند أهل النظر بالفعال، وكمالها المتوسط ظهورها، وتحققها بوصف النفس الكلية، واكتساب أحكامها على وجهٍ يوجب لها التعدي منها إلى المرتبة العقلية والروح الكلي.

ثم الاتصال بجناب الحق والاستهلاك فيه بغلبة حكم الحقية على الخلقية، وزوال الخواص الإمكانية والتقييدية بأحكام الوجوب، وبقهر حكم الحق الواحد القهار كل حكم، ووصف كان يُضاف إلى سواه، وهذا القهر يرد على كل ما امتاز من مُطْلَق الغيب الكليِّ الربانيِّ، وتلتبس بواسطة الأحوال الإيجادية بأحكام الإمكان والتقييدات الكونية المتحصِّلة من الشروط الوسائط.

فيستهلك الجزء في كله، ويعود الفرع إلى أصله، مستصحبًا خوص ما مرَّ عليه واستقر

فيه مدة، ووصل إليه؛ كماء الورد كان أصله ماء فسرى في مراتب التركيب والمواد، واكتسب بسرايته ما صحبه بعد مفارقةِ التركيب من طعمٍ، ورائحةٍ، وخواص آخر، ولا يقدح شيء منها في وحدته وبساطته.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أنه يتحصَّل بين كيفيات المزاج الإنساني وبين ما يكون قلب الإنسان وذهنه مغمورًا به من المقاصد والتوجهات وغيرهما كانت ما كانت، وبين ما ارتسم أيضًا في نفسه من العلوم، والعقائد، والأوصاف، والأخلاق في كل وقتٍ؛ هيئة اجتماعية.

تلك الهيئة مع ما ذكرناه أولاً في القاعدة بالنسبة إلى جناب الحق من جهة عدم الوسائط، وبالنسبة إلى سلسلة الحكمة والترتيب، وما أودع سبحانه من القوى، والخواص، والأوامر، والأسرار في السماوات العُلا وما فيها من الكواكب والأملاك، وما يتكيَّف به من الأوصاف والتشكُّلات؛ كالمرآة يتعين فيها من تجلِّي الحق، وشأنه الذاتي، وأمره الترتيبي الحكمي العلوي، وما يتبعه جميع التصورات والتصرفات الإنسانية وما ينضاف إلى الحق من الأسماء والصفات والشؤون والآثار.

فمنها: أي من الأمور المتعينة المشار إليها: ما هي دائمة الحكم ثابتة الأثر.

ومنها: ما يقبل الزوال؛ لكن ببطء.

ومنها: سريعة الزوال والتبدُّل من حالٍ إلى حالٍ.

ومنها: ما نسبته إلى الحق أقوى وأخلص.

ومنها: ما نسبته إلى الكون أو الإنسان جمعًا وفرادى من حيث ظاهر المدارك غالبا أحق وأنسب.

ومنها: ما يفيد معرفة الاشتراك بين الحق وما سواه من إنسان وغيره.

ومنها: ما يقضي بالاشتراك بين الحقِّ والإنسان فقط.

ولست أعني بالإنسان هنا نوع الإنسان؛ بل يُعنى به الإنسان الحقيقي الذي هو بالفعل إنسانٌ كاملٌ الذي من جملة مناصبه مقام النيابة عن الحقِّ، وكونه واسطة بين الحق وما سواه في وصول ما يصل من الحق إلى الخلق في عصره، هكذا كل كامل في كل عصرٍ.

وهذا المشهد لما أريته عرفت منه سرَّ التجدُّد بالأمثال، وبالأضداد، والمتخالفات، وأعني بالتجدد تجدُّد وجود الكون، والخواطر، والتصورات ونتائجها في كل زمان،

وظهور الخلق الجديد الذي الناس منه في لبسٍ كما أخبر تعالى.

وقوله الحق: ﴿ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[ق: 15].

ورأيت تعين الوجود المطلق بصورِ الأحوال؛ وهي ذات وجهين، فكلها إلهية من وجهٍ، وكونية من وجهٍ، وصادق على الجهتين باعتبار آخر.

ورأيت تعين الأسماء، والصفات الإلهية والكونية بحسب تلك الأحوال.

ورأيت كيف ينتج بعض الأفعال، والعقائد، والأحوال الإنسانية سخْط الحق ورِضَاه، وأحكامه وتعدد أثره الوحداني مع عدم تغير أمر في ذلك الجناب الأقدس؛ بل رأيت بعض الأفعال والتصورات العلمية والاعتقادية من الإنسان، إذا اقترن بحالٍ مخصوص من أحواله؛ استجلب بحكم علم الله السابق فيه، وتقديره اللاحق؛ تعينًا جديدًا من مطلق غيب الحق يظهر بحسب تلك الهيئة الاجتماعية المتحصلة كما قلنا من التصورات العلمية الروحانية، أو الاعتقادية الذهنية الظنية، والكيفيات المزاجية، والنقوش والتعشُّقات النفسية، والأوصاف والأخلاق الشريفة والدنيئة.

فإن كان أثر ذلك الأمر الظاهر التعين شيئًا موافقًا لما سبق به التعريف الإلهيّ بلسان الشريعة، وما تدرك العقول، والفطر السليمة وجه الملائمة والحسن فيه؛ أضيف إلى الحق؛ بمعنى أن ذلك أثر رضاه ورحمته، وإن كان الأمر بالعكس أضيف إلى الحق بمعنى أنه أثر غضبه وقهره، سلمنا الله منهما.

وإن كان الغالب على مزاج تلك الهيئة المتحصلة من اجتماع ما ذكرنا؛ حكم حال الإنسان؛ أعني: الحال الجزئي الحاكم عليه؛ إذ ذاك كان ذلك السخط أو الرضاء أو الحكم الإلهي المتعين في الإنسان بحسب حاله الحاضرة؛ قابلاً لزوال بسرعة، وكان قصير المدة.

وإن كان الغالب على الشخص، والجالب ما ذكرنا حكم العقائد، والعلوم الراسخة، والأوصاف والأخلاق الذاتية الجبلية، والمكتسبة الثابتة؛ ثبت الأثر والحكم أو تماديا المدد الطويلة شرًّا كان أو خيرًا.

وكذلك إن كان الغالب فيما ذكرنا من الإنسان حكم صورة مزاجه، وقواه البدنية الطبيعية، والأوصاف والأحوال اللازمة للبدن وقواه؛ انقضى الحكم بمفارقة هذه النشأة العنصرية.

وإن كانت الغلبة للأمور الباطنية النفسانية، وما بعدت نسبته من عالم الشهادة؛ بقيَ

الأثر، والحكم مصاحبين إلى حين ما يشاء الله.

وإن كان الغالب فيما ذكرنا الأمور الذهنية الخيالية الظنية؛ تمادى الحكم في النشأة البرزخية أيضًا حتى يشاهد ما قُدِّر له أن يشاهده ممَّا كان يتصوَّره على خلافِ ما كان عليه، وإليه الإشارة بقول الله تبارك تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: 47] وحتى تظهر غلبة أحكام الروح، وعلمه، وحكم صحبة الحق بالمعية الذاتية، وسره على حكم المزاج، وتخيلات صاحبه التخيلات غير المطابقة لما عليه المتصور.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: 30].

ثم اعلم أن كل نشأة ينتقل الإنسان إليها بعد الموت، فإنها متولدة عن هذه النشأة العنصرية، وإن في ضمن هذه النشأة ما يدوم ويبقى، وإن تنوع ظهوره، واختلفت كيفياته، وتراكيبه؛ وفيه ما يفنى بالموت، وفيه ما يصحب الروح في البرزخ من الفاسدة والتصورات الرديئة، والمقاصد القبيحة المستحضرة، والباقي من لوازم ما ذكرنا من صور الأفعال، والأقوال الإنسانية بموجب القصد والاستحضار المذكورين.

وأما النشأة الحشرية فإنها باطن هذا الظاهر فيبطن هناك ما ظهر الآن، ويظهر ما بطن على وجهٍ جامع بين جميع أحكام ما بطن الآن، وظهر وما نتج من هذه البطون والظهور، والجمع والتركيب.

ثم عند الصراط يفارق السعداء ما يبقى فيهم من خواص هذا المزاج، والدار مما هو عنصريٌّ غير طبيعيٍّ، وتبقى معهم أرواح قوى هذه النشأة وجواهرها الأصلية المتركِّبة بالتركيب الأبدي الطبيعي غير العنصري، وصورة الجمع والتأليف الغيبي الأزلي.

وأهل الشقاء ينفصل عنهم ما قد كان يبقى فيهم من أرواح القوى الإنسانية والصفات الروحانية، وتتوفَّر في نشأتهم صور الأحوال المزاجية الانحرافية والصفات الرديئة والكيفيات المردئة الحاصلة في تصوُّراتِهم وأذهانهم، والتي ترتبت عليها أفعالهم في الدار الدنيا وأقوالهم.

وينضم إلى صورهم ما تحلَّل من أجزائهم البدنية في هذه النشأة، فإن كل ما تحلَّل من أبدانهم يعاد إليهم، ويجمع لديهم بصورة ما فارقهم عقلاً، وعلمًا، وحالاً، وعملاً، وما يقتضيه ذلك الجمع والتركيب الذي يغلب عليه حكم الصورة على الروحانية.

وأهل الجنة بالعكس، فإن أكثر قواهم المزاجية، والصفات الطبيعية، وما تحلَّل من أبدانهم ينقلب بوجهٍ غريبٍ شبيه بالاستحالة صورًا روحانية مع بقاء حقيقة الجسم في باطن صورة السعداء، فالباطن هنا مُطلَقٌ، والظاهر مقيَّدٌ، والأمر هناك بالعكس؛ حكم الإطلاق في ظاهر النشأة الجنانية، وحكم التقييد في باطنها؛ وغالب الحكم والأثر فيما ظهر هناك لما بطن هنا وبالعكس.

والنشآت المشار إليها هنا أربع:

أولاها: هذه «النشأة العنصرية»: وهي كالبذرة لباقي النشآت؛ ولها الإدماج والجمع الأكبر.

وبعدها: «نشأة البرزخ»: وإنها متنشئة من بعض صور أحوال الخلق، وبعض أعمالهم، وظنونهم، وتصوراتهم، وأخلاقهم، وصفاتهم، فيجتمع مما ذكرنا أمور تحصل لها هيئة مخصوصة؛ كالأمر في المزاج المتحصِّل من اجتماع الأجزاء التي منها يُركَّب ذلك المزاج كان ما كان، فتقتضي تلك الهيئة ظهور النفس في الصورة المتحصلة من تلك الهيئة، وذلك الاجتماع، وصفة الصورة بحسب نسبة الصفة الغالبة على الإنسان حين مفارقة هذه النشأة.

فيظهر بعضهم في البرزخ؛ بل وبرهة من زمان الحشر في صورة أسد وذيخ وطير؛ كما ورد في الشرع، وشهد بصحته الكشف والتعريف الإلهي، وليس بالمسخ والتناسخ المستنكر، فإن القائلين بذلك زاعمون أنه في الدنيا، وهذا إنما هو في البرازخ بعد الموت، فافهم.

ومن غلبت عليه الأحكام الروحانية وإفراط إعراضه عن هذه الدار وهذه النشأة؛ كالشهداء المقبلين في سبيل الله للجهاد بطيبِ قلب، وصحة إيمان؛ تظهر نفوسهم في صور طيور روحانية؛ كما أخبر ﷺ : «إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي حَوَاصِل طَيْرٍ خُضْرٍ تَعَلَّق مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ تَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ [1]».

وورد في المعنى في الحديث الصحيح:

إن في غزوة أُحُد قال بعض الصحابة لبعضهم معاتبًا له: «أتقعد عن جنةٍ عرضُها

(1) رواه الدارمي (271/2).

السَّمَاوات والأرض، والله إني لأجد ريحها دون أُحُد[1]».

وهذا من بكرة نور الإيمان، وفرط استفراغ الهمَّة حال التوجُّه مع الإعراض التام عن هذه النشأة وهذه الدار، واستشهد صاحب هذا القول يومه ذلك ﷺ.

والمتوسطون من الأولياء المفرطين في الانقطاع عن الخلق والمجاهدات البدنية أيضًا كذلك، وأما الكُمَّل فإنهم لا ينحرفون إلى طرفٍ من الوسائط، بل يوفون كل مرتبة حقها؛ فمنهم تامُّون في عالم الطبيعة، وتامُّون في الحضرات الروحية؛ كربِّهم سبحانه الذي أعطى كلَّ شيءٍ خلقه، فلا تغلب عليهم الطبيعة ولا الروحانية.

ومن سواهم؛ إمَّا: «مغلوب الروحانية، مستهلك الطبيعة».

وإما: «مغلوب الطبيعة المستهلك قواه الروحانية في عرصة طبيعته»؛ كما هو حال جمهور الناس.

و«الكُمَّل المقرَّبون في حاق الوسط»؛ برازخ بين الطبائع والأرواح؛ بل بين المرتبة الإلهية والكونية، فافهم.

وأما الباقيتان من النشآت:

فإحداهما: «النشأة الحشرية».

وثانيتهما: «النشأة الاستقرارية في إحدى الدارين» وقد سبق التنبيه عليهما، والله الميسر.

جاء وارد بكتابه في جملته أمر مضمونه: أعمل لي، قلت: أعمل له تصديقًا بوعده، ووعيده، وترجيًا لفضله المرغب فيه، قالت نفسي: هذا لا يصلح لمقامي، قلت: أعمل له بموجب أمره امتثالاً وانقيادًا، قالت: هذا أيضًا لا يصلح؛ لأني حالتئذ أكون عبدًا لأمره لا عبده، قلت: أعمل له لا نظرًا إلى الأمر؛ بل نظرًا إليه من كونه آمرًا، قالت: إن الوارد يأبى هذا أيضًا؛ فإني أكون عبدًا له من كونه آمرًا؛ لا عبدًا حقيقة، قلت: أعمل له؛ شكرًا على ما أنعم به عليّ، قالت: مقامي يَأْبَاه، قلت: أعمل له؛ ابتغاءَ وجهه الكريم، قالت: وفوقك مع حظك منه، وابتغاء عملك على علة أمرٍ ينافيه كمال المقام، قلت: فأعمل به سبحانه له، قالت: نِعْمَ الآلة، وبئسَ المستعمل، قلت: أعمل ولا أقصد بعملي أمرًا ما، ولا

---

(1) رواه البخاري (1032/3)، ومسلم (1512/3) بنحوه.

أستحضر حال مباشرتي العمل والشروع فيه نية متعلقة بمطلبٍ معيَّن يكون سببًا لانبعاثي نحو العمل، قالت: لا؛ هذا شبيه العبث، قلت: فكيف العمل؟ قال الوارد برسالة النفس: اجتهد ألا تجعل لهمتك وهمك متعلّقًا غير الحق؛ لكن تعلُّقًا جُمْليًا كليًّا غير محصور فيما علمت منه أو سمعت عنه، بل على نحو ما يعلم نفسه في أكمل مراتب علمه بنفسه وأعلاها، ثم ترى أنه العامل بك لا أنت.

هذا بعد أن يستصلحك فيكسبك وصفه الإطلاقي كما أخبر إمام الكُمَّل ﷺ بقوله: «إِنَّ اللهَ قَالَ عَلَى لسانِ نبيِّه[1]».

وفي رواية: «عَلَى لِسَانِ عَبْدِه سمع الله لمن حمده[2]».

وإكساب ذلك الوصف هو أن يصدق في حقك حكم التمحُّض المنبَّه عليه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[الفتح:10] و: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء:80] وحكم التشكيك المنبه عليه بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال:17].

فمتى صحَّ لك ذلك وراثة محمدية كان قولنا: يعمل بك وأنت وغيرهما من الضمائر إشارة إلى الشأن الذي قيَّد فعله سبحانه المطلق الذي لا وصف له قبل هذا التقييد الشأني، ولا اسم، ولا حكم، ولا رسم، وإنما عرض له بحكم هذا التقييد ظهورٌ بوصف، واسم، وحكم، ورسم، وتبع هذا التقييد الشأني المنبه عليه تقييدات أُخَر كانت مدرجةً ولازمةً للتقييد المنبَّه عليه؛ كقيْدِ الأزمنة والأمكنة والمواطن والمراتب التابعة لمرتبة الشأن المذكور والنشآت، فإنه؛ أعني هذا الشأن منبع كل ما ذكر ومحتده.

فإذا تحققت بهذا الوصف الإطلاقي من حيث هذا الشأن الجمعي الأُحُديِّ صدرت منك الأفعال، وصدورها من جناب ربك دون غرضٍ ولا استكمال بها، لما ثبت في بعضِ أذواق أمهات المقامات الكبرى أنه سبحانه كمل فأوجد؛ لم يوجد ليكمل، فإيجاده نتيجة كماله، ليس كماله نتيجة إيجاده، فإن كنت مُحْذيًا على صورة حضرته فكذلك فلتكن، فيصدر الفعل المحمود المسمى خيرًا منك؛ لكونه خيرًا؛ لا لغرضٍ يصحبه تَوَخي حصوله بذلك الفعل.

---

(1) رواه مسلم (303/1)، (304/1)، وأبو داود (255/1)، والنسائي (196/2).

(2) ذكره ابن كثير في التفسير (33/2).

ومعنى قولي «لكونه خيرًا» ليس بمعنى أن العلم بِخَيْرِيَّتِهِ أوجب صدوره منك؛ بل تصير بحيث لا يمكن أن يصدر منك إلا من هذا شأنه.

وترى فعلك مع هذا الوصف الإطلاقي مطابقًا لأحكام المراتب الشرعية والعقلية، لكن غير منحصر فيها بالنسبة إلى إفهام المحجوبين؛ كما هي الأفعال المنسوبة إلى ربك لا يمكن معرفة أسرار جميعها ولا تنحصر في ميزان معين ولا يستوعب أحد ما يتضمَّنه من الحِكَمِ، ولا توجب الحكمة عليه فعل أمر ما، وإن لم يخل فعله من الحكم البالغة؛ بل يفعله هو عين الحكمة، ولبّ المصلحة، وثمرة الكمال الذي هو أصل أيضًا لكمال آخر مستجن في كماله الذاتي الأول الظاهر بواسطة الأسماء وأحكامها.

والعبد على خُلُق سيده، وإن جهل أمره ومقصده، فذلك أيضًا عنوان صحة حاله الدال على كمال مضاهاته.

وكفاه ذلك شرفًا وبهاءً ورئاسة تعلو على كل رئاسة وتحكم على كلِّ كمالٍ مقيَّدٍ وحال، والله أعلم.

تذكرة

وُجد الكونُ؛ لظهور الكمال المتوقِّف حصوله على الظهورِ والسريان؛ لينصبغ كل فردٍ من أفراد حقائق مجموع الأمر كله بجميع أحكام كل حقيقة، وتمام ذلك إنما يكون بوساطة بعض الحقائق في حصول البغية من البعض الآخر؛ وبالعكس وبارتباط النسب بالحكم ظاهرًا على مقتضى معقوليتها باطنًا؛ ليحصل الكمال بالجمع بين الأمرين ولتتم الاعتبارات العلمية الكيفيات الوجودية تمامية فعلية شهودية، وانفعالية مشهدية. هذا سرٌّ مطلقُ الإيجاد من حيث حضرة الجمع والوجود، وصورة ذلك في الإنسان على الخصوص، فإنه النسخة الجامعة والظاهر بصورة الحضرة.

سرٌّ شريفٌ

لظاهر الإنسان الثباتُ النسبيُّ، ولباطنه التنوعُ.

ولظاهر الحق سبحانه التنوُّعُ، ولباطنه الثباتُ.

فالباطن الحق عين ظاهر الإنسان، والظاهر الحق عين باطن الإنسان، وتذكر تحول الحق في الصور يوم القيامة وفي التجليات إن كنت من أهلها مع العلم المحقق، إن حقيقة

الغيبية لا تتبدَّل ولا تتحوَّل، وهنا سرٌّ كبيرٌ تركت ذكره لغموضه.

نفحة إلهية

بأمرٍ كليٍّ من كتاب علم العلم

قد كان معلومًا من حيث الأصل ظهر بصورةٍ أخرى؛ فأثبت ومَحَا، وأفْقَرَ وأَغْنَى فأوعى، من عرف الله من كونه واحدًا فما عرفه، ومن عرف الله بالله فما عرفه، ومن عرف الله بالدلائل والشواهد والآيات فما عرفه، ومن عرف الله بإشهاد حاصل عقيب طلبٍ فما عرفه، ومن عرف الله بتعريف معين منه سبحانه فما عرفه، ومن عرفه من حيثية حالٍ ما من أحوال نفسه فما عرفه، ومن كانت معرفته نتيجة توجهه نحو الحق أو إقباله عليه بعلم وعمل وقصد وتعمُّل فما عرفه، ومن كان حاصل معرفته أمرًا يستلزم أخذ شيء وترك شيءٍ، وتصحيح أمرٍ وتزييف أمر، وتقرير واعتراض، وترجيح وإعراض فما عرفه، ومن ذاق طعم الاستهلاك في الحق ورآه الغاية فما عرفه، ومن توقفت معرفته على موجب ما أو موجبات معلومة أو مجهولة فما عرفه.

وإنما المعرفة لمن فَجَأه الحق بِتَجَلٍّ غير مُنضَبِط، ولا مكيَّفٍ بحيث يستلزم ذلك الشهود معرفةً لم ترِدْ على حالٍ معيَّن، وكان من شأن تلك المعرفة معرفة سبحانه أنه بكل وصفٍ موصوف، وله ظاهرية جميع الصور والحروف جمعًا وتكثُّرًا، كما أنه المعنى المحيط بكل حرف توحُّدًا وتستُّرًا؛ يقبل بالذات من كل حاكم كل حكم، ويظهر بكل رسم، ويتسمَّى من حيث كل شأنٍ من شؤونه التي لا تتناهى بكلِّ اسم لا ينحصر في عرفانٍ ونُكر، ولا يتنـــزَّه من حيث ذاته عن أمرٍ نسبة التركيب إليه؛ كالبساطة والحصر، والقيد؛ كالإطلاق والإحاطة.

من جملة أوصافه وحده هي منبع الوحدة، والكثرة المعلومتين، وله الإطلاق المقدَّر من وجهٍ أيضًا عن كلِّ وصفٍ جامعٍ بين صفتين متباينتين، أو متفقتين معروفتين، أو مجهولتين، أسمائه وصفاته متعينات بشؤونه، وتعيُّن بعض شؤونه موقوفٌ على البعض، ومنتهى فروعها متصاعدًا أمهات شؤونه المسماة بمفاتيح الغيب، والاثنان منها متفرعان عن السابقين عليهما، والسابقان؛ وهما مفتاحا الكثرة: متفرعان عن الوحدة، وهي: أعني الوحدة وما سرى وتعين بها من مطلق الذات متعيِّن مما لا يتعين منه.

فمـــن تحقَّـــق بالـــشهود الـــذي هـــذه المعرفة من لوازمها، ووجد صحَّة ذلك، ومطابقـــته مـــنه ســـرًّا ومعـــنىً وروحًـــا ومفـــنىً في كل موطنٍ وحالٍ وحسٍّ ومثالٍ، ورأى الأمـــر مطـــردًا في تفاصـــيل شـــؤون ذاته، وفيما خرج عنه باعتبار من مخلوقاته ســـبحانه ومكـــوناته ورأى نفـــسه وكـــل شيء من وجهٍ غير الحق، ومن وجهٍ شأنه، ومـــن وجـــه عيـــنه، ورأى الحـــق مرآةً يُرى فيها تفاصيل أحوال عينه؛ كما يرى عينه مظهـــرًا لوجـــود الحـــقِّ؛ كـــل ذلك في آنٍ واحدٍ جامع بين هذه الأحكام وغيرهما مما لا يتعـــيَّن ذكـــره بعـــبارةٍ ولا يتنـــبَّه لـــهِ بإشارةٍ، وصحَّت له المضاهاةُ والمسامتةُ في العين حيث لا وصل، ولا بين، ولا حيث، ولا أين.

وكـــان إدراكـــه لمـــا أدرك في ذاته وبذاته، وتمكن أن يظهر من حيثية كل وصف وحـــال بأحكـــام ســـائر الـــشؤون والصفات، وأن يُظهر أيضًا ما شاء إظهاره تمامًا في كـــل الحـــالات، وحفـــظ صـــورة الخلاف بأحدية الجمع؛ كما يَحفظ الوترَ الشفعُ[1]، وكمـــا يـــنحفظ أيـــضًا بالأصـــل الفـــرع، فهو العارف، والمدرك الواصف، والحافظ الـــثاقف، والحـــاكم المـــشارف، ووراء مـــا ذكر ما لا يُقال، ولا يظهر صاحبه حكمه ولسانه تمامًا لِذِي علم معين ولا حال.

نفحة في حقيقة التدبر

التدبُّـــر: نعـــتٌ للحـــق مـــن حـــيث تجليه في باطن الرُّتبة الإنسانية، وفي الإنسان الكامـــل، فـــإن نَظَـــرَ الكامـــل بـــربه، وإن شـــئت قل نَظَرَ الحق بالكامل في المزجة

---

(1) معـــنى الـــشفع هـــو الثنوية والمراد به تأييد من قال: إن العالم موجود والله موجود وإن كان هذا يخالـــف نظـــر العارفين لكنه رحمه الله لكماله يقصد جمعية الأشياء فيد الله ورجله وسمعه وبصره يشترك الإنسان فيها بالاسم، وهذا الخفاء التنـــزيه اللائق بالله فلو أنه تنـــزيه حقيقي لما جعل له صفات تشبه صفات الإنسان وهذه شفعية لأن الإنسان أكمل الموجودات نشـــأة.

وهـــذا تنـــــزيه مشارك مزدوج كازدواج الشفعية وتنشأ عن هـــذا الازدواج المعية من قول الله تعالى: ﴿لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:40].

الوجودية الحاصلة من انبساط الوجود على التعينات العلمية المسمَّاة معلومات وممكنات؛ لتمييز أحكام المراتب بعضها عن بعضٍ، وإضافة كل فرع إلى أصله؛ لتبقى بعد الامتزاج[1] الوجودي متميزة الأحكام والإضافات كـ«هي»؛ باعتبار تجرُّدها عما تلبَّست به من الصور الوجودية تسمَّى تدبُّرا، فهو توجُّه إلهي بسرٍّ عبدانيٍّ، وتوجُّه عبداني بحقيقة الألوهة نحو أمرٍ مشهودٍ حالاً، معلومٍ مشهودٍ أزلاً وآنًا؛ توجُّهًا كليًّا إلى أصلٍ جمليٍّ؛ لِيَفُكَ ختام تفصيله؛ حبًّا في إكمال إيضاحه وتبيينه وتوصيله.

وليس هذا شأن الفكر، فإن الفكر هو توجُّه نفساني بصفة افتقارٍ واستعانة بمواد معلومة من قبل؛ مستفادةً من الحسِّ والأوليات وترتيبها على نحوٍ خاص؛ طلبًا لأن يقتنص بذلك كله ما شَعُرَت به نفسُ المتوجِّه من خلف حجابِ الطبع، ومن حيث صفةٍ من صفاتِه، أو لازم أو عارض مما ليس بمعلومٍ عنده؛ ليصير معلومًا.

نكتة شريفة في سر الحمد

أظهر مراتب الحمد: «مرتبة الأفعال والأسماء» التي متعلقها «مرتبة الفعل»، وهو في مرتبة الصفات وأسمائها يكون مدحًا لا حمدًا، فإن بقيت الصفة فللوجه الجامع الرابط بين مرتبة الصفة والفعل.

والحمد المتعلق بالذات هو حمد الحمد وهو ثناء الصفة بنفسها لمن هي صفة ذاتية له غير مفارقة ولنفسها أيضًا.

---

(1) الامتزاج هو: امتزاج نفسه بما وراء الحجب من العزة لأنه إذا استوفى ما يخلف منها بالاختراق ووصل إلى مقام العزة اتصف بهذا المقام لأنها تعود مضروبة على وجهه بقطعه لها شيئاً فشيئاً، فلو كان هذا الاختراق في دفعة بلا تعدد لما كان حصلت هذه الزيادة ولا الوقوف على ما تضمنته هذه الحجب ولا التمكين في تيقن الرفع، فلما رفعت شيئاً فشيئاً حصل للشاهد التمكين والاستشراف بعادة الاختراق، وإذاً الاستشراف إلى مِزاج النفس بالمطلوب.

رمز شريف
في سر الحجب النورانية والظلمانية

الحجب النورية: هي الأسماء والصفات الوجودية والثبوتية.

والظلمانية: هي السلبيَّة العدمية. فاعلم.

نفحة إلهية

تحتوي على أسرار عليَّة من جملتها بيان كيفية تلقِّي إمداد الحق وبأي صفةٍ يقبلها كل موجود من الموجودات البسيطة والمركبة وسرّ البقاء والفناء والدوام والتناهي وغير ذلك من الأسرار:

اعلم أنه ما من حقيقة من الحقائق البسيطة، والمعاني المجرَّدة إلا ولها قوةٌ وحكمٌ، أو قوى وأحكام تخُصُّها دون غيرها، فمتى قدَّر الحق اجتماع جملة ما منها ذات قوى مختلفة في مرتبة من مراتب الوجود واجتمعت؛ فإن الصورة المتحصِّلة من اجتماع تلك الحقائق لا بُدّ وأن تكون الغلبة فيها حُكمًا، ووصفًا، وقوةً لإحدى تلك الأمور المجتمعة المختلفة القوى؛ كما هو الأمر في صور الأمزجة الناتجة من اجتماعات الأجزاء الطبيعية، فإن السلطنة والغلبة في كل مزاج لإحدى الطبائع التي تألَّف منها ذلك المزاج، وبذلك الأمر الغالب يسمَّى وإليه يعزى.

وموجب ذلك أن الاعتدال المحض المتعقَّل فيه تكافؤ القوى لا يحصل منه تكوين؛ إذ لا بُدّ في التكوين من حصول غلبة ومغلوبية بفعلٍ وانفعال، وينتهي الغلبة في ذلك الأمر لإحدى تلك الأمور التي انتشأت منها تلك الصورة المزاجية، وهذا الحكم مطرد في جميع ضروب الاجتماعات الواقعة في المرتبة الروحانية، والمرتبة المثالية المتوسطة بين الروحانية والحسيَّة.

ثم إن «الحسيَّة» تنقسم إلى قسمين:

قسم يختصُّ بعالم العلوي، وقسم يختصُّ بعالم العناصر، ومراتب اجتماعاتها؛ وهي عند علماء الطبيعة ثلاث:

«مرتبة المعدن»، ثم «مرتبة النبات»، ثم «مرتبة الحيوان»؛ وهي عندنا خمس مراتب هي آخر مراتب الاجتماعات الكلية أظهرها الحق نظائر للأسماء الذاتية الأول التي هي

مفاتيح الغيب وسبب تعين كل ما تعين في الوجود العلمي والوجود العيني، وهي المراتب الثلاث المذكورة عند علماء الطبيعة.

ويليها «مرتبة الأناس الحيوانيين» الذين ليس لهم من الحقيقة الإنسانية إلا الصورة الظاهرة، ثم «مرتبة الكُمَّل» الظاهرين بأحكام الحقيقة الإنسانية تمامًا؛ الجامعين بين أحكام الوجوب، وأحكام الجمعية التامَّة الإحاطية؛ المتحققين بالثبات في برزخ البرازخ الجامع بين حضرة الحق وبين حضرة الكون؛ وهم مظاهر الذات التي هي صاحبة تلك الأسماء، فاعلم ذلك.

المقدمة الأخرى التي يجب تصديرها لتقرير ما يُذْكَر من بعد، إنما تصحُّ معرفتها للمتأمِّل إذا رقَّ ببصرٍ بصيرته صعدًا، وإن لم يكن من أهل الكشف التام؛ فيرى أن الحق لا يصل منه أمرٌ إلى العالم إلا من حيث حضرة الجمع والوجود، ولا ينفذ الأمر من هذه الحضرة في شيءٍ إلا بسرٌ الأحدية، ولا يؤثر شيء فيما ينافيه ويضادُّه من الوجه المضاد والمنافي؛ لأنه لا يتأتَّى لشيء قبول الأمر الإلهي، والأثر من الحضرة الوحدانية الجمعية إلا بصفةٍ وحده يتصفُ بها؛ بها يتم استعداده لقبول أمر الحق وأثره، وبها تثبت له مناسبة ما بينه وبين الأمر والحضرة.

ولما كان العالم ظاهرًا بصورة الكثرة ومنصبغًا بحكمها من أكثر الوجوه؛ جعل الحق سبحانه الغالب على كل شيء منه في كلِّ آن، وإن كان مركبًا ومتكثِّرًا في ظاهره وباطنه حَكَمَ أحد الأشياء التي منها تركبت كثرته، وما سوى ذلك الشيء الغالب من أجزاء الشيءِ المركَّب والمتكثر إن كان كذلك، أو قواه المعنوية إن كان بسيطًا؛ يكون تابعًا إذ ذاك لذلك الأمر الواحد الغالب، وجعل ذلك الأمر الواحد محلاً لنفوذ اقتداره وأمره ومظهرًا لحكم حضرة جمعه الأحدي المنبِّه عليه، ثم يسري الأمر من ذلك القابل إلى سائر ما يشتمل عليه ذاته من الحقائق والأجزاء.

ولما ذكرنا، في الإنسان شاهدان: ظاهرٌ وباطنٌ.

فأمَّا من حيث «الظاهر»؛ فغلبة إحدى الصفات والكيفيات، وحكمها على باقي ما منه تركبت نشأته؛ كالصفراء بالنسبة إلى ذي المزاج الصفراوي، والسوداء بالنسبة إلى السوداوي؛ والبرودة بالنسبة إلى الشيء البارد والمبرود المزاج.

وأما من حيث «الباطن»، فتوحُّد إرادة القلب ومتعلَّقها في كل آن من كل مريد، فإن

القلب في الوقت[1] الواحد لا يسع إلا أمرًا واحدا، وإن كان في قوته أن يسعَ كل شيءٍ؛ لكن لا دفعة ولا على التعين؛ بل على سبيل التعاقب وبالتدريج، ولولا غلبة الوصف الأحدي بالجمعية التامَّة التي لم يحصل لغير الإنسان على القلب الإنساني وتحققه بحكمة تحقُّقًا فطريًا آليًّا أصليًا لم يمكن أن يسع الحق؛ كما أخبر سبحانه على لسان الصادق صلوات الله وسلامه عليه ولا أن يكون مستوى ومظهرًا لتجليه.

ولما كانت الصور السفلية تابعة في الفعل للصور العلوية بإذن الله، وأنه عبارة عن التمكين من إظهار ذلك الفعل، وعلم الحق سبحانه أزلاً أن لكل فلك وكوكب، وحضرة من الحضرات العلي السماوية خواصٌ، وحركات مختلفة، وقوى شتَّى، وكل حقيقة، وصفة وقوة منها تطلب بلسان الافتقار من ربها كمالها وإظهار ما به يتم كمالها، ولن يكون ذلك إلا بإيجاد الحق، ولن يحصل الإيجاد إلا بنفوذ الأمر؛ ولن ينفذ الأمر حتى يتعين ما يكون محلاً لنفوذ الاقتدار ويستعد للتأثير الإلهي، ولن يحصل الاستعداد لشيءٍ إلا بمواجهته الحق بوصفٍ وحداني به، ومن حيث هو بصير محلاً لنفوذ الاقتدار.

لا جرم خلق الله العرش المحيط وحداني النعت والصورة والحركة، وأودع فيه أمره الأحدي، فصار حركةً واحدةً على نسقٍ واحدٍ غير مختلف.

وجعل من خواصه وأسراره رد الصور الوجودية العلوية والسفلية من صفة الكثرة والاختلاف إلى صفة الوحدة والائتلاف، فما من نَفَسٍ من الأنفاس ولا آنٍ من الآنات؛

(1) الوقت: عبارة عن حالك، وهو ما يقتضيه استعدادك لغير مجهول، في زمن الحال الذي لا تعلق له بالماضي والمستقبل فلا يظهر فيك من شؤون الحق الذي هو عليها، في الآن، إلا بما يطلبه استعدادا، فالحكم للاستعداد وشأن الحق محكوم عليه. هذا هو مذهب التحقيق، فظهور الحق في الأعيان بحسب ما يعطيه استعدادها، فلذلك ينبوع فيها فيض وجود الحق، وهو في نفسه على وحدته الذاتية، وإطلاقه وتجرده، وتقدسه غنى عن العالمين، فالوقت هو الحاكم والسلطان، فإنه يحكم على العبد فيمضيه على ما يقتضيه استعدادا، ويحكم على الحق بإفاضة ما سأله العبد منه بلسان استعداده في زمن الحال، إذ من شأن الجواد التزام توفيه استحقاق الاستعدادات كما ينبغي، وفي قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ﴾. تأييد لهذا التحقيق إن كانت «ما» موصولة في موضوع النصب على أنه مفعول مختار، ومن كان بحسب ما خاطبه به الشرع في كل حال، فهو في الحقيقة صاحب وقته، فإنه قام بحقه، ومن كان هكذا فهو عند ربه من السعداء.

إلا والأمر الواحد المُشار إليه بقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر:50] وأصل من الحق إلى سائر الموجودات المتصفة بالتركيب والكثرة والاختلاف.

والظاهرة بواسطة الحركة العرشية؛ ليحصل الاستعداد من سائرها؛ لقبول الأمر الواحد الوارد من الحق.

فقسط كل موجود مما أحاط به العرش من كل حركة من حركاته يبقى عليه حكم صفة الوحدة التي تلبس بها من الحركة المتقدمة.

هكذا حتى ينتهي الأمر متصاعدًا إلى شيئية ثبوته ووحدته التي بها ثبت له التمييز في علم الحق أزلاً، وبها قبل الوجود أول بروزه من حضرة العلم الإلهي الغيبي إلى الوجود العيني، وتلك هي الوحدة أصلية الظاهرة بالتعينات ظهورًا سُمِّيَ كثرة وكونًا.

ثم نقول: ويتضمَّن ذلك إلى هذا الإعداد والإمداد الحاصل بواسطة الحركة العرشية فوائد جمَّة منها:

دوام التهيؤ بالصفة الوحدانية؛ لقبول الأمر الإلهي الواحد المفيد بقاء الصور الوجودية ووجودها؛ إذ العالم مفتقر بالذات في كل نفسٍ إلى الحق في أن يمدَّه بالوجود الذي به بقاء عينه، وإلا فالعدم يطلبه في الزمان الثاني من زمان وجوده بحكم النسبة العدمية الإمكانية التعينية، فلا بُدّ من الحكم الترجيحي الجمعي الأحدي المقتضي للوجود والبقاء في كل نفس؛ وإلا انعدم الممكن، فيقبل كل موجود بهذا الإعداد الأمري الواصل بواسطة الحركة العرشية نور التجلي [1] الإلهي الجمعي الأحدي الوجودي الذي به البقاء

---

(1) التجلي: ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب، إنما جمع الغيوب باعتبار تعدد موارد التجلي، فإن لكل اسم إلهي حسب حيطته ووجوهه تجليات نفس عدد أمهات القلوب التي تظهر التجليات من بطائنها سبعة:

غيب الحق وحقائقه.

وغيب الحق المنفصل من الغيب المطلق بالتميز الأخفى في حضرة «أو أدنى».

وغيب السر المنفصل من الغيب الإلهي بالتمييز الخفي من حضرة «قاب قوسين».

وغيب الروح: وهو صورة السر الوجودي المنفصل بالتمييز الأخفى، والخفي ثوبه السابع الأمري.

وغيب النفس: وهي أسر مناظره.

وغيب اللطائف البدنية، وهي مطارح أنظاره لكشف ما يحق له جمعاً، وتفصيلاً .. فافهم.

=

إلى الأجل المسمَّى بالنسبة إلى بعض الموجودات، ولا إلى أجل بالنسبة إلى البعض.

ومتى قدر الحق فناء شيء من التعينات ظهرت غلبة حكم الكثرة على الوصف الأحدي المستولي على ذات المركب؛ بحيث لا يبقى فيه للوحدة حكم يستعد به لقبول الإمداد المتبقي على الوجه المذكور؛ فانعدم ذلك الموجود وتفرَّق تركيبه، وتلاشت كثرته؛ لعدم الحافظ الواحد.

وهذا هو السبب في أن الكافر، وإن عمل في الدنيا خيرًا كثيرا ومعروفًا لا يجد ثمرة ذلك في الآخرة؛ بل غايته أن يُجَازى به في الدنيا، فإن الصور العلمية ظهرت بواسطة التركيب البدني، والكثرة، والاختلاف الطبيعي، فمتى لم يصحبها من العامل روح قصد مستند إلى توحيد الحق المعبود؛ تلاشت تلك الصور، فإنها أعراضٌ، ونسبٌ تركيبية مفتقرة إلى أصل أحدي إلهي يحفظها ويمدها بالبقاء.

وللاسم «الحي القيوم» في هذا المقام سلطنة عظيمة، هكذا رأيته في الخلوة، وهنا أسرارٌ جليلةٌ لو أمكن إفشاؤها لظهرت غرائب، وفي هذا السبب المشارك غنية وتذكرة، والهادي هو الله.

نفحة إلهية

أسبابُ التأثير وشروط التسخير من كل مؤثرٍ ومسخِّرٍ هي بأحكام «سر الجمع[1]»؛ وسر الجمع في هذا المقام: هو حُكْمُ القدر المشترَك بين إعداد الأشياء المسخَّرة التي كانت ما كانت؛ فبين مجموع الكواكب قدر مشترك هو صورة الاسم الذي توجَّه الحق سبحانه من حيث هو، أي: من حيث ذلك الاسم إلى إيجادها: أعني إلى إيجاد الكواكب، وحكم ذلك الاسم يفعل في سائر الكواكب، ولكل سماء اسم هذا حكمه، ولكل صنف من الملائكة رئيسٌ؛ إليه يرجع ذلك الصنف، والرئيس مرجعه إلى الاسم؛ وهو ظاهر بحكمه وتبع له، وهكذا أصناف الجن في الرئاسة والحكم الاسمي؛ بل وسائر الموجودات حكمها أيضًا كذلك؛ فكل صنف من الحيوانات مثلاً يستند إلى أصلٍ يشترك فيه أشخاص

=

والتجلي: اختيار الخلوة، والإعراض عن كل ما يشغل عن الحق.

(1) الجمع: إشارة إلى الحق بل يكون، ويسمى جمع التمحض، لا تطرأ الصور الكونية في الحق وانطماس كثرتها في وحدية، وانجلاء عينه لدى الغير، بإطلاق لا يبقى معه غير.

ذلك الصنف من نوعه، وذلك الحيوان المخصُوص يؤثر في أمثاله بما فيه من حكم الأصل الذي يستند إليه؛ وهو سبب وجوده هكذا بمقتضى سلسلة الترتيب المعلوم عند المحققين.

ويستند إلى الحق أيضًا من حيث حكم خصوصية توجُّه الحق بذاته إلى ذلك الموجود، والاسم الإلهي المتعين بسبب هذا الموجود؛ المتصل بذات الحق من حيث إن الاسم من وجه عين المسمَّى؛ وكل أصل هو كليٌّ من الكليات.

فمن عرف اسمه المطابق لحقيقته على التعين أو النسبة الخصيصة به من مطلق حضرة الجمع؛ تصرَّف فيه، وأثَّر وانقاد له، وانفعل موقتا وغير موقت، وعلة الموقت معرفته من حيث أوصافه التقييدية، وعلة الغير الموقت أخذه الأمر من الحق الجامع بالاستعداد التام الإنساني الكمالي الحقيقي، فافهم؛ فهذه مسألةٌ عظيمةٌ جدًّا.

نكتة شريفة

من لم يكن مع الحق كهو سبحانه معه، ومع كل شيء كائنٌ بائنٌ راحلٌ قاطنٌ؛ فهو من صنمية الحق لا مع الحق، وضميته ظهوراته المتعينة التي هي صور شؤونه الذاتية.

نكتة

رؤية الخواص الحق: أن يروه به، ويراهم بهم، وبهذا تحصل الفائدة، ويكون الكمال؛ وسوى هذا يعطي الفناء[1].

---

(1) تقول الست عجم: معنى الفناء ظهور الانتقام في حال الاصطلام فإنه لما ظهر عليه هذا الحال وأثر بظهوره أثراً أفنى بذلك الأثر شيئاً من الوجود الذي يجمعه العارف وصفاً، فإذا أفنى هذا الشيء تيقن العارف أن هذا الفناء من ذاته إذ الواحد مجموع الكل والكل مجموع الآحاد، فمتى فني شخص فني الكل إذ كل شخص مختصر من المجموع، لكن إذا فني هذا الشخص لا يكون الحقيقة المطلقة فانية، وإنما تفنى الحقيقة المقيدة فمراده بهذا الفناء واحد من المقيدين لا واحد في الإطلاق، فإن الإطلاق لا يصدق إلا على واحد والواحد المطلق لا يفنى ولا يطلق عليه الفناء، بل يطلق على المقيدين لأنهم آحاد متكثرة يفنى شيء ويبقى شيء فكأنه لما صدر عنه هذا الأثر أفنى به واحداً من الأشخاص المقيدة، فكان هو الفاني بالنسبة إلى التقييد. وانظر: شرح المشاهد لعجم (بتحقيقنا).

نفحة شريفة

إلهية جامعة

طرأت لي حالة شَهَدْتُ فيها الحق سبحانه في مشهدٍ جامعٍ لجميع المراتب والمشاهد بمحضر من شيخنا ﷺ وسألت في أواخر ذلك المشهد؛ وأنا بعد في الحضرة عينها عن كيفية شهودي؛ فخاطبت شارحًا والشيخ ﷺ يَسمعُ ويَرى، وهذا الضعيف أيضًا كذلك، ونطقت مُفصحًا، وقلت: أراه ظاهرًا لا يبطن أبدًا، وأراه باطنًا لا يظهر أبدًا، وأراه سائرًا من بطونه إلى ظهوره بالتدريج أبدًا وسائرًا أيضًا، ولا أقول راجعًا من ظهوره إلى بطونه أبدًا أيضًا، وبالتدريج لا إلى غاية، وأراه معلومًا مشهودًا حقيقةً برؤيةٍ تامةٍ، وأراه مجهولاً غير مشهود حقيقة، وأراني أراه وأرى.

واعلم أني لا أعلم حين أراه كيف أراه، ولا أعلم هل أعلم ولا أشعر؛ إذ ذاك أني أعلم، وآخر ذلك أن العلم ينبعث فيّ من رؤيتي بعد الرؤية.

وأما«حال الرؤية»: فلا رؤية ولا علم، وهذا المجموع بهذا التفصيل ثابتٌ وواقعٌ وحاصلٌ في مشهدٍ واحدٍ مُتَحَدٍ شهودًا، متميزًا، منفصلاً علمًا لا شهودًا، ورأيت شيخنا ﷺ يُسَرُّ جدًّا بما أقول، ويتبسم، ويسارقني النظرَ، وكأني به شاخصٌ في ربه ﷻ، وأني مشاركه في ذلك، وكنت أُخبِرتُ قبل ذلك بأن الصيحة قد قَرُبتْ، والصعق يقع، والنفخ في الصور بالنفخة الأولى يأتي عن قريبٍ.

وسألت عن «الصيحة» أنها عبارة عن ماذا؟ فقيل لي: هو صوتٌ يقع من انفطار السماوات حال الانخرام.

ورأيت موضعًا قيل لي: إنه الموضع الذي يتصل به النفخ من الأرض أولاً؛ وأقمْتُ فيه، وصلَّيتُ عنده ركعتين مع أرواح بعض أصحابي، وأُعطيت السكينة العاصمة من الصعق، وأشهدت سرَّ تجدُّد العلم في كل نفسٍ، وأريت كيفية السير إلى نقطة الاعتدال الحقيقي، ورأيت مرتبة الختمية عند تلك النقطة، ورأيت علَّة رؤية الناس الكُمَّل قبلهم وغير الكمل أيضًا منامًا ويقظةً.

وعَلِمْتُ سرَّ: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُسُلِنَا﴾ [الزخرف: 45].

ذوقًا وشهودًا إلى غير ذلك مما تضِيقُ عنه العبارة ويَنْبُو عنه لسانُ كل إشارة، فهذا

بعض ما ظهر في هذه القرب، والله واسعٌ، عليمٌ، محيطٌ، رؤوفٌ، رحيمٌ.

مشهد شريف

من مشاهد الحق «الحمد لله»

أحضرني الحقُّ في مشهدٍ عظيمٍ من مشاهد عنايته بي في الليلة التي صبيحتها يوم الأربعاء ثالث جمادى الآخر من سنة سبعين وستمائة، وتجلّى لي تجليًا ذاتيًا اختصاصيًا مع تجلّيه لي حالتئذ في مظهرٍ إنساني غير مكيَّف تماماً، فكنت أشهد ذاته دون مظهرٍ، وأشهده أيضًا من حيثية المظهر، وأشهد التميز بين التجلّيين؛ فكنت أشهد ذاته غير متميزة ولا متكيفة، وأشهدها أيضًا في تلك الحالة من حيث المظهر متميزة غير متحيزة ومتكيفة غير متكيفة.

وأراني شيئًا من العنبر أستصحبه معي وقال لي: هل تعرف هذا ؟ فقلت: كأني أعرفه، فقال: من عنايتي ولطفي بك تجلّيْتُ لك في هذا العنبر؛ لأكون معك دائمًا بمعية ذاتية اختصاصية غير المعية العامة الذاتية، فَدُهِشْتُ فرحًا وخرست.

فلما أُسدِل الحجاب؛ رأيت بعض معارفي والعنبر في يدي ناولنيه الحقُّ؛ وكنت أقول لهم: أوصيكم إذا أنا متُّ؛ فادفنوا معي هذا العنبر، فإن ربي قد تجلّى لي فيه تجلّي محبةٍ وعناية، فلا أريد مفارقته، فشكرت الله ورُدِدت من ذلك المشهد إلى عالم الخيال النوميُّ، ثم رددت إلى الحسِّ.

سرُّ التجلي المُقيَّد

الذي أدركه النبي ﷺ وحصل له منه الضرب بين الكتفين الذي أنتج علم الأولين والآخرين هو من سرِّ المحاذاة والمضاهاة

فالحاصل للحق سبحانه باستجلائه نفسه في الحقيقة المحمدية؛ هو مشاهدته نفسه في حقيقةٍ جامعةٍ لسائر المراتب الكونية والأحكام المظهرية، والحاصل للنبي ﷺ بالتجلّي المذكور هو استجلاؤه نفسه في المرتبةِ الجامعة الإلهية المستوعبة لسائر مراتب الذات وجميع أحكام الألوهية.

فقام الحق له في هذه المرتبة الجامعة مقام المرآة والمظهر؛ كما قامت حقيقته من قبل للحق مرآةً لجميع المراتب الكونية والأحكام المظهرية؛ جزاءً وفاقًا، فلا جُرْم علم سر

معرفة كل عارف بالله ممن تقدَّم أو تأخَّر، وتلك المعرفة؛ هي حكم تجلِّي الحق بالنسبة إلى كل متجلٍّ له من العارفين على اختلاف مراتبهم، فافهم.

اللهم إمَّا أن تهب كلَّنا لكلِّنا أو تأخذ كلَّنا من كلِّنا.

نفحة إلهية

كلية عزيزة

قال الوارد: اعلم أن متعلقات هِمَم الناس بالذات دون تعمُّلٍ وتحريضٍ من خارج؛ هو المعيِّن والمعرِّف لمراتبهم الأصلية التي تستقر لديها نفوسهم آخر الأمر، وحالهم فيها: أي «في تلك المرتبة» بحسب: علمهم ومتعلَّقه.

وأما «مستقر صورهم في دار السعادة» فبحسب: أعمالهم ومتعلقاتها ومقاصدهم بها؛ حينَ مباشرةِ العمل، وحضورهم التابع لمعتقداتهم أو علمهم وشهودهم إن كانوا من أهلهما، وهم على طبقات:

فمنهم؛ المتردِّد بين علوٍّ مفرطٍ اقتضاه شرف علمه ومتعلقه وحسن روحانيته، وبين ضعفٍ ونقصٍ في عموم منازل السعادة اقتضاه قلة علمه وعدم جده واجتهاده.

ومنهم؛ المُجمل صورته كجمال روحانيته، وهم الكُمَّل.

ومنهم؛ العِباد الذين لا علمَ لهم، ولا هِمَم يتعلَّق بما وراء المحراب، وهؤلاء يكونون في منازل صور السعادات حُسَّان الصور، ولا جمال لروحانيتهم ولا تقريب ولا وجاهة في كثيب الرؤية وحضرات المشاهدة[1]، ولا حظٌّ لهم من معرفة الحق وشهوده، وقربه ونظيرهم في هذا العالم من يكون حَسَن الصورة، ولا علمَ عنده، ولا فضلَ، ولا أدبَ يستحق به مصاحبة الخلفاء وأكابر العلماء والسلاطين.

وبين هذه المراتب الكلية المذكورة تراكيب تتعيَّن بها درجات أهل السعادة، ويظهر بها تفاوت المنازل والحالات، فاعلم ذلك والله المرشد.

---

(1) المشاهدة: هي إزالة الموانع عن الحقيقة المستعدة لقبول الحق، وحقيقتها: استغناء النظر الصحيح بالبصيرة النافذة في تحصيل المطلوبات عن نصب الأدلة والبراهين، وغايتها: رؤية الصديق عين خبر الصادق في صورة كونه اهـ.

نفحة ربانية

تتضمن تذكرة بأسرار تُذكر إن شاء الله:

اعلم أن لأهل الكشف في مكاشفاتهم، ومشاهداتهم، وارداتهم أغلوطات شتى؛ لا يعرف كنهها، ويَسلَم من غوائلها إلا «الكُمَّل والأفراد»؛ أهل العناية والاختصاص.

وهي على أقسامٍ:

منها: ما يوجب انقطاع السالك عن الوصول إلى الذروة العلياء من المراتب الإلهية المستلزمة كمال الكشف والتمكن؛ وإن كشف وشهد عدد من العارفين.

ومنها: أي من الأغلوطات؛ ما يوجب سوء أدب مع الحق، وفساد اعتقاد يفضي إلى الهلاك والفناء.

ومنها: ما يوجب تبلُّدًا وتحيُّرًا ونحو ذلك.

ومنها: ما يوجب التباساً وتخليطًا بين المراتب وأحكامها؛ فيفضي الحال بالإنسان إلى أن يحكم على الأمور التي هي من لوازم مرتبة دون الكمال؛ إنها من صفات مقام الكمال ولوازمه، ويحكم أيضًا على ما ليس بشهودٍ محقق أنه شهود محقَّق؛ وعلى ما ليس بمقامٍ؛ بل هو حال أنه مقام وبالعكس، وعلى أشياء ينضاف إلى الحق من حيث اسم معين ومرتبة مخصوصة؛ إنها أمور يقتضيها الحق لذاته أزلاً، أو ينضاف إليه من حيث أعلى صفاته، وأشرف سماته وتجلِّياته، وأكمل حضراته، وأجمعها وأتمُّها حيطة.

وقد شاهدت كل هذا من غير واحد من المنتسبين إلى الطريق من أهل الذوق وعرفت أسبابه.

وقد عرَّفني سبحانه مواقع الغلط وموجباته، واطَّلعت على أصولها وأسبابها أحببت أن أجمعها على سبيل الحصر، وأعيِّن موجبات الغلط وأسبابه وما يزيلها، ويذهب بضررها ثم أنه ضاق وقتي عن ذلك؛ فاقتصرت الآن في هذه اللمعة على ثلاث مسائل منها؛ هي أمهات لما تحتها، وأصول يتفرَّع عنها مسائل شتى وأسرار كثيرة؛ هي من أعزِّ المطالب وأجلِّ المآرب، ولتكن هذه المسائل الثلاث نموذجًا لما يُذكر.

وهي: «مسألة الشهود».

و«مسألة الإيجاد» وصورة تعلق القدرة بالمقدور.

و«مسألة تقيد العارف بالأشياء» والانصباغ بحكمها حال المعرفة والمشاهدة[1] وقبل التجرُّد والترفُّع عنها؛ بحيث لا يبقى له تعشُّق، ولا تقيُّد بأمرٍ، ولا تعلُّق، ولا تأثُّر.

فأما المتمكن فيه؛ فيتعالى أولاً عن كل ما ذكرنا ويتطهَّر منه، ثم يتلبَّس به طوعًا، وطاعةً، ورحمةً، وتكميلاً، وموافقةً لربه بخلاف الغير؛ فإنه ما برح على حاله الأول الحجابي لم يتغير عليه أمر سوى الحصة المقيَّدة من المعرفة التي حصلت له، والشهود الأسمائي الذي قسم له.

نفحة إلهية جامعة كلية

تتضمَّن أسراراً أصلية من جملتها التعريف بمراتب الأسماء وأحكام الوجوب والإمكان ومرتبة الكمال والنقصان ومركز الدائرة الوجودية والمرتبية واختصاصها بالإنسان الكامل الجامع المحيط الشامل:

اعلم أن لمبدئية الحق من حيث التعيُّن الجامع للتعينات؛ أعني: التعين الذي يلي إطلاق الحق المسلوب عنه الكثرة الاعتبارية النسبية، والكثرة الوجودية العددية أحكاماً وأوصافاً كانت مستهلَكة في وحدة الحق وكامنة فيه؛ لا يظهر إلا من حيثية التعينات الاعتبارية المتفرعة من التعيُّن الجامع المشار إليه، ومن حيث التعينات الوجودية العارضة للوجود الواحد من الماهيات الممكنة القابلة له والمعددة إيَّاه، وتسمَّى تلك الأحكام والأوصاف عندنا بالأسماء أيضًا؛ فإن الأسماء الإلهية على أقسام:

أحدها: «الماهيات خالية عن الوجود»؛ وهي الشؤون في التحقق.

وثانيها: «أسماء التعينات الوجودية الحاصلة بالماهيات».

وثالثها: وهي الأولى في الرتبة هي: «التعينات المنتجة أقران الوجود بالماهيات»، فإنها سابقة على الأولين.

---

(1) إن المشاهدة ضرب من الكشف وخصوص وصف فيه، لكن المشاهدة مختصة بشهود الله تعالى، فما دام الشاهد في حضرة الله سمي هذا الكشف مشاهدة، وإذا شهد ما سواه سُمي كشفاً لا شهوداً، وقد يسمى شهوداً لا مشاهدة، والكلام من مقام المكاشفة لا من مقام المشاهدة لأن المشاهدة للبهت، فالمشاهدة تطلق على حضرتي الإطلاق والتقييد وهما منسوبان إلى الله تعالى، والمشاهدة هاهنا تقال على الإطلاق والتقييد، وهو محل يرى الله فيه صورة موصوفة بالإطلاق والتقييد فإطلاقها لعظمتها وتقييدها كونها صورة.

ورابعها: «النسب والإضافات المنتشئة بين مطلق الحق، ومطلق الإمكان والممكنات».

وبين كل قسمين من هذه الأقسام المذكورة؛ وهي مثل الممكنات غير متناهية، وإنها أحكام وجوب الوجود؛ كالإيجاد ولواحقه المنسوبة إلى الحقِّ مثل القبض[1] والبسط[2] والإماتة والإحياء وغير ذلك من الأفعال والأوصاف، فإنها بأجمعها ليست غير أحكام الوجوب، وإن توقَّف ظهور آثارها وتعين صورها التعقلية على شرط أو شروط.

وللماهيات الممكنة من حيث إمكانها، ومن حيث تضاعف وجوه الإمكان الحاصل بسبب الوسائط، ومن حيث خصوصياتها ولوازمها أيضًا أحكام وأوصاف لا تظهر إلا بالتعينات الوجودية بها، والظاهرة هي به والعلم حيث الوجود لا ينفك عنه.

فأي ماهية قبلت الوجود قبولاً أتم، وكانت أحكام الإمكان فيه أقل وأضعف، كان

---

(1) قال القاشاني: اعلم أن الزمان في مقام القبض لا يصلح إلا للحال، أو لا تعلق له بالماضي، والمستقبل، والنفس إنما تتعلق بالماضي تأسفاً، وبالمستقبل خوفاً وحذراً.

قال قدس سره: «القبض في الحقيقة تجلي الحق لكل معتقد في صورة اعتقاده» فصار الحق كأنه محصور، ومقبوض عليه بالاعتقادات، وهي العلامة التي بين الله تعالى، وبين عباده العامة، ولا بد له في كونه إلهاً يتصف بهذه الصفة، والعالم متباين الاستعداد، ولا بد من الاستناد إليه، فلا يزال يعبد كل جزء إلهه من حيث استعداده فلا بد أن يتجلى له كل شيء بحسب اقتصار استعداده، ويقع منه القبول، فما من شيء إلا وهو يسبح بحمده.

وقيل: «وارد يرد على القلب من الغيب توجيه إشارة إلى عتاب وزجر، وتأديب، حين يقع السالك في الهفوات الموجبة للتقاعد والفترة».

وقيل: «أخذ وارد الوقت بغشيان أثر الكون على القلب، وانطباع صوره فيه».

(2) البسط: هو عندنا من يسع الأشياء، ولا يسعه شيء إن واسع المغفرة ما ستر عدمية ماهيات الأشياء، وهو الوجود العام المسمى بالرحمة العامة المطلقة، التي وسعت كل شيء، فمن تحقق بها كان رحمة للعالمين، أصالة كالحقيقة السيادية، ووراثة، كمن يكون قلبه على القلب السيادي فيسع الأشياء، ولا يسعه شيء يختص بدقيقة منها، والقلب على الجملة إذا انتهى بسر «وسعني قلب عبدي المؤمن»، حاز مقام البسط، وقيل: هو الرجاء في الوقت الحاضر يقابل كون القبض حال الخوف في الوقت الحاضر، وقيل: «هو وارد في جهة إشارة إلى قبول ورحمة وأنس إما بمنة الحق، أو بأدب وعمل موجب»، والعارف مبسوط في قبضه، مقبوض في بسطه.

وصاحب الحال إذا كان مقبوضاً لا ينبسط، وإذا كان مبسوطاً لا ينقبض، فشأن العارف أن يكون كالمعروف، يجمع بين الضدين.

علمه أصح وأكثر؛ كالعقل الأول، والكمل الذين استهلكت أحكام كثرتهم الإمكانية في وحدة الحق وأحكام وجوبه فإنهم: أعني الكمل في نقطة وسط الدائرة الوجودية، والمرتبية، وتلك النقطة هي مرتبة الاعتدال الكلي الإلهي الجامع لمراتب الاعتدالات كلها؛ المعنوية، والروحانية المثالية المظهرية، والاعتدالات المزاجية الطبيعية، وصاحبها هو الجامع لجميع أحكام الوجوب والإمكان، ومن سوى الكمل فبحسب قرب نسبته منهم وبعدها، وما بين هذين الأصلين تتعيَّن مراتب الموجودات، وتتفاوت كذلك علومها.

فإن كل موجود لا يخلو من جملة أحكام الوجوب والإمكان؛ فتحصل بين تلك الأحكام امتزاجات معنوية، فمتى كانت الغلبة لأحكام الوجوب على أحكام الإمكان مع توجه من الطالب معرفة الشيء أو محاذاتية منه له عرفه، ومتى غلبت أحكام الإمكان على أحكام وجوب الوجود؛ وسيَّما في حق من توقَّف وجوده على وسائط كثيرة، وتضاعف في حقه وجوه الإمكان وأحكامه، فإنه يقل علمه؛ لكثرة التغير العارض لوجوده ونقص القبول من الماهية القابلة له، فهذا سبب العلم والجهل بالأشياء، وتفصيل هذا مذكور في هذا الكتاب، والله أعلم.

نفحة إلهية

تتضمن التنبيه على سر الحكم على اختلاف ضروبه بحسب تفاوت مدارك الحكام قاطبة وتتضمن التلويح بسرٍّ القدر المتحكم في الخلائق وسر سبق العلم وسر الخروج عن الأسماء والصفات، والتحرر من قيود الأحوال والمقامات، وسر الأعيان والشؤون الإلهية، والكونية وسر الحقيقة والمجاز والإقامة والأسفار على اختلاف طبقاتها وغير ذلك من الأسرار.

واعلم أن الحكم من كل حاكم على كل محكوم عليه غالبًا هو بحسب حال الحاكم حين الحكم، وبحسب إدراكه للمحكوم عليه كان ما كان.

وأعلى درجات هذا المقام: أنَ يصير حكم الحاكم على الشيء تابعًا لما هو المحكوم عليه من الأحوال بحيث يتنوع حكمه عليه بحسب تنوعه؛ أعني: تنوع المحكوم عليه؛ لكن هذا مطلقًا؛ بل بشرطِ أن يكون المحكوم عليه من مقتضى ذاته التنوع.

أما أن اقتضت ذاته الثبات على أمرٍ واحدٍ تعلَّق علمه به بحسب ما هو عليه، وتعين حكمه فيه بموجب علمه، هذا هو شأن الحق، والكُمَّل في علمهم بالحق وبالأشياء،

وحكمهم عليها كانت ما كانت؛ سواء تعلَّق علمهم بهم، أم بما خرج عنهم من وجهٍ وباعتبارٍ.

وإذا تقرَّر هذا، فاعلم أن حكم الناس؛ وسيَّما أهل الذوق الذين هم بصدد التلبُّس بالأحوال الغريبة المختلفة على الأشياء بالوجوبِ والإمكانِ والإحالةِ، والضيقِ والسعةِ، والحُسْنِ والقُبْحِ، والثبات والتغيُّرِ، والجلاء والخفاء، والقيد والإطلاق، والتناسُب والتنافُر، والقُرْبِ والبُعْد، والخطأ والصواب، وغير ذلك من الأحكام هو بحسب ما يقتضيه حال الحاكم حين الحكم كما مرَّ؛ فحكم الحاكم بِحُسْنِ العدل وقُبْحِ الجور، واستحسان وصف الأصل بالقِدَمِ، والوحدة، وكمال العلم والقدرة والحيطة، ونحو ذلك أيضًا لا يخرج عمَّا ذكرنا؛ لأنه لو فرضنا تبدُّل حال الحاكم بضدٍّ حاله المتقدم المقتضى له ما ذكرنا؛ انعكس الحكم منه على ذلك المحكوم عليه، وصار بضدٍّ الحكم الأول، وإن كان الحال الثاني مخالفًا للأول لا مضادًّا له؛ كان الحكم أيضًا مخالفًا للحكم الأول؛ بمعنى: أنه من وجهٍ يناقضه، ومن وجهٍ لا يناقضه؛ بحسب حكم القدر المشترك الثابت بين الحالتين المختلفتين؛ اللتين تلبَّس بهما الحاكم في وقتين مختلفين، وتنوع إدراكه لما أدركه من قبل.

ونسبة الأحوال إلى روح الحاكم نسبة الألوان المختلفة إلى الجسم المطلق؛ وكما أن بعض الألوان أقرب نسبةً إلى الإطلاق؛ كالبياض ثم الصُّفرة؛ كذلك بعض الأحوال أوسع فلكًا من بعضها، ونسبة حال الكمل الذين ينتهون إليه أحوال الخلق كافةً هو كنسبة مطلق اللون إلى الألوان المختلفة، فمن كانت نسبته إلى هذا الحال المطلق أقرب كانت سعته أتم؛ فيضعف عنده حكم الإحالة والإمكان، وقَلَّ أن يستبعد شيئًا أو ينكر وقوعه.

وأما الكُمَّل؛ فليس عندهم مستحيلٌ ولا ممكن، ولا واجب إلا بالنسبة والإضافة، وبحسب المدارك والمراتب والمواطن، فقد يكون الشيء واجب الوجود في بعض الحضرات؛ وهو بعينه في حضرة أخرى، وبالنسبة إلى مدرك ما ممكن أو مستحيل.

بمعنى: أنه قد يكون الشيء ثابت الوجود علمًا أو ذهنًا أو في عالم المثال المقيَّد أو المطلق؛ لكن يتعذَّر ظهوره في الحس، بمعنى أنه مَا دامت سلطنة الحسٍّ غالبة على مرتبة الخيال والعقل والمثال، ويكون ما سواه: أي ما سوى الحس تابعًا للحسٍّ، لا يظهر ذلك المحكوم باستحالته في الحسٍّ، هذا مع أنه ليس لبقاء سلطنة الحس عندي مدة متعينة يستحيل انخرامها؛ بل قد ثَبَت في ذوق الكمال أن كل شيءٍ فيه كل شيء، ولا ثبات

بالذات لشيءٍ ما على شيء معين لا يمكن انتقاله عنه؛ بل كل شيء بصددِ التحوُّل عمَّا هو عليه، وإن كان في عين المدركين ثابتًا، فما ثم حقيقة ثابتة على أمرٍ ما يحكم على غيرها بالمجاز؛ بل إن حكم على شيءٍ بالثبات؛ فهو على مجموع الأمور الواقعة والمفروضة في هيئة جامعة لاختلافاتها وتنوعاتها.

هذا هو حكم مشهد المتمكِّن في التلوُّن؛ وهذا هو حال الوجود بأسره، وخفاء ذلك على أكثر المدارك لا يَقدح في تلونه في نفسِهِ، ولو حَكَمَ بالثبات لشيءٍ لحكم على الحقائق الكونية التي هي أعيان الشؤون الحقية؛ لا على الوجود الصانع لها والموحِّد لكثرتها والمتعين في كل منها بحسبها، والساري في صور تخالفِها وتعدُّدها.

وهذا السريان هو السفر الذاتي، وما سواه من الأسفار؛ فأسفار الأحوال والصفات والأفعال، ولا يصل إلى هذا السفر إلا مَن انطلقت ذاته عن قبول الأحكام والأوصاف والأفعال مطلقًا، فسرى بذاته في كل شيء سريان الوجود في حقائق الشؤون المسمَّاة عند الجمهور ممكنات سراية أبدية بأحكامٍ أزلية.

ورأيت في هذا المشهدِ العظيم لما اطَّلعت عليه؛ أنَّ ليس لصاحبِهِ عينٌ ثابتةٌ ولا حقيقة؛ وهكذا من هو على صورته.

ومن سواهما فذو أعيانٌ ثابتةٌ متلبسَة بالوجود؛ وسواء قلت إن الأعيان هي الشؤون أو غير ذلك؛ وسواء قلت إن الوجود هو الحق أم غير ذلك، وإذا شهدت هذا شهدت كَوْنك مُدركًا كل شيءٍ بعينِ ذلك الشيء بشرط أنك عينُ كلّ شيءٍ، فإنك إذًا صفة كل صفة، وكيفية كل ذات، وفعلك فعل كل فاعل، فكلُّ شيءٍ تفصيل ذاتك، وأنت القدر المشترك بين الأشياء، وأنت الموحِّد كثرتها، والمكثر لوحدتها بتنوُّعَات ظهورك، فافهم والله المرشد.

نفحة ربانية

تتـــضمَّن نكتة شريفة في سرِّ قوله ﷺ: «ليس أحد أغير من الله من أن يزني عبده أو تزني أمته[1]».

وَرَدَ عليَّ بغتة في سرِّ ذلك أن سبب ظهور حكم الغيرة وسلطنتها ليس بنفسِ الفعل

(1) رواه البخاري (354/1)، ومسلم (618/2).

المحرَّم فقط؛ بل الموجب هو التلبُّس بصفةِ المشاركة لمقام الربوبية؛ لأنَّ الإطلاق في التصرُّف ومباشرة الفاعل كلما يريد دون منعٍ ولا قيد ولا تحجير من صفات الربوبية؛ فإنه الذي يفعل ما يشاء دون حجرٍ ولا منع؛ ومن سواه فالتقييد والمنع[1]، منع من خصائصه، فمتى رام الخروج من صفات التحجير وطلب إطلاق التصرف بمقتضى إرادته؛ فقد رامَ مشاركة الحق في أوصاف ربوبيته ونازعه في كبريائه؛ لا جُرم كان ذلك سببًا لظهورِ حكم الغيرة المستلزمة للغضب أو العقوبة، إن لم يتدارك العناية والمائة جلدة في مقابلة أسماء الإحصاء التي هي أمهات أحكام حضرة الربوبية التي انتهك حماها؛ ووقع الاقتصار على الجَلْدِ في البكر لشفاعة حكم الأولية الذاتية والفعلية الأَحدية، ولما عُدَّ ما في المحصن قتل بصورة الرجْم الذي هو نظير تفاصيل أحكام الحضرة.

فافهم، فإن هذا مفتاحٌ عظيمٌ من مفاتيح أسرار الشريعة يعلم منه أن كل وضع وعدد معيَّن في الشريعة يرجع إلى أصل رباني وترتيب معلوم؛ مطابق للحقائق، والله أعلم.

نفحة كلية

في معرفة الصفات الإلهية سلبًا وإثباتًا وهل ينتفي عنه وصفٌ ما مطلقًا أو يثبت له مطلقًا أم لا، وما حكم العلم الصحيح من حيث أعلى مراتبه في ذلك؟

فنقول: اعلم أن جميع الصفات التي أضافها الناس من حيث مداركهم العقلية، ومن حيث مفهوماتهم من الإخبارات الشرعية إلى الحق سبحانه على سبيل التخصيص أو أضافوها إلى الخلق أيضًا على سبيل التخصيص، وسلبوها عن الحق؛ تنـــزيهًا له عنها؛ حكموا باشتراكها بين الطرفين؛ بمعنى أنه يصحُّ إضافتها إلى الحقِّ من وجهٍ وباعتبارٍ؛ وكذلك يصحُّ إضافتها إلى الخلق من وجه واعتبارٍ، إنما مستندهم في إضافتهم هذه

---

(1) معنى المنع اتصاف بالإطلاق بعد التقييد ؛ لأنه متى جحصل الإطلاق في منع عن التقييد وهذا منع ضدية لا منع شيء من مثله، والإطلاق ضد التقييد فلا يقال إن المنع هاهنا تقييد، وإنما هو منع إطلاق عن تقييد، فلما كان في الآن السابق مقيداً أعطى فيه الإباحة؛ لأن الإباحة مقتضى الحاكم والمحكوم عليه، وهذه كلها من صفات التقييد، فلما عاد في الآن الآخر آخذاً في الإطلاق منع من التقييد، وهو من صفات عدم الإباحة والإطلاق صفة المنع إذ المطلق عارٍ عن القدرة والاختيار وتعود الأفعال له في حال الإطلاق طبعاً بغير إرادة، والشاهد الموصوف به لا يتعقل الأفعال إذ هي طبع بغير مشيئة.

الصفات إلى الحق وسلبها عنه هو حكمهم بحُسْنِ البعض وقبح البعض؛ واستناد حكمهم إلى ما زعموا أنهم عَلمُوه من مرتبتي الكمال والنقص.

فما ظنوه أنه ثابتٌ في أعلى درجات الكمال أضافوه إلى الحق وحكموا بثبوته له وانفراده به، وما ظنُّوه أنه متعيِّنٌ في مراتب النقص والصور الغير المستحسنة أضافوه إلى السِّوى، وجعلوه من خصائصه، ونَفَرُوا عن إضافته إلى الحق بوجهٍ ما، وما رأوا أن له من وجهٍ صلاحية أن يُضاف إلى الحق من حيث الوجه المستحسن والوصف الكمالي؛ حكموا بجواز إضافته إلى الحق من ذلك الوجه، وحكموا بجواز إضافته إلى الخلق من وجهٍ آخرٍ باعتبار أعلى درجات الخلق، وما يمكن انتهاؤهم إليه من درجات الكمال؛ مع توهُّم نقصٍ ما باقٍ؛ يَمنَع من إضافة تلك الصفة إلى الحق بقَيْدِ تعقُّل ذلك النقص من حيث ذلك الاعتبار.

وهذا كله ظنٌّ لا تِحقيق فيه؛ ووهمٌ يَستندُ إلى معرفةٍ ناقصةٍ ضعيفةٍ مُتعلَّقها الحسنُ والقبحُ والكمالُ والنقصُ.

وإنما الذي يقتضيه المشرب الصحيح الكمالي والعلم المحقّق من حيث أعلى درجاته وأتمّها؛ هو أن جميعَ الصفات المحكوم بكمالها، ونقصِها، وحُسنِها، وقُبْحِها ما حكم بصحة إضافته إلى الحق وانفراده بذلك، وما حكم باختصاصه بالحق وانفراده بها؛ وما حكم بجواز الاشتراك فيه بين جناب الحق ومراتب الخلق كلها بأجمعها ثابتة للحق وذاتية له؛ لكن على وجهٍ لا يمكن تعقُّله وتصوُّره لأحدٍ من المحجوبين، وإن كانوا من أهل السعادة والمراتب الشريفة في الآخرة، وكلها منتفية عن الحق وهو سبحانه تنــزّه عنها؛ لكن لا على الوجهِ المتعقَّل من التنــزيه في تصوُّرِ جملة المحجوبين.

وتَفَاوت الأكابر في هذا؛ إنما يحصل ويظهر بمعرفة حقيقة الحق وحقيقة الخلق من كونه خلقًا وسوىً؛ ومعرفة كيفية صحَّة الإضافة وسلبها مطلقًا أو في بعض المراتب دون البعض؛ وتقيد التلبس بأحوالٍ مخصوصة أو الانسلاخ عنها، فاعلم ذلك والله أعلم.

تذكرة

العقل فرعُ الطبيعة؛ فإطلاقه: رجوعه إلى الأصل؛ وحُكْم الطبيعة لا يظهر على الإطلاق؛ لاتفاقِ أهل البصائر من أهل النظر والكشف على أنه ما ظهر لهم من حكم الطبيعة إلا ما تعيَّن في بعض الصور الطبيعية مما أدركوا؛ ومما خفي لهم أعظم مما ظهر

لهم، فمبدأ ظهور حكم الطبيعة من مرتبة العقل؛ فهو مبدأُ تعيّنها وتقيُّدها بحسب أحكامه؛ فهو رجوعٌ أيضًا إلى الأصل؛ وهذا التحليل كلي يقع به التركيب الكلي الجامع الأصلي الدائم الحكم، وهذا رمزٌ خفيٌّ.

قاعدة

من آداب التحقيق

اعلم أنّ المحقق في كلّ نفسٍ وحالٍ يَرِد عليه ويتلبّس به خمسة حقوق يُطالب بالقيام بها: «حق الوارد عليه» من نفسٍ وحال كما قلنا.

و«حق صاحبه» وهو الحق سبحانه المصاحب بكل شيء بمعيّته الثابتة.

و«حق المسافر عنه في تسفيره» فإن النفس والحال كل منهما يرد على الإنسان هيولاني الوصف لا صورة له، فإذا انفصل عنه انفصل منصبغًا بما اكتسبه من الإنسان من صفة محمودة حسنة أو قبيحة؛ فذاك تسفيره بشرط انضمام الحضور إلى ما ذكرنا.

والحق الرابع: «حق الصاحب الحق» كما قلنا من كونه مع النفس والحال؛ المفارقين بالمعية الذاتية وبحسب ما وقعت عليه المفارقة، والإنسان في نفسه مسافر أيضًا ضرورة؛ إما إلى الحق أو منه أو فيه؛ والحق معه؛ فتعين عليه الحق من حيث الصحبة، الله أنت الصاحب في السفر[1] ، فافهم فإن هذا غامضٌ جدًّا.

قال الوارد، والشاهد يشهد بصدقه: علّةُ اطّلاع النائم على ما يراه؛ هو توحُّد توجهه وميله حال النوم إلى الإعراض عن عرصة كثرته وترجيحه تعطيل تصرفاته طلبًا للراحة؛ لما شعر أن الراحة مُنوّطة بذلك، وإن لم يتحقق أصل القضية وعموم حكمها.

ومظاهر ما يستشرف عليه من مغيبات الأمور الجزئية والكلية؛ هي أحكام ما غلب عليه من وصف وحال في يقظته؛ وسيما ما كان حديث عهد بها، فإن غلب عليه وصف

(1) السفر: عبارة عن القلب عند أخذه في التوجه، بتصحيح معاملات وتعديل أحوال، تسفر عن النفس المرتقية في مناهج كمالاتها سفساف الأخلاق ويحليها بمعرفة مكامن القواطع، وموارد القطعيات من المراتب الكونية، والحضرات الحقية إلى الحق تعالى بالذكر.

والذكر هنا: إحضار القلب مذكوره، ومواجهته إياه، واستمراره على ذلك إلى حد تنطمس فيه موارد الذهول والنسيان.

الخلوّ والطهارة؛ استجلى من الأمور المغيبة ومن صور العالم ما يناسب طهارته ومقامه من حيث روحه ومزاجه والكيفية المستفادة مما تغذّى به، ولبعض هذه مع البعض تركيب يسري حكمه في صور التمثيل حُسنًا وقُبْحًا؛ حالاً ووصفًا، وإن غلب عليه وصف ما محمودًا كان أو مذمومًا، مزاجيًّا أو روحانيًّا، اعتقاديًّا أو علميًّا؛ تَركّبت الصور التي تتراءى له من تلك المواد بحسبها.

ولآخر أنفاس اليقظة التي يتلوه النوم سلطنة بحسب ما كان الباطن به مغمورًا إذ ذاك.

وتأخُّر ظهور حكم المنامات؛ دليل على علوّ مرتبة النفس، فإنها أدركت ما سيكون في العوالم العالية جدًّا؛ القريبة من غيب الإمكان، فلا بُدّ من فترةٍ بين الاطِّلاع وبين الظهور بمقدارِ ما يقتضي مرور ذلك الأمر في السماوات، ومكثه في كل منها بحسب التعويق الحاصل له هناك للمناسبة والاستتمام.

فلكل أمرٍ في كل سماء منـــزل ومقام، وقد ورد أن الأمر الإلهي يبقى في الجوّ بعد مفارقة سماء الدنيا ثلاث سنين حتى يصل إلى الأرض ويتّصل بالمحلّ المختص به.

رؤيا عزيزة

ومبشرة شريفة

رأيت الشيخ ﷺ ليلة السبت سابع عشر شوال سنة ثلاث وخمسين وستمائة في واقعةٍ طويلةٍ، وجرى بيني وبينه كلامٌ كثيرٌ، وكنت أقول له في أثناء ذلك الكلام آثار الأسماء من الأحكام، والأحكام من الأحوال؛ والأحوال تتعيَّن من الذات بحسب الاستعداد؛ والاستعداد أمرٌ لا يُعلَّل بشيءٍ سواه، فأُعجب ﷺ بهذا البيان إعجابًا عظيمًا، وجعل وجهه يتهلَّل، ويهز رأسه، ويعيد بعض الكلام ويقول: مليح مليح، فقلت له: يا سيدي أنت المليح حيث تقدر أن تبلغ الإنسان إلى حيث تدرك مثل هذا؛ ولعمري! إن كنت إنسانًا فمن سواك من هؤلاء كلا شيء.

ثم جئت ودنوت منه وقبلت يده وقلت له: بَقِيَتْ لي حاجةٌ واحدةٌ أطلبها.

فقال: سَلْ، فقلت: إني أريد التحقُّق بكيفية شهودك التجلِّي الذاتي الدائم الأبدي؛ وكنت أعني بذلك؛ حصول ما كان حاصلاً له من شهود التجلي الذاتي الذي لا حجاب بعده ولا مستقر للكُمَّل دونه، فقال: نعم وأجاب إلى ذلك، ثم قال لي: هذا مبذول لك؛ مع أنك تعلم أنه قد كان لي أولاد وأصحاب وخصوصًا ولدي سعد الدين؛ ومع هذا ما

تيسَّر هذا الذي تطلبه لأحد منهم، وكم قد قتلت وأحييت من الأولاد والأصحاب؟ ومات من مات؟ وقُتل من قتل؟ ولم يحصل له هذا، فقلت: يا سيدي! الحمد لله أعني على اختصاصي بهذه الفضيلة، اعلم أنك تحيي وتميت، وكلام آخر بعد هذا؛ لا يمكن إفشاؤه، واستيقظت والمنّة لله.

ومما رأيته مكتوبًا في خلالِ كلامٍ كثيرٍ؛ ورد عليَّ كتابة، وأمرت باستثباته ونُبِّهت على شرفه بهذا اللفظ: «كل شيء كان فيه كل شيءٍ وتحرك فيه أو به، فإنه بحركته».

أو قال: «بالحركة يصير ذلك الشيء» يعني الشيء المراد بالحركة، وأظنُّ أنه «كان» بدل «يصير» ذلك الشيء يرجع.

فلما عملت مضمون المكتوب وتحقَّقت به ذوقًا، قصدت كتابته في نفس ذلك المشهد المثالي؛ فإذا أنا بالشيخ ﷺ قد دخل ذلك المقام، وقال لي: لا تعجل ولا تكتبه على نحو ما هو هاهنا، قلت: يا سيدي! فكيف أكتب؟ قال: اكتب «كلُّ شيءٍ كان فيه كل شيء، فإنه عند الحاجة إلى شيء يكون ذلك الشيء».

فهذا القدر يكفي في الأمر، فقلت: السمع والطاعة.

ثم قال: اكتبه واحفظه ولا تنس، وبَالَغ في الوصية، وخرج هذا المشهد الذي أشهدته ذوقًا سنة أربعين وستمائة بحلب ليلة الأحد التاسع من شهر رمضان من السنة المذكورة.

ومن ذلك مقام آخر أحضرني سبحانه في مشهدٍ من مشاهده ليلة الأحد، وأبدى لي بعض ما سيجريه عليَّ من الأحوال مخاطبًا ومعرفًا؛ وقال لي في أثناء ذلك: ثم أمر بك على المقامات وهي تتراءى لك وأنت تراها أنشوطة بعد أنشوطة؛ فإذا أتيت على آخرها وتعدَّيتها، أو قال: حتى تستوفيها وتتعدَّاها؛ فإذا أجزتها كان كذا وكذا؛ أو قال: رأيت كذا وكذا، الشك مني فيما ترددت فيه، والله أعلم.

ورأيت أمورًا أُخر غريبةً جدًّا في الليلة عينها وهي تاسع عشر جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسين وستمائة بقونية حماها الله، والحمد لله وحده.

نفحة

كلية شريفة

النَّفَسُ يخرج من باطن القلب منصبغًا بصورةِ ما كان القلب معمورًا به وغالبًا عليه، فإن لم يصحبه خاطر؛ فحكمه تابعٌ لحكم الخاطر المتعين قبله إن كان الخاطر مما شأنه أن يمتد حكمه نَفَسَين فصاعدًا، وإن كان الخاطر مما شأنه ألا يدوم له حكم نَفَسين؛ كما هو

ذوق الكُمَّل؛ بل ينقضي حكمه في الآن الثاني من زمان تعينه.

فإن النفس حينئذ ما أن يكون بريدًا لما يعقبه من الخاطر الحاكم ومتعينًا بصفته: أي بصفة الخاطر العاقب إن كان الخاطر كما قلنا مما يقتضي حُكمًا متماديًا نفسين فصاعدًا؛ وإلا خرج: أعني النفس؛ منصبغًا بصورة عالم المتنفس وشهوده أو اعتقاده أو الحال الغالب عليه إذ ذاك، وتستقر صورته حيث رتبة روحه حالتئذ من العوالم والمقامات.

وإن كان في عملٍ شاغلٍ مُبعّدٍ أو مقرِّبٍ؛ استقر حيث تستقر صورة ذلك العمل، اللهم إلا إن كانت الروحانية أقوى والعمل بدنيًا، فإنه يستقرُّ حيث مرتبة علم العامل ومطمح همته ساعتئذ في أول توجُّهُه وشروعه في ذلك العمل.

والأنفاس مادةُ حياة صور الأعمال، والمتنفس في تلك الصورة نية العامل وحضوره بعلمٍ وشهود، أو اعتقادٍ وشهوةٍ.

ويتعلّق بهذا الباب حُسن الإنشاء من العامل وعدم حسنه، وصحّة تصوره لما يستحضره في باطنه حال تنفسه وعمله وعدمها؛ وتتداخل هذه الأمور وتمتزج وتتفاوت تفاوتًا فاحشًا جدًّا؛ وسيّما ممن يكون قلبه معمورًا بالحق، ومستوى لتجليه الذاتي الأكمل المشار إليه بقوله: «مَا وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلبُ عبدي المؤمن التقي النقي[1]».

و«التقي» هنا الاحتراز من أن يجتاز بالقلب شيء غير الحق، أو يبقى فيه متّسع لكونٍ أصلاً.

و«النقاء» كمال الطهارة من التعلُّق بالسوي، فإنه من كان كذلك فإن أنفاسه تخرُج بصورة ما انطوى عليه القلب؛ فإن كملت معرفة من هذا شأنه بالقلب والقالب؛ تحقّق أن ظاهر الحق مجلى ومستوى لباطنه؛ وهو بقلبه وقالبه كمرآة معقولة مستديرة وجه كلها، لها حكمَ الظهور والبطون، والجلاء والحجاب، ولا عين لها في الظاهر، والأعمال الظاهرة والباطنة، والمقاصد والأنفاس حالتئذ المتعينة ممن شأنه ما ذكر تصدر وتستقر في المرتبة التي تعين منها التجلّي المذكور وانتسبت إليها الصورة التي حذيت عليها صورة الكامل.

ودون هذا مقام؛ من يسمع به الحق، ويبصر به، ويسعى به، ويعمل به ما شاء ودون

---

(1) ذكره المناوي في فيض القدير (2/496)، والقاري في المصنوع (1/164)، والعجلوني في كشف الخفا (2/129).

ذلك من كان الحق سمعه وبصره وقلبه، ودون ذلك من استصلحه الحق؛ لأن يكون آلة له ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾[التوبة: 14] ودون ذلك مراتب كثيرة، وليس فوق الأول المذكور مقام أصلاً.

ومن أصل هذا المقام أن تعلم أن الموجودات كلها على اختلاف ضروبها صور أعمال الحق في مراتبه المختلفة بإيرادات مختلفة؛ هي في الحقيقة أحكام إرادته الواحدة الأصلية المتعلِّقة بإيجاد الإنسان الكامل المراد لعينه، وما سواه إنما هو مراد بالقصد الثاني وظاهر بالإرادات المتعددة التي قلنا إنها أحكام الإرادة الأصلية، وعدد مراتب الأعمال الإنسانية على عدد مراتب الموجودات، والتفاوت في الشرف والكمال لبعض ما نبَّهنا عليه؛ لتفاوت مراتب الموجودات، فافهم فهذه تذكرة كلية.

بارقة

من بوارق نفحة كلية

اعلم أن المشهود المحقق يقضي على المشاهد بالشهادة على المشهود؛ أنه من كونه مشهودًا بشهود محقق واحد؛ لكن هذه الشهادة شهادة حالية لا تعقُّلية؛ إذ لا تعقُّل في الشهود ولا تمييز، وحصول هذا المشهود المحقَّق مشروطٌ بتوحُّدِ المشاهد من حيث توجُّهه، واستهلاك كثرته في وحدته الأولى، فإن الأولية في كل شيء هي الوحدة، والكثرة متعلِّقة في الرتبة الثانية.

ثم إن للمشاهد المحقق بعد التحقق بالمشهود المذكور والاتصال بالوحدة المشار إليها عودة ثانية من تلك الوحدة على مرتبة العلم الذي هو ثمرة ذلك المشهود من وجه، وفي هذه المرتبة العلمية تذكر نفسه، والتمييز المحكوم بثبوته في نفس الأمر القاضي بالتعدُّد؛ إذ المشهود لا يقضي بتعدُّد ولا يبقى للمشاهد ما يدرك نفسه أو غيره.

وإذا عرفت هذا وفهمته عرفت معنى قولي: التوحيد صفة الشهود، والتمييز من حكم العلم، وعرفت أن الحق سبحانه بأي اعتبار يُقال فيه أن علمه عين ذاته، وبأي اعتبار يُضاف عليه العلم في المرتبة الثانية من الذات الموصوفة بالأحدية، فافهم والمرشد الله.

بارقة ذاتية

لا إلهية ولا ربانية

قيل لي فيه: أتمُّ الفروق الذاتية بين الحق من حيث ذاته، وبين ما يسمى غيرًا من حيث هو غير أن الحق من حيث ذاته لا تتعين إليه الإشارة تنحصر فيها لا ظاهرة ولا باطنة، وكل شيء سواه من كونه سوى تتعين الإشارة إليه حسًّا أو ذهنًا أو عقلاً وينحصر فيها، فافهم.

فالحق في كل متعيَّن، ومع كل متعيَّن غير محصور في التعين، وغير مُفارق له، فإن حكم الإشارة في حق كل شيء مُشار إليه على اختلاف ضروب إشارات التمييز: أعني تمييز المشار إليه من غيره، وهذا في حقِّ الحق عندنا محال؛ لعدم تعينه من حيث محض ذاته، ولعدم انحصاره في تعين ما.

ومتى حكم محقِّق بصحة الإشارة إليه؛ فإنما ذلك باعتبارٍ ما به تعيُّن الحق هناك مرتبة كان ذلك الأمر المعين، أو مظهرًا صوريًا أو معنى يمسي صفة باعتبار، ونسبة باعتبار أو عينًا ثابتة أو شأنا متعقَّل التحقق من هيئة اجتماعية واقعة بين نسب، أو معان مجتمعة؛ فأما ذاته من حيث؛ هي مع قطع النظر عن كل ما ذكرت فلا تتعيَّن ولا يُشار إليها بوجه ما؛ وإن كانت مشهودة من حيث تعينها، ومعلومة حقيقة من حيث عدم التعين وانتفاء الإشارة إليها، فافهم، والله أعلم.

والمتناهية منك؛ لم تخبر ولم تعبر لا عنك ولا عنه، وهذه هي الصحبة الذاتية ولا يحصل إلا لمن ذاق ما ذكرنا.

ثم نقول: ومتى عرفته أو عرفت ذاتك بإخبارٍ عنه أو عنك؛ فإن متعلق إخبارك عنه أو عنك التعين، فإن الإخبار والتعريف لا يتعلَّقان بمطلق من حيث إطلاقه؛ فأنت إنما تخبر عن تعينه عندك، أو تعينك عنده أو عندك بشرط رؤيتك صورة كينونتك لديه. والتعريف والإخبار صفتان؛ أو قُل حُكمَان تابعان للظهور، ولا ظهور إلا عن بطون متقدِّم.

فاجتهد أن تعرف مرتبتك لديه قبل الظهور؛ لتعرف رتبة قدمك؛ فإن بمعرفة رتبة قدمك تثبت أزليتك؛ وثبوت أزليتك تصح مضاهاتك للحق؛ المضاهاة التي يختصُّ بالتحقق بها؛ يحصل لك حيازة صورة الحضرة تمامًا في مرتبة ظاهرية الحق والعالم، وفي

مرتبة باطنية الحق، والعالم وفي حضرة الهوية[1]، الجامعة للظهور والبطون.

فافهم ما أدرج لك في هذه القاعدة الكلية تشارك الكُمَّل في جملة من أوصاف الكمال.

وأَنْتَ عَلَى مَا أَنْتَ عَنِّي نازحٌ وَلَيْس الثُّريا لِلثُّرَى بقرينةِ

نكتة

شريفة جدًا

قيل لي: الحقُّ أعظم من أن يحجبه شيء أو يكشفه أمرٌ كان ما كان، وإنما الناس محجوبون بأحوالهم الطبيعية وغيرها عن ظنونهم ومعتقداتهم في الله لا عن الله، وظنونهم وتصوراتهم الاعتقادية من جملة أحوالهم؛ وكذا ما يسمُّونه كشفًا وبصيرة إنما هو أحوال لنفوسهم حال خلوّ بواطنهم عن خواص الكثرة والإمكان فيظهر الحق؛ إذ ذاك في صور أحوالهم الخالية عن النقوش، وكذلك لم يزل الحق متجليًّا وساريًا فيهم؛ لكن بحسب خواص الكثرة والإمكان، فليس إلا أحوال تتعاقب وتظهر في بعضها خواص الكثرة والإمكان ويخلو بعضها عن ذينك؛ فيظهر حكم الوحدة الإلهية وما يلزمها من الحكم والسلطان والإنسان لما غلب عليه، وانتسب بوصفه الغالب فيه في كل حال إليه.

نفحة إلهية ذاتية

تتضمَّن كشف سر العلم وحقيقته من حيث إضافته إلى الحق ثم من حيث إضافته إلى سواه في جميع المراتب الإلهية والكونية:

وهذه النفحة تثنَّى ورودها بصورةٍ أتمّ من الأولى؛ فانبسطت في الباطن، واتّسعت وأحاطت وجمعت وأفادت أسرارًا عظيمةً جمَّة سأُترجِم عن بعضها في آخر ما أذكره من هذه النفحة إن شاء الله.

اعلم أن «العلم بالشيء» أي شيء كان بالذوق الصحيح والكشف الكامل الصريح؛

(1) الهوية: الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق، ولحوق الواو من الحروف الدورية بهو، دليل دور الهوية في تجليها أزلاً، وأبداً، من نفسها على نفسها، فإن الغيب المطلق من حيث هو غيب لا ينتهي إلى حد ينقلب فيه شهادة قطعاً.

عبارة عن: استجلاء العالم ذلك المعلوم في نفسه بالقدر المشترك بين العالم والمعلوم؛ الذي من جهته يتحدان فلا يتغايران.

وعبارة أيضًا عن: استجلائه من حيث الأمر المميز للمعلوم عن العالم؛ القاضي بأن يسمى أحدهما معلومًا والآخر عالماً؛ إذ لا تسمية في الأحدية ولا تعدُّد، ولا بُدّ أيضًا في هذا القسم الثاني القاضي بالتمييز من معنى يقتضي الاشتراك بين العلم والعالم والمعلوم وهو التمييز، وأمرٌ آخر لازم له لا يجوز إظهاره.

فأول المراتب التي من جهتها وبحكمها يثبت العلم؛ هي التعدُّد والتمييز، وآخرها التي بها يكمل صورة العلم ومرتبته وأحكامه؛ هو الاتحاد بالمعلوم من حيث الأمر الجامع بينهما الذي من جهته تثبت المناسبة الذاتية الرافعة حكم المغايرة، والتعدد من البين، فلا يتميزان بعد إلا باعتبارِ الآخر المنبَّه عليه في المرتبة الأولى.

فمطلق الإدراك؛ اسمٌ لحقيقة اتصال المدرك بالمدرك وهو كالجنس، والعلم، والمعرفة والتعقُّل، والإحساس بالسمع والبصر وسائر القوى والآلات كلها ألقاب، وصفات لمطلق الإدراك يحدث ويتعيَّن بحسب تقيُّده بالآلات المتوسطة من المدرك والمدرك وبحسب المراتب والمحال التي يقع فيها الإدراك فيتقيَّد لديها.

هذا أصلٌ كليٌّ أستحضره مع المقدمة التي تليه؛ لتستعين بهما في معرفة حقيقة العلم وما أذكره فيما بعد إن شاء الله.

المقدمة الأخرى

اعلم أن حقيقة الحق هي التي تلي في المرتبة إطلاقه الغيبي؛ المجهول النعت والاسم، والإحاطة العلمية المنفية عن الحق بالنسبة إلى الغير؛ عبارة عن صورة علمه بنفسه في نفسه من حيث صحة إضافة العلم إليه بأي نوعٍ من أنواع الإضافة شئت له وتصوَّرت، وإدراكه نفسه سبحانه متعينة بتعيُّن هو محتد جميع التعينات الموصوف بها الحق وما سواه، والموجب لهذا التعين هو الحقيقة الإنسانية الكمالية الإلهية المنعوتة بأحدية الجمع؛ لكن لا مطلقًا؛ بل من حيث ما تتميز: أعني هذه الحقيقة عن الإطلاق الغيبي المذكور آنفًا؛ فإنها من وجهٍ آخر لا تغاير ذلك الغيب، ولا تمتاز عنه؛ كما لا يمتاز الحق من حيث تعينه المذكور عن إطلاقه الغيبي المنبَّه عليه.

وإذ نبَّهتُك على حقيقة الحق وحقيقة العلم بهذين الأصلين اللذين هما كالمقدمتين لما

أذكره من بعد.

فاعلم أن حقيقة كل ما عدا الحق عبارة عن: تعين صورة معلوميته في علم الحق أزلاً وأبدًا على وتـــيرةٍ واحدة؛ فالعلم الصحيح الكامل بالحق أو بمعلومٍ ما سواه إنما يحصل تمامًا؛ إذا أدركه المدرك في مقام تعينه الأول بصورة معلوميته في علم الحق، ولن يصح ذلك لأحدٍ إلا بأن يرقى من مراتب التعدُّدات العارضة له من وجهٍ؛ بسبب التلبُّس بالوجود والقاضية بالتميز؛ وينسلخ من كل كثرة تقضي بالمغايرة بينه وبين ما يتوجَّه إلى معرفته كان ما كان.

فإذا وصل إلى مرتبة ذلك المعلوم اتَّحد به بموجب حكم القدر المشترك بينهما؛ الماحي آثار المغايرة والامتياز كما مر بيانه، وحالتئذ يشهده حقيقة، ويشهد الأمر الموجب للتمييز؛ الثابت أبدًا بين العالم والمعلوم لا مطلقًا من كلٍّ وجهٍ؛ بل من حيث كون أحدهما يسمَّى عالماً والآخر معلومًا، فافهم.

ويشهد أيضًا المميزات الأخر المتناهية الحكم وقتًا، وحالات ونشأةً وموطنًا ونحو ذلك؛ فيعرف عند ذلك ما هو ثابت الإضافة إليه وإلى غيره بشرطٍ أو شروطٍ؛ وما هو الثابت نفيه أيضًا عنه وعن سواه كذلك.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن أكمل العلوم وأتمُّها مضاهاةً لعلم الحق؛ لا يحصل إلا لمن خلت ذاته عن كل صفةٍ ونقشٍ، واستقر في حاق النقطة العظمى الجامعة للمراتب كلها والوجودات والاعتدال الحقيقي المحيط بالاعتدالات المعنوية والروحانية والمثالية والحسية وما يتبعها من الكمالات النسبية والدرجات، فتُحقِّق بالإطلاق الكمالي الإلهي والتعين الأول الذي قلنا إنه محتد جميع التعينات حتى صارت ذاته؛ كالمرآة لكل شيءٍ من حق وخلق ينطبع فيه كل معلوم كان ما كان ويتعيَّن في مرآتيته بعينِ تعينه في نفسه، وفي «علم الحق» لا يتجدَّد له تعين آخر مطابق لتعينه الأول أو غير مطابق، وهذا العلم هو أشرف العلوم، وأكملها، وأعلاها، ولا يمتاز علم الحق عن هذا العلم إلا بالتقدُّم ودوام الإحاطة وكمال الانبساط مع الانسحاب لا غير، فافهم.

ويلي هذه المرتبة العلمية: أن يكون «علم العالم بالمعلوم» كان ما كان هو بأن يستجلي ذلك المعلوم في نفسه؛ ويتعيَّن له لديه صورةٌ تامَّةُ المضاهاة لتعينه الأول الثابت لذلك المعلوم في علم الحق أزلاً دون انصباغ المعلوم بخاصية واسطة ما.

وهكذا هي صورة علم العقل الأول بالحق وبنفسه، وبما أودع ربه فيه من علمه سبحانه بالعالم المقدّر الوجود إلى يوم القيامة.

ويلي هذه المرتبة الثانية العلمية المذكورة: «علم اللوح المحفوظ» المسمى عند قوم بالنفس الكلية؛ وعلم كل إنسان كانت غاية مرتبة نفسه هناك؛ وهو علم يمتاز عن العلم الأكمل وينـــزل عنه بدرجتين:

الدرجة الأولى: بسبب التعين الثاني؛ فإنه وإن كان مطابقًا للتعيُّن الأول الثابت في علم الحق أزلاً؛ فإنه محاكٍ له ليس عينه؛ ومحاكي الحقيقة لا يكون نفس الحقيقة وهذا العلم المتعين في الدرجة الثالثة النفسية اللوحية له صورة محاكية للمحاكي الأول ومنصبغة بحكم قيد المحاكي وإمكانه؛ فهي في المحاكي الأول ذات قيدٍ وانفعالٍ واحد؛ وهي في هذه المرتبة ذات قيدين وانفعالين؛ بل بنفس الارتسام في نفس اللوح يحدث انفعال ثالث وقيد آخر غير القيدين، فإنه لا يبقى لديه على نحوِ ما وصل الأمر إليه؛ هذا محال، فافهم واستبصر.

ثم تنحط مراتب العلم ودرجاته بمقدار الخروج الانحرافي عن حاق النقطة الوسطية الإعتدالية المذكورة الثابتة في مقام مسامتة الحضرة الإلهية الذاتية الكمالية، فينقص العلم لذلك وتتضاعف أيضًا مع هذه الدرجات الانحرافية صور المطابقات والمحاكاة على مقدار كثرة الوسائط وكثرة صور محاكاتهم وتضاعف الانفعالات الواقعة في خلال ذلك، فإن كل صورة متعينة في مستفيد متأخر ومرتسمة في نفسه من إفادة المقيد؛ منفعلة عن نفس المقيد والصورة المتعينة فيها المحاكية لما سبقها.

فوضح بما بيَّنّا أن كل صورة محاكية تنـــزل عن درجة الصورة السابقة لها في التعين والمحاكاة لما أسلفنا؛ ولخلوِّ السابقة عن جملة من الأحكام الإمكانية التي تلبَّست بها صورة علم المستفيد المتأخر؛ إذ لا ريب في أن الأحكام الإمكانية حيث ما كثرت؛ قل العلم ونـــزلت درجته؛ إذ لا إمكان حيث العلم التام؛ إنما هو إثبات محض، أو نفي محض؛ فالحكم بالإمكان حيث نقصان العلم أو عدمه.

ولهذا قد نقول: الجهل بالحق وبكل شيء إنما موجبه حكم ما يقتضي الامتياز والمباينة بين الإنسان وما يريد معرفته؛ فإن كان المراد معرفته هو الحق فسبب عدم معرفته هو ما يتميز به الحق عن سواه، وإن كان المراد معرفة شيء من الممكنات فليس الموجب لجهله إلا الأحكام الإمكانية اللازمة للماهيات الممكنة المقتضية تميز كل ماهية عن غيرها من

الماهيات، وإلا فلا ريب في أنها من حيث الوجود الشامل لها والموحد كثرتها متوحدة؛ وبه عرفت وبه عرف بعضها بعضًا وبه أدركت ما أدركت.

فالعلم حيث الوجود؛ لكن يتفاوت حكمه بحسب ظهور الوجود بأحكام الوجوب ومرتبة مظهره؛ لأن ظهور الوجود بأحكام الوجوب في ماهية أو مرتبة يكون أتمّ من ظهوره في أمر آخر ومرتبة أخرى، وتفاوت ظهور الوجود بالنقص والتمَام راجع إلى ما ذكرنا من غلبة أحكام الوجوب أحكام الإمكان، وبالعكس وإلى أمرين تابعين لما ذكرنا:

أحدهما: غلبة أحكام الوسائط بحسب تضاعف وجوه إمكاناتها.

والآخر: بسبب القرب والبعد من النقطة الاعتدالية العظمى الجامعة بين أحكام الوجوب والإمكان، وقد مر ذكرها.

وكل ذلك تابع للاستعدادات المتفاوتة الموصوف بها القوابل؛ لكن ينبغي لك أن تعرف أنه ما من شيءٍ إلا وارتباطه بجناب الحق من وجهين:

أحدهما: من حيث سلسلة الترتيب والوسائط؛ قد مر حديثه وعرّفتك سبب نقص العلوم وكمالها، وقلّتها وكثرتها من ذلك الوجه.

والوجه الآخر: مقتضاه الارتباط بالحق، والأخذ عنه بدون واسطة ممكن من الممكنات؛ غير أن هذه الوجه بالنسبة إلى أكثر الممكنات مستهلك الأحكام لغلبة أحكام الوجه الآخر المذكور.

فأيُّ موجود قُدِّرَ له أن يكون نقطة مرتبته قريبة من النقطة الإلهية العظمى المنبّه عليها، فإن الوجه الذي يرتبط بالحق من حيث هو لا تستهلك أحكامه بالكلية؛ فيرى بعد التجلّي بالصفات السنية والأحوال الرضية تنمو أحكامه وتقوى وتزيد حتى ينتهي على غايةٍ يظهر فيه غلبة حكم وحدته على أحكام الوجه الآخر المختصّ بسلسلة الترتيب والوسائط.

فيغلب وحدة هذا الوجه بصحة النسبة، وحكم المناسبة الذاتية الإلهية غير المعللة أحكام الإمكانات وخواص الوسائط؛ فتستهلك كل كثرته في وحدته وتستهلك وحدته في وحدة الحق، وهي صفة التعين الأول الذي قلت إنه محتد جميع التعينات ومنبع الأسماء والصفات ومنتزع النسب كلها والإضافات، فتحقق بالنقطة العظمى المذكورة وتصح له المسامتة الغيبية المستورة؛ فيحصل له العلم على نحوِ ما أشرت إليه ودلّلت عليه.

فافهم هذا؛ فإنك إن فهمته وفك لك معماه، وفصلت مجمله عرفت سرَّ الصورة

الإلهية التي أضافها الحق إلى نفسه مع تنــزيهك الحق عن التقيُّد بصورة معقولة أو محسوسة، وعرفت سر العلم وحقيقته ومراتبه ونقصه وكماله ومحتده وأكمل تعيناته، وعرفت سر خلافة الحق المشار إليها في الكتب المنزلة، وسر علم الأسماء والإحاطة بها، وعرفت سر سبب سجود الملائكة لآدم، وأن هذا السجود مستمر ما دام في الوجود خليفة.

والخلافة باقية إلى يوم القيامة، فالسجود باقٍ، وعرفت صورة ارتباط الحق بالعالم والعالم بالحق، وعرفت حقيقة سلسلة الترتيب والوسائط.

ولما لم يَجُز أن يتعقَّل في الحق جهتان مختلفتان لكونه واحدًا من جميع الوجوه؛ وجب أن يكون ارتباطه من حيث هو بكل شيء من وجهٍ واحدٍ، ولما كانت الكثرة من لوازم الإمكان وصفات الممكن؛ وجب أن يكون ارتباطه بالحق من وجهين، وأن تكون الغلبة للكثرة من الوجه الواحد، والغلبة للوحدة من الوجه الآخر؛ وهو الوجه الخاص الذي لا واسطة فيه بين شيء وبين ربه كما أشرت إليه.

وعرفت سر الوجه الخاص الذي لا واسطة من حيث هو بين الحق وبين كل شيء، وعرفت مراتب العقول والنفوس؛ ومن أي وجهٍ تُفضّل غيرها وتعلم كمال الخلاف؛ ومن أي وجه ترجَّحت مرتبة الكامل على مراتب الموجودات كلها؛ عُلوًّا وسفلاً حسًّا وعقلاً غيبًا وشهادةً، وعرفت سرَّ الوجوب والإمكان، وعرفت أن إليهما ينتهي تحليل الكثرة العددية؛ وأنه لا بُدّ لكل اثنينية من وحدةٍ سابقة عليها، وعرفت الوحدة التي تختصُّ بالمرتبة الإنسانية الكمالية الذاتية الإلهية؛ صاحبة النقطة العظمى المذكورة.

وعرفت أيضًا أن الحق من أيٍّ وجهٍ تتعذر الإحاطة بكنهه مع سوغ أن العلم بحقيقته، وعرفت سر مضاهاة الخليفة للمستخلف ومن أي وجه تثبت له ومن أي وجه تنتفي عنه، وتعرف أن الكمال وراء الخلافة، وأن الخلافة بالنسبة إلى الكمال جزء من كل، وعرفت أن الإنسان الذي هو آخر موجود خُلق من حيث صورته من وجه هو أنــزل الموجودات درجةً؛ حتى جعله أكمل الخلق أنــزل من العذرة التي يدهدهها الجعل بمنخريه، ولهذا قيل فيه ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[التين: 5] وأنه دون الجماد في المرتبة والعلم ؛ وأن من نوعه يعلو على جميع الموجودات.

ومن يكون آخر النقطة من الدائرة المتصلة بأولها التي منها يستمد العقل الأول؛

فمرتبته أول كل أول، وصورته آخر كل صورة وذاته منبسطة بين صورته وبين مرتبته غير منحصرة في أولٍ وآخرٍ، وظاهرٍ وباطنٍ، وعلم وجهل.

وعرفت أيضًا مما ذكرت أن فك لك معماه سر العلم بالشيءِ والجهل به، وما سببها؟ ونعلم سر المثاني وما يتضمَّنه التكرار من الفوائد والعلوم والأسرار؛ ومن أي وجه يثبت ومن أي وجه ينتفي.

ومما علمته من هذا الوارد، وإن كنت قد علمته من قبل من وجه آخر؛ كوني آلة لربي؛ يستعملني لنفسه فيما شاء تارةً، ويستعملني لي تارةً، ويستعملني لي، وله تارة أخرى، ويمكنني من استعمال نفسي واستجلابي من حضرته ما شئت بسؤالي الاستعدادي والحالي، والفعلي والصفاتي والذاتي الجامع، وأعتبر الأمر الذي فصلته في طرفي؛ في الطرف الآخر في العلم وغيره كما ذكرت لك في مراتبِ العمل، والأحوال والصفات وغير ذلك.

ورأيت في هذا المشهد كثيرا مما كنت رأيته وما لم أكن رأيته ما؛ لو قصدت ترجمة كليَّاته لضجرت وأضجرت، فدع عنك الشروع في التفصيل، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾[الأحزاب: 4].

نفحة كلية

في سر العلم الذاتي وأوليته

اعلم أن لأولية علم الحق الذاتي سرَّين:

حكم أحدهما: علمه بنفسه باعتبار وحدته وإطلاقه معًا؛ وإنما قلت معًا من أجل أنه ليس في محض الإطلاق علم ولا يتعلق به حكم ولا يتعين له اسم، ويتعقَّل تعين الوحدة له؛ ينفتح باب مطلق العلم؛ لكن من حيث إن العلم والعالم والمعلوم واحد. والسر الآخر من السرَّين المشار إليهما: هو اعتبار علمه سبحانه بما في نفسه من نفسه؛ فإنه متأخِّر الرتبة عن اعتبار علمه نفسه بنفسه على نحوِ ما ذكر.

وله؛ أي لهذا السر العلمي الذي قلنا إنه الثاني حكمان:

متعلق أحدهما: علمه سبحانه بما في نفسه من شؤونها، ولوازمها القاضية بظهور العالم من العلم إلى العين؛ والمقتضية ظهوره أيضًا متعددًا متنوعًا فيها؛ وما يستلزم ظهوره في كل شأن منها بحسبه مما لا ينضاف إليه دونه.

والحكم الآخر متعلقه: علمه سبحانه بما في نفسه من حيث تعقُّل كل ظهور من ظهوراته في كل شأنٍ من شؤونه؛ جمعًا لا فُرادى، وهذا هو أصل علم الحق بالأعيان الممكنة.

والفرق بين هذين التصورين بين فإن حكم التعقُّل الأول يقتضي علم كل شأن مفردًا، وعلم الظهور من حيث ما يخصُّ الحق ويضاف إليه، وهذا التعقُّل الآخر متعلقه المجموع؛ أعني تعقُّل نفسه بنفسه في نفسه، وتعقُّل نفسه ظاهرًا في كل شأن بحسب الشأن ظهورًا لم يكن من قبل، فإن رؤية الشيء نفسه بنفسه في نفسه ليست كرؤية الشيء نفسه بنفسه وبغيره في أمر يكون له؛ كالمرآة لما يظهر من حكم المرآة في الأمر الذي ينطبع فيها مما لم يمكن ظهوره على ذلك الوجه قبل ذلك الانطباع.

وإذا عرفت هذا فنقول: لمطلق العلم عموم الإدراك لنفس المدرك وما فيها؛ فمتى اعتبر استجلاء العالم لما في نفسه من شؤونه المتعددة القاضية بتعدُّد ظهوراته في الأعيان؛ فهو عبارة عن علم الحق بالعالم وحقائقه؛ متعينًا وغير متعيِّن؛ أي متناهيًا وممتازًا عن غيره وغير متناهٍ ولا ممتاز؛ إذ أعيان الممكنات غير متناهية؛ فلو استجلاها العلم متناهية متعينة محصورة في عددٍ معلوم؛ لم يكن ذلك علمًا، فإن المعلوم ليس كذلك، واستجلاؤه لبعض شؤونه على التعيين مع بعض ظهوراته في أمرٍ جامعٍ مستوعبٍ؛ هو حقيقة العقل الأول؛ وأنه الذكر المشار إليه بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾[الأنبياء: 105] فمرتبة العلم كما بيَّنا أول، ويليه الذكر الذي هو الحضور مع ما قصد العالم استجلاؤه على التعيين من بين معلوماته ليبرزها، وإن شئت قلت: ليظهر متعينا فيها، والزبور هنا هو اللوح المحفوظ، فالتعقُّل هو الاستجلاء، والحضور مع ما يستجليه بعد حفظه وقصده؛ لإفرازه من بين باقي المعلومات بالذات والاختيار جمعًا؛ هو ذكره لذلك؛ وتصوره لتلك الجملة في أمر جامع لمراتب تعين كل ذلك هو الكتابة المتعلقة السابقة على الكتابة الظاهرة المرموقة في ذلك الأمر الجامع، والمادة الجامعة لكل ما ذكرنا صورة من صور العماء[1]، والعلم الذاتي هو المحيط نحو ما ذكرنا، فافهم.

---

(1) هو في اللغة بمعنى: السحاب الرقيق، على الأول بمعنى: الحضرة الأحدية، وعلى الثاني: بمعنى الحضرة العلمية، فالمشترك مستعمل في كلا معنييه على تقدير التعميم، أو يجعل من باب عموم المجاز.

ووجه المناسبة بين المنقول منه، والمنقول إليه: أن السحاب بين السماء والأرض، والأحدية بين الغيب المطلق والواحدية، والعلم بين العالم والمعلوم، وفي كلامه قُدِّس سره إشارةً إلى أن الإفاضة على طبق العلم، والعلم تابعٌ للمعلوم فكل ما في الخارج محذي على طبق عينه ﴿مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ [الملك:3].

وكون العلم تابعًا للمعلوم بالنظر إلى حضرة الأعيان القديمة التي أعطت الحق العلم التفصيلي بها، وأما بالنظر إلى رتبة العلم الإجمالي الكلي، فالمعلوم تابع للعلم؛ لأن الحق لما تجلَّى من ذاته لذاته بالفيض الأقدس حصلت الأعيان واستعداداتها، فلم تحصل عن جهل تعالى الله عن ذلك.

ويوصف العماء بالرباني نظرًا للفيض المقدَّس في صورة التعميم، أو لأن صفة التربية كانت كامنة في الحضرة الأحدية، وآخر عطف على أول التنـــزلات الظهورات الأكملية؛ إذ هو ﷺ غاية الغايات، وأكمل كمال النهايات التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كيف وهو الظهور التام، والمظهر العام، وليس في الإمكان أبدع مما كان، ولو كان لكان، فإنه لأشرف من الوجود، وقد تجلَّى به كمال التجلي في الحقيقة والشهود.

وهو مرتبة الأحدية، كما صرَّح به الشريف الجرجاني في تعريفاته.

وهذا بناء على ما قررناه من حملنا التعينات على قيودات الذات الأوليَّة، التي في مقابلتها الصور العلمية كما ذكرناه، هذا وإن كان صحيحًا في نفسه؛ لأنه من اصطلاحاتهم، فهو غير مراد هنا لحضرة الشيخ، وإنما ذكرناه تتميمًا للفائدة.

وقيل: إنما يراد بالعماء النفس الرحماني الذي يعبر عنه بالوجود الحق المتعين بالتعينات، وهو أول غيب ظهر، وبه وفيه ظهرت صور الأشياء، والربَّاني نسبة للرب تعالى؛ لأن الحق فيه من اسمه الرب.

كما أنه على العرش باسم الرحمن، وهذا العماء أين الحق، وهويته: أي أول ما ظهر فيه تعالى.

وشاهد ذلك حديث: أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ فقال ﷺ: «كان في عماء ما تحته هواء ولا فوقه هواء».

دفعًا لتوهم أن يراد بالعماء معناه اللغوي، الذي فوقه هواء وتحته هواء؛ لأنه عبارة عن الغيم الرقيق، وإذا كان أين الرب تعالى كان عينه؛ لأنه لا يكون هوية له تعالى إلا عينه، وعلى هذا يكون المراد بالتعينات ما يعين النفس الرحماني حتى يكون بذلك التعين أعيانًا وجودية علمية، سواء كانت غيبًا كالأرواح والعقول والنفوس، أم شهادات كالجسم والفلك، الكل فما تنازل عنه من عالم الشهادة، ولا شك أن أول التعينات: أي أول ما تعين به هذا النفس الذي هو العماء، وكان عينًا وجودية هو الصورة المحمدية المعبر عنها بالعقل الأول، والقلم الأعلى، والنور المحمدي، والحق المخلوق به، وقد يعبر عنها بالإنسان الكامل؛ إذ الظاهر مطابق للباطن، يعني كما أنه ﷺ أول التعينات في عالم المعاني كما ذكرنا، كان أول التعينات في الظاهر.

ولوكان غيبا فيكون مبدأ في كل عالم، ومنه تتفرع الأشياء؛ إذ هو الأب الأكبر.

قال العارف ابن الفارض مُترجمًا عن لسان الحضرة:

وإنّـي، وإن كـنـتُ ابن آدم صورةً   فلـي فـيه معنًـى شـاهدٌ بأُبـوتي

شاهد ذلك قوله ﷺ: «أول ما خلق الله نوري».

وقوله ﷺ: «وإني عند الله لخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته، وكنت نبيًا وآدم بين الماء والطين».

وحديث الكوكب عند سؤاله ﷺ جبريل عن عمره فقال: «إن كوكبًا يظهر في كل سبعين ألف سنة مرة، وإني شاهدته سبعين ألف سنة فقال ﷺ: أنا ذلك الكوكب».

فإن قلت: كيف ذلك العدد والمبالغة فيه؟

قلت: إذا صحَّ الحديث فلا إشكال؛ إذ ذلك كان في عالم الأرواح، وهي قديمة عندهم قدمًا غير ما يقوله الحكماء.

فإن قلت: كيف تكون قديمة وهي مخلوقة؟

قلت: لا منافاة كما تقدَّم قبل هذا.

وقد ذكر حضرة الشيخ ﷺ في الفتوحات في الباب الحادي والسبعين بعد الثلاثمائة مسائل تتعلق بهذا البحث.

ولنذكر نبذة منها تبركًا بأنفاس الشيخ، قال ﷺ:

ثم أوجد في هذا العماء جميع صور العالم، الذي قال تعالى فيه إنه: ﴿هَالِكٌ﴾ [القصص:88]، يعني من حيث صوره لا وجهه، يعني إلا من حقيقته، فإنه غير هالكٍ، ولا يمكن أن يهلك.

أقول: قد جعل حضرته ﷺ في غير هذا الموضع وجه الشيء عبارة عن الحق تعالى.

قال البيضاوي: في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88]: أي إلا الجهة التي تلي جهته تعالى.

ثم قال الشيخ: فصورة العالم بجملته صورة دائرة فلكية، ثم اختلفت فيها صور الأشكال إلى ما لا يتناهى، حكمًا لا وجودًا.

أقول: عنى بقوله: (حكمًا لا وجودًا) أن وجود العالم متناه بتناهي الدنيا دون حكمه، فإن له حكمًا في البرزخ غير هذا الحكم، وكذا في الدار الآخرة.

ثم قال: والملائكة الحافون حول العرش ما لهم سياحة إلا في هذا العماء المستدير، الذي ظهر فيه عين العرش على التربيع، وحملته من صور المعاني، وصور أجسامها الحروف الدالة عليها، وهي: أ ب ج د هـ و ز...إلخ.

وفيه ظهرت الملائكة المهيمة، والعقل والنفس، والطبيعة الذاتية، التي هي عين هذا النفس الرحماني بما فيه، وهي غير الطبيعة التي رتبتها دون النفس التي قال بها الحكماء، فإن حضرة المولى لا يقول

وبعد تقديم هذه القاعدة الكلية، فاعلم أن ارتسام المعلومات في ذات كل عالم كان من كان إنما يكون بحسب نفس العالم، فإنه كالمحل لما يرتسم وينطبع فيها كما أشرت إليه في غير هذا الموضع من كتبي؛ أن كينونة كل شيء في أمرٍ ما وتعينه إنما يكون بحسب المحل، وسواء كان المحل معنويًا، كما ذكرناه الآن في شأن المعلومات مع نفس العالم، أم كان محسوسًا؛ كحال المرآة مع ما ينطبع فيها، وهذا السر قد يتفطّن له أهلُ الفطر السلمية بأيسر تأمُّل؛ وإن لم يكونوا من أهل الذوق والاطلاع.

فإذا وضح لك هذا مع استحضارك ما وقع عليه الاتفاق من أن حقيقة الحق مجهولة؛ وأن حقيقته من حيث محض ذاته ممتازة عن حقيقة كل ذات، عرفت أن تعين حقائق العالم من حيث ارتسامها في علمه الذاتي مخالف لاتسامها وتعينها في علم كل عالم سواه؛ ومن البين أيضًا أن الحق لا يتجدد له علم بشيء ولا يقوم به الحوادث.

فثبت أن الأعيان الثابتة المسماة عند الحكماء بالماهيات باعتبار تعينها في علم الحق غير مجعولة كما مر بيانه، وهي بعينها من حيث تعينها وارتسامها في علم من سواه مجعولة؛ لأن علم من سواه علم حادث انفعالي عارض بتبعية الوجود المستفاد من فيض الحق، وعلم الحق علم ذاتي أزلي فعلي غير عارض ولا مستفاد، فتعقلاته سبحانه للأشياء تعقلات أزلية أبدية على وتيرة واحدة لا يقبل التبدل والتغير أصلا لما مر بيانه.

فمتى أمعنت النظر في هذا الأصل؛ عرفت سبب غلط الناس في هذه المسألة؛ القائلين منهم بأن الأعيان الثابتة غير مجعولة مطلقًا والقائلين بجعلها؛ وتحققت أنها باعتبار تعينها في علم الحق غير مجعولة باعتبار تعينها في علم من سواه مجعولة، فافهم والله المرشد.

نفحة إلهية

تتضمَّن التنبيه على سبب تعذُّر الإحاطة بمعرفة الحق

قيل لي في باطني ليلة الجمعة التي صبيحتها اليوم التاسع عشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وستمائة: هل تعلم ما سبب تعذر الإحاطة العلمية بالحق؟ فقلت مجيبًا: اعلم؛ ولا أعلم وأطلب الزيادة من العلم تأسيًا بنبينا محمد ﷺ؛ المأمور بأن يقول: ﴿وَقُل

=

بها أصلاً.

رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: 114].

فجاء الجواب: بأن السببَ الأقوى في ذلك هو عدم المناسبة بين ما لا يتناهى وبين المتناهي، فإن كل ما هو مُتَنَاهي القوة والقبول ذا حقيقة مقيَّدة؛ داخلة في المرتبة العددية؛ لا يُقبل من مُطلق الوجود والعلم إلا أمرًا متعينًا متناهيًا؛ ولا يحب ويأنس إلا بما ينضبط له ويتكيَّف بحاله.

فالحاصل للمشاهد من الحق علمًا وشهودًا أمرٌ متعيَّن متقيَّد مع أنه مُطلقٌ في نفسه؛ ولا نسبة بين المطلق من حيث إطلاقه وبينه من حيث تعينُّه في معيّنٍ وبمُعيَّن، فلا مناسبة بين مُطلق الحق وبين ما يتعين وينضبط منه للمشاهد والعالم به.

وأقصى درجات الإطلاق العرفاني والشهودي بالنسبةِ إلى المعرفة والشهود؛ هو ما يتعيَّن للكُمَّل مع تفاوت واقع بينهم في ذلك، فكيف بمن نـــزل عن درجتهم؟ فالأوسع دائرة علمية؛ أحقُّ بمعرفة الحق وأقرب نسبةً إلى المعرفة الإطلاقية الإحاطية المتعذِّرة الحصول تماماً؛ فافهم، والله الهادي.

نفحة ربانية

أخبر الوارد؛ أنه لا يموت إنسان في العالم إلا والحق يميته بإنسانٍ؛ أي يجعل سبب موته إنساناً آخرَ لا محالة؛ تباعدا من حيث الصورة أو اقتربا إلا الكامل، فإنه لا قدرة لأحدٍ عليه إلا الله تعالى؛ وموته باختياره.

وهنا أسرارٌ لا يمكن كشفها، والإماتة من المميت بقتل كان أو غيره تكون بأحد ثلاثة أمور:

إما «بقطع المدد» الذي به بقاء ذلك الموجود لاطلاع المميت على امتلاء وعاء استعداده وقبوله، فينتقل ذلك المدد إلى غيره؛ فيصير عين إمداد ذلك الغير هو عين قطع ذلك المدد منه فيهلك.

وقد يكون الهلاك بـــ«الإمداد بالمنافي» بواسطة مسلط أو بغير واسطة.

وقد يكون بـــ«غفلةٍ من المدد الكامل» يوجب الأعراض وانقطاع الالتفات المقتضى للبقاء، وكذا من دون الكامل من الأئمة والأوتاد والأبدال بالنسبة إلى من هو دونه وتحت دائرته، فافهم؛ فتفصيلُ هذا يطُول، والحمد لله.

نفحة ربانية

تنبَّهت من جانب الحق على أن لله أسرارًا حجبها عن الرسول زمان الدعوة وحال البعثة؛ لكونها تقتضي لذاتها تفرقة باطن الداعي عن اجتماعه على الدعوة، ووفور رغبته في القيام بحقوقها ووظائفها، ثم إذا فرغت وظيفة الدعوة وتقرَّرت أحكامها في أواخر عهد المرتضين من الرسل حينئذ يعرفهم الحق بها؛ لتحقُّقهم بالكمال المتوقِّف على معرفتها، ولزوال الموجب للستر.

ولله أسرارٌ عُرِّف بها المصطفى ﷺ؛ وهي من أرضياء الصفوة من أمته؛ لكنه لم ينبه على حصولها لمن يأتي بعده ولا حجر أيضًا، وعلة عدم الإخبار بمثل هذا مع إخباره عما دونه هو؛ لتتوفر الرغبات على الاشتمال على ما يقع به الإخبار في الحالة الراهنة، ولا تتفرَّق البواعث والهمم لإدراك تلك الأمور فيفوتها التحقق بحظها من الواردات الحاضرة، فلا تصل إلى تلك؛ لعدم بلوغ أوانها، فإنها من خصائص القرن الرابع وغيره من القرون ما عدا الأول.

لأن الأعطيات الربانية تنقسم على أهل الإعصاء؛ انقسام الفواكه وغيرها من الأرزاق النباتية والمعدنية بحسب أمزجة الفصول والأقاليم والأدوار وأهلها؛ انقسامًا لا يَقبل التنقل ولا التقدُّم ولا التأخُّر، والتغيُّر والتبدُّل.

فاعلم ذلك فقد أدرجتُ لك في هذا التنبيه علومًا جمَّةً كُلِّيَّةً لا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم، وهذا سرٌّ وجود الأرواح والصور والخواطر الربانية بحسب صورته التي حُذيت عليها الصورة الإنسانية.

نكتة

في معاملة الخضر[1] مع موسى على نبينا وعليهما السلام سر: ﴿لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً﴾ [الكهف:67] هو عين «لن تراني» والصورة؛ كالصورة بتفصيلها، فالذي لم

(1) الخضر: كناية عن البسط والياس عن القبض، وأما كون الخضر عليه السلام شخصاً إنسانياً باقياً من زمان موسى عليه السلام إلى هذا العهد، أو روحانياً يتمثل بصورته، فلم يرشد إليه نقل وغير محقق عقلاً، بل قد يتمثل معناه له بالصفة الغالبة عليه، ثم يضمحل، وهو روح أو روح لك أو روح القدس هذا عند العامة، وأما عند المحققين وجوده ثابت.

يثبت من موسى حال التجلِّي هو المعترض على الخضر في المسائل الثلاث، فكانت الأجوبة التي أجاب بها الخضر عن المسائل الثلاث اعتذاراً عن خطاب «لن تراني» وكشفًا لسره من حيث المقام الذي أَخبر عنه ﷺ بقوله: «ليس أحدًا أحب إليه العذر من الله[1]» .

نفحة ربانية

الخواطر النافذة الحكم والأثر؛ هي صور وأمر الحق، فما وقع منها في المرتبة الأولى فهي إلهية خاصة، وما نفذ منها ولم يكن هذا شأنه؛ فهي وإن كانت إلهية فإنها منصبغة بحكم المراتب التي تمر عليها، وينصبغ ذلك الأمر بأحكامها، ولكل مرتبة أحكام يعرفها المتمكِّنون، والأمر في الحقيقة عبارة عن كل تجلٍّ من تجليات الجمع الإلهي ينصبغ بحكم توجُّهه سبحانه إلى كل أمرٍ خاص يريد إظهار عينه، وسواء كان المتوجه إليه أمرًا تابعًا لحقيقة متبوعة، أم كان حقيقة متبوعة مستلزمة لحقائق تابعة تسمَّى صفات لها وخواص ولوازم ونحو ذلك.

فافهم، فقد أدرجتُ لك في هذه النكتة حل علم الأصول المؤثرة والقوابل المتأثرة، وألممت لك بما إن تفطنت له اطلعت على سر التأثير مطلقًا في المراتب كلها، فتدبَّر ترشد.

فصل من وارد ورد

حال كتابة كتاب كتبته إلى بعض الإخوان

أكرمه الله نبهته فيه على ما انطوى عليه:

أقول على سبيل الإجمال: إنه ليست لي حالة لا أرضاها مني رأيت أن الله سبحانه قد رضيها لي؛ بل قد رضيها لنفسه بي، وليست لي حالة أرضاها من حيث عدم الوفاء بما يريده مني بالإرادة الأولى الكلية المتعلقة في بدء أمر بإظهار غايته وزبدة مخضبة؛ ومن حيث الغرض الحاصل والظاهر بي في مراتب إثباتي إلا ما شاء سبحانه وقوعه وظهوره له بي من حيث أنا وبي به مَن حيث هو في مقام غيبه كل منَّا، وظهوره حكمًا أو عينًا.

(1) رواه البخاري (2698/6)، ومسلم (2114/4)، وأحمد (248/4) .

ومع هذا فلست أدري أيّما أحسن! هل حُسن حالي في حُسنِ إحسانه إليّ أم حسن حالي به ومعه مع سوء حالي في حال تعقل امتيازي عنه؟ إذ كان سبحانه من هذه الحيثية المذكورة فقط هو المختار بي؛ وله بي ما ظهر مطلقًا؛ غير أني في عافية ما دمت في العافية التي يظن أنها العافية، وإني لواجد حال تميزي المذكور طعم ما لديه وذاكر حسن ما كنت عليه للذي تقدم من مراده القديم بين في قدمي بحكمي وجودي وعدمي في مرتبتيّ حقيقتي وخلقيتي حين لا حين ولا حيث.

وحاجتي منه متى أثبتني وعيَّن فيَّ حاجةً هو كمال التحقق بما أشهدني[1] وأوضحه لي

(1) قالت الست عجم بنت النفيس: وهذا الشاهد في حال إلقائه الجسد يكون في حكم يومئذٍ وكيفية الشهود هو إلقاء الجسد الظاهر إما بإرادة، وإما بجذب، وقيامه في الصورة المنطبعة الظلية في عالم الباطن، وهذا يكون لغير الكامل ، وأما الكامل فلا يشترط أن يكون بشهوده في اسم واحد، بل قـــد يكون ثمّ شهوده محيط بالأسماء كلها وفيما وراءها، وفيما دونها، وعن الصفات، فلهذا لا يلج إن خلعـــه في أي اسم أراد، وأُريد له بخلاف غيره من المشاهد، فإن غيره لا يتجاوز الباطن لأن الـــصوري لا يتجاوز هذا الاسم، وأما قولنا: صورة الشهود إنها صورة ظلية فلأن كل من ينطلق بالظاهـــر، فإنه يتعقل له ضداً، فهذا الضد هو محل الانطباع الباطني المسمى بالمرآة، فالشهود فيه يباين الشهود العياني الظاهر، وإن كان ظله، لكنه يباينه إدراك، وشدة الظهور النوري، وأيضاً فإن الشهود يتضمن الاطلاع، لكن الاطلاع ينقسم إلى اطلاع متمكن وغير متمكن.

فالـــشهود المكـــرر في قوله: (أشهدني) هو ذو التمكين، والشهود المألوف الدائم هو العاري عن الـــتمكين، لا كـــل حـــي شاهد في الظاهر، فإذا كرر الحي الشاهد قوله: (أشهدني) عن الشهود المـــتمكن اليقـــيني، لكـــن لا يطلق الشهود والمتمكن إلا عند تمكين المعرفة فليس قوله لـــه: (أشـــهدني) مـــثل قول القائل: أوقفني وأطلعني، لأن الاطلاع يطلق على تحصر البصر في قريب، الدليل على ذلك أن كلما بعد عن البصر، فإن البصر لا يحكم عليه بحصر أي: لا يحيط به، وقد قال الشاعر في هذا المعنى:

أعـــد نظراً فالظن كالعين لا يرى   علـــى الـــبعد أبعاد الجسوم كما هيا

فالـــشهود في قـــوله: (أشـــهدني) يباين الاطلاع، وأما مباينته للوقفة فمن حيث إن كل من قال أوقفني، فإنه يعني به الوقوف في محل يقتضي به الوقفة لا يقدر على الانفصال منه جرياً إلى حيث رجوعه من ذلك الخلع بعينه، بخلاف الناطق بالشهود، فإنه يعربه إلى محل عام تندرج تحته الوقفة والـــشهود والاطلاع، فأما وقفته ففي محله اللائق بعموم شهوده كقوله ﷺ: «ذويت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها».

وأمـــا اطلاعه فتقييد بصره لما يسمع بشهوده بشرط قوله: (أشهدني)، وأما شهوده العام المباين =

لمن شاء؛ ولي في من حيث ظرفية إحاطتي؛ وخارج عني باعتبار خصوصية حالتي الراهنة؛ إذ لا خارج إلا بهذا الاعتبار.

وأن يكمل في هذا الموطن الذي هو مقام أحدية جمعه ما بدا من الأنعام به عليّ في مرتبتي الحقيقة والخلقية المذكورتين آنفًا، وتحققني به تحقُّقًا يوجب حجبه لي ولنفسه من حيث تعينه في الرتبة؛ الظاهرة الحكم بي عن كل شيءٍ هو مظهر له، أو تعين من تعيُّناته بشأنه المشتمل على سائر الشؤون الذاتية، ويقوم عني بكل ما كان ينضاف إليّ من قبل من الصفات والأحوال.

فاستقر في حجابية غيب ذاته وعزّه الأحمى بعين استقراره؛ وفيه وعلى نحو ما يعلم في هذا الاستقرار حتى أعود محوًا في إثبات، وجمعًا في تفصيل، وكثرةً مستهلكة في وحدة، ووحدة مُنَفَّشةً في كل كثرة، ووجودًا صرفًا في عدمات تتراءى، وغيبًا ظاهرًا في كل عينٍ وغيبٍ، وباطنًا عن كل غيب معلوم أو مشهود، وعين غير منتف بنفي ولا مثبت بإثبات في كلِّ جمعٍ وفرقٍ، وظهورٍ وبطونٍ، وعددٍ ومعدودٍ، وبساطةٍ وتركيبٍ، وإطلاقٍ وتقييدٍ، كل ذلك بالذات لا أتعين في صورة تحضرني، ولا أدخل تحت حكم يضبطني ولا يقيدني بأمر شيء غيري، ولا يطلقني موطنًا كان أو زمانًا أو نشأة أو حالاً أو مقامًا أو غير ذلك مما شأنه بعض ما ذكر أو كله.

ومتى استغرب الغريب من حالتي هذه هذا السؤال مني أعذره؛ فإني أستغربه أيضًا كذلك، ثم أعرض من وجه عنه إعراضي بعض الأحيان عني مخاطبًا ربي الذي عنت لوجهه أرباب العالمين، فأقول:

لَـــوْ لَمْ تُرِدْ نَيْلَ مَا أَرْجُو وَأَطْلُبُه مِنْ جُودِ كَفَّيْك ما عَلمتني الطَّلَبَا

لا إله إلا الله الواسع الحليم العزيز المنَّان العليم.

وارد عزيز المنال جداً

اشتمل على أسرارٍ كليَّةٍ إلهيةٍ عالية؛ منها:

سرُّ المقام والحال، وكيفية التلبُّس والتحقُّق بهما.

= بالـــوقفة فـــلا يكون إلا بعد الاطلاع والوقفة حتى يحصل له عموم الشهود بأنها مقامات متعددة والشهود يغمها.

وصورة الخروج والتحرُّز من رقِّ كل مقام وحال؛ من حيث العلم أو من حيث الشهود؛ اتِّصافاً، وتجليا مستصحبًا أو غير مستصحب؛ جمعًا وفرادى.

وتضمَّن هذا الوارد أيضًا الكشف عن سرِّ القدر؛ لا من حيث حقيقته؛ فإنه قد كان معلومًا قبل ذلك؛ بل من حيث أصل الحكم فيه باعتبار العلة الغائية المقصودة بالحكم التقديري لعينها، وأريت كل ذلك أراه محققة جامعة أحاطية مع ضمّ، ثم آخر تضيق وقتي هذا عن ذكرها، وقد تذكر وتظهر فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك:

أن المقام لا يحصل غالبًا إلا بعد ضَرْبٍ من التمحيص والتنبيه على ارتكاب أعمال يكون لها مدخل في حصول المقام، وتكون شروطًا في التحقُّق به، وبعض تلك الأعمال أكثرها يثمر أحوالاً بعضها ناتج عن بعضٍ ومعد للتلبُّس بالبعض الآخر.

ثم يحصل فيما بينهما وبين ما ينتجه من الأحوال امتزاج وتمحص يوجبهما الطوارئ الخارجية من الأمور الكونية والخواطر المنبعثة من الباطن بموجب العقائد السابقة والصفات الغالبة؛ وتتولد الحالة الثانية المقامية من بين ذلك كله؛ فيتصل بتلك الحالة حكم علم صاحبها وذوقه السابق؛ إن كان قد سبق له ذوق كُلِّيّ أصْلِيّ؛ وإن لم يسبق له ذلك فحكم اعتقاده السابق في ذلك ما قلناه؛ فتتجلّى به نفسه تارةً علمًا فحسب، وتارةً علمًا واستحضاراً وقتًا دون وقت، وتارةً يقوى حكم ذلك المقام فيه؛ فيصير وصفًا لازمًا محكومًا بالنسبة إلى لمن قُدِّر له التجاوز عن ذلك المقام مثلاً أو عن سائرها.

وأما من لم يكن بهذه المثابة؛ فإن حكم المقام ووصفه يتملكانه من حيث معرفة الأمر المستلزم لاستحضاره والتلبُّس به تعشُّقًا واعتقاد أنه الغاية؛ فلا يبرح فيه ويكون محكوم المقام لا حاكمًا عليه؛ بخلاف القسم الأول العالي، فإن كل من كان من أهله يستجلب الحال المستلزم للتلبُّس بحكم المقام متى شاء ببعض جواذبه ولوازمه، وكذلك يتحرَّز من حكم المقام وينسلخ من أوصافه إذا شاء دون انحصار فيه، أو في غيره من المقامات أيضًا؛ إن كان من الأفراد والكُمَّل مع التمكُّن من التلبُّس بما شاء منها والاستجلاب له بسببه أو أسبابه؛ إن كانت له أسباب متعددة، وهذا حال الأكابر.

وأما من دونهم فينحصر في مقام أو مقامات معينة لا يمكنه الانسلاخ عنها وعن

أحكامها والأحوال الخصيصة بها؛ لعجزه عن التعدي[1]، أو لاعتقاده أيضًا أن ليس وراء ما هو فيه أمر يختار التجاوز من هذا إليه أو الطلب له أو الاستشراف عليه، وهذا الوصف والحكم يصدقان على ما عدا الكُمَّل والأفراد،وإن عُدَّ أهله من المحققين.

وموجب ذلك سرَّان إلهيان:

أحدهما: استجلاء الحاصل، والارتواء بنتائجه، والاقتناع بثمراته كما مر.

والسر الآخر: هو حكم مناسبة ذاتية أو صفاتية توجب سكينة وطمأنينة؛ لولاهما لم ينقطع تشوُّق سالك عن طلب المزيد، والرقي إلى ما وراء الحاصل، ولو كان ذلك؛ لم تنعمر المراتب والمقامات بأربابها، ولا استمر سلوك الجميع نحو ذروة الكمال، وتعطَّلت حالتئذ أحكام الأسماء والصفات الإلهية، وخلت المراتب الإلهية والكونية من أهليهما، ولم ينتظم أمر الوجود، ولا ارتبط بعضه ببعض، ولا ظهر سر الجميع والتمييز والتفاوت والخلاف والاختصاص والمناسبات.

وسر اختلاف الأمزجة والأرواح والأوقات الظاهر أحكامٌ جميعها بحسب الأسماء والصفات؛ المتعينة من الشؤون الذاتية الإلهية المعبَّر عنها عند بعضهم بـــ«الممكنات».

فالأمر ظاهر التنوع على الدوام؛ والتنوع من الظاهر الواحد الأحد بحسب أحكام المراتب التي هي كالأشكال بالنسبة إلى المتشكِّل؛ وبالمراتب الكلية تتعين الشؤون التفصيلية؛ فما غَلَبَ عليها وَصْفُ الشرف والاعتلاء نُسبت إلى الجناب الإلهي وأضيفت إليه، وما توهّم فيها شين ونقص أُضيفت إلى الكون، والكل صفات كمال وإلهية من حيث إضافتها إلى الحق عند من عرف وشهد ما الأمر عليه.

(1) معنى التعدي هاهنا: التجاوز، وهذا تـــزيل حسن من محل الغاية التي هي مقتضى الفيض، وهذا المحل مختص بالذات إذ لا يتجاوز الشاهد صفات الذات إلا إذا اتصف بريء عن الصفات، فالتجاوز عن الصفات هو اتصاف الشاهد بالذات فقط ولما منع عن التقييد بصفة الإطلاق التي هي مختصة بالذات تجاوز هذه الصفة باسم المنع الموجب للتجاوز وعاد ذاتاً عاريةً عن الصفات ممتلئة فياضة جاذبة دافعة منها وعليها وبها وإليها حال كان ولا شيء لكن الذات محال أن يقف على نمط واحد أكثر من آن، فالامتلاء والفيض والجذب والدفع تكون في الآن الذي هي فيه ولا شيء، وموجب هذا الاستعلاء بصفة التجاوز هو اللفظ بالمنع؛ لأنه لما منع عن التقييد بصفة الإطلاق ولا بُدّ من الفيض إلى جهة لأنه لا وقفة أخذ في الاستعلاء وتسمى باسم الذات حال كان ولا شيء.

فالكليات الأُوَل؛ كالأجناس، وتوابعها كالأنواع، ثم أنواع الأنواع، وبعدها الأشخاص، فظهر بما قلنا وما ذكرنا سرّ التعدُّد والكثرة المنسوبين من حيث الأسماء والصفات إلى الحقّ، ومن حيث الكثرة الوجودية والتركيب إلى الكون، وظهر بذلك سر النقص والكمال في العلم، والجهل والشرف والخساسة بالنسبة والإضافة.

فسبحان من أوجد الأشياء؛ فكان عينها في جميع الحالات على اختلاف الأوقات، لا رب غير.

سر شريف

تَصوُّر الحوادث والحدوث إنما موجبه حكم الحدوث في محلّ المتصوِّر وسلطنته؛ وكذلك القدم؛ فالحوادث طارئة على الحادثات لا على القديم؛ وإليها يُنسب القَبْلُ والبَعْدُ، والقُرْبُ والبُعْدُ؛ لا إليه.

والقِدَمُ لا يُتصوَّر حقُّ التصوُّر على ما ينبغي إلا بعد ظهور سلطنته في ذات المتصور وإدراك حكمه فيه، فإنه؛ أعني القدم ليس بوصفٍ حقيقي للحق ثابت له دون الحادثات، ولم يُرد ذكره في الكتاب والسنة، والسبب في ذلك ما ذكرناه؛ فهو وصف كوني أيضًا باعتبار أشرف وجوه الكون؛ ونسبته التي يلي الحق من حيث تعلُّق علمه به سبحانه أزلاً، فافهم هذا فإنه من لباب المعرفة، والله المرشد.

سر كبير

ظهر في ضمن نفحة ربانية وردت

«النجاسة» من حكم الشرك، والبعد، والجهل، والقيد، والإمكان.

و«الطهارة» من حكم الجمع، والتوحيد، والإطلاق، والوجوب، والإيقان.

والحل يتبع الطهارة والحرمة تتبع النجاسة، وسر المساواة وحكمه إنما تصح وتثبت باعتبار حكم الحقائق من حيث إن لا تفاوُت بينها في كونها حقائق؛ والترجيح يقع في الصفات واللوازم والعوارض، وليس حكمُ شيء منها يقاوم حكم الحقائق، وأما الصفات فتُقاوَم بعضها بعضًا.

فافهم هذا الأصل الكلي؛ فإنه إن فك لك معماه تحققت أن مدار أحكام الشريعة على ما ذكرنا، والله الهادي.

نفحة ربانية

ما من حكمٍ من الأحكام نُسب إلى من نُسب إليه إلا وظهوره موقوفٌ على أصله، فهو من جهة المحكوم عليه؛ إن كان تحجيرًا: عبارة عن أثر صفة تقييده وإمكانه إن كان ممكنًا، وهو من جهة الحاكم؛ أعني الحُكم: عبارة عن إبانة حال المحكوم عليه، وحال الحاكم أيضًا من حيث ما هو مبدئ ومتعين بالحاكمية من حيث ارتباطه بذلك المحكوم، وظاهر في مرتبته؛ أي مرتبة المحكوم عليه بحسبه لا مطلقًا أيضًا؛ بل من حيث حالته تلك، فاعلم ذلك.

سرٌ كبير

إنالةُ الحق سبحانه الرسول ﷺ درجة الوسيلة بدعاء الأمة؛ نظير ما ظهر من كمال الحضرة الجامعة للسماء والصفات بسبب قبول الأعيان الممكنة الأمر التكويني وإجابتها بالذات، لأن يكون مجالاً للحق سبحانه، وقابلة للظهور بأحوال ذاته؛ حتى ظهرت كمالاته المستجنة في غيب هويته في أمهات حضراته، وأول أمهات الحضرات المُرادة هنا الحضرة العلمية، وآخرها القلب الإنساني الكمالي الجامع للجميع؛ المشار إليها بقوله: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن[1]» الحديث.

وما بين هاتين المرتبتين مراتب أُخَر كلية؛ منها: «صورة الحضرة الجامعة»؛ وهي الأرض، و«حضرة التجلي الرحماني»؛ أعني العرش المحيط، و«حضرة الحشر والتجلي المختص به»؛ القائل: ﴿لمنِ المُلْكُ اليَوْمَ﴾ الآية [غافر: 16]، و«حضرة كثيب الرؤية»، و«حضرة سماء الدنيا»، و«حضرة المعية والإحاطة والصحبة».

سر كبير

ورد عليَّ واردٌ قويٌّ وأنا عابرٌ في بعض أسواق القاهرة؛ قال: من لم يعمل فيما علم بما يعلم؛ أتي عليه من حيث لا يعلم؛ وكان علمه ذلك حجة عليه؛ وكان تركه العمل بموجب علمه كفراناً منه بتلك النعمة العلمية، فإن شكر كل نعمة من نوعها؛ وشكر العلم الذي لم يؤمر العبد بكتمانه مطلقًا هو نشره؛ والعمل بمقتضاه ورعاية حق الله فيه بموجب

---

(1) تقدم تخريجه.

الميزان المختص بذلك العلم.

ثم قيل لي: وللعلم المأمور بكتمانه شكرًا أيضًا؛ وهو أن يفرد العبد لله عملاً خاصًّا لا يعلمه منه غير الحق، فإن ذلك يثمر المزيد من خير لا يكون بين العبد وبين ربه فيه واسطة؛ ويثمر المزيد من العلم المكنون المشار إليه، وإنه من أشرف العلوم، فإنه لا يكتم إلا ما يعظُم ويعزُّ.

ولهذا كان حملة العلوم المكنونة أُمناء الحق وخزنة أسراره، الذين لهم كمالُ القُرب [1] والاختصاص بالتمكُّن، والثبات، والصبر الذي منحوه وتَحَلَّوا به؛ فلا يقلقون لحمل تلك الأسرار، ولا تنبعث بواطنهم لإفشائها لهزَّةٍ حاصلةٍ من محبة خِلٍّ عزيز، أو غضب ثائر على عدوٍّ معتَدٍ أثيم؛ أو تشوف لإظهار ما يثمر عزًّا ظاهرًا، وشرفًا باهرًا، وراحة عاجلةً؛ بل هم ثابتون تحت أمر ربهم فيما ائتُمنوا عليه؛ مواجهون لحضرة ذاته بقلوبٍ طاهرةٍ من كل نقشٍ مذمومٍ ومحمود، وعلمٍ وعمل، وشوق إلى مطلب متعين؛ وافون بعهده؛ مراقبون لما يصدر من حضرته في حقهم وما يتعين لهم منه ليكونوا بحسبه.

نفحة شريفة

القطب قلب الوجود الكوني، ومرآة التجلي الذاتي الكمالي الجمعي الأحدي، والإمامان له بمنـــزلة الأبهران؛ وهما عرقان يخرجان من باطن القلب فيتشعب منهما جميع الشريانات في أسفل البدن وأعلاه، وتجويفًا؛ القلب مثالان لمرتبتي الإمامين.

---

(1) التجلي: ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب، إنما جمع الغيوب باعتبار تعدد موارد التجلي، فإن لكل اسم إلهي حسب حيطته ووجوهه تجليات نفس عدد أمهات القلوب التي تظهر التجليات من بطائنها سبعة:

غيب الحق وحقائقه.

وغيب الحق المنفصل من الغيب المطلق بالتميز الأخفى في حضرة «أو أدنى».

وغيب السر المنفصل من الغيب الإلهي بالتمييز الخفي من حضرة «قاب قوسين».

وغيب الروح: وهو صورة السر الوجودي المنفصل بالتمييز الأخفى، والخفي ثوبه السابع الأمري.

وغيب النفس: وهي أسر مناظره.

وغيب اللطائف البدنية، وهي مطارح أنظاره لكشف ما يحق له جمعاً، وتفصيلاً .. فافهم.

والتجلي: اختيار الخلوة، والإعراض عن كل ما يشغل عن الحق.

فالإمداد الإلهي يصل بالروح إلى باطن القلب، ثم ينقسم بحسب التجويفين في الأبهرين، ويسري إلى جميع البدن بواسطة ما يتشعَّب بالأبهرين ومنها، وانقسم في الشرائين، وفي خارج العالم ما هو نظير لما قلناه من حال النشأة الإنسانية، وهنا أسرارٌ، وهذه تذكرة، فتذكَّر.

بارقة ربانية

اعلم أن أبا الوقت هو الذي عرف حقيقة الزمان ومسمًّى الدهر، وله وبفروضه وتقديره تميُّز الوقت؛ الذي هو الآن من مثله، واتصلت أحكام الآنات؛ فظهر بها التفضيل والتفصيل لأجله؛ وعاين طي الزمان ونشره، وسره وجهره؛ حسًّا وخيالاً؛ روحًا ومثالاً؛ مقامًا وحالاً؛ حاضر البال في أدواره حين سيُّره في عوالمه وأكواره من غيب عينه إلى شهادة بينه؛ آتيًا مجتمعًا، ورجعًا متحلِّلاً متصدِّعًا، ثم عائدًا بعد انتهاء سيره السلوكي ووصوله الحقيقي من غير مفارقة بالله؛ معتليًا على النُّظراء والأشباه؛ محتجبًا بربه؛ مستهلكًا في حماه؛ مُعرضًا عما سواه لا يراد لعينه إلا هو.

نفحة كلية

تتضمن سر قبول الأكابر المحن واستيلاء البلايا عليهم أكثر من غيرهم.

وسر قوله ﷺ : «إن البلاء موكل بالأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل[1]» وأسرارًا أخر عزيزة جدًا.

محن الكُمَّل والأولياء والأنبياء لها سببان غير ما ذهب إليه فِهمُ عُلماء الرسوم، وفِهْم أكثر أهل الذوق:

أحدهما: سعة دائرة مرتبتهم مع صحة محاذاتهم حضرة الحق من حيث العبودية والنيابة المشار إليهما بالخلافة والظلِّية؛ فليس في الحضرة الإلهية والإمكانية أمرٌ لا يقبله سعتهم، ولا ما ينافيه استعدادهم وحالهم، فيقبلون بالذات والحال الجمعي والمرتبي من حضرة:

﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾ [الحجر: 21] من كل ما فيها بحسب ما يتسع له حال النشأة، إذ ذاك والوقت المقيَّد أيضًا.

وفي قوتهم قبول الجميع، نعم! وقبول كل ما تضمنه غيب الحق؛ لكن شيئًا بعد شيء؛ لعدم مساعدة الإله؛ كما قيل:

---

(1) رواه الترمذي (610/4)، وابن ماجه (1334/2)، وابن حبان (184/7) بنحوه.

فـإنْ أُتـيَ دَهْـرُه بأزمـنةٍ   أَوْسَـع مـن ذَا الـزَّمانِ أَبْـدَاها

فكما يقتضي قابليتهم التامَّة كلَّ خير؛ كذلك يقتضي قبول ضده النسبي ما داموا مرتبطين بهذه النشأة الإحاطية الجامعة، وهذا السر هو سبب خوف الكُمَّل.

وقوله ﷺ: «والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بما أتقي[1]»؛ لكمال السعة ومطلق الإمكان.

ومن هذا الباب قوله: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ﴾ [الأحقاف: 9]، فإنه خرج من دائرة الأسماء والصفات إلى فسيح حضرة الذات؛ فقابلها بسعة مضاهاته وحاذى إطلاقها المجهول التعين بمثله من حيث ما يضاهيها بخلاف حالة المتقدم، فإنه ما دام في حضرات الأسماء يعرف ما يفعل به وبغيره إن شاء الله، ولهذا عرف أسماء الفوارس العشرة الطلائع وأسماء قبائلهم وعشائرهم وألوان خيولهم قبل وجودهم بنحو ستمائة سنة وكسر، وفي هذا المشهد الذاتي لا يعرف.

بل يقول في الريح ولعله كما قال: «قوم عاد[2]» الحديث، وقال في بدر أيضًا: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لن تعبد في الأرض[3]» مع سابق قوله: «زويت لي الأرض[4]» الحديث.

وقوله: «هذا مصرع فلان وهذا مصرع فلان[5]».

وقوله لابن صياد لما قال له معارضًا؛ بل أنت: « أشهد أني رسول الله آمنت بالله وكتبه ورسله، مع أنه خاتم النبيين[6]»، وهنا بحارٌ زاخرةٌ يعطب فيها الفحولُ، فما الظن بسواهم؟

والسبب الآخر المقتضي للمحنة كمال العدل الاعتدالي الذي به قامت السماوات والأرض، فإنه ليس من العدل الأتم أن يحظى بالسعادة الباطنة الأخروية طائفة، ويصفوا لهم الدنيا أيضًا دون كدر ولا تبعه ويحرم آخرون، كل ذلك من كل وجه مع صحة هذا

---

(1) ذكره الحافظ في فتح الباري (151/4)، والمزي في تهذيب الكمال (476/15) .
(2) ذكره المناوي في فيض القدير (538/3).
(3) رواه أبو عوانة في مسنده (220/4).
(4) رواه ابن ماجه (1304/2)، (283/1)، وذكره القرطبي في تفسيره (144/11).
(5) رواه ابن حبان (25/11)، وأبو عوانة في مسنده (283/4)، والطبراني في الصغير (233/2).
(6) رواه الطبراني في الكبير (290/12) بنحوه.

الأصل؛ وهو أن هذه الدار دار الجمع الأتم، ومع صحة أن كل شيء فيه كل شيء لا محالة، فأين الجمع؟ إذ لو وقع ما ذكرنا ضعفت درجات الأمر الاعتدالي وأحكامه للانحراف المحمود أو المذموم بالغلبة التي تكاد تستهلك أحكام ما غلب من مجموع الأمر كله.

وأما التعطيل فمحال، فلا بُدّ من ضرب ما من المزج من كل شيء بالفعل لا بالقوة؛ وبالوجوب لا بالإمكان؛ ليصدُّق أن كل شيء فيه كل شيء؛ وكل شيء بالفعل هو الإنسان الكامل من حيث بعض مراتبه فيظهر فيه كل شيء، ولو من جهة أحكامه الكلية، فإنه الأنموذج الجامع.

ومن المقام الذي هذا لسانه يعرف سر مآل الخلق إلى الرحمة دون تخصيص واستثناء؛ فهذا برهانه.

وحديث أن المحن إنما كانت لمزيدٍ من الترقيات، ورَفْعَ الدرجات، ونيلَ ما قُدِّر ألا يُنَال إلا بعضو؛ وكل العوض هو المرض أو غيره من المحن؛ فهذا وإن كان داخلاً في دائرة الجمع، وواقعًا في جملة أحكام المقام المنبَّه عليه؛ لكن ليس هو السبب الحقيقي ولا الغاية المقصودة، ومن اقتصر على هذا ومثله، ووقف إدراكه عنده فهو من القاصرين والجاهلين بكنه الأمر وجلية الحال.

وهذا مجملٌ يطول تفصيله، ويعسر بسطه وتوصيله إلا شفاهًا؛ وإنما غلبت على نفسي، فقيل ما قيل.

نفحة بلسان المناجاة[1]

اللهم امح جهلي بعلمك، وَنفِّر ظُلْمتي بنورك، وانْشُر ما ضاق واندمج مني بإطلاقك وكمال سعتك؛ ولا تشتتني بآياتك في تعريفاتك؛ بل اجمعني عليك واجمع لي حظي منك

(1) تقول الست عجم بنت النفيس: إن المناجاة مقام لائق بالسيادة لأنه في حال المناجاة يكون الرب والعبد قد تماثلا في المقام لأن المرآة في حال المناجاة تنشأ عن المقابلة بين المناجي والمناجى، فالشاهد يدرك صورته منطبعة في المرآة شاهد، وصورة المقابلة هي محل الانطباع وهي المرآة ذات الوجهين وسريان الخطاب الذي عبر عنه بالمناجاة هو جذب المشهود مريد الفناء الشاهد فصورة هذا الجذب تنطبع في سمع الشاهد فيعبر عنه بالمناجاة، وهذا المنطبع في السمع وهو الجذب شبيه بالاتحاد فلا يدركه الشاهد حتى يطلع على صورة الاتحاد، وهذا يكون فيه الشاهد مشهوداً والمشهود شاهداً ويتصف الشاهد المعهود بالمقام الأعلى.

ومما يصدر عنك، وكُنْ لي عوضًا عني وعن كل شيء امتاز في زعمه أو زعمي عنك؛ بل وامتزت عنه بأحدية جمعك، وكفاني عقوبة كلتك لي إلى ما يظن أنه غيركم في زعمي حال إسبال سترك، ولا تجعلني منك بحيث أنت مني؛ ولكن أظهر تعيني فيك لك بي؛ لا لي بك لأكون المعنى المحيط بكل حرف والموصوف المتعين بكل وصف؛ ولك أول الشأن وآخره وباطنه المجمل وظاهره، وكيف لا! وإليك يرجع الأمر كله؛ سواء ظهر بي بعضه أم جُلُّه.

بارقة إلهية

«أعظمُ اللذات»: اقتطاع الحق عبده في كنف عزّه، وغناه بعد عودة الاستهلاك في حرم التجلي الذاتي.

و«أعظم الآلام»: كمال إدراك القلب ما لا يلائمه؛ مع الإحساس بفوت الكمال المذكور في باب اللذة، وتصوُّر إمكان حصوله المتوقِّف على ستر الحق مراده منه حسب سبْق علمه فيه، أعاذنا الله من ذلك وحققنا بالحالة الأولى.

بارقة إلهية

أعظم الناس نعيمًا في الدنيا بمعنى الكثرة؛ سواء كان من الكُمَّل أم لم يكن؛ هو الذي وافقت إرادته الطبيعية والنفسانية مراد الحق سبحانه منه وعلمه فيه؛ مع ملاحظة ذلك في كثيرٍ من الأوقات.

وأكثر الناس تألُّمًا؛ مَن كثرت فيه الأماني الشهية التي لم يقدر ظهورها في الحسِّ مع نقص عزائمه في كثير مما يتوخَّاه.

نسأل الله العافية من ذلك، والفوز بالأول مع أشرف الحالات وأجملها وأكملها؛ إنه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول.

نفحة تتضمن جملة من أسرار السلوك[1] والسفر وسر البطون والظهور والجمع

والتفصيل في المراتب الإلهية والكونية وما بينهما من الأسماء والصفات والنسب والإضافات:

اعلم أن تعين الحق سبحانه في مرتبة ظاهرتيه من وجه مغاير لشأنه الذاتي الغيبي في حضرة بطونه كما أشار إليه في كتابه العزيز، ولنفس تعينه في حضرة الظهور والبطون درجات كل منها بالنسبة إلى ما قبله ظاهرٌ، وبالنسبة إلى ما بعده باطنٌ؛ شهدت بصحة ذلك العقول السليمة الأذواق الصحيحة والشرائع.

فظهوره في مرتبة العقل الأول الذي هو القلم مخالفٌ لظهوره في مرتبة اللوح، وظهوره في مرتبة الأرواح التي تحت اللوح من حيث ما هي أرواح مجرَّدة فقط؛ مخالفٌ لظهوره في عالم المثال المُطلق بالمغيبات المثالية؛ وظهوره، في عالم المثال المطلق مخالفٌ لظهوره في عالم الشهادة من حيث خصوص نفس الشهادة؛ وظهوره من نفس الشهادة لا فيها فقط؛ مخالفٌ لظهوره في عالم الشهادة من حيث الحكم الجمعي الأحدي، فإن تجلي الجمع الأحدي لا يحصل للكُمَّل إلا في عالم الشهادة، والموطن الأرضي، والنشأة العنصرية.

فإذا عرفت هذا، فاعلم أن درجات الإدراك تترتَّب وتتفاوت بحسب درجات الظهور والبطون النسبية المشار إليهما وبالعكس أيضًا، وتحقُّق المجموع؛ أعني الظهور والبطون والدرجات؛ إنما هي بحسب أحوال الأعيان الثابتة التي هي سبب تعينات الأسماء والصفات المنسوبة إلى الحق، ولا تصحّ نسبتها إليه سبحانه في ذوق الكُمَّل إلا من حيث

---

(1) معنى السلوك هو النفوذ إما في اللطائف، وإما في الكثائف، فاللطائف مؤدية إلى المعاني وحل المشكلات الغامضة المستبهمة، والكثائف هي الأجسام المتميزة فتخترق بالنفوذ ذوات الأجسام المتميزة في حال جريه في الأحدية المتكثرة، فلهذا أسماه بالسلوك لأنه اختراق من شيء إلى شيء فلو كان في الأحدية العارية عن التميز لكان عبر عنه بغير السلوك إما بالجري وإما بالإدراك، فلا يتوهم متوهم أنه جرى في ثنوية ولا في أحدية صرفة عارية عن التمييز، وإنما هو دخول موصوف في صفاته.

وهذه تسمى أحدية التمييز فصورة التمييز ذكر السلوك والجري الذي يتضمنه السلوك فعرفنا أنه يخترق هذه الصفات المتعددة شيئًا فشيئًا بتورية السلوك.

الأحوال؛ فهي في الحقيقة كما قلنا أسماء الأحوال ويصدق في حقه سبحانه من حيث إنه ذو أحوال، ولهذا جَهَلَها أكثرُ العارفين؛ فضلاً عن أهل العقل الرصين، فإن التجليَّات كل منها من وجه مخالفٌ للآخر.

وهذه المخالفة المذكورة في هذه القاعدة الكلية إنما تثبت وتحصل من الجهة التي تغاير بها الاسم المسمَّى، الصفة الموصوف، فإن القدرة من حيث هي قدرة مغاير للإرادة من حيث هي إرادة، وأما من حيث الذات الموصوفة بهما، والمتعينة أيضًا فيهما بحسبهما فلا تغاير ولا تعداد، وهكذا الأمر في سائر الأسماء والصفات والأحكام والشؤون والدلالات.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن للحق في كل موجود تعينًا ذاتيًّا غير التعينات الأسمائية والصفاتية التي له في ذلك الموجود، والتعين الذاتي مكتنف بأحكام تلك الصفات ومحجوب بصورها؛ فالرياضة، والسلوك، والسير، والدلوك، والخلوة، والذكر اللازم، والجمعية التي هي صفة الطالب المصمم الجازم؛ إنما فائدته وزبدة محضته وغايته التحقُّق بجميع ما انبسط وظهر، وبسط ما اجتمع وتوحَّد، واجتمع واستتر؛ فيدخل الخارج، ويخرج الداخل، ويجتمع المفترق، ويفترق المجتمع، وينصبغ كل فرد من أفراد مجموع الأمر بصفة الجمع، ويظهر بوصفه وحكمه، فيقوم كل فرد فرد من الأشياء مقام الكل، ويتبدَّل الحكم، ويتحقق العلم؛ فتصبغ الأسماء والصفات بعد توحُّدها بحكم التعيُّن الذاتي، ويسري أثر ذلك في ذات السالك بأحدية الحكم الذاتي الإلهي آخرًا؛ كما انصبغ التعين الذاتي بحكم الصفات المتعددة والأسماء أولاً حال التعين والظهور الأول من الغيب المحقق إلى الشهادة التي هي محل ظهور كمال أحدية الجمع والسيادة.

ثم إن السالك إذا وصل إلى هذا الحال الأسنى، وتحقَّق بالتجلي الأجمع الأقرب الأدنى؛ رقي به بعد اكتسابه أوصافه وأسمائه وأعلامه وإمضائه فيه، وفيما خرج عنه باعتبار أحكامه إلى قاب قوسيه ومجمع قسميه، ومنبع فرقيه، فأدرك بعدما أدركه أولاً في كل مدرك، وعلم ما علمه من قبل في كل معلوم.

ثم لا يزال يرتقى في درجات الشهود، والتقريب، والتعريف، والتحليل، والتلطُّف، والتلطيف حتى يكون عينَ وجدِ كلِّ واجدٍ، ومنبعَ علمِ كلِّ عالمٍ، ومنصَّةَ تجلي كلِّ مشاهدٍ، وتنبعث العلوم الإلهية من عرصة قلبه؛ لا بتنـــزُّل ولا تصاعُد من المتلقي، ولا تعمل؛ بل شهود ذاتي وتحقُّق صفاتي.

ومن عباد الله من يتجاوز هذا المقام أيضًا؛ فيصير مرآةً تضاهي سعتها وصحتها سعة الحضرة الذاتية وصحتها وإطلاقها؛ فيكون مرآةً أيضًا لعين علم الحق الذاتي من كونه صفةً أو نسبةً لا تغاير الذات، كيف قلت؟!.

وهذا حكمه أيضًا مع سائر الأسماء، والصفات، والأحكام المنسوبة إلى الحق وإلى سواه، والتجليات؛ فهو لا يخلو عنها، ولا ينحصر فيها؛ ولا يكون وعاءً لها، ولا تخرج عنه يتبع الحق في شؤونه بحسب جميع مراتبه، فإنه جامعها، ويكون الحق أيضًا تبعًا له في ظهوراته فيه، فكل منهما من وجهٍ مرآة للآخر وتبع له؛ وحينئذ تعلم سر قوله: «المؤمن مرآة المؤمن[1]»، كيف هو؟!.

ولهذا المقام أسرارٌ لا يقال ولا يظهر حكمُها وسرُّها لذي علم معين ولا حال. والحمد لله و ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

سر شريف

موضح أمر الإرادة المشيئة والفرق بينهما

اعلم أن «حقيقة الإرادة»؛ هو طلب ذاتي من المريد يوجبه استجلاؤه بعض معلوماته واستحسانه إياه لمناسبة غير معلل، هذا وإن كانت حقيقة المناسبة في نفس الأمر معلومة؛ لكن قد لا يسوغ ذكرها.

ثم نقول: فيثير ذلك الاستجلاء باعثًا وقصدًا يتعلقان بإبراز المطلوب من مقام كمونه إلى عرصة الظهور بقوةٍ معقولةٍ مقرونةٍ بآلةٍ، أو مقرونة بتوجُّهٍ جمعي فحسب، وذلك؛ ليحصل كمال التمكُّن من استجلاء الأمر المراد تمامًا وكمال التصرف فيه.

هذا إن كان الاستجلاء غير خارج عن ذات المستجلي، فإن لم يكن كذلك وكان للشيء المستجلي صورة ممتازة عن ذات من يستجليها، فإن انبعاث القصد إلى طلب ذلك المراد وتحصيله؛ موقوفٌ على شعور أوجَبَه إخبار أو شهود له من حيث بعض أوصافه؛ يحرك الباعث إلى طلب الموصوف، أو تخيل محاكٍ لصورته، سواء كان ذلك التصوُّر الخيالي مطابقًا لما عليه الأمر المستجلي المستحضر والمطلوب حصوله، أم لم يكن.

---

(1) رواه أبو داود (280/4)، والطبراني في الأوسط (325/2)، والبيهقي في سننه (167/8).

وعلى كل حال، فلا بُدّ وأن يكون المطلوب من حيث هو مطلوب معدومًا عند المريد حال الطلب؛ سواء كان له وجود خارج عن ذات المريد، أم كان أمرًا مدمجًا وكامنًا فيه يطلب بروزه واستجلاؤه ممتازًا عنه.

وأما «المشيئة»: فهي إن تعلّقت بأمرٍ معدومٍ؛ لكن لا بُدّ وأن يكون سبب تعلُّقها بالمعدوم أمرًا موجودًا يقبل الاتصاف بذلك الأمر المعدوم الذي تعلّقت المشيئة أو يقبل اتصاف حكم المعدوم إليه؛ سلبًا أو إثباتًا، فالأمر الموجود هو المحرك للمشيئة، والسبب في تعلقها بالمعدوم، فيشترك المشيئة مع الإرادة في التعلُّق بالمعدوم، وينفرد المشيئة بمزيدِ التعلُّق، ويتوقف تعلقها بالمعدوم على أمرٍ موجود من ذلك المعدوم؛ بمعنى أن يكون الموجود وصفًا، والمعدوم موصوفًا أو عكس ذلك؛ وسواء كان الوصف ثبوتيًّا يطلب سلبه أم عكس ذلك بعد معرفة أن الموجود هو سبب تعلق المشيئة بالمعدوم حال التعلق، وبالنسبة إلى ذي المشيئة لا غير، فافهم.

نفحة إلهية

بوارد شريف

يتضمَّن كشف سرّ التذكُّر الإنساني والنسيان، وسرّ التدبُّر والتفكُّر، وسبب صحَّة إضافة التدبُّر إلى الله سبحانه وإلى الكُمَّل من عباده دون التفكر؛ وحال الكُمَّل من خلفاء الحق وحكمهم وحكم الأرواح الجزئية في ذلك؛ والفرق بين الكُمَّل وغيرهم من الأناسي في هذا الأمر؛ وصورة تجلِّيهم بالعلوم المكتسبَة والفكر والتدبر أيضًا، وصورة تلقي أهل الله العلوم الوهبية على اختلاف ضروبها من كتابة، وإلقاء، ولقاء ملكي ورباني بواسطة الصورة المتمثلة، ومواد الحروف والكلمات المسموعة والمشهودة وبدون واسطة صورية؛ وإن لم يرتفع حكم الوسائط الروحانية والمرتبية ما دام التفكُّر والتدبر ثابتي الحكم في محل صاحبهما؛ ويرفع الوسائط والحجب الكونية مطلقًا.

وبيان المخاطبات الربانية متى تعيَّنت بصور الكلمات والحروف والأصوات، فإن الوسائط الكونية وإن ارتفعت إذ ذاك، فإن الصورة المشهودة والأدوات المفصلة لمطلق الخطاب حُجُبٌ على حقيقة الكلام، والكلام من حيث هو مسمًّى بهذا الاسم حجاب على حقيقة العلم، والعلم من حيث ما يُقال فيه إنه صفة للحق أو نسبة معينة من نسب

ذاته المطلقة الثابتة الأحدية من كل وجهٍ حجاب على الحق المطلق.

ويتضمَّن هذا الوارد أيضًا كشف سر التجليات الربَّانية الصورية، فإنها من تجليات الأسماء والصفات؛ أو قُل من تعينات الذات بحسب الشؤون والنسب والإضافات.

ومن جملة ما تشتمل عليه هذه الرسالة أيضًا بيان أن العلوم الحاصلة من أمثال هذه التجليات؛ بشرطِ ارتفاع الوسائط والمواد الكونية هي أول أقسام العلم اللدني.

ثم نبيِّن القسم الأعلى من العلم اللدني ما هو وبماذا يتلقَّاه آخذه وبأي استعدادٍ يقبله؛ وتنبِّه على أن للكُمَّل من خلفاء الحق علومًا إلهية أعلى وأعز وأشرف من العلوم اللدنية.

وأن قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255] إشارةً إلى ذلك العلم.

ونبين أيضًا أن لله تعالى عبادًا يطلعون بهذا العلم على سرِّ القدر ويرون الممكنات المعدومة قبل تلبُّسها بالوجود المفاض من الحق؛ وكيف ومتى تتلبَّس بالوجود بموجب سبق العلم وصورة مرور ما سيدخل منها في الوجود على الحضرات الوجودية الإلهية منها والكونية.

وفي خلال ذكر هذه الأسرار يقع التنبيه بطريقِ التضمُّن على سر التصوُّف الحقيقي عند المحققين لا المتصوفين، وسبب انتسابه وبيان حال أربابه في نفس الأمر؛ وتقرير أن مذهبهم أشرف المذاهب وأولاها وأسد طرق اليقين[1] وأعلاها.

وفي ضمن ذلك كله تورد أسرار وتشرق من علم الحق أنوار لم تتعيَّن الآن الترجمة عنها حسب تقدير الحق واختياره، قال الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4].

نفحة إلهية

ومنحة قدسية

أحضرني الحقُّ سبحانه في بعض مشاهده ليلة السابع والعشرين من رجب سنة أربع

---

(1) اليقين: هو تمييز العلم الذي لا يحتمل النقيض، وحقيقته: تصورٌ يُنزل المسموع منزلة المشهود، وغايته: استغناء النفس عن كل مسموعٍ بما حصل به في داخل الذهن؛ لأن عين الجمع لا يعتبر الخارج؛ لاستغنائه عنه، فلا يفتقر إلى المطابقة، الأول علمه، والثاني عينه، والثالث حقه اهـ.

وستين وستمائة؛ وفي مثل تلك الليلة فتح لرسول الله ﷺ باب البعثة إلى الحق، وتجلّى لي الرب سبحانه على عرشٍ غير مكيَّف في صورةٍ مثالية مع أنها غير مكيَّفة، وكنت أجدني واقفًا بين يديه؛ فأسمعني خطابه وقال: أريد أن أميتك؛ فتموت لتحيي واحد.

فقلت: لك الأمر كله، ووقعت في الحين واستلقيت على القفا ووضعت يمناي على شمالي منتظرًا للموت، فإذا شخص واحد من جهة اليسار يقول: كيف يمكن موتك وليس بك علة تقتضي الموت؟ [1] فقلت: إذا كان هو المريد لموتي يميتني، ومن شاء كيف شاء ومتى شاء دفعةً أو بالتدريج، فذهب ذلك الشخص ثم أسدل الحجاب، ثم تغيَّر الحال إلى نمطٍ أعلى من ذلك من وجه.

ثم قيل لي صبيحة ذلك اليوم بالنهار حال يقظة تامة: هل لك في مطالعة مفتاح مقام جوامع الكلم من الورْثِ المحمدي؟ فقلت: إن ربي هو الفتاح العليم، فتلي على قلبي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: 95].

واطلعت على خزائنه، فرأيته يغلق كلا منها بذاته المحتجبة بأسمائه وصفاته المجعولة مجاليه، لا بمعنى أن الحجب والمجالي والمنصَّات غير المتجلي فيها وبها وعليها؛ بل بمعنى أن

(1) قلت: ومنه الموت الكلي: ومعناه الفناء في الحضرات الأربع في ذات المتصف، وهذا عند الإطلاق يطلق عند المتصف مع مجموع الحضرات الموت؛ لأن الموت الأول نقلة وهذا الموت الكلي هو من حياة إلى حياة، فانتقل الشاهد بمجموع أوصافه من حياة التقييد إلى حياة الإطلاق لأنها تباين النقلة المعهودة المسماة بالموت في لسان العموم، وهذه نقلة تسمى فناء وهو البقاء الحقيقي بفناء الأشياء كلها، ولهذا قال: كلي لأن الكلّي لفظ ينطلق على المجموع فهذا كله في حال هذه النقلة الكلية يفنى أعيانها المتفردة وتبقى عيناً واحدة لذات واحدة تدرك صرف الإدراك الذي لا حجاب فيه وهذه صفة الإطلاق، ومنها يأخذ في التقييد ويعود الحضرات في حقه كالحال الأول عند الاتصاف لكنه ما دام في مقام الإطلاق لا ينطلق عليه المذكور إلى انقضاء آن آخر، فكأن الحضرات جمعت لهذا الشاهد في حال قوله جزئ وشهد فيها صورة الموت في الظاهر وصورة التمايز العلمي في الأولية وصورة الكمال في الباطن وصورة الإقرار في الآخر عند نقلة الكاملين من الباطن، فلما اتصف بها فنيت أعيانها في ذاته فانطلق عليها الموت لزوال عيانها وعلى الشاهد ففناء هذه الأعيان هو الكلّي المعبر عنه، ومنه يقول الكامل: قد أعطيت سر الحياة من قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:26]، فلما ذكر الكل وجب أن يكون فناء أعيانها الظاهرة وبقاء ذاته الحقيقية، فعند اتصاف الشاهد بهذا الاسم يطلق على نفسه التسمية بالسر المذكور لأنه فني كل شيء في ذاته. وانظر: شرح المشاهد (بتحقيقنا).

مطلق ظاهره سبحانه مجلى لباطنه، وأن كل مجلي؛ بل كل صورة محسوسة أو متخيلة موهومة أو معنوية معقولة؛ هي نسبة من نسب مطلق ظاهريته يظهر فيها ومن حيثها ذاته المطلقة وتتعيَّن بها؛ أي بتلك النسب وحدة جملتها دون تعقُّل عدد؛ فهو من حيث كل نسبة من نسب ظاهريته معين نفسه ومقيِّدها ومظهرها وحاجبها بما سبق ظهوره من ذاته من تعيناته السالفة الأصلية ولا واسطة ولا غير ولا عدد إلا من حيث النسب؛ ولا خفاء ولا ظهور إلا من حيث العلم والشهود وعدمها؛ موقتًا وغير موقت؛ متناهيًا من حيث بعض المجالي وغير متناهٍ من حيث بعض آخر.

ثم أشهدت أنه فالق الحب والنوى من حيث قدرته الذاتية السارية في المجالي التي سبق التنبيه على حقيقتها؛ لا في زمان منضبط بعددٍ، وتقدير، وتوهم، وتصوير إلا بعد الوقوع؛ ومن حيث رؤية الأمر؛ لا من حيث شهود الكيفية، وإدراك تعلُّق القدرة بالمسمَّى مقدوبر.

ثم أريت أنه فالق الحب والنوى من حيث قدرته التي هي صفة الألوهية بموجب التخصيص الإرادي للسبق العلمي المتعلق أزلاً بالعلوم على ما هو عليه المعلوم في نفسه من حيث حقيقته دون جعل وانفعال.

ثم أريت أنه فالق الحب والنوى من حيث سريان حكم قضائه في حضرة قدرته؛ وتفصيل ذلك الحكم بآثار القدرة في الأرواح العلوية والحركات الكوكبية والتشكُّلات الفلكية والامتزاجات الطبيعية العنصرية، وكلها من حيث هذا المقام سدنة للتجلي الذاتي الساري فيها من مكمن الغيب إلى عرصة الجمع والظهور وتفصيلات للحكم الكلي المسمَّى قضاء؛ وهذا التفصيل هو التقدير؛ فالقدر تفصيل القضاء وتوقيته، والمراد بهذا الجمع والتفصيل؛ الإفهام والتوصيل، وليظهر كل فرد من أفراد مجموع الأمر كله بصورة الجمع ووصفه وحاله وحكمه؛ ليبدو ويحصل كمال الجلاء والاستجلاء، هكذا إلى منتهى الخلق والأمر مرتبة لا غاية استقرارية في نفس الأمر ولا استقرار.

وأُريت أنه فالق الحب والنوى من حيث بعض التجليات المقيَّدة بالزمان والمكان وغيرهما من الشروط والوسائط؛ فيستعمل ذلك التجلي الأفلاك والأملاك والكواكب والطبائع؛ ليتصل به وصف من أوصاف التجلي الذاتي الكامن في كل منها. ويسير إلى المقام الذي احتجب فيه وبه ذلك التجلي؛ حتى سُمي بسبب ذلك من حيث الحجاب

حبًّا ونوى؛ وخُزِّن فيه ذاتًا جامعة لكل ما بدا وتعرف.

فظهر بالقلق سر أولية الظهور الذاتي بحسب المرتبة التي منها تعين الظهور، وجعل ما قبل ذلك الظهور من وجه شروطًا ومن وجه وسائط، وجعل لتجليه في ذلك الشيء وجهين لهما حكمان:

وجه يلي الشروط والوسائط: كيف قلت أو النسب والإضافات.

ووجه يلي الذات فقط.

والوجه الذي يلي الذات أيضًا ذو وصفين:

وصف يتحد به مع الذات من حيث الظاهرية: بالاعتبار المذكور آنفًا؛ بمعنى أن ظاهره مجلى لباطنه؛ مجملاً ومفصلاً.

ووصف يتحد به مع الذات من حيث كمال القرب الحاصل بين ذلك التجلي وبين الذات المطلقة الغيبية؛ في ثبوتها لنفسها، وغناها عن مجاليها ومنصاتها وأسمائها وصفاتها.

ثم أُريت أيضًا أنه فالق الحب والنوى من حيث إن الساري من ذاته في الحجب السببية والوسائط الشرطية هو الفالق عند اتصاله بالتجلي المستجن في الحب والنوى؛ فما فلق الحب غير حقيقة الحب، وقد نبَّهتك ما الحقيقة، فاذكر.

فكل شيءٍ من شجرة نفسه جنى ثمرة غرسه حقًّا من حيث ما ذكرناه مجملاً؛ وخلقًا من حيث تعلُّق العلم بالمعلوم أزلاً على ما هو المعلوم عليه في نفسه، فتبع العلم في التعلق المعلوم، وتبعت الإرادة العلم، وتبعت القدرة الإرادة؛ ويفصل حكم العلم المسمَّى بالقضاء بعد تعين مرتبتي الإرادة والقدرة في الأملاك والأفلاك وما حوى كل منهما بأحكامٍ متعددة أوجبها استعداد القوابل، فسُمِّي ذلك الحكم باعتبار تفصيله، وتعديده، وتوقيته، وتناهيه، وعدم تناهيه قدرًا؛ والقوابل مقدورات، والأحكام مقدرات، وتنازل الأمر وتعالى وتناهى وتوالى، ووراء ذلك ما لا ينقال، ولا يبدو لذي ذوقٍ مقيَّد، ومقامٍ مخصوص، وحالٍ.

خطاب غيبي

في صورة حديث قلبي

ثم إني خوطبت بخطابٍ غيبي في صورة حديث قلبي صبيحة يوم الجمعة الحادي عشر

من رجب سنة خمس وستين وستمائة من جوار هذا المقام بما يختصّ بهذه المرتبة؛ خطاباً كليًّا يتضمن أمورًا عاليةً جدًّا.

منها أنه قيل لي: الأمر الإلهي واحد؛ كما أخبر سبحانه وهو قضاؤه ومضاه، وحكمه وأمره واحد أيضًا لا تعدُّدَ فيه؛ ففي حضرة الاسم المدير يظهر ويتعيَّن تفصيله الوجودي البرزخي الإنساني المثالي الكلِّي، ثم في اللوح بالقلم يظهر تفصيله الروحاني، ثم بهما يظهر في عالم المثال صور الأشياء المثالية ومظاهر الأرواح العلية[1].

ثم في الأفلاك بالكواكب والأملاك يتفصَّل ذلك الأمر الوحداني، ويتعدَّد، ويتقسَّط متنازلاً في هذا العالم في كل صورة بحسب استعداد حقيقتها في حضرة العلم الأزلي، وأم الكتاب الذي ينـــزَّل منه الأمر إلى حضرة الاسم المدبر الذي أشرنا إليه، ومن هناك يتعين في الحسِّ ويتم سفره، فافهم هذه الدائرة ترَ العجب العجاب، والله الهادي.

نفحة إلهية كلية

قال الوارد، والشاهد يشهد بصدقه: قد ثَبُتَ في الشرع والتحقيق أن حكم الأصل يسري في الفروع من حيث الحال، ومن حيث الوصف، ومن حيث الذات، ومن حيث المرتبة الجامعة لذلك كله، ومن ذلك ما نبَّه النبي ﷺ بقوله: «**فجحد آدم فجحدت ذريته؛ ونسي آدم فنسيت ذريته**[2]».

وبقوله: «**لولا حواء لم تخن أنثى زوجها**[3]».

وبقوله: «**العرق دسَّاس**[4]» و«**الرضاع يغير الطباع**[5]» ونحو ذلك مما قد ورد

(1) الأرواح: عالم الخفاء ولهذا توصف الملائكة بها لأنهم عالم الخفاء حقيقة، وكما أن المطلوب بالذي هو المحتجب خاف، فعند حصول المزاج بالمحتجب المسمى بالخفاء اطلع الشاهد على عالم الباطن الذي هو محل هؤلاء الأرواح، فإذا أخرج الشاهد من هذا الجسد أول ما يصير إلى عالم الباطن فيقف اضطراراً على هذه الأرواح المتميزة، فهذا الحاصل قد كان لهذا الشاهد عند المزاج بنفس المحتجب.

(2) تقدم تخريجه.

(3) تقدم تخريجه.

(4) رواه الديلمي في الفردوس (51/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (370/1)، وذكره العجلوني في كشف الخفا (77/2)، والمناوي في فيض القدير (72/2) .

(5) رواه الديلمي في الفردوس (280/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (56/1)، وذكره العجلوني في =

كثيرًا.

وأما ذوقًا وتحقيقًا؛ فقد عاينا ذلك ذوقًا وشهودًا غير ما مرة؛ وتحققنا مصداق ما ذكره ﷺ؛ والحمد لله.

فمن العجب كيف سري حكم عصيان آدم، والجحود، والغواية في جميع الذرية على ما بينهم من التفاوت؟ فقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا﴾[فاطر: 45] وقال في موضع آخر: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾[النحل: 61] وقال ﷺ: «كل ابن آدم خطّاء[1]»؛ وأمثال هذا، فعمّ حكم المعصية، والظلم، والجحود، والنسيان ولم يعم حكم التوبة والاجتباء والهداية، فاجعل بالك؛ فهناك بحرٌ زاخرٌ من العلم لا مثل به.

نفحة ربانية

قال الوارد، والشاهد يشهد بصدقة: مرآةُ روح كل إنسان في كل عالم؛ الوصف الغالب عليه في هذه النشأة حين المفارقة؛ وسواء كانت المفارقة بطريق الانسلاخ أم بطريق الموت المعلوم، وهكذا الأمر في جانب الحق مرآة تجليه في كل موطن ومقام؛ الشأن الذاتي الذي له السلطنة عليك إذ ذاك، ومن لم يتغلب بشأنٍ معيَّن ولا لوصفٍ مخصوص؛ ظهر بحكم الذات في كل شأن بحسبه وفي كل مقام بموجبه، وهذا سرٌّ من عَرَفَه عرف سر نشأة الدنيا، والبرزخ، والآخرة، والتجلي، والحجاب، والنقص والكمال.

وصية مفيدة جدًا

لما كانت الأحوال تعين الأسماء حقيقة؛ وجب على المستبصر أن يراعي أنفاسه وأحواله، ويعلم أي اسم هو الحاكم عليه في حاله ونفسه ووقته؛ فيعامله بما يجب له من الأدب؛ فيكون على بصيرة من عبوديته لربه بحسب الاسم الذي هو سلطان وقته بحضورٍ ومعرفةٍ إلهية محقَّقة.

كشف الخفا (519/1)، والمناوي في فيض القدير (55/4) .

(1) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (62/7)، والبيهقي في الشعب (254/1)، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (46/4) .

إذ لكلِّ توجُّهٍ إلهيٍّ حُكْمٌ بحسب الاسم المختصِّ به، ويستلزم ذلك أدبًا خاصًّا لنسبةٍ خاصةٍ من نسب العبودية بصحب ذلك معرفة خاصة ينتج الجميع من الخيرات ما قدَّره الله واقتضاه المقام[1]، والله الموفق بمنّه وكرمه.

نفحة كلية

«الخشية»: خوفٌ خاص لا يقوم إلا لمن يعلم نتائج الأعمال، وكون الحق يهب لها الوجود لا محالة؛ إذ لا منع إلا من حيث القابل؛ وقد وجد الأصل وهو العلم؛ وإنه يستلزم ظهور الثمرة؛ وهي النتيجة من كلِّ بُدٍّ؛ فخشية العالم من الحق من هذا الوجه، وثمرة الخشية فيمن قامت به عدم الإقبال على كل فعلٍ يعلم أن نتيجته متى ظهرت له واتصلت به لا توافقه ولا ترضيه.

والخوف: لا يشترط فيه العلم بمعرفة كل فعل ونتيجته؛ بل يشترط فيه حُبّ السلامة والتصديق بإمكان وقوع ما لا يلائم بسبب ارتكاب هذا الفعل المنهي عنه.

والتقوى: ترقُّب واحتياط يوجبهما الحكم بالإمكان والتسويغ؛ فيقصد حسم مادة ما تبقى منه، ويحذر مما عساه أن يقع.

واعلم أن العلم كما يقتضي الخشية والإحجام عن التلبُّس بأمرٍ يُعلم أن نتيجته مضرة غير مرضية؛ فكذلك يوجب أحيانًا الإقدام على أمورٍ يظن الخائف أن استلزامها للنتائج المضرة عامُّ الحكم بالنسبةِ إلى كل مباشرٍ لها؛ وأن الأمر بخلاف ذلك، فإن الأثر المضر المتوقع منها إنما يظهر على ذلك الوجه إذا كان محل الفاعل مستعدًّا لقبوله؛ وبتقديرٍ لا بُدّ من فرض عدم المقاوم القاهر أيضًا.

---

(1) المقام: عبارة عن استيفاء حقوق المراسم الشرعية مما تعين عليه بأمر الشارع من المعاملات، وصنوف العبادات على التمام والكمال، بحيث لا يفوته شرط من شروطها ولا لازم من لوازمها.
والمقامات على أقسام:
منها: ما يثبت شروطها، ويزول بزوالها، كالورع مثلاً، فإنه في المحظورات والمتشابهات، فحيث فقدت فقد الورع، وكذلك التجريد، وإنما يكون بقطع الأسباب مهما فقدت التجريد، إنما يكون بقطع الأسباب مهما فقدت التجريد. ومنها: ما يثبت إلى الموت ثم يزول، كالتوبة، والتكاليف المشروعة،ومنها: ما يثبت مع الداخل فيها إلى الأبد. كالأنس، والبسط، والظهور بصفات الجمال.

ألا ترى أن كثيرًا من الأغذية الرديئة؛ بل ومن المسمومات يتناولها قوم ذو أمزجة قوية أو نفوس فعَّالة متلبِّسة بإيمان تام وصدق وتوكُّل؛ فلا يتضررون بشيءٍ من ذلك؛ وأن النار لا تحرق كلما يتصل بها مطلقًا؛ بل بشرطِ أن يكون الجسم الذي اتصلت به قابلاً للاحتراق؟

ولهذا لا تفعل في السمندر والياقوت وفي كثير من الأشخاص البشريين ذوي صدقٍ وقوة قاهرة، حتى إن ثيابهم أيضًا بحكم المجاورة تسري فيها تلك الخاصية فلا يتأثر من النار، وشاهد هذا من الشريفة قوله ﷺ : «**إن النار لا تأكل مواضع السجود من الإنسان**[1]» مع أن تلك المواضع من جملة أجزاء بدنه القابلة للاحتراق، وقوله عن جهنم: «**إنها تقول: ادخل يا مؤمن فقد أطفأ نورك لهبي**[2]».

وكما أن الحسنات يذهبن السيئات؛ كذلك السر[3] الذي في العبد الذي هو مصدر تلك الحسنة الماحية تمحو ضرر تلك السيئة.

فإن المحوَ في هذا المقام عندنا محوان:

«محو صورة السيئة» و«محو نتيجتها وضررها بعد الموت»؛ حيث شاء الله من المواطن والمواقف التي تمر الخلق عليها وفي جهنم، أعاذنا الله منها.

وكلا المحوين قد يكون سببهما أمرًا ذاتيًا في الإنسان، وقد يكون موجبه فعل حسن تابع للفعل المذموم؛ ناسخ حكمه محيل صورته؛ كما قال ﷺ: «**أتبع السيئة الحسنة تمحها**[4]».

ورأيت في هذا المقام لما أدخلته واطلعت عليه؛ الفرق بين نتائج الأعمال الظاهرة وباطنها؛ وإلى أين تنتهي، وكم هي سدر الانتهاءات، واطلعت على حقيقة المؤاخذة

---

(1) ذكره الحافظ في فتح الباري (340/11)، والمباركفوري في تحفة الأحوذي (414/2) .

(2) رواه الطبراني في الكبير (258/22)، والديلمي في الفردوس (56/2)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (360/10) .

(3) قال سيدي محمد وفا ﷺ وعنَّا به: السر هو ما يخفى في البيان، وحقيقته: معنًى يُعْجِز عن تصور ما هو الفكر البشري، وغايته: وجدانٌ يقوم بالقلب لا يمكن التعبير عنه بوجهٍ من الوجوه.

(4) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (211/5)، (193/7)، والدارقطني في العلل (41/6)، وذكره العجلوني في كشف الخفا (253/1) .

والعفو والغفران، فرأيت أثرَ كل واحدٍ مخالفًا لأثر الآخر، ورأيت سر التبديل وإعدام صور الأعمال حتى تعود هباءً منثورًا.

ورأيت الأعمال الخالصة في الشر والخير والممتزجة منها بالأغلبية في الشر والخير، ورأيت الحسنة تمحو الحسنة، ورأيت بعض الأعمال المسمَّى سيئة تمحو سيئات أُخر، ورأيت التبديل والمحو تارةً يقعان دفعةً، وتارةً بالتدريج بعد مدَّةٍ يسيرًا يسيرًا؛ كالاستحالات في عالمنا هذا، ورأيت أرواح الأعمال وانتشاءها بين أبوة علم العالم وأمومة حضوره؛ مع ما يعلم ومع ما يعتقد صحته؛ إذا كان اعتقادًا صحيحًا مطابقًا لما هو الأمر عليه.

ورأيت أن العمل من حيث صورته أحيانًا وإيقاعه في الموضع الشريف أو في محضر عامل محقَّق مقرَّب يغلب حكمه على حكم روحه المذموم من حيث النيَّة الفاسدة، والحضور المختل وبالعكس أيضًا؛ فتصلح صورة العمل المختلة لصلاح روح العمل بصحة العلم، وصدق النية، وحسن الجمعية حال الحضور؛ فيتم صلاح العمل الفاسد من حيث صورته، ومن حيث روحانيته معًا.

ورأيت عمل زيد الصالح يصلح عم لعمرو الفاسد وبالعكس إذا ظهرت سلطنة الفاسد؛ كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ الآية [الأنفال: 25] وليس هذا بمخالف للأصل المترجم عنه بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: 18] فإن هذا الأثر لا يقع ولا يسري بحكم ما به امتاز الصالح من الطالح؛ بل بموجب حكم ما به الاتحاد والاشتراك بين زيد وعمر؛ وقوله تعالى:

﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: 18]؛ لسان غلبة ما به الامتياز على حكم ما به الاشتراك، فافهم.

ورأيت في هذا المقام من أسرار الأعمال والعمال والمجازاة عليها شرًّا وخيرًا؛ دنيا وبرزخًا وآخرة؛ والنية والحضور؛ علمًا وشهودًا وتعقُّلاً ما لا يمكن شرحه؛ لعظمته وتعذُّر العبارة عنه وكون الشرح لا يفي ببيانه.

ورأيت بعض الأعمال يكون بصدد الاضمحلال؛ فيصدر عمل آخر فيثبته، وقد يكون ذلك العمل المثبت صادرًا من ذلك العامل، وقد يكون من غيره، والذي من غيره قد يكون بقصدٍ، وقد لا يقصد؛ بل بخاصية اشتراك ومناسبة بين الشخصين في الحال أو

الفعل أو المقام؛ أو للاشتراك في صفات ذاتية أو في صفة واحدة هي الغالبة حكمًا على كل منهما حين التلبُّس بذلك العمل.

ورأيت أنواع الأعمال مرتبطة بعضها بالبعض، فقد يقصد شخص بعلم ما على نحو اعتقاد ما أمرًا ما؛ فيغلب بحكم الوقت والحال أو المقام أيضًا حكم عمل آخر بصورة أخرى؛ فتظهر نتيجة مجهولة قَلَّ من يعرف ممن انتشأت، وكيف ظهرت، وذلك للسراية وغلبة حكم نوع آخر من الأعمال له سلطنة خفية اعتضدت بحكمٍ وقت العامل وحاله، وإن خالفت قصده ومغزاه.

ورأيت كُلِّيَّات أسرار المعاصي والطاعات، واستشرفت من حضرة المطَّلع على أسرار نتائجها والمقدمات؛ فوجدتها بالنسبة إلى بعض حجج سر القدر؛ ليصدق غدًا الخُبر الخبر، وبالنسبة إلى البعض علل وأدوات يظهر بها أحكام الإهمال والاعتناء، وسر المعدلة في المكافآت والجزاء؛ وبالنسبة إلى البعض مصايد وخيالات يُصاد بعضهم بها من الدنيا للآخرة؛ وبعضهم من الآخرة أيضًا للأمر الجامع سر كمالات الدنيا والآخرة، وبعضهم من هذه الأمور الثلاثة؛ للتحقُّق بها ولمعرفة ما فيها، والتمتُّع بالاستشراف عليها، والحكم والإسرار المودع لديها.

ورأيت أن بعضهم يعدي من حظه المعين في كل ما مَرَّ ذِكْره إلى حظه المطلق الأتم مستجليًا كمال الجلاء المودع في جميع ذلك؛ متعديًا أيضًا إلى استجلاء وحدة الفعل الأصلي والتصريف، فيرى وحدة المتصرف والتصرف، وموجب تعدُّدات ذلك الفعل الواحد في القوابل المختلفة، وإكسابه مع التعدُّدات أوصافًا متنوعة يسمى ذلك الفعل الوحداني بسببها حال التعدد؛ طاعة ومعصية، وينعت بالحسن والقبح والإثمار الملائم الأبدي، والإثمار غير الملائم؛ مؤقتًا متناهي الحكم وغير موقت.

ثم رأيت في عودتي من هذه المشهد العلي حال التنـــزُّل[1] بعض الأفعال المسماة

---

(1) التنـــزل لغةً: الانحطاط والهبوط.

والمراد به في اصطلاحهم: تقييد الحق تعالى بالخصوصية، فجمعه حضرة الشيخ لجمعية الخصوصيات وتكثرها، فالتنـــزلات هي تقيدات الحق بالخصوصيات: أي التعينات، فأول تنـــزل كان هو التعين الأول، فإن مرتبته أحط من مرتبة الذات البحث بالاعتبار، وكذا شؤونه الذاتية، ثم يتنـــزل الحق تبارك وتعالى إلى مرتبة الواحدية، التي يكون التقيدات فيها ظلال الشؤون الذاتية، =

كما أن تقيدات الصور ظلال الأسماء والصفات؛ لأن رتبة الواحدية ذات قوسين قوس الأسماء والصفات، وقوس الأعيان والصور، وتنـــزل الحق تبارك وتعالى إنما هو بواسطة التعين الأول: أي يتنـــزل من وراء حجابه، ثم يتنـــزل تبارك وتعالى إلى مرتبة العقول والنفوس، فتكون تقيدات الحق فيها صورًا روحانيةً، هي ظلال الأعيان الثابتة، بعد أن كانت سابقًا صورًا وتقيدات معنوية علمية، لكن أول تنـــزله في تلك المرتبة كان إلى العقل الأول، ثم من وراء حجاب تنـــزل تبارك وتعالى إلى مرتبة الخيال المطلق، والتقيدات فيه تكون صورًا محسوسة غير مادية، بل هي أشباح لا يحكم عليها بأنها روحية لصورها الموافقة لصور الحس، ولا يحكم عليها بأنها حسية؛ إذ لا مادة لها، ثم تنـــزل تبارك وتعالى من وراء الصورة المثالية الإجمالية إلى الهباء الذي فتح فيه صور المكونات من العرش إلى الفرش، والتقيدات هنا صور طبيعية وعنصرية، مختلفة اختلافًا لا حصر له ولا عد، حتى انتهى ذلك التنـــزل بالإنسان الكامل؛ إذ هو آخر العالم ظهورًا بالحس، فكان أول التعينات هو بعينه آخر التنـــزلات، فان المتنـــزل وإن كان هو الحق تعالى لكن تنـــزل من وراء التجلّي الذاتي، الذي هو التعين الأول، الذي هو الحقيقة المحمدية؛ إذ الذات البحت مطلق عن كل قيد، فكان المتنـــزل هو التعين الأول.

فأوليته ﷺ عين آخريته: أي وباطنيته عين ظاهريته، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿هو الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 3].

ثم إنه لا بأس في هذا الموطن من بيان ظهور العالم على الترتيب الذي أظهره تعالى به، فأول ما ظهر العقل الأول والأرواح المهيمة، ثم النفس الكلية: أي اللوح المحفوظ في الشرع، ثم الطبيعة: أي البدء بالشرع، ثم الجسم الكل، ثم العرش وملائكته، ثم الكرسي وملائكته، ثم الفلك الأطلس، ثم فلك المنازل الفلك المكوكب، وقد دخل فيهما الجنة والنار بما فيهما، ثم الأرض، ثم الماء، ثم الهواء، ثم النار، ثم الدخان، وفتق فيه سبع سماوات، منه فلك القمر إلى فلك زحل، ثم ملائكة النار، ثم ملائكة الهوى، ثم ملائكة الماء، ثم ملائكة الأرض، ثم المولدات المعدن والنبات والحيوان، ثم أنشأ الله تعالى جسد الإنسان، ثم ما ظهر من أشخاص كل نوعٍ من المواليد، ثم الصور المخلوقة من أعمال المكلفين.

ثم لتعلم أن الإنسان الكامل يصعد إلى التعين الأول، ويتنـــزل منه.

ويُسمَّى ذلك التنـــزل: أي من التعين الأول إلى آخر تقيد بالسير الآفاقي، وإنما كان قلبه ﷺ الشريف التقي آخر تنـــزل لكماله، حتى يكون التنـــزل المنتهى إليه متصفًا بأحكام كل المراتب، فيحوز الجمعية الكمالية، فتكون كل المراتب مع ما فيها مخلوقة من أجله ﷺ؛ لأنه بهذا التنـــزل الآخر جمع الجميع، فكان الكل أجزاءه، فما وجد إلا لأجل كماله الجمعي، فإن الحق تعالى أراد أن ينظر ذاته بكونٍ جامعٍ يحصر الأمر، فما استعد لذلك إلا الإنسان الكامل عين الحق تعالى، ولا أكمل من المظهر المحمدي.

أعمالا بالنسبة لغير المؤهل؛ لمعرفة الحق وشهوده من إيمان وصدق في معاملات، ووجدتها أيضًا بالنسبة إلى البعض أسباب نهبته لتخلّيه، أو تحليه، أو دفع مضرة من غفلة طبيعية، أو حجية، أو جلب منحة وتفريغ كربة وطلب الخلاص من محنة.

ولما كانت هذه آخر دائرة؛ فلك الأعمال وكانت متصلة بأوّلها وأعلاها؛ وجدت أعمال الأكابر أنها تسير في مقامات مجالي عدل الحق ورضاه؛ وولوج في مراتب العلم والجهل، والوصل والفصل من حماة؛ ظهر وتلبس بأحكام شؤونه بحسب علمه بتنوّعات.

فافهم وتدبَّر هذه الأسرار؛ فما أظن طرقت سمعك؛ وربما لم يذكر بعد، والله المرشد.

سر كبير

الإسلام صورة مرتبة الانفعال، والإيمان لمعنى الوجود المطلق؛ والإمكان والولاية لمشاهدة الوجود العام من حيث صورته العامة التي هو مظهر الاعتدال الشامل؛ الناتج من التركيب العام الكلي الحاصل عن النكاح الأول، ومدبر الصورة العامة الوجودية الروح الكلي وحفظه بالعلم، ولا بُدّ له من مظهرٍ إنساني في كل حين؛ وذلك روح الحقيقة التي هي من بعض الوجوه كاللطيفة الإنسانية، وآخر مظاهرها آخر كامل وهو عيسى عليه السلام، وحكم العام بعد ذهابه، يريد ذهاب عيسى حكم الصور الحيوانية التي ليس لها نفوس ناطقة.

سر كبير
فيه رمز خطير

قد وجدنا نباتين يشتركان في المزاج؛ بمعنى أن كل واحدٍ منهما حارٌ يابسٌ في الدرجة

فإن قلت: كان كافيًا أن يكون هذا المظهر المحمدي أولاً ويجمع الكل.

قلت: لا تَحمُّل له على ذلك، على أنه ما تنـــزل هذا الأمر الجملي في مرتبةٍ من المراتب إلا وبدأ بحقيقته أولاً، فإنه قد جمع بحقيقته الكل، فما من مرتبةٍ إلا ومنه تفرعت، حتى انتهى ذلك الكمال إليه، فإن في التنـــزل نوع كمال؛ إذ ما كان تحت فيه ما في الفوق، فهو ﷺ جمع بآخريته كل كمال، كما جمع في أوليته ذلك؛ إذ الظاهر يدل على الباطن، كما تأخرت رسالته ظاهرًا لأجل أن يحوز فضيلة الكل. وانظر: كشف الأسرار (ص107).

قال تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: 90]: أي حتى يكون الكل فيك.

الثالثة أو الرابعة مثلاً، وينبتان بأرضٍ واحدةٍ من إقليمٍ واحدٍ.

أحدهما: يسهل.

والآخر: يقبض، فإن كان الأثر لخصوصيةٍ راجعةٍ إلى كل منهما من حيث ماهيته، أو من حيث القوة الروحانية القائمة به؛ أو من حيث مزاجه المتحصِّل من العناصر بعد تلبُّس ماهيته بالوجود؛ أو ينضاف إلى ذلك تأثير خاص من القوى السماوية؛ يتوقف ظهور حكمه على الوقت الذي كان مبدأ لنبت ذلك النبات وتكوينه، ويكون ذلك الأثر متحصِّلاً من امتزاج القوى الروحانية المؤثرة بواسطة التشكُّلات الفلكية، وقبول هذا المزاج الخاص ذلك الأثر على ذلك الوجه وفي ذلك الوقت، وهذا مزاج معقول تبعه صورة مزاج النبات في الحكم؛ لمناسبة غيبية ثابتة بين المزاجين، ولا شك أن الأمر كذلك.

فجائزٌ أن تكون الآثار الحاصلة من أمزجة الناس؛ كالعلوم والأخلاق ونحوهما مما يذم ويحمد، ويؤثر ويتأثر؛ والأمور الخارقة للعادة التي تشهد من بعض الناس ولا يحصل لسواها؛ راجعةً إلى هذا الأصل المذكور، فإن الحكم المذكور عام في كل ما في العالم العنصري، وحينئذ لا يصحُّ الاعتماد على شيءٍ من المستحسنات العقلية ومستقبحاته؛ ولا الحكم على شيء بأنه كذا وعلى آخر بأنه ليس كذا في نفس الأمر.

إذ من الجائز أن يظهر ذو مزاجٍ خاص يكون نسبة مزاجه إلى الاعتدال أقرب؛ وقبوله للآثار الروحانية والقوى السماوية أتم، فيوجب له ذلك أن يحكم على الأشياء بأحكامٍ تخالف أحكام من تقدم جملة، ومستنده الأصل الذي يستند إليه فخالفوه.

ولا ترجيح له عليهم؛ بل قد يكون الحاكم في زمان ما على شيء بحسب إدراكه له؛ التابع لحكم مزاجه وقت الحكم التابع لحكم قبوله للآثار الروحانية والتكييفات المزاجية ينتقل مزاجه إلى كيفيةٍ مخالفةٍ للكيفية الأولى.

فيستلزم ذلك الانتقال تكيُّف مزاجه بكيفية أتمّ من الأولى، فيكون ظهور الآثار الأسمائية والروحانية والقوى السماوية فيه أكمل، فيحكم على الشيء بما يخالف حكمه المتقدم ويستشرف بهذا الوصف الكمالي المتحصِّل في الزمن الثاني على النقص المتقدم؛ بل ربما تأتي له إقامة البرهان على ذلك فيثبت عين ما نَفَاه أولاً وبالعكس.

وقد يتكيَّف مزاجه بكيفية يكون نسبتها من الاعتدال أبعد من نسبة الكيفية التي كان

مزاجه عليها أولاً؛ فيكون قبوله للآثار الروحانية أضعف وأنقص وأشد اختلالاً؛ فيحكم بخلاف ما سبق به حكمه مع أنه مخطئ، ولهاتين الصورتين نظائر:

الصبي المرتقي في السن فيرتقي في الفهم والإدراك، وانحطاط الشيخ حال الهرم والخرف؛ ويصير الشيء موردًا للحكمين المتناقضين من الحاكم الواحد؛ بل لأحكام كثيرة لا تكاد تتناهى بحسب الحاكمين، أو بحسب الحاكم الواحد المختلف الحال في وقتين؛ واختلاف تدبير النفس أيضًا للبدن وتأثيرها فيه في كل وقتٍ بحسب حال البدن؛ إذ ذاك أمرٌ معلومٌ، وإذ كان الأمر كذلك؛ صار الحكم على الأشياء بالحُسن والقُبح، والنفي والإثبات أمورًا نسبيةً إضافيةً تختلف باختلاف أحوال الحاكمين للموجبات المشار إليها، فافهم.

بـارقة

السماوات السبع عنصرية؛ وكل عنصري فقواه الروحانية أحكام حقائق الطبيعية؛ من حيث تلبُّسها بالعناصر؛ بل من حيث هي.

والفلك الثامن هو الأعراف، ومسطحة أرض الجنة؛ وهو الكرسي وسقفه عرش الرحمانية ومنصته تجلي الاسم الرحمن، وحضرة الإشهاد الكثيبي، وهو آخر الجنات وأول أبواب الحضرة والمسكن المشار إليه في الحديث؛ وأعلى مقرّ يصل إليه أهل الجنة لا الكُمَّل من أهل الحق وخاصته.

والسبع السماوات؛ كالظلال للجنات، والثامن؛ وهو جنة عدن هو ظل[1] الحضرة الرحمانية، فما في السماوات من الصفوٌ والروحانية يتم انتقاله في القيامة واتصاله بالجنات؛ وما فيها من الكدر وغلبة الصفات العنصرية المقتضية الكون والفساد تسيل وتنشقُّ كما أخبر سبحانه: ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: 37] وتعود من جملة جهنم باتصالها بالعناصر التي تستحيل نارًا وزمهريرًا؛ كما ورد به الأخبار، وحكم به الشهود، وكل سماء؛ باب من أبواب جهنم له قوم خاص، وكانت الجنات ثمانية؛ لكونها في سطح الفلك الثامن، ولما

(1) الظل: وجود الراحة خلف الحجاب، هذا من باب إطلاق الملزوم، وإرادة اللازم، فإنه قد أطلق الظل وأراد الراحة التي يجدها المستظل به، فإذا كانت السبحات الذاتية محرقة، فالحجاب الذي يمنع سوايتها كظل يعطي الراحة.

نبَّهنا عليه، ولهذا تفصيل غزير، وهذه تذكرة.

نفحة إلهية

تتضمَّن كَشْف سرِّ المناسبة وأنواعها وصورة ارتباط الحقِّ بالعالَم والعالَم بالحقِّ وسر تأثيره سبحانه في الموجودات وسر تأثير بعضها في البعض وسر البُعد والقُرب وحكمهما في الأشياء وما يستلزمان من الأحكام من الائتلافِ والاختلاف وغير ذلك.

اعلم أنه ما من موجود من الموجودات الكونية المشهودة، ولا حقيقةً من الحقائق الغيبية والمعاني المعقولة؛ وسواء كانت تلك الحقائق مما يُضاف إلى الحقِّ ويختص به أم مما يُوصف بها الخلق على سبيل التخصيص أيضًا، أم كانت ذات وجهين وحكمين؛ بمعنى: أنه يصح إضافته إلى الحق من وجهٍ وباعتبارٍ، ويصح إضافتها إلى الخلق أيضًا من وجهٍ وباعتبارٍ؛ إلا ولا بُدّ أن يكون بينه وبين بعض الأشياء مناسبة من جهة أمر ما يقضي بالاتحاد ورفع المغايرة؛ ومباينة تقضي بالتضاد والامتياز.

والمناسبة بين الأشياء تثبت من جهاتٍ متعددة.

فتارةً من حيث الذوات.

وتارةً من حيث الصفات.

وتارةً من حيث الاشتراك في مرتبةٍ أو مراتب.

وتارةً من حيث الخواص أو اللوازم ونحو ذلك؛ كالأحوال والأوقات والمواطن وغيرها من الأمور التفصيلية.

فأما «المناسبة الغيبية» التي تضاف إلى الحق على سبيل التخصيص؛ بمعنى أنها صفاته أو أسمائه، فإنها؛ أعني المناسبة؛ ثابتة بين تلك الحقائق وبين الحق من حيث عدم مغايرة الصفة الذاتية الموصوفة؛ والاسم المسمى؛ كما بيَّناه غير مرة وأتممنا تقريره، وإليه الإشارة بقوله ﷺ في دعائه: «وأعوذ بك منك[1]».

وأما «المناسبة بين المخلوقات»: فتثبت من عدة وجوه:

أولها: الوجود الواحد المشترك بينها، والمظهر لجملتها، ويثبت أيضًا من حيث اشتراكها في مطلق حكم الإمكان، ومن حيث كونها غير مجعولة، وكونها مشتركة أيضًا في

---

(1) رواه مسلم (352/1).

قبولها فيض التجلي الوجودي الوحداني باستعداداتها الكلية غير الوجودية؛ وتعديدها ذلك الوجود الواحد وإظهاره للمدارك متنوعًا، هذا كله ثابت لها من الوجه الكلي.

ثم يقع بينها بعد التلبُّس بالوجود اشتراكات ومناسبات أُخر من حيثيات الصفات؛ كالاشتراك في مرتبة أو مراتب؛ مثل اشتراك شيئين أو أشياء في الدخول تحت جنسٍ واحدٍ، أو نوع أو طبيعة، أو الاشتراك في المرتبة الروحانية أو الجسمانية.

ثم فيما يتبع الجسمية؛ كالبساطة والتراكيب على اختلاف ضروبها، فإن التركيب الذي يوصف به العرش الذي هو أعظم الأجسام وأتمّها إحاطة؛ لكونه محددًا للجهات ليس التركيب الذي يوصف بها العناصر ولا التركيب الذي يوصف به المولدات؛ ولوازم أحكام مطلق الطبيعة أيضًا بالنسبة إلى مطلق التركيب، وبالنسبة إلى مزاج مزاجٍ؛ كالألوان، والطعوم والروائح، والرخاوة والصلابة، والحركة والسكون مما لا تكاد أن تحصى تفاصيل أحكامه، فإن بين الأشياء من هذه الوجوه المذكورة قد تقع مناسبات قوية تقتضي الاتحاد والاشتراك؛ وقد تقع مباينة تقتضي الامتياز.

وأما «التضاد والامتياز»: فهو من أحكام خصوصيات الأشياء من حيث ماهياتها غير مجعولة، فإن لكلٍّ منها امتيازًا ذاتيًا أزليًا غير مجعول.

وأما «المناسبة بين الحقائق المجردة»؛ ذوات الوجهين اللاتي قلنا إنها تصحُّ إضافتها إلى الحق من وجه، وباعتبارٍ وإلى الخلق أيضًا كذلك؛ فإنها؛ أعني المناسبة تثبت بينها من حيث المراتب؛ كالألوهية، والمرتبة الإنسانية الكمالية الإحاطة، ومن حيث معنى التضايف، ومن حيث غيب الذات المحيطة بجميع المراتب والموجودات والأسماء والصفات والأحوال والنسب والإضافات، فإنها منبع كل كثرة ووحدة وجودية ونسبية، فإنها بأجمعها كانت مستهلكة فيها؛ فهي أصل كل مرتبة وموجود وعدد ومعدود.

فافهم ما أشرت إليه؛ فإنك إن فهمته عرفت أن المناسبة عبارة عن كلِّ أمرٍ جامع بين شيئين أو أشياء تتماثل في الاتصاف بأحكامه وقبول آثاره إن كان ذلك الشيء من الأمور المتعينة في مرتبة الانفعال؛ وإلا فيكون ما ذكرنا واقعًا في مرتبة الفاعلية، وعلى كلا التقديرين، فالمماثلة المذكورة تثبت والاشتراك يقع على وجه يرفع حكم التعدد من بين الشيئين أو الأشياء والامتياز لا مطلقًا؛ بل من جهة ما يضاهي به كل منها ذلك الأمر الجامع القاضي بالاشتراك مضاهاة حقيقية؛ لا تبقى كما قلنا تغايرًا.

ومن حيث ما في كل شيء من المعنى الذي من جهته يماثل بعضها بعضًا؛ كالحيثيات التي قدمنا ذكرها واشتراكها أيضًا في ما لها من ذلك الأمر الجامع، وما فيها منه، والأمر الجامع بالذات أو المرتبة والذات معًا بينها حكمه أيضًا من الوجه الذي يتحد به الأشياء التي هو جامعها؛ لا تمتاز عنه حكمها؛ يثبت له وتنتفي عندما يثبت لها وينتفي عنها:

ثم إن أحكام ما به الامتياز تتداخل مع أحكام ما به الاتحاد وتتمازج؛ فتقوى في بعض الأشياء أحكام ما به الامتياز على أحكام ما به الاتحاد، إما من حيث الكثرة العددية ورجحانها على كثرة ما به الاتحاد؛ وإما لأصالة الأحكام وكليته؛ فيظهر سر التضاد والجهل والافتراق والمباينة.

وقد يكون الأمر بالعكس؛ فيقوى حكم المناسبة وما به الاتحاد؛ فتقع المحبة وتظهر سلطنة العلم والوصلة والاجتماع ونحو ذلك.

وفي الجملة فموجب ظهور الخلاف في الوجود هو هذا الأصل؛ فإن المخالف للشيء هو الذي يماثله من وجه ويباينه من آخر، وهذا يكون إذا كانت أحكام ما به الاتحاد تكاد تضاهي في القوة أو الكثرة العددية أحكام ما به الامتياز، فأما إذا كانت الغلبة لأحكام ما به الامتياز جدًا؛ ظهرت سلطنة التضاد والمباينة والنفار، وإذا كان الأمر بالعكس بطريق غلبة ما به الاتحاد ظهرت سلطنة الوحدة وكمال الوصلة ولوازمهما؛ كما سبقت الإشارة إليه.

فافهم وسأزيدك بيانًا لهذا الأصل، وأُمثّل في ذلك أمثلة تتسلّق العقولُ إليها وتستشرف أفهام أصحاب الأفكار، والفطر السليمة عليها، هذا وإن لم يمنح بعد الاطلاع والكشف المحقق الصريح والذوق الأتم الصحيح.

فنقول: قد بيَّنا في غير ما موضع من كتبنا، وقرَّرنا أن المتفق عليه عند أهل الكشف وأهل النظر الصحيح من الحكماء أن حقائق العالم المسمَّاة عند بعضهم بالماهيات الممكنة غير مجعولة؛ وكذلك استعداداتها الكلية التي بها تقبل الفيض الوجودي من الفيض الحق، والوجود الفائض واحد بالاتفاق بيننا وبينهم؛ وهو مشترك بين جميع الماهيات الممكنة.

فإذا كان كذلك فالتقدُّم والتأخُّر الواقعان بين الأشياء في قبول الوجود الفائض من الحق؛ لا موجب لهما إلا تفاوت استعدادات تلك الماهيات، فالتامَّة الاستعداد منها قبلت الفيض أسرع وأتم وبدون واسطة؛ كالقلم الأعلى المسمّى بالعقل الأول، وإن لم يكن

الاستعداد تامًّا جدًّا؛ تأخر القبول ونقص وكان بواسطة أو وسائط؛ كما وقع وثبت شرعًا وعقلاً وكشفًا، والموجب للتفاوت بالنقص والتمام الاستعدادات لا غير.

فالفيض واحد، والاستعدادات مختلفة متفاوتة؛ مثل ورود النار مثلاً على النفط والكبريت والحطب اليابس والأخضر، فلا شك أن أولها وأسرعها قبولاً للاشتعال والظهور بصورة النار النفط ثم الكبريت ثم الحطب اليابس ثم الأخضر، فأنت إذا أمعنت النظر فيما ذكرنا رأيت أن سرعة قبول النفط الاشتعال قبل غيره، ثم الكبريت كما ذكر ليس إلا قوة المناسبة بين مزاج النفط والنار واشتراكهما في بعض الأوصاف الذاتية التي بها كانت النار نارًا؛ وكذلك سبب تأخر قبول الحطب الأخضر الاشتعال موجبة؛ إنما هو حكم المباينة التي تضمنها الحطب الأخضر من الرطوبة، والبرودة المنافية لمزاج النار وصفاتها الذاتية.

لكن ينبغي لك أن تعلم أن بيان علة المناسبة في المواد المثالية ممكن، وأمَّا في الاستعدادات مع الفيض المقبول الصادر من الحق فمتعذر، فإنه من الأسرار الإلهية التي لا يمكن أن يطلع عليها إلا الكُمَّل؛ ومع اطلاعهم على ذلك ومثله، فإنه لا يجوز لهم كشفه على الناس أصلاً؛ وإنما يكتفي اللبيب بالتنبُّهات المذكورة فتعلو همته وتتشوَّف للتوجه إلى الحق، وطلب الاطلاع على أمثال ذلك منه سبحانه؛ فإنه الجواد المحسان.

وبعد أن نبَّهنا على سرِّ هذا الأصل الجليل الذي ليس في أسرار مقام ارتبط الحق بالعالم، والعالم بالحق سر أغمض منه ولا أعلى وأشرف، وأشرنا إليه على السنة مقامه حسب ما يمكن إفشاؤه؛ فلنُتَـــنزّل من هذا المرقى إلى ما هو دونه في الرفعة؛ وهو الذي أردنا بقولنا: إنه يمكن تسلق الأفهام إليه.

فنقول: لا يخفى على من استحضر الأصول المذكورة من قبل؛ المتفق عليها عند أهل الكشف، والنظر الصحيح أن من جملة ما يلزم من صحتها أن كل نقصٍ وألم يشهد في الممكن وينضاف إليه؛ معنويًا كان ذلك النقص؛ كالجهل ونحوه، أو ظاهرًا، وكذا كل قصور يوصف به أيضًا مما يعوق عن التحقق بأوصاف الكمال؛ إنما ذلك من أحكام إمكانه وظلمة نسبته العدمية؛ لما علمت أن كل ممكن فإن من مقتضى حقيقته أن يكون ذا وجهين؛ «وجه إلى الوجود»، و«وجه إلى العدم».

والوجهان ذاتيان له، ولهذا كان افتقاره إلى المرجح ذاتيًا له، والمرجح هو الحق وله

الكمال الذاتي؛ بل هو ينبوع كل كمال؛ فلا يصدر منه إلا ما هو الخير المحض، وما إن قيد بوصف كان الكمال؛ كما دلت على ذلك العقول السليمة ووردت أيضًا به الإشارة النبوية بقوله ﷺ مناجيًا ربه: «الخير كله بيديك والشر ليس إليك[1]».

وبقوله أيضًا رواية عن ربه ﷻ: «**فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه**[2]».

فثبت أن كل نقص يشهد في الممكن، ويظهر منه إنما ذلك من أحكام إمكانه؛ وتقل النقائص وتكثر بحسب تضاعف وجوه الإمكان التي توجبها كثرة الوسائط وقلتها، فلهذا كل وجود قلت الوسائط بينه وبين موجده، ولم تتضاعف فيه وجوه الإمكان؛ بل قلت وضعفت، وربما ارتفعت بالكلية؛ كما هو الأمر في شأن العقل الأول فإنه يكون أتم المخلوقات أهلية في قبول فيض الحق وأقربها نسبة من جنابه الوحداني النعت حتى لا يبقى للإمكان فيه حكم إلا من وجه واحد يثبت عبوديته وإمكانه، وإذا كثرت الوسائط قوي حكم الإمكان وتضاعفت وجوهه؛ فنـــزلت درجة ذلك الممكن عن درجة الشرف والتقدُّم، فتراه مع تأخر قبوله للفيض يقبله ناقصًا لم يبق عنده على تقديسه الأصلي ولا بساطته وإطلاقه.

وتعين درجات الموجودات في الخسَّةِ والشرف بحسب قرب المناسبة المقتضية للقرب درجة التمامية، وبحسب البُعد منها، وقد عرفتك حقيقة المناسبة وحكمها، فاذّكر.

وأما أحكام المباينة المقتضية للتفرقة، والتضاد لوحدة الفيض الوجودي، وحكم الجمع الأحدي التي توجبها خواص الوسائط، وتضاعف وجوه الإمكان وكثرتها فإنها بعكس ما ذكرناه آنفًا؛ لأنها نسب عدمية؛ فنتائجها مثلها.

فكل موجود حُرم رتبة من رتب السعادة والتقريب، أو علمًا بالله، أو بما يقرب إليه، وينفع لديه أو حرم صورة كلية من صور النعيم، أو لذةِ روحانية؛ فإنما ذلك من أحكام النتائج العدمية، وتضاعف الوجود الإمكانية المتكثرة فيه؛ وهي المقتضية له عدم قبول الفيض الإلهي على الوجه التام، وتكثير قيود ذلك الفيض بحيث يخرجه عن صفة إطلاقه وتقديسه وإظهاره؛ منصبغًا بأحكام الوجوه، والأوصاف النسبية العدمية.

---

(1) ذكره المباركفوري في تحفة الأحوذي (436/6)، (289/9) .

(2) رواه مسلم (1994/4)، وابن أبي شيبة في مصنفه (237/7)، والبيهقي في سننه (96/6) .

فاعلم ذلك، وتدبر ما ذكرته لك في هذه النفحة من سر المناسبة ولوازمها، وما أدرجت لك في خلال الكلام عليها؛ فاستحضره.

واعلم أن لفظة المناسبة تتكرر في هذا الكتاب وغيره من كلام أهل الذوق؛ فما لم يفهم أنها عبارة عمًّا ذا لم يعلم المقصود الذي ذكرت بسببه؛ سيَّما حين تكرار الحوالة منّا على المناسبات، وأيضًا فإن جماعة من أهل الفضل، ومن يدعي العقل الرصين قصرت إدراكاتهم عن معرفة أمر المناسبة؛ لعدم الكشف وتدنس الفطرة، وعسر عليهم إدراك سرها وسراية حكمها في الأشياء من حيث اجتماعها وتألُّفها.

حتى لقد رأيت غير واحد من أهل الفضل والأفكار النافذة من ينكرها وينفيها جملة واحدة، فإذا بين له أثرها وشأنها في المركبات وتوقف ائتلاف بعضها مع بعض عليها؛ عجزوا سيَّما في العناصر التي هي أصول المولدات، وقيل لهم: ألم تعلموا أن النار والماء لما كانا متضادين لم يمكن اجتماعهما ولا ارتباط أحدهما بالآخر دون واسطة أمر ثالث جامع بالذات بينهما؟ وهو الهواء الذي جعل الله واسطة؛ فيما فيه من الحرارة يماثل النار ويتحد به؛ وربما فيه من الرطوبة يناسب الماء، ويجاوره، ويتصل به.

وهكذا هو الهواء مع الأرض ضدٌّ له؛ فالماء يناسب الهواء من حيثية الرطوبة ويناسب الأرض من جهة البرودة.

وهكذا هو سر الارتباط الواقع بين النفس الناطقة، وبين مزاج بدن الإنسان فإنهما متقابلان؛ لأن النفس في غاية البساطة والمزاج في نهاية التركيب؛ فلم يمكن الارتباط بينهما الذي يتوقف عليه تدبير النفس للبدن والتأثير فيه.

فخلق الله الروح الحيواني وجعله واسطة بين الضدين؛ فمن حيث إنه قوة معقولة تناسب النفس الناطقة.

ومن حيث إنه محمول في البخار المودع في التجويف الأيسر من القلب الصنوبري وكونه؛ أعني الروح الحيواني؛ مشتملاً بالذات على القوى المختلفة المنبثة في أقطار البدن والمتصرفة فيه بأفانين التصرفات المختلفة؛ يناسب المزاج المتحصِّل من الطبائع المتضادة والكيفيات المختلفة.

فالقلب حاملٌ للبخار ومرآةٌ له، والبخار المذكور مع القلب حاملٌ للروح الحيواني، ومرآةٌ له للمناسبة المشار إليها.

والروح الحيواني لما قرَّرنا وبما ذكرنا صلح أن يكون مرآةً للنفس الناطقة، ومحلاً لآثارها وسببًا لارتباطها بالمزاج البدني، فاعلم ذلك فإني قد قررت هذا الأمر مع منكري المناسبة فعجزوا عن الدفع وأقروا وأذعنوا.

وهذا الفصل من فَهِمَه، وفك ختومه، وفتح قفل مجملاته، عرف سر الإيجاد والاتحاد والقرب الإلهي والكوني والبعدين.

وعرف سر الخلاف في العالم.

وعرف سبب الفناء والبقاء على اختلاف ضروبه في المركبات والبسائط، وعرف المقربات كلها والمبعدات.

وعرف سر انحراف الكلية والجزئية التفصيلية، وكذلك الاعتدالات.

وعرف سر الوحدة والكثرة وأحكامهما، وسبب غلبة بعضها بعضًا وكليَّات الدرجات المتعينة في كل غلبة ومغلوبية.

وعرف سر الشقاء والسعادة ومراتبهما ودرجاتهما.

وعرف سر البُغض والمحبَّة، والعلم والجهل مطلقًا وأسبابهما.

وعرف سبب الاجتماع والافتراق الذاتيين، والعرضيين وسر التعلُّم والتعليم، والكشف والحجاب، والشهود الموقت والدائم؛ والفرق بين التجليات الأسمائية، والتجلي الذاتي.

وغير ذلك مما لا يحصى كثرة من أمهات العلوم والحقائق، والله المرشد.

نفحة عظيمة

تتـــضمن ســـر المجـــازاة الكلية الأصلية ومنبعها من الجناب الإلهي ومحتدها وأنواعها وتفاصيلها:

اعلم أن سر المجازاة الخاصة التفصيلية على ضربين:

ملائم، وغير ملائم؛ فمفتاح المجازاة بالملائم الموافق؛ الاستعدادات التامَّة غير المجعولة، فإنْ حَسُن مواتاة الممكن لقبول تأثير الحق وتصرفه فيه إنما يتأتَّى بجودة استعداده الذاتي المقتضي حسن قبول الفيض الإلهي على وجه لا يشينه ولا يكسبه وصفًا يقدح في تقديسه؛ ليبقى الفيض على طهارته الأصلية؛ وإن لم يعر عن حكم التقييد من بعض الوجه لاستحالة بقاء الوصف الإطلاقي معه حال اتصاله بالماهية الممكنة وانصباغه بأحكامها.

لكن إذا كان استعداد الماهية استعدادا تاما أو قريبا من التمام لم يكسب الفيض إلا

قيودًا وأحكامًا يزداد بتلك القيود والأحكام حسنًا؛ حتى يظهر بين ذلك الفيض وبين أحكام العين الممكنة وقيودها كمالات لم تكن ثابتة لذلك الفيض المطلق قبل هذا القبول ولا مضافة إليه.

فالاستعدادات التامَّة المكمل؛ والقريبة من الكمال لأهل السعادة والتقريب، وهم على درجاتٍ متفاوتة؛ فقريب وأقرب، وسعيد وأسعد؛ كما هو واقع في الوجود ومعلوم من جهة الشرائع والعقول والمكاشفات المحققة.

فهذا النوع من الاستعداد يثمر المحازاة بما يلائم، ويتفاوت النعيم، والملائمة بحسب تفاوت جودة الاستعداد المشار إليه؛ المستلزم لحسن مواتاة الفاعل الحق ما يريده فعله في القابل وإيداعه فيه، وهذا هو سبب تفاوت درجات السعداء الذي نبهتك عليه.

وصور النعيم ودرجاته تتفاوت أيضًا بحسب أمهات مراتب ظهورات الوجود؛ وأوّلها «المعنوية»، ثم «المرتبة الروحانية»، ثم «المرتبة المثالية»، ثم «المرتبة الحسية»، ثم مرتبة جمعها في «المرتبة الإنسانية الكمالية».

ولكل مرتبة من هذه المراتب اعتدال كلي يتضمن تفاصيل ودرجات؛ مظاهرها الملائكة المقيَّدة، والسعداء من الناس.

وانحراف أيضًا كلي مشتمل على مراتب تفصيلية هي الدركات المشار إليها في الإخبارات الإلهية والنبوية؛ ومظاهرها الشياطين والأشقياء من الناس، فافهم.

ثم إن المواتاة من الماهية الممكنة بالاستعداد التام أو القريب منه قد يحصل في بعض المراتب الوجودية المذكورة دون البعض، وقد يحصل في جميعها مع تفاوت باقٍ يوجبه حكم المناسبة المباينة، وتترتب المحازاة بحسب ذلك فيحصل النعيم لبعض السعداء في مرتبة دون مرتبة، وفي وقت دون وقتٍ، وفي موطن دون موطن، وفي نشأة دون نشأة، وهذا هو سبب كون بعض الناس سعيدًا في الدنيا دون الآخرة وبالعكس؛ وسعيدًا فيهما معًا؛ أو شقيًّا فيهما؛ كذلك وفي وصف دون وصف، ومزاج دون مزاج؛ فاعلم ذلك.

وأما القسم الآخر وهو المحازاة بما لا يلائم، ولا يوافق من بعض الوجوه، فمفتاحه وسببه أن العين الممكنة لما أكسبت التجلي الوجودي والفيض الوجودي الوحداني المطلق التعدُّدات، والتعينات، والأسماء المتكثرة، والصفات، والأحوال المتنوعة، والكيفيات؛ حتى توهم في الوجود الواحد القدسي أنه متكثرٌ، ومختلف متعدد، ومحصور متقيِّد؛ وتعذر

انسلاخ الوجود عن تلك الأحكام التقييدية بالنسبة إلى كثير من المخلوقين، لا جرم عاد عملهم عليهم؛ فجوزوا بالأوامر التكليفية والنواهي التفصيلية والعبادات الشرعية قيودًا في مقابلة القيود المذكورة، وليظهر سر المواتاة الأولى في القبول المذكور للتجلي الفائض وسر عدم المواتاة.

فصور الطاعات هنا؛ هي آثار حسن المواتاة هناك؛ الناتجة عن أحكام الوجوب، والمعاصي مظاهر آثار سوء القبول الناتجة عن أحكام الإمكان، وتضاعف وجوهه ونقص الاستعداد المستلزم؛ لعدم المواتاة وصبغ فيض الأقدس ما يشين جماله، ويقدح في إطلاقه.

فالنواهي التفصيلية في مقابلة الأحكام السلبية الإمكانية العدمية، والأوامر في مقابلة الأحكام الثبوتية اللازمة للوجود وهي أيضًا على قسمين:

مؤقت، وغير مؤقت:

فالمؤقت؛ ما يكون مقيدًا بنشأة خاصة، وموطن معين، وأحوال مخصوصة؛ وهي أحكام الصفات العارضة تعرض وتزول؛ وثمراتها أيضًا كذلك في مقام الملائمة ومقام عدم الملائمة.

وقسم مستمر الحكم ويختص بالذوات؛ فدوام العذاب في بعض الأشقياء في مقابلة الآباء، وعدم المواتاة الذاتية، والشقاء المتناهي الحكم في مقابلة الآباء، وعدم المواتاة من وجه، وفي مرتبة دون مرتبة ومن حيثية بعض الصفات دون البواقي، وهذه الأمور هي سبب تعين الدركات، وسبب تعدد أبواب جهنم؛ كما أن سبب مراتب السعادة والدرجات هو ما سبق ذكره فاذّكر.

ولهذا المقام تفاصيل جمة شهدتها واطلعت عليها؛ لكن يضيق وقتي عن شرحها وبيانها، فاعلم ذلك.

كتاب شريف

ورد بلسان التحقيق إلى بعض أصحابنا حال فتحه وبداية كشفه ووراء تسدّيه تسدية الوشاة حلية بالحسن يملح للقلوب وتعذب:

وصل سلام ربي بي إليّ وعاد باعتبار تعينه بي وامتيازي ظاهرًا عني عليّ وفهمت مضمون المحصول الخاص، وثمرة هذا الوصول الفاتح يعرف أنفاس أهل الاختصاص، ومع ذلك فشأن المقام يقول: ثبتت: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3].

وتذكر قوله ﷺ: «إن لكل حق حقيقة[1]»؛ فمن لم يقف عند حقه ما نجاة أول شهوده عدي به إلى حقيقة مقصودة، ولا تظن أن الحقيقة هي الدرجة العليا التامة؛ بل ما من طاقة إلا وفوقها طاقة.

واعلم أن للإنسان المؤهل للكمال بعد تعدي سائر مراتب الجلال والجمال في أول مقام الكمال ثلاث درجات كليّة إنسانية آلية؛ كني عن أولاها بالكواكب، وعن ثانيتها بالقمر، وعن ثالثتها بالشمس؛ والحق الصرف وراء ذلك كله وإن كان عين ذلك؛ لكن الشيء الواحد في مراتبه المختلفة وإن لم يكن مراتبه من وجه غيره من حيث امتياز مراتبه عنه يتفاوت ظهوره في الشرف والكمال والثبوت والاضمحلال؛ فيصدق عليه أنه أشرف من نفسه، وأن كماله يؤثر في نقصه؛ حيث ظهر من مراتب غيبه وحسه، ولا فضيلة فيما يرفع التعدد؛ بل فيما يرى سبب التفاوت وسر التجدد.

وهذا هو الحق الصريح بلا مراء: ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: 111].

وعلى كل حال فأقر الله بك العيون، وحقق فيك الظنون، ونظمك في سلك أهله، ولا قطع عنك بربك مادة فضله، وحسبنا الله وحده.

كتاب آخر

إلى الشريف الخليلي

يخدم بصالح الأدعية الجناب الأسمى؛ سيدي الشريف؛ الإمام العارف المجتبي المختار المرتضى؛ حجة الإسلام وذُخر الأنام وحسنة الأيام؛ جعله الله للمتقين إمامًا وأنـــزل به عليهم سكينة عصامًا؛ ويلوح بشوقه الذي لا يفي بشرح مجمله بيان ولا يوضح كنه مبهمه لسان، وإلى الله الراغب في تعيين سبب من غيب جوده يكون على شرائط الاجتماع بالخدمة مشتملاً ولبركة الأُنس[2]، واللقاء بصفة الحب في الله محصلاً، وهو سبحانه بكل

---

(1) رواه ابن مبارك في الزهد (106/1)، والبيهقي في الشعب (362/7)، (363/7)، وذكره القرطبي (367/7).

(2) الأُنس: هو ظهور علامات تشعر النفس بنيل المراد، وحقيقته: مَد يد الأطماع إلى اقتطاف ثمر المواصلة، وغايته: تصرف العبد في ملك الرب؛ اعتمادًا على التحقيق بصحة المحبة التي توجب

خير ملي وللإجابة والإحسان أهل وولي.

يا مولاي، ما جزاء من يحب إلا ألا يحب بذاك؟ أخبر الحق عن نفسه، وحرَّض عليه وأعلم رسوله المصطفى ﷺ بذلك، وندب إليه، وتداول ذلك أهل الهداية والإرشاد من كل عصر وبثُوه في الناس، ورغبوهم فيما يثمره وسواه، وفيه حسب ما تلقّوه من أئمة سلفكم الكريم وسادات الأمة أهل الشرف الصميم.

فانبسطت بذلك ومثله، والمثابرة عليه بركات بيتكم الشريف؛ وانتشر من الله على عباده بره السابغ اللطيف؛ وحاشاكم أن يغيب عنكم محب محق بأمر رباني لنشر حكم رحماني تجتذبه الأكوان بأحكامها؛ فنسوه، وتهملوه، وتعرضوا عنه باطنًا لغيبته عنكم ظاهرا؛ فتسلموه وأين الأريحية العلوية، والنخوة الخاتمية النبوية التي تلحق المولي بالأهل وتثبت لذي النسب واللحمة الروحانية المشاركة في المشرب والمنـــزل والأصل؟ وحق الحب ما هذا بإنصاف.

وعلى كل حال؛ فالداعي يتوقَّع من تفضلكم أن تذكروه بباطنكم ذكرًا يكون له نحوكم محركًا وجاذبًا، ولأسباب وصوله إليكم ميسرًا، وعلى أحكام بعده عنكم غالبًا بإذن الله؛ وجماعة السادة الفقراء يمدون بالهمم الشريفة وصالح الدعاء؛ ويعدون أنفسهم من الخدم الأقارب لا الأجانب.

كتاب آخر

إلى بعض إخوانه

وَلِقلْبِـــي أهـــدى الــــسلامَ إذا قُلْـــتُ على ساكني العقيق السلام

سلام الله ورحمته وبركاته ورضوانه وتحياته على الأخ العزيز الأكبر الرحماني والخِل الأكرم الأخطر الرباني؛ نسيج وحده، وغريب شأنه وعهده؛ المرتدي برداء العبودية والمستشرف على جل أسرار الربوبية؛ الشيخ كمال الدين؛ حققه الله منه بما يسموه على التعين في مراتب الأمنية والأمل وطهره من شوائب الإخلاص في كل علم الشريف وعمل، وحلاه بالحال الكلي المستوعب كل وصف والمحيط بكل معنى وحرف؛ والمنــزّه بذاته

=

رفع علل المغايرة انتهى.

عن الانحصار تحت حكم الحسن المعلوم والقبح المرسوم؛ روحًا ومثالاً؛ حسًّا وخيالاً؛ جلالاً وجمالاً، فإنه أبهى الحلل، ومنح الاجتماع بخدمته، والتملي من لطيف مفاكهته، اجتماعًا غير مؤقتٍ ولا منته بانتهاء دار، أو نشأة، أو أجلِ المزار وإن شطّ؛ فإن الوجود ما فتر حكمه قط.

لا تَحسبوا نَأيكُم عنَّا يُغيِّرُنا إنْ طال ما غير النأي المحبِّينَا

وقفت على كتابه الكريم وخطابه الجسيم، وسُررت بوروده، ولعمري! لقد كنت به شاعرًا، وأجدني قبل وقوفي عليه أحنُّ إليه، ولقد كاد لسان الحال يتلو قبل وصوله إني لأجد؛ لولا خوف تفنيد الأجنبي واعتراض الفدم الغبي؛ تارةً من حيث حمل هذا الشعور والحنين على المجاز؛ وأخرى من حيث استكبار هذا النوع بسبب الخوف والاحتراز.

ومن علم أن لا مجاز في الوجود حكم بمقتضي الكشف الأتم والشهود، هذا وإن كان مشهد هذا الضعيف في هذا الوقت، ومشربه هو أن لا حقيقة في الوجود حتى يعقل في مقابلتها مجازًا أصلاً.

وهذا الحكمُ شاملٌ جزءاً وكُلاًّ؛ فليس إلا نسبة وإضافة؛ متى أدركتها حق الإدراك؛ وجدتها أحوال ذات الأمر وأوصافه والتفصيل في العلم عقلاً وكشفًا بموجب الاسم والرسم ذاتًا ووصفًا لا غير.

وَوَراء ذَاكِ ولا أُشِـــير لأنَّـــهُ ســـرٌ لـــسانِ النُّطقِ عنه أَخرسُ
أمـــرٌ بـــه ولَـــه وَمِـــنه تعينت أَعـــيانًا ووجـــوده المتلـــبِّسُ

مع أن أعياننا أيضًا ليست بشيءٍ زائدٍ على أحوال ذات عَرِية عن الأوصاف يتعيَّن في كل حال منها بحسبه من حيث تعيُّن ذلك الحال؛ وامتيازه بتعيُّنه وتعيينه لذي الحال عنه من إطلاقه؛ كما أن من أحوال هذه الذات المشار إليها تماثل غيره من الأحوال في التعين والتعيين المذكورين، ويمتاز عنه بخصوصيةٍ يقتضي ظهور تلك الذات ثانيًا بصورةٍ غير صورته في الظهور الأول، والحال السابق أو المستقبل هكذا على الدوام أو الاستمرار دون الانتهاء[1] على غايةٍ ولا قرار.

---

(1) معـــنى الانتهاء هو الوصول إلى غاية مقصودة وليس هي غاية الشهود ولا غاية الاقتسام ولا غاية الثـــنوية، وإنما هي غاية الاتصاف، وهذا الانتهاء ينشأ عن همة مختصرة من مجموع الهمم ولهذا بلغ غايـــته المقـــصودة له، فإنه لا بُدّ في مجموع الهمم من همة واصلة وغير واصلة وتاركة وغير تاركة
-

وفي شدقِ الأمرِ شفرتُه ونارُهُ   ومِنه فيه بدرُه وشرارُهُ

وليس في المقام توحيدٌ ينافيه شركٌ خفي أو جلي؛ ولا وحدة تقابلها كثرة؛ بل الشأن عبارة عن أمرٍ ينبعث منه الكثرة والوحدة المعقولتان؛ بل ومشروعتان أيضًا والمشهودتان، فوحدةُ الأمر نفس كثرته وبساطته عين تركيبه؛ والظهور والبطون حالتان للأمرِ يتعينان للمدارك بحسب الأحوال والمدارك، ومن يُوصف بهما وبأحكام أحوال عين الأمر، والتنوُّع على اختلاف ضروبه ذاتي للأمر لا يتغيَّر عنه ولا ينفصل هذا الوصف وحكمه منه، والثبات صفةُ الأحوال من حيث حقائقها؛ لا من حيث من ظهر تعين بها.

وهذا عكس ما ذهب إليه الجمهور؛ بل وعكس الذي يستحسنه من زعم أنه المحقق اللبيب الخبير، ومن تنـــزه عن أمرٍ أو نـــزَّه عنه؛ فقد غني عنه، وتنـــزه، وانحصر فيما تميَّز به، ومن لم ينضبط في وصفٍ ولا حكم ولم ينحصر في حالٍ ولا اسم ولا رسم مع قبوله كل وصفٍ وحالٍ وحكمٍ من كل حاكم في كل موطنٍ وزمانٍ ومرتبه وعلى كل تقدير، ولم يتقيَّد بأمرٍ ما؛ سلبًا كان أو إثباتًا؛ محمودًا كان أو غير محمود مع ثوابت كل ذلك له وجودًا، وعلمًا، وحالا، وحكمًا؛ فذلك الواسعُ المحيطُ، والمركَّبُ البسيط، والمجهولُ المعروف، المنـــزَّه الموصوف، والفعَّال المجيب، والبعيدُ القريبُ.

كتابٌ آخر إلى بعضِ الأصحاب

ما أقبل وجه صباح مسفر عن منحةٍ شريفة رحمانية؛ ولا حيعل داعي فَلاح على تنسُّم نفحة لطيفة ربانية إلا ورسيس الجوى الذي هو من بعض أحكامِ النسبة التَّعارفية في الحضرات الآلية، ثم الروحية يقتاد عنان القلب السليم؛ تشوُّفًا وتسوقه بسوطِ فقرِ النفس إلى الاستئناس بالإخوان على صراط الحب المستقيم؛ تظرُّفًا لرفع حكم الصدع بظهور حكم الجمع بين الأشباح؛ كما هو الأمر في معالم الأرواح؛ سيَّما إلى الولي الحميم، والأخ

وقاصـــدة ومطلوبة، فلما اختصرت هذه الهمة من مجموع الهمم السنية وصلت إلى غاية الاتصاف الـــذي هـــو الانـــتهاء ؛ لأن الانـــتهاء غاية الكمال فلا ينطلق صادقاً إلا على الكمال المتصف بالأوصـــاف كلها التي تحتوي عليها الذات الجامعة للوجود فليس المنتهى إلى علم من العلوم ولا إلى عـــالم مقـــيد ولا إلى اطلاع ولا إلى وقفة ولا إلى شهود ثنوية يسمى منتهياً عندنا، وإنما سمي منتهياً من اتصف بأوصاف الهوية وبرئ عن الثنوية إدراكاً وعياناً.

العزيز الكريم، السيد الإمام، والحبر الهمام؛ العالم العارف، والسائر الواقف؛ نجم الدين ضياء الإسلام، وذُخر الأنام؛ حسنة الأيام؛ حجة الله عن شهود وحدته بكثرته التي لا تنافيها؛ وعن كثرته المفهومة للجمهور، وأكثر العارفين بوحدة تلائمها دائمًا وتوافيها.

قال النبأ العظيم، والصراط المستقيم الذي يسلك عليه المسافرون في الله من الكُمَّلِ بعد تَعَدِّي «من» و«إلى»، وبعد شهود وحدته فيما سَفُلَ وعَلا وراء كل ما ذُكر؛ مع إثبات غيرية تقتضي برفع شيءٍ، أو ترجيح نور على فيء؛ فليس إلا ذروة أبدية على نقطةٍ أزلية يتعيَّن بينهما الشيءُ وشؤونه التي متى لُحظ ظهور تعينه في كل منها بحسب ذلك الشأن؛ قيل: «هو هي».

وظهر التعدُّد والاختلاف من الشيء بين شؤونه وبينه، وإن لُحظ رجوعها إليه واجتماعها من حيث توحُّدها أو عدم مغايرة بعضها بعضًا لديه؛ قيل: «هي هو».

وشأن الشيء علمًا، ووجودًا، وكشفًا، وشهودًا لا يخلو عن الأمرين المذكورين؛ ولا ينفك جمعًا وتفصيلاً عن التلبُّس بالحكمين؛ فلا ينحصر الأمر في تعظيمٍ وتحقير، ولا ترك ولا تخيير، ولا تعريف ولا تنكير؛ والكل ثُمّ؛ وما ثم كل؛ ولا ثم إلا من حيث ثم إذا استولى على أمرٍ أمر ما ظهر سلطانه حال غلبة حكمه واستيلائه؛ فإنه أو أنه؛ ورب إنسان يقصد التلبُّس بحالة كونية لحكمة موطنية، فيأبى الغالب عليه إلا الظهور بما فيه؛ ولديه عكس الذي أشار بعض العارفين إليه بقوله:

أَبَتْ غلباتُ الشوقِ إلا تقرُّبًا إليك ويَأْبَى الحالُ إلا تجنُّبا

نعم! قد علم كل أناس من الشاربين مشربهم المورود؛ كما تحقّق آخرون بالاستهلاك في حضرة أحدية جمع الجمع والشهود؛ فانضاف إليهم كلُّ حالٍ ووصفٍ؛ فكانوا المُعني المحيط بكلِّ حرفٍ، فهم كائنون بائنون؛ راحلون قاطنون؛ ثابتون منفيون؛ لا يحصرهم رسمٌ ولا اسم؛ ولا يضبطهم كشفٌ ولا عقل ولا فهم؛ ولا يعرفهم نعتٌ ولا حال ولا حكم يصدق في حقهم، كل حكم يحكم به عليهم ويُقال؛ وهم من وجه بمعزل عن الجميع هنا وفي المآل: ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22] قد استرسل القلم، ويعسر قيد الجموح، وقد توهم أنه اعتذارهم، وإن كان القصد منه التعريف لا الانتصار.

وصل الكتاب الكريم حاويًا على ما هو مرسله له أهل، فإنه بحمد الله من خلاصة هذا

الفريق والأهل، وتلقى الداعي تلك التفضُلات من الشكر بأتمه، ومن الثناء بأتمه، ومن حكم الحب في الله بأخصه وأعمه، فالله يجعل ذلك وسواه مما يجريه علينا أو يقلبنا فيه من الأحوال ويبديه لدينا خالصًا لوجهه مقربًا إليه؛ نافعًا لديه، وأما ما نطق به لسان لطفه وتفضُله في أمر الفروة المطلوبة؛ فيصلُ إن شاء الله، والله يوزع هذا الضعيف شكر التفضل الذي تضمنه هذا الاقتراع، فذلك عنوان الصفاء بين خلاَّن الوفاء.

كتاب آخر

إلى بعض الإخوان

يخدم بصالح دعائه جناب مجلس الإمام العالم العلاَّمة؛ جامع أشتات الفضائل؛ افتخار الأواخر والأوائل؛ محيي الملة والدين؛ قاضي قضاة المسلمين؛ والد الملوك والسلاطين؛ صفي أمير المؤمنين؛ ملأ الله قلبه من حبه حتى لا يبقى فيه متسع لكون يتحكَّم على سرِّه ولبِّه؛ وحققه بتصديق تقدير رزقه حتى يلوي وجه طبعه وأمله عن خلقه، فمن أرصد أنفاسه للقاء الله؛ خُلِّص من حبس الأغيار والأشباه، ومن رضي بالله عوضًا عن سواه أرضاه، وكان عند ظنه به؛ وإن لم يتحقق بمعرفته بعد ولا رآه الباطن مطلع، والقلب متشوق؛ والله مذكر ومعرف، ولا يعزب عن علمه مستور ولا متكشف؛ ولكلٍّ أجلٍ كتاب، وهو على الجمع إذا يشاء قدير، وبكلِّ فضلٍ جدير.

حرَّرْتُ هذه الأحرف من قونية في يومٍ عجيبٍ، وحالٍ غريبٍ بعد عقبات قطعت، وأحوال باطنة شهدت؛ فكنت أنتظرها منذ قدمت البلاد، فإن شيخنا عليه سلام الله جرى له هنا بهذه البلدة في نحو هذا التأريخ من عمره أمران عظيمان عبَّر عنهما بالعقبة، ونظم في معنى الواحد قصيدته المذكورة في الفتوحات في المجلد الثاني من النسخة الأولى حيث يقول: اعترضت عقبة وسط الطريق في السفر؛ وكان الأمر بقونية وقضية أخرى ذكرهما لي جميعًا ﷺ.

فلما تحققَتْ صحَّةُ النسبة إليه؛ انتظرت العثور هنا على بعض ما عثر عليه، ورأيت الإمام الكامل الشيخ أبا مدين ﷺ[1] جاءني زائرًا مفتقدًا ومؤنسًا، وجرت بيني وبينه أمور

---

(1) هو من أعيان مشايخ المغرب وصدور المقرَّبين، وشهرته تغني عن تعريفه.

مات بتلمسان ودُفن بها، وقد ناهز الثمانين وقبره ظاهر يُزار، وكان سبب دخوله تلمسان أنَّ

عزيزة جدًّا، وحض شيخنا أيضًا ﷺ بعد ذلك، وظهرت أمورٌ وأسرارٌ غطّى عليهن إقرار وإنكار، وكنت خائفًا مترقِّبًا وخارجًا من حالي؛ موسوي الوصف شعيبي الوجهة المعنوية،

- السُّلطان لما أبلغه خبره أمر بإحضاره من بجاية؛ ليتبرَّك به، فلما وصل إلى تلمسان قال: ما لنا وللسُّلطان الليلة نزور الإخوان، ثم نزل واستقبل القبلة وتشهَّد، وقال: ها قد جئت، ها قد جئت، ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ [طه:84]، ثم قال: الله الحيُّ وفاضت روحه.

قال الشيخ أبو الحجَّاج الأقصري: سمعت شيخنا عبد الرزاق يقول: لقيت أبا العباس الخضر ﷺ فسألته عن شيخنا أبي مدين فقال: إمام الصديقين في هذا الوقت، وكان ﷺ جميلاً ظريفًا متواضعًا زاهدًا ورعًا، محقِّقًا مشتملاً على كرم الأخلاق، واجتمعت المشايخ على تعظيمه وإجلاله، وتأدَّبوا بين يديه.

ومن كلامه: ليس للقلب إلاَّ وجهة واحدة متى توجَّه إليها حُجب عن غيرها.

وكان يقول: الخالي من الأُنس والشَّوق فاقد المحبَّة.

وكان يقول: إذا ظهر الحق لم يبقَ معه غيره.

وكان يقول: الفقر نورٌ ما دمت تستره، فإذا أظهرته ذهب نوره.

وكان يقول: الحضور مع الله جنَّة، والغيبة عنه نار، والقرب منه لذَّة، والبعد منه حسرة، والأنس به حياة، والاستيحاش منه موت.

وكان يقول: الإخلاص أن يغيب عنك الخلق في مشاهدة الحق تعالى.

وكان يقول: من نظر إلى المكونات نظرة إرادة وشهرة حُجب عن العبرة فيها والانتفاع بها.

وكان يقول: من عرف أحدًا لم يعرف الأحد، والحق تعالى ما بان عنه أحد: أي من حيث العلم والقدرة، ولا اتصل به أحد أي: من حيث الذات والصفات.

وكان يقول: من لم يصلح لمعرفته شغله برؤية أعماله، ومن سمع منه بلَّغ عنه.

وكان يقول: من خرج إلى الخلق قبل وجود حقيقة تدعوه إلى ذلك فهو مفتونٌ، وكل من رأيته مع الله يدَّعي حالاً لا يكون على ظاهره منه شيء فاحذروه.

وكان يقول: من قطع موصولاً بربه قُطع به، ومن أشغل مشغولاً بربه أدركه المقت.

ومكث سنة في بيته لا يخرج إلاَّ للجمعة، فاجتمع الناس على باب داره، وطلبوا منه أن يتكلَّم عليهم، فلمَّا ألزموه خرج فرأى عصافير على سدرةٍ في الدَّار، فلما رأوه فرُّوا فرجع، وقال: لو صلحت للحديث عليكم لم تفر مني، ثم رجع وجلس سنة أخرى، ثم جاءوا إليه فخرج فلم تفر منه الطيور، فتكلَّم على الناس، ونزلت الطيور تضرب بأجنحتها وتصفِّق حتى مات منها طائفة، ومات رجلٌ من الحاضرين ﷺ. وانظر في ترجمته: بهجة الأسرار (ص344)، والانتصار (ص451)، والمعزى للتادلي، والمنهاج الواضح للماجري، أربعتهم بتحقيقنا.

والحرف محمد المحتد والمقصد والمشرب والعرف؛ حتى طرأ ما طرأ:

وَكَـــان مَا كَان ممَّا لستُ أذكره فَظـــنٌ خيرًا ولا تسأل عن الخبرِ

كتاب آخر

إلى بعض الإخوان

لئن غِبْت عن عيني وشَطَّ بك النوى فأنتَ الذي في القلبِ حُطَّت رواحلُه

وبعد حمد الله حمدًا مستوعبًا كمال كل محمدة معتليًا على مقام كل اسم وما ظهر به؛ وتعبده وافيًا بحق كلِّ شريعةٍ وأمرٍ، ومن جاء منه ودعا إليه واعتمده، والشهادة أن لا سواه شهادةَ عبدٍ بصره به وأشهده، وآبان به سرُّ شهادته لنفسه؛ لا أنه عرَّفه بها، ثم أشهده ثم أقامه لإظهار حضراته؛ بل لتعيُّن أحوال ذاته في مرتبةٍ أحدية جمع جمعه؛ فأفناه عن ظنِّه السابق فيه باستوائه على شيئية لا شيئيته، ثم أقعده.

والصلاةُ من هذه المقام على محمد عبده الذي اصطفاه بهذا، وسوَّاه على البرية، ووهبَه السيادة على الذَّر والذرية لما كمله وسدده، وعلى آله والكُمَّل من إخوانه وعترته؛ ما أطلق روحًا عن حبس التصرُّف في الهياكل أو قيَّده.

فسلام الله ورحمته وبركاته على الخلِّ الوفي الرحماني، والسيد الصفي الرباني؛ الإمام العارف والمدرك الواصف؛ محيي الدين؛ ركن الإسلام وذخر الأنام حسنة الأيام؛ ما زال تاج الفضل مزانًا بغرَّة مهجته الكريمة وجبينه، وساوات المعارف مطويات بيمينه؛ وما برح لجناب ربه مجلى، ومن مورد وصاله غير محلى، وموجب الإعراض عن شرح الشوق والإطناب فيه؛ هو معرفة عجز القلم، وقصوره عن البلوغ إلى شأو تقريره؛ ليوضح حكمه ويستوفيه، والله المسؤول منه سبحانه تهيئة أسباب اجتماع يكون على سائر المصالح مشتملاً، ولبركات الأنس والحب في الله محصلاً، والحمد لله وحده[1].

---

(1) قال الشيخ الكردي الموصلي في كتابه الانتصار للأولياء الأخيار في ترجمته:

كان من الموقعين عن بعض ملوك المغرب، ثم إنه طرقه طارق من عند الله تعالى، فخرج بالبراري على وجهه إلى أن نزل في قبرٍ فمكث فيه مدة، ثم خرج من القبر يتكلَّم بهذه العلوم التي نُقلت عنه، ولم يزل سائحًا في الأرض يقيم في كل بلدٍ بحسب الإذن، ثم يرحل منها ويخلف ما ألَّفه من الكتب فيها، وكان آخر إقامته بالشام، ومات بها سنة ثمان وثلاثين وستمائة.

وكان ﷺ متقيِّدًا بالكتاب والسُّنَّة، ويقول: كل من رمى ميزان الشريعة من يده فقد هلك، وهذا اعتقاد الجماعة إلى قيام الساعة.

وجميع ما لم يفهمه الناس من كلامه إنما هو لعلو مراقيه، وجميع ما عارض من كلامه ظاهر الشريعة الغراء وما عليه الجمهور، فيحتمل أن الحسدة دسوا عليه. كذا ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه: «اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر».

وقال الشيخ مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس: لم يبلغنا عن أحدٍ من القوم أنه بلغ في علم الشريعة والحقيقة ما بلغ الشيخ محيي الدين أبدًا، ولم تزل العلماء مكبِّين على كتابة مؤلفاته بحل الذّهب في حياته وبعد مماته، إلى أن أراد الله تعالى ما أراد من انتصاب شخص من اليمن اسمه جمال الدين بن الخيّاط، فكتب مسائل في درجٍ، وأرسلها إلى بلاد الإسلام، وقال: هذه عقائد الشيخ محي الدين بن العربيّ، وذكر فيها عقائد زائغة، ومسائل خارقة لإجماع المسلمين، فكتب العلماء على ذلك بحسب ظاهر السؤال، وشنَّعوا على من يعتقد ذلك من غير تبينٍ وتثبتٍ.

والشيخ عن ذلك بمعزل قال: فلم أدرِ أوجد ابن الخياط تلك المسائل في كتابٍ مدسوسٍ على الشيخ، أو فهمها هو من كلام الشيخ على خلاف مراده!.

قال: والذي أقوله وأتحققه وأدين الله تعالى به أن الشيخ محيي الدين كان شيخ الطريق حالاً وعلمًا، وإمام التحقيق حقيقةً ورسًا، ومحيى علوم العارفين فعلاً واسمًا.

إذَا تغلغـــل فكـــرُ المرءِ فِي طرفٍ ... مِـــنْ مجْـــدِهِ غـــرقت فـــيه خوَاطـــره

لأنه بحرٌ لا تكدره الدّلاء، وسحابٌ لا تتقاصر عنه الأنواء، كانت دعواته تخرق السبع الطباق، وتفترق بركاته فتملأ الآفاق، وإني أصفه وهو يقينًا فوق ما وصفته، وناطق بما كنيته، وغالب ظني أني ما أنصفته:

ومَـــا عَلَـــيَّ إذا مَـــا قلت معتقدي ... دع الجهـــول يظـــن العـــدلَ عـــدوانًا

والله والله العظـــــيم ومـــــن ... أقامـــــه حجّـــــة للـــــدين بُـــــرهانًا

إن الـــذي قلـــت بعض من مَنَاقِبِه ... مـــا زدت إلا لعلمـــي زدت نقـــصانًا

وأمًا كتبه فهي البحار الزّواخر التي ما وضع الواضعون مثلها، ومن خصائصها أنه ما واظب أحدٌ على مطالعتها إلا وتصدَّى لحل مشكلات الدين ومعضلات مسائله، وهذا الشأن لا يوجد في غير كتبه أبدًا.

وأمًا قول بعض المنكرين إنّ كتب الشيخ لا يحل قراءتها ولا إقراؤها فكفر، وقد قدَّموا إليَّ سؤالاً صورته: ما تقول في الكتب المنسوبة إلى الشيخ محيي الدين بن العربي كالفتوحات والنصوص، هل يحل قراءتها وإقراؤها؟ وهل هي من الكتب المقروءة أم لا؟

فأجبت: نعم. هي من الكتب المسموعة المرويَّة المقروءة، وقد قرأها عليه الحافظ البرزاني وغيره، ورأيت إجازة بخط الشيخ محيي الدين على حواشي الفتوحات المكيّة بمدينة قونية،

وكتابه طبقة بعد طبقة من العلماء والمحدِّثين، فمطالعة كتب الشيخ قربة لله تعالى، ومن قال غير ذلك فهو جاهل زائغ عن طريق الحق.

ولقد كان الشيخ محيي الدين في زمنه صاحب الولاية العظمى والصديقية الكبرى فيما نعتقده وندين الله به، خلاف ما عليه جماعة ممن مقتهم الله تعالى فحرموا فوائده، ووقعوا في عرضه بهتانًا وزورًا، وحاشا جنابه الكريم أن يخالف نبيَّه ﷺ الذي استأمنه على شرعه ومن أنكر عليه وقع في أخطر الأمور شعر:

علـــيٌ تحت القوافي من مكامنها   ومـــا علـــيٌ إذا لم تفهـــم البقـــر

وقد رأيت إجازة بخط الشيخ كتبها للملك الظاهر بيبرس صاحب حلب، ورأيت في آخرها: «وأجزت له أيضًا أن يروي عني جميع مؤلفاتي ومن جملتها كذا وكذا» حتى عدَّ نيفًا وأربعمائة مؤلف.

منها: تفسيره الكبير في خمسة وتسعين مجلدًا وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف:65]، فاصطفاه الله تعالى لحضرته.

ومنها: تفسيره الصغير في ثمانية أسفار على طريقة المحققين من المفسرين.

ومنها: كتاب الرياض الفردوسية في الأحاديث القدسية.

فهل يحل لأحد أن يقول لا يجوز مطالعة كتب الشيخ محيي الدين مطلقًا! ما ذلك إلاَّ كفر وتعصُّب وعناد انتهى.

قال الشيخ عبد الغفار القوصي في كتاب «الوحيد»: حدَّثني الشيخ عبد العزيز المنوفي عن خادم الشيخ محيي الدين قال: كان الشيخ محيي الدين يمشي وإنسان يسبُّه، وهو ساكتٌ لا يرد عليه فقلت: يا سيدي ما تنظر إلى هذا؟ قال: ولمن يقول؟ قلت: يقول لك، فقال: ما يسبني أنا، فقلت: كيف ذلك؟ قال: تصوَّرت له صفات ذميمة فهو يذم تلك الصفات، وما أنا موصوف بها، قلت: قد وقع لنبينا المصطفى ﷺ أن من خلقه العظيم كان يقول لأصحابه الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين:

«ألا تعجبون كيف يصرف الله عني سبَّ قريش يسبُّون مذممًا وأنا محمد».

وكان المشركون قد سموه مذممًا؛ لعتوهم وكفرهم وحاشاه من ذلك ﷺ.

وقد كان الشيخ سراج الدين المخزومي شيخ الإسلام بالشام يقول: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي؛ فإن لحوم الأولياء مسمومة، وهلاك أديان مبغضيهم معلومة، وبعضهم تنصَّر ومات على ذلك، ومن أطلق لسانه فيهم بالسلب ابتلاه الله تعالى بموت القلب.

وممن أثنى عليه الشيخ كمال الدين الزملكاني وكان من أجلِّ علماء بالشام، وكذلك قطب الدين الحموي، وقيل له لما رجع من الشام إلى بلاده كيف وجدت الشيخ محيي الدين؟ قال: وجدته في العلم والزهد والمعارف بحرًا زاخرًا لا ساحل له.

وممَن أثنى عليه الشيخ صلاح الدين الصفدي في تاريخ علماء العصر، وقال: من أراد أن ينظر إلى كلام أهل العلوم اللدنيَّة فلينظر في كتب الشيخ محيي الدين بن العربي.

وسئل الحافظ أبو عبد الله الذهبي عن قول الشيخ محيي الدين في كتابه «الفصوص» ما نصُّه أنه ما صنفه إلا بإذنٍ من الحضرة المحمدية فقال: ما أظن أن مثل الشيخ محيي الدين يكذب أصلاً، مع أن الحافظ الذهبي كان من أشد المنكرين على الشيخ محيي الدين، وعلى الطائفة الصوفية هو وابن تيمية، وممن أثنى عليه الشيخ قطب الدين الشيرازي.

وكان يقول: إن الشيخ محيي الدين كان كاملاً مكتملاً في العلوم الشرعية والحقيقية، ولا يقدح فيه قدح من لم يفهم كلامه ممن لم يؤمن به، كما لم يقدح في كمال الأنبياء نسبتهم إلى الجنون، والسمر على لسان من لم يؤمن بهم، وكان الشيخ مؤيّد الدِّين الجندي يقول: ما سمعنا بأحدٍ من أهل الطَّريق اطَّلع على ما اطَّلع عليه الشيخ محيي الدين.

وكذلك كان يقول: الشيخ شهاب الدين السهروردي، والشيخ كمال الدِّين الكاشي، وقالا فيه: إنه الكامل المحقق صاحب الكمالات والكرامات، مع أن هؤلاء الأشياخ كانوا من أشدّ الناس إنكارًا على من يخالف كلامه ظاهر الشريعة.

وممن أثنى عليه الإمام فخر الدِّين الرَّازي وقال: كان الشيخ محيي الدِّين وليًّا عظيمًا، وممن أثنى عليه الإمام اليافعي: وصرَّح بولايته العظمى كما نقل ذلك شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه للرَّوض، وكان اليافعي يجيز رواية كتب الشيخ محيي الدِّين.

ويقول: إن حكم إنكار هؤلاء الجهلة على أهل الطَّريق حُكم ناموسة نفخت على جبل تريد إزالته من مكانه بنفختها، قال: ومن عادى أولياء الله تعالى فقد عادى أنبياء الله تعالى، وإن كان لم يبلغ حدّ التكفير الموجب للخلود في النَّار.

وممن أثنى عليه الشيخ محمد المغربي شيخ الجلال الأسيوطي، وترجمه بأنه مربي العارفين، كما أن الجنيد مربي المريدين.

وقال: إن الشَّيخ محيي الدين روح التنــزلات والإمداد، وألف الوجود، وعين الشهود، وهابه المشهود الناهج منهاج النبي العربي قدَّس الله سرُّه، وأعلى في الوجود ذكره، وقد صنَّف الشيخ سراج الدِّين المخزومي كتابًا في الرد عن الشيخ محيي الدين، وقال: كيف يسوغ لأحد من أمثالنا الإنكار على ما لا يفهم من كلام الفتوحات أو غيرها، وقد وقف على ما فيها نحو ألف عالم أو أكثر، وتلقوها بالقبول قال:

وقد شرح كتاب الفصوص جماعة من أعلام الشافعية منهم الشيخ بدر الدين بن جماعة، وشاعت كتبه في جميع الأمصار، وقرنت متنًا وشرحًا في غالب البلاد ورويناها في القراءة الظاهرة في الجامع الأموي وغيره بالإسناد، وتغالى الناس في شرائها، ونسخها وتبرَّكوا بها وبمؤلّفها لما كان عليه من الزهد، والعلم، ومحاسن الأخلاق، وكان أئمة عصره من علماء الشام، ومكة، كلهم يعتقدونه

ويأخذون عنه، ويعدّون نفوسهم في بحر علمه كل شيء، وهل ينكر على الشيخ محيي الدين إلا جاهل أو معاند؟.

وكان الشيخ عز الدِّين بن عبد السلام يقول: ما وقع إنكار من بعضهم على الشيخ محيي الدين إلا رفقًا بضعفاء الفقهاء الذين ليس لهم نصيب من أحوال الفقراء خوفًا أن يفهموا من كلام الشيخ أمرًا لا يوافق الشرع فيضلوا، ولو أنهم صحبوا الفقراء لعرفوا مصطلحهم وأمنوا من مخالفة الشريعة.

قال شيخ الإسلام المخزومي: وقد كان الشيخ محيي الدين بالشام وجميع علمائها يتردّدون إليه من غير إنكار، وقد أقام بين أظهرهم نحوًا من ثلاثين سنة، يكتبون مؤلّفاته، ويتداولونها، ويعترفون له بجلالة المقدار، وأنه أستاذ المحققين من غير إنكار بينهم.

قال الشيخ مجد الدين الفيروزآبادي بعد أن ذكر مناقب الشيخ محيي الدين: ثم إن الشيخ محيي الدين كان مسكنه الشام، وقد أخرج هذه العلوم بالشام، ولم ينكر عليه أحد من علمائها، وقد كان قاضي القضاة الشيخ شمس الدين الخجندي الشافعي يخدم الشيخ خدمة العبيد.

وأما قاضي القضاة المالكي فهبّت عليه نظرة من الشيخ فزوجه ابنته وترك القضاء، وتبع طريقة الشيخ، وأطال في ذكر مناقب الشيخ، ثم قال: وبالجملة فما أنكر على الشيخ محيي الدين إلا بعض الفقهاء الذين لا حظ لهم في مشرب المحققين.

وأما جمهور العلماء والصوفية: فقد أقرّوا بأنه إمام أهل التحقيق والتوحيد، وأنه في العلوم الظاهرة فريد، قال: ولما جاور بمكة شرفها الله تعالى، وكان البلد إذ ذاك مجمع العلماء أو المحدثين، وكان الشيخ هو المشار إليه بينهم في كل علم تكلموا فيه، وكانوا كلهم يتسارعون إلى مجلسه، ويتبركون بالحضور بين يديه، ويقرؤون عليه تصانيفه قال: ومصنفاته بخزائن مكة إلى الآن أصدق شاهد على ما قلناه.

وكان أكثر اشتغاله بمكة بسماع الحديث وإسماعه، وصنف فيها الفتوحات المكية، كتبها على ظهر قلب جوابًا لمسائل سأله عنها تلميذه بدر الدين الحبشي، ولما فرغ منها وضعها في سطح الكعبة المعظمة فأقامت فيه سنة، ثم أنزلها فوجدها كما وضعها لم يبتل منها ورقة، ولا لعبت الرياح بها مع كثرة أمطار مكة ورياحها، وما آذن للناس في كتابتها وقراءتها إلا بعد ذلك.

قال: وأما إشاعة بعض المنكرين عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وعن الشيخ سراج الدين البلقيني أنهما أمرا بإحراق كتب الشيخ محيي الدين فكذب وزور، ولو أنها أحرقت لم يبق منها الآن بمصر والشام نسخة، ولما كان أحد نسخها بعد كلام هذين الشيخين وحاشاهما من ذلك، ولو أن ذلك وقع لم يخفَ؛ لأنه من الأمور العظام التي تسير بها الركبان في الآفاق، ويتعرض لذكرها أصحاب التواريخ.

قال الشيخ سراج الدين المخزومي: كان شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وكذلك

الشيخ تقي الدين السبكي ينكران على الشيخ محيي الدين في بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحققا كلامه وتأويل مراده، وندما على تفريطهما في حقه في البداية، وسلّما له الحال فيما أشكل عليهما عند النهاية.

فمن جملة ما ترجمه به الإمام السبكي: كان الشيخ محيي الدين آية من آيات الله تعالى، وأن الفضل في زمانه رمى بمقاليده إليه، وقال: لا أعرف إلا إياه، ومن جملة ما قاله الشيخ سراج الدين البلقيني فيه حين سُئل عنه: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي الدين، فإنه لما خاض في لجج بحر المعرفة، وتحقيق الحقائق عبر في أواخر عمره في النصوص، والفتوحات، والتنـــزلات الموصلية، وفي غيرها بما لا يخفى على من هو في درجته من أهل الإثارة، ثم إنه جاء من بعده قوم عمي عن طريقه فغلّطوه ذلك، بل كفروه بتلك العبارات ولم يكن عندهم معرفة باصطلاحه، ولا سألوا من يسلك بهم إلى إيضاحه، وذلك أن كلام الشيخ تحته رموز، وروابط، وإشارات، وضوابط، وحذف مضافات في علمه، وعلم أمثاله معلومة، وعند غيرهم من الجهّال مجهولة، ولو أنهم نظروا إلى كلماته بدلائلها وتطبيقاتها، وعرفوا نتائجها ومقدماتها لنالوا الثمرات من مراده، ولم يباين اعتقادهم لاعتقاده، ولقد كذب وافترى من نسبه إلى القول بالحلول والاتحاد، ولم أزل أتتبع كلامه في العقائد وغيرها، وأكثر النظر في أسرار كلامه، وروابطه حتى تحققت بمعرفة ما هو عليه من الحق الحقيق، ووافقت الجمُّ الغفير المعتقدين من الخلق، وحمدت الله ﷻ إذ لم أكتب في ديوان الغافلين من الجاحدين لكرامته وأحواله انتهى كلام البلقيني.

قال تلميذه شيخ الإسلام المخزومي: ولما وَردتُ القاهرة عام توفي شيخنا سراج الدين البلقيني، وذلك في عام أربع وثمانمائة ذكرت له ما سمعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين، من أنه يقول بالحلول والاتحاد.

فقال الشيخ: معاذ الله وحاشاه من ذلك إنما هو من أعظم الأئمة، وممن سبح في بحار علوم الكتاب والسنة، وله اليد العظيمة عند الله تعالى والقدم الصدق.

قال المخزومي: فقوي بذلك يقيني في الشيخ من تلك الساعة، وعلمت أنه من رؤوس أهل السنة والجماعة.

قال المخزومي: ولقد بلغنا أن الشيخ تقي الدين السبكي تكلم في شرحه للمنهاج في حق الشيخ بكلمة، ثم استغفر الله بعد ذلك وضرب عليها، فمن وجدها في بعض النسخ فليضرب عليها كما هو في نسخة المؤلف.

قال: مع أن السبكي قد صنف كتبًا في الرد على المجسمة والرافضة، وكتب الأجوبة في الرد على ابن تيمية، ولم يصنف قط شيئًا في الرد على الشيخ محيي الدين مع شهرة كلامه في الشام، وقراءة كتبه في الجامع الأموي وغيره.

بل كان يقول: ليس الرد على الصوفية مذهبي لعلو مراقبهم.

كتاب آخر

إلى بعض الإخوان

نحمد الله، ونصلّي على المصطفين من عباده؛ وخصوصًا على سيدنا محمد وآله؛ والكُمَّل من إخوانه؛ خلفاء الحق في عوالمه وبلاده، ونخدم جناب المولى السيد والإمام الأمجد؛ العالم العارف؛ مشارك أهل المطالع والمشاهد والمواقف، ما زال مرتقيًا بالحق إلى ذري فوق ما فوق مقعد الصدق؛ وما برح مُجتليًا تفصيل نسخته لما اشتملت عليه جملته؛ وصابغًا أجزاء ما يقبل التجزئة منه بما انطوت عليه كليته؛ ليَعُود كلُّ شيءٍ منه ككله، وكلُّ فرعٍ من فروعه ظاهرًا بصوره أصله، آمين، وعلى الله قصد السبيل.

الشوق إليه شديد، ووِدُّه في الله ثباتٌ ويزيد، ومن السنة الربانية بين كل متحابين في الله فصاعدًا؛ إنه متى صحّت نسبتهم النفسانية، وغلبت أحكامها على الأحكام الطبيعية الجسمانية ألا يؤثر فيها البُعد الظاهر أثرًا تامًا؛ بحيث يستولي على المعنى بالكلية، وهذا من المسائل التي هي عند أهل التحقُّق جلية، وإليه أشار بعض الأكابر بقوله:

ولاضـــير للأشـــباح تَنْأى عَنِ اللِّقا إِذَا كانت الأرواح فَفِي الغيب تَلْتَقِي

وكذلك كان يقول الشيخ تاج الدين: وأطال المخزومي في الثناء على الشيخ محيي الدين، ثم قال: فمن نقل عن الشيخ تقي الدين السبكي، أو عن الشيخ سراج الدين البلقيني أنهما بقيا على إنكارهما على الشيخ محيي الدين إلى أن ماتا، فهو مخطئ، وقال: ولما بلغ شيخنا السراج البلقيني أن الشيخ بدر الدين السبكي شيخ الإسلام بالشام ردَّ على الشيخ موضعًا من كتاب «الفصوص» أرسل إليه كتابًا من جملته:

يا قاضي القضاة الحذر ثم الحذر من الإنكار على أولياء الله تعالى، وإن كنت ولا بُدّ رادًّا فرد كلام من رد على الشيخ وإلا فدع انتهى.

وسئل العماد بن كثير عمن يخطئ الشيخ محيي الدين قال: أخشى أن يكون من يخطئه هو المخطئ، وقد أنكر قومٌ على الشيخ فوقعوا في المهالك، وكذلك سئل الشيخ أن بدر الدين بن جماعة عن الشيخ محيي الدين، فقال: ما لكم ولرجل قد أجمع الناس على جلالته.

فالحاصل أنه قد أجمع المحققون من أهل الله تعالى على جلالته في سائر العلوم كما يشهد لذلك كتبه، وما أنكر عليه إلا لدقة فهم كلامه لا غير، فأنكروا على من يطالع كلامه من غير سلوك طريق الرياضة، خوفًا من حصول شبهة في معتقده يموت عليها، ولا يهتدي لتأويلها على مراد الشيخ ﷺ وقدِّس سره، وأفاض علينا من بركاته.

والمنفردون في مثل هذه أشدُّ مطالبةً لتفرغهم لما هم بصدده، فإن المتمسك بحكم مقام الجمع الظاهر بصفة ما حاذاه قد ينغمر محله بما انطبع فيه حال المحاذاة، وإن خلا بالذات عن كل شيءٍ؛ لكن المنفرد لا عذر له ولا عائق عن ذكر من غاب من إخوانه عنه؛ وسيَّما من كانت غيبته بأمر رباني؛ لنشر حكم رحماني حتى يبلغ الكتاب أجله، وينال كل آمل كان هذا شرطًا في حصول غرضه أمله، ويحرر كل عامل هناك بحسب مرتبة عمله، فإن إهماله ونسيانه ليسا من شِيَم من حال المحققين ذوقه وشأنه.

وهب أنه غاب غيبة ممتحن، وغفل عن أهله الحقيقي، وسكن؛ أيحسن بإخوانه من أولي المروُّات أن يتركوه لقاً بين رامة الأكوان والنقاء؟ كيف لا يذكر عند ربهم بما يعلمون أنه نافعة؟ ولِم لا يتوجَّهون إلى تشخيص الأمر الذي هو جاذبه عمَّا هو فيه وجامعه؛ بل اقتصروا بخيرهم عليهم، ولم يعدوه عما لديهم.

وكذا المعهود من أهل الله والمخلصين من دون الأغراض والأشياء إن ركنت النفس إلى نسبة مثل هذا المذكور؛ فليس ذلك من عزم الأمور؛ لأن الأحوال مختلفة، وإن كانت النفوس مؤتلفة، ونعد أن الأمر كما يظن؛ فأين رعاية الأولى من كل صورة في كل حالة؟ وما العذر في ترك الأرجح من كل أمرين مع العثور عليه؟ وندب الكُمَّل من أهل الهداية، والإرشاد إليه.

وإن استند أحدٌ أيضًا إلى الاستغناء من حيث المستدعي، ويُحمل استدعاؤه على أمرٍ آخر؛ فليتذكر حال الإمام الأكمل، والأستاذ الأعلم الا عدل حيث يقول لعمر ﷺ بعد أن منح السيادة على العالمين لما أراد الحج: «لا تُنسنا يا أخي من دعائك الصالح، وتعلمه من آخرِ تسبيح الشجرة التي رآها ساجدة في النوم، فإذا لم يستغن مثله بعد التحقُّق بالأكملية عند المزيد والدعاء؛ فما الظن بالسوي؛ وأين الشمس من السهى؟ لا والله ؛ بل نستمد ونسأل؛ وعلى الله المعول».

ونذكر أيضا إخواننا ومن شاء الله إن حضرنا أو ذكرنا؛ وإن توفَّر حظُّنا من ربنا في كل وقت ومنحنا: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: 88].

كتاب

إلى الشيخ تقي الدين الحوراني ﷺ

سَلامٌ على سلمى ومن حل بالحمَّى وَحَـــقّ لمثلـــي رقـــة أن يـــسلمَا

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى عامّةً، وعلى سيدنا محمد وآله، والصفوة من أمّتِه، والكُمَّل من إخوانه، وورثته خاصةً، وعلى المولى الإمام؛ الحبر الهمام؛ العالم العارف؛ والمدرك الواصف؛ جامع أسباب المعالي؛ والمفاخر؛ افتخار الأوائل والأواخر؛ تقي الدين؛ ركن الإسلام، ذخر الأنام؛ حرره الله من رقِّ الأحوال والمحال والأقوات؛ وكلّمه وأشهده من غير حكم مقام، ولا قيد ميقات، آمين؛ وعلى الله قصد السبيل.

الشوق شديدٌ، والتطلُّع يزيد، والحب في الله ينمو ويثبت ولا يبيد، وإلى الله الرغبة في تهيئة أسباب الاجتماع المستلزم؛ مزيد الاحتظاء منه، واجتناء ثمار الأُنس من فروع شجرة مقام الاستهلاك فيه؛ ثم الإخبار به عنه.

ولما قيل لنا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:21] بعد تعريفنا بفوزه من ربه بالمرتبة التي هي على أسرار الغيب مؤتمنة؛ وسمعنا عنه أنه بعد تحقُّقه بكلِّ كمال يمكن حصوله؛ ويعظم ويجل عن الضبط والحصر؛ محصوله يقول لصاحبه لما أراد الحج: «لا تنسنا يا أخي من دعائك الصالح [(1)]» من آخر تسبيح الشجرة التي رآها ساجدةً في النوم؛ ولم يستنكف من الاستفادة وطلب الزيادة، وجب على كل منا، وإن عظم من ربه جدواه واستغنى به عمن سواه، أن يديم قرع باب ربه من حيث كل مظهر ومقام؛ ولا يزال بصفة الفقر متحليًا على الدوام وأهل الله أبواب حضرته وقلوبهم أوعية تجليه ومنحته.

وجملة الحال أن يخلينا المولى أجمع من خاطره الشريف وهمته، ويتوجّه إلى ربه في خِلْسات أوقات صفائه، ويذكرنا عنده هو نافعنا؛ وبه دون سواه جامعنا، ويزيح عنا ما يشغلنا عنه ويقرِّبنا بعد كمال الاستهلاك فيه منه دون جمعٍ وبين، وظهور حكم تعدُّد بواحدٍ واثنين وسوى هذا المطلب فلا يفوه به بلسان ملتمس، ولا يستوفيه، وإنما الله يعرف قصده فيجيبه إذا شاء ويعطيه، والسلام.

(1) رواه أبو داود (80/2)، والبيهقي في سننه (251/5) .

كتاب آخر

إلى القاضي محيي الدين رحمه الله

وبعد حمد الله؛ الحمد الأكمل الحائز فضله كل حمد، وكماله على نحو ما يرتضيه لنفسه من نفسه، وممن شاء من الحامدين؛ الوافدين بحقوق حمده والمقصرين، والصلاة على الصفوة من خيرته؛ خصوصًا على محمد، وآله الكاملين والمكملين من إخوانه وعترته الطاهرين؛ فسلام الله ورحمته ورضوانه، وتحيته الوارد من خزانة لطفه التام، وخالص منحته على المولى الإمام؛ ذُخر الأنام وحسنة الأيام؛ المستشرف بعد معرفة ما ظهر على ما بطن؛ والآخذ بنصيب ما استمر بعد الفوز مما انتشر من الأعطيات.

فعلن الذي كان؛ لولا حكم النشأة والموطن، أن تصفو له الموهبة، ويثبت في الصف الأول نسبته دون أن يفتتن ويبتلى ويمتحن؛ لكن لما أَبَت السنة الإلهية وسيّما في هذه الدار: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾[الفتح: 23] ذلك السيدِ فلان الدين، وواسطة عقد أولي الفضل والحسب؛ مناهل اليقظة واليقين، حلّى الله كل فرد من أفراد حقائق نسخة وجوده مما اشتملت عليه جملتُه؛ وأظهر كلا من جزئياته وأجزاء ما يَقبل التجزئة منه بما انطوت عليه كليته؛ ليحيط عند ذلك علمًا وحالاً بما هنالك؛ ومثله من تأهَّل لهذا الشرف الأسنى، وجمع له بين المعلوم من الحسنِ والزيادة بعد الحسنى.

وصل كتابه الكريم، ومشرفته المتلقّاة بالتبجيل والتعظيم على حين فترة من استماع سار أخباره، وفرط تشوف إلى ما يمكن الاستشراف عليه من أحواله السنية وآثاره، وأورد بشهادة الله وعلمه دون تكليف؛ سرورًا وبشرًا وأثار حكمًا حديثًا من ودٍّ قديم لم يزل على المحل حاكمًا، وفيه مستقرًّا، وتلقّى الخادم ما وردت به الإشارة الشريفة مما ارتجى حصوله ونجازه من العوارف المولوية محبةً وإجلالاً بشكرٍ رباني يحمده بصفة العجز من مقام لا أحصى ثناء عليك؛ فعاد الأجاج منه زلالاً، والله سبحانه يبقيه للأصحاب خاصة ولغيرهم عامة؛ ركنًا يلجأ إليه، ويعول في كل معضلة عليه.

ولولا اعتقاد الداعي أن النسختين المعلومتين من البارع والجغرافيا؛ اللتين اختارهما المولى، وأضاف إليهما عروض البلدان وأطوالها بعد مشاهدة الجميع أنها باقية في الخدمة لم يقدم على هذا التكليف والإبرام، ولطف المولى والمعهود من تفضله كفيلان بإنالة كل مطلوب، وإسبال ذيل المسامحة على سائر العيوب، وعلى الجملة فالخادم ينتظر إتمام

الإنعام لحصول ما التمس، وتقدم الأمر بتصحيح النسخ، والسلام.

ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: « إن من أبر البر أن يصل الرجل أهل ود أبيه[1]»، وفي رواية: «بعد أن تولّى الأب[2]».

وغير خافٍ أن الأبوة الربانية بعد الروحانية تمت لسيدنا عليه السلام؛ علينا بتعريف الله بواسطته وبدونه، وإنكم من صفوة أهل وده، فمن عنوان المحبة عن علم؛ ظهور صاحبها بمثل هذا الحكم؛ وثمرات كل ذلك إن لم يتضح للجميع هنا؛ بل للبعض سيظهر هنالك.

كان مولاي وابن سيدنا أجمع المولى عماد الدين أيَّده الله سير مشرفة ضمنها فصولاً من النصائح والتحذير عن بعض النقائص والقبائح، فقد الجواب عنها بلسان شرح الحال والاعتذار؛ لا طلبًا للتنــزه عن العيوب والانتصار، والخادم يؤثر تشريف تلك الخدمة بالمطالعة؛ ترامِيًا إلى الظهور بصفة العدل الذي هو من شيمه الشريفة عن مسارعة ليعلم عذر الخادم فيما نسب إليه، ويستدل على ما سكت عنه بما نبّه عليه، فحال الخادم من حيث الباطن لما خرج عن دائرة الموازين وتعدى أطوار القوانين جهله الأكثرون، ولقد والله انتهت غرابته إلى درجة كاد هو أن يستغربه؛ كاستغراب الأجنبي له.

ومن هذا شأنه كيف ينحصر لعقلٍ أو وهمٍ؛ أو إني يستطاع ضبط أمره بقياس وفيهم؟ هيهات! يقذفون والله بالغيب من مكان بعيد، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: 15] إني قد أصبحت في بيضاء واضحة صباح عبد؛ يمين الله مستلم، لله الحمد على ما أنعم؛ وإن أشهدوا علم ما لم تكن تشهد وتعلم، والسلام.

كتاب كتبه أسبغ الله ظله

إلى بعض الإخوان

الكُـــتب تُكْــتبُ لِلنأي البعيدِ فَما   بَـــالي أُكاتــــبُ مَـــن أَلقَـــاه في بَـــالي

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى كافة؛ وعلى سيدنا محمد والصفوة من

(1) رواه الترمذي (313/4)، وأحمد (97/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (112/2)، وذكره المناوي في فيض القدير (6/6)، والعجلوني في كشف الخفا (261/2) .

(2) رواه مسلم (1979/4)، وأبو داود (337/4)، وأحمد في المسند (88/2)، (91/2)، وابن حبان في صحيحه (174/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (112/2) .

عترته الوارثين لعلمه الإحاطي، وحاله الجمعي، ومقامه العلي خاصة؛ وعلى ولد قلبه ومحل نظر لُبّه؛ المولى السيد العالم العارف؛ المشاهد السالم الواصف؛ أحد براهين آل النبوة؛ على أن لبيتهم كمال الشرف والفضل والفتوة، أبقاه الله للمتقين إمامًا؛ وأنـــزل عليهم به سكينته وعصامًا.

أما الشوق؛ فبحسب ما يقتضيه حكم الود بين المتأسسين بسرٍّ؛ ولكن الله ألّف بينهم، ولك ود تمهّدت أركانه وقواعده بين قوم بموجب هذا التأسيس الرباني لا يخاف بينهم، ولم يبق إلا طلب اقتران المعنى بحرفه، واتحاد الموصوف بوصفه، وذلك وإن كان من فروع أحكام المحبة المذكورة؛ فله رتبة مكينة تحتوي على ذرّة ثمينة؛ لا يعرف قدرها إلا من عرف سر تجلي الحق في الصورة، ولم يقنع في معرفة هذه الأمور ومثلها بالحديث والخبر: ﴿وذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ﴾ [الجمعة: 4] وسوى هذا ما ثم سوى.

وهذه المفاوضة ومثلها من صور الأسباب ووسائل المقصود؛ منها بعد ملاحظة وجه الحق فيها تحريك سلسلة الرابطة الربانية الثابتة في الحضرة الجامعة، والعرصة الروحانية؛ عسى أن كُتب في الزبور الأول، وتقرَّر في الأزل وصول خير من خلف حجاب شرط أو واسطة أن يكون ذلك الخير بواسطة السادة الربانيين، والإخوان الإلهيين، وأن يكون منهم ببال.

فليذكر المولى أيّده الله أجمع عند ربه بما يعلم أنه نافع لنا على قدر علمه بربه وجاهه عنده، لا على مقدارنا، وليسأل لنا منه سبحانه خصوصًا هذا الفقير أن يُكمِل تحقُّقه الحاصل له بمعرفته الكاملة، ودوام مشاهدته، ودوام الحضور معه؛ حتى يكون مع ربه بعد كمال الاستهلاك ففيه وبه؛ ككينونة ربه معه بلا مع ولا غيره في كل مسمّى حالاً ومقامًا ونشأةً وموطنًا؛ ليكون الكثرة التي يوصف بها بعد ذلك أو ينضاف إليه كثرة يكون منبعًا لكل وحدة، ووحدته وحدة يتلاشى عندها كل كثرة، ووحدة وفرق وجمع، كل ذلك بالذات مع التنـــزُّه عن الانحصار تحت أحكام الأسماء والصفات الآلية والكونية والعلية واللدنية، وهذا لسان فيه سعةٌ، وفي صورة هذا الوقت ضيق، والله ولي الإحسان.

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

سلام الله ورحمته وبركاته على المولى السيد الإمام العلاّم؛ حبر المذاهب؛ مفتي

الفرق؛ محيي الدين؛ ما زال في كنف الحماية محروسًا، وفي العالمين رئيسًا؛ ولا برح سليمًا من جذبات أطراف دائرة كونه محالاً بينه وبين بينه، شوق الداعي إلى مطالعة جميل محياه، وتشوقه إلى التمتع بلطيف مؤانسته، وكريم لُقياه شوق يقصر عن شرحه العبارات، ويضيق عن إبداء سر كنهه نطاق الإشارات، ووده في الله على ما عهد أبدًا لا بُدّ إن شاء الله تعالى.

يعلم المولى أنه خوطب الداعي في حق المولى خطابًا صريحًا بأمورٍ؛ منها:

الإشارة إلى النقلة بلفظ بشيع؛ وخاف الداعي من ذلك الخطاب؛ وأوّله بأمور مختلفة؛ وأرى أيضًا تشخص مضمون ذلك الخطاب في البرزخ الكبير.

فلما وصله ما عرض من الوحشة بين المولى والأصحاب؛ تألّم وفرح معًا، وفسره بذلك؛ وجملة الحال أن انقطاع رابطة المولى ولو من وجهٍ واحدٍ من الأصحاب، وسيّما هذه الشرذمة القليلة من حيث العدد، الكثيرة في عالم الغيب، وحضرة الفرد الصمد؛ موت للروح يحتاج إلى معالجة شافية لا يعرفها إلا النُّدر من الأفراد.

فبالله عليك؛ ها أنا مُذ خرجت معك في هذا الفصل عن دائرة العوائد والطباع والعقائد، ودخلت في دائرة التحقيق جانبًا لك إليه؛ طالبًا لك الفوز بالتمكُّن فيه والاحتظاء مما لديه، إياك أن تضيع سابق خوضك في أمر الله، واشتمالك على شأن الله، ولا تغتر بملابس الصفات الربانية وإن حَسُنَت، وتوقّع المتوقعون اجتناء ثمراتها عند الله، والبضاعة المطلوبة بضاعة تبقى ببقائك في عالم أرضك وسمائك.

وأما كل من هو مجعول فيك، وإن كان شريفًا فإنه لا يساوي عند أكابر المحققين في حال صدمات القهر[1] الإلهي شيئًا، ألا تنظر إلى قوله: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي

---

(1) معنى القهر: هو إحاطة بالبعثة الرحمانية لعمومها، فمن جرى فيها على نمط الآتي بها ﷺ ظهر بالقهر. لأن عمومها قهار لمجموع الوجود إذ المبعوث بها مختصر من هذا المجموع، فمن كمل فيها إلى حيث يخرج من الوصف إلى الفعل يكون في حال الوصف قهاراً من حيث الاسم وفي حال الفعل ظاهراً بالقهر لأن هذه الأمة تقتضي فطرتها قهر الأمم لأنها خلاصة الرحمانية والوجود ناشئ عن الرحمانية وتحقق لها الظهور على سائر الأمم بالحكم الثاني الذي هو البعثة؛ فوجب لمن تفرد منها بالكمال الاستيلاء بالقهر لأنه جاذب فقط، وهذا المستولى ممتلئ فياض على ذاته الجامعة فالفيض بقهر والامتلاء بقهر فحق له التصريح بالقهر لتمكينه فيه.

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ الآية [الإسراء: 86].

أما في ذلك عبرة للمعتبرين وموعظة للمغترين؟ والله إني لا أعرف ما لو أظهره من شهده؛ لسلب ذوي الإيمان إيمانهم ومَحا من بواطن أكثر أهل العلوم الباطنة الذوقية أذواقهم وعلومهم.

وإذا كان هذا واقعًا دون شك من بعض عبيد الله؛ فما الظن بالله إذا غضب لأحبائه أو للمنتسبين إلى أحبائه؟ انخفر الحق ذمته من حيث عبده الكامل؛ وسيّما مثل الشيخ ﷺ؛ المتعدى بكمال ترقية ما عرف بعد الكمال من درجات الأكملية، والله إنه ليغار لأهل أهله؛ كما يغار لأهله؛ ويغضب لغضبهم، ويرضى لرضاهم في الأمر الخطير والحقير والقطمير والنقير.

أما إني لو ذكرت بعض ما شهدت غير مرة من هذا لأطلت وقصَّرت، وإن أطنبت:

﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ [يوسف: 81].

واللهِ والله هذا لسان المحبَّة الإلهية، والغيرة[1] الربانية.

اطلب يا مولاي مراضي إخوانك، ولو ببذل أهلك ومالك، ولا تستعمل في أمر الله فقد المعرفة ولا تظهر الاستغناء عن أهل الله؛ الذين لا تعرف مقامهم في نفس الحق بما حصل لك من منح الله؛ وأبذل الجهد، والجأ إلى ربك ليرضيهم عنك تستثمر مغارس أدبك معه ومع أهله؛ وقد أدبت وعرفت بعض ما عرفت، والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، والسلام عليكم ورحمة الله.

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

لا تَحـــسبُوا نأيكم عنَّا يغيرنا   إن طـــال مـــا غير النأي المحبِّينا

وبعد حمد الله بأكمل ما يليق به من المحامد، وأفضل ما يرتضيه لنفسه من نفسه، وممن

(1) إن موجب الغيرة هو الخوف من الفناء الذي يلتحق بالبقاء، وهذان شهودان في شهود واحد، ولهذا غار على الكثرة من الفناء، فلو أنه في شهودين متعددين لما كان حصلت له هذه الغيرة إذ الوجود أن ينطلق وهو كامل، وأن يتقيد وهو كامل أيضاً، فحالتي كماله في الإطلاق والتقييد لا يخاف على شيء منه الفناء لأنه لا يفنى شيء منه في حال الإطلاق لأجل كماله، فإذا لم يفنَ منه شيئ فلا خوف عليه ولا يفنى منه شيء في حال كمال تقييده فلا تصدق عليه الغيرة الناشئة عن الخوف، إذ الغيرة خوف تصحبه الشجاعة.

شاء من الحامدين؛ الوافين بحق حمده منهم أو زعمهم والمقصرين، والصلاة على الصفوة من عباده خصوصًا على سيدنا محمد وآله؛ الفائزين بأخوته وورثته الأتم؛ الكاملين المكملين.

فسلام الله ورحمته وبركاته على المولى الإمام والحبر الهمام؛ ركن الإسلام؛ ذُخر الأنام؛ العالم العارف؛ المدرك الواصف؛ تقي الدين؛ حلى الله كل فرد من أفراد نسخة وجوده مما اشتملت عليه جملته، ونشر في الخافقين محاسن ما تضمنه كليته، وما زال مطلوباً لعينه؛ محالاً بينه وبين بينه؛ منــزّها عن التلبُّس بحكمي صدق الوجود ومنه؛ ممتازًا عن النظراء والأشباه بالانفراد بالله لله؛ المستشرف على ممكنات الضمائر والعارف بمستجنات السرائر.

يعلم أن تعلّق الباطن، وتلفّته إلى جهته، وتشوق النفس إلى مطالعة جميل محياه والتمتع لكريم لُقياه؛ متصل الحكم ينمو على مر الزمان ويزيد؛ ولا يتحكم فيه أيدي الأحوال المختلفة والأيام بسلطنة سلوى يوجبها البُعد المعتاد؛ فيحول ويبيد، وهكذا شأن كل أُلفة ومحبّة تتأسس قواعدها بالتأسيس الرباني المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: 63] تكون ناسخة لا منسوخة، والله يجعل ذلك وغيره مما يحلينا به من الأحوال والصفات، ويقلبنا فيه من الأطوار والمواطن والنشآت مقربا بالقرب الأخير الحقيقي إليه؛ مزلفًا في كل مقام لديه؛ مطابقًا لأكمل شأن، هو الأمر عليه.

أصدر الداعي هذه الكلمات من قونية المحروسة؛ وما من عام إلا وهو يصدر إليه ذلك الجناب كتابًا يقصد تحريك سلسلة الرابطة التعارفية الأزلية، وصلة الرحم الراسخة الحكم، والمحتد في الحضرة الإلهية، ويؤثر من تلك المكارم تأنيسه في الوحشة التي أقيم فيها حالات لا مقامًا بملاطفات المعرفة بجلية حال المولى، والمشيرة إلى ما يتجدد له من الأمور المتعينة من الغيب بينه وبين ربه؛ ففي ذلك استجلاء الحق في صورة شؤونه الذاتية من حيث مظاهره التامّة، وتلمح أحكام أسمائه وصفاته الخاصة والعامة.

وهذا مما لا يعرفه إلا من تحقق بمقام أحدية جمع الجمع بعد تعدي مشاهدة التوحيد بصفتي الوصل والصدع؛ فإليه يَرجع الأمرُ كله، وما فوق ذلك مما عرفه كشفه، فلا أبديه ولا أحلّه.

وأما حال الداعي في هذه الجهة، وإن كان محمدي المحتد؛ ذاتي المشرع والمورد، فإنه

من جهة الصورة الجزئية يونسيّ إبراهيمي؛ باعتبار كينونة أحدهما في النار، وإن كانت بردًا عليه وسلامًا؛ وكون الآخر محبوسًا بظلمة الغواشي الكونية، وإن لم يفارقه الحابس ولم يفقده شهوده ملازمةً وإلمامًا، ومع هذا وذلك:

هَوى نَاقتيْ خلفي وقُدّامي الهوى وإني وإيّاهـــا لَمُخـــتلفَان

ولكن الدين بحمد الله سليم والقلب مع الله حاضر ومقيم.

كتاب آخر إلى بعض الإخوان

وَمَــا جفّت الأقلام نحوك جفوةً علــيكَ ولا إنْ قَــلّ ودُك في صدري

ولكــنه لمــا تحقّــق عجــزُها عــنِ الْــبثُ عمّــا في فؤادي لم تجرِ

سلام الله ورحمته وبركاته على المولى السيد الحبيب القريب؛ العارف اللبيب؛ ذي المكارم والمآثر والمعالي والمفاخر؛ سيد أقرانه، وواسطة عقد إخوانه؛ الأخ الربّاني، والخلّ الرحماني؛ كمال الدين الشيخ أبي إسحاق؛ جامع أشتات مكارم الأخلاق؛ أوفى الله ديون نشأته، وبارك للكافة في بقية مدته؛ وقام عنه بكل ما يختار نسبته إليه من الوظائف؛ وملكه أزمة الحقائق والمعارف، وما زال متقلّبًا في الشؤون بحسب ربه عكس الذي ذهب إليه من لم يفز من الشهود الذاتي بكنهه، ولُبّه شوق أخيه إليه؛ شوق لا تفصح عن كثرته العبارات، ولا يبلغ شأو مراميه اسم الإشارات؛ وإلى الله الرغبة في تهيئة مقدمات تكون للإنس بخدمته مفيدة ومنتجة؛ وللنفس الكئيبة للبُعد عنه مبشرةً ومبتهجة:

﴿ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: 29]، ﴿وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: 22].

يعلم الله أنه ما من كتابٍ أكتبه إلا وأتنسّم فيه أخبار أخي، وأتعطّش إلى ما يرد من تلقائه، ولا يصلني إلا سلامٌ بحملٌ بالواسطة، وليت أني أشم منه رائحة التفات باطنه بموجب ما بيّنا من الرابطة؛ وأفعاله كلها محمولة على أحسن المحامل.

وَيقــبح مــنْ سواك الفعلُ عندي وتَفعلــه فَيَحــسن مــنك ذاك

ومع هذا فقد كان عرض للباطن من الألم بسبب إرجاف؛ وحيث ﴿وفَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [غافر: 45]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾ [فاطر: 34].

ووقانا فيه شرور البلايا والمحن، والمؤثر من تفضّل أخي ألا يحرمنا أُنس صلة رحمه الرباني؛ ففي اليسير من لفتاته راحةٌ كثيرةٌ، وقليلكم لا يُقال له قليل؛ ولو أنه يكتب سلام عليكم، وأحمد الله أنّا في عافية، وأحوالي الظاهرة كذا، وأحوالي الباطنة كذا كل وصف؛ وهو المعني المحيط بكل حرفٍ، والسلام.

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

سلام الله ورحمته وبركاته على المولى السيد والإمام الأنجب الأمجد؛ ذي الشرف الخطير، والفضل الغزير؛ الصدر الكبير؛ سعد الدين؛ ثبّت الله في الملأ الأعلى رسمَه، ورفع في حضرات العلي ذكره واسمه، وما زال محروس الحوباء؛ مجرى للإحسان الإلهي الواصل إلى عباده والحباء.

شوق الداعي إلى مشاهدة غرّته البهيّة، وطلعته الشهية شوقَ لا يحتاج في إثباته وتقريره عند الله، ثم عند أولي البصائر النفاذة إلى البراهين المركّبة من مواد الأقيسة الظنية، والشواهد المتشخصة في العرصات الذهنية، وكفى بباطنه الكريم بعد الله في ذلك، وسواه شاهدًا رضياً وعدلاً مقبولَ الشهادة مرضيًا، وإلى الله الرغبة في تركيب مقدمات تكون لصورة الأنس، والاجتماع موضحة؛ وللنفس الكئيبة للبعد مفرجة.

ومما أرجو أن يشهد بصحته ضميره المقدس؛ إن عدم بسطه الخدمات إلى كريم جنابه ليس إلا لتخفيفِ الكُلفة عن خاطره؛ لما يعلم من ملالة المولى، وميله عن مثل هذا إلى ما هو الأكدُّ عنده والأولى، هذا وأحواله أبقاه الله غير محمولة الأعلى أحسن محملٍ، والأزكى من المقاصد والأفضل.

وحيث بلغ إلى الداعي وصول المولى بحلب المحروسة؛ زاد قلقه، واشتد أرقه، وكان يتوقّع تشريفه بأحرف يعرف فيها تجلية الحال، ولو على سبيل الإجمال، فلمّا لم يقدر ذلك؛ نُسب الأمر إلى خللٍ في بعض أحواله؛ اقتضى معاملة الحق له من هذه الحيثية بمثل هذه الأعمال؛ إذ مطمح نظره في التصرفات الانفراد بها دون سواه سبحانه ليس ثم سواه.

وإني، وإن قلت ما أقول، وذكرت بعد الجمل طرفًا من التفصيل، فإني على عِلاّتي أَراكم حيث كنتم، واعلم شأنكم وما فيه تقلبتم؛ ولكن أسود العين يشتهي أن يراك لسان المحبة بالإدلال ينطلق بصفة الإقدام؛ وحكم الأدب الأتم يقتضي الإحجام والاستسلام؛

والرجوع إلى السلْم أسلم، والثبات على قدم الأدب[1] أولى وأتم؛ وللآراء شرفها الله في تشريف الداعي بمسطورٍ يكون معرفا بالحال؛ مسليًا للبال.

وقد بلغ الداعي ما تجدّد للمولى في صحبة المولى الصاحب؛ الطيب ابن الطيب؛ قاضي قضاة المسلمين؛ كمال الدين؛ متّع الله به وبالمولى ومثله؛ أبقاه الله من يتقلد منه المنن، ويتخذ للتذرع بمكارم الأخلاق من أوقى الجنن، ولقد سبق في حق الداعي وجماعته منه حين الاحتياز بخدمته من المبرآت ما يقصّر عن شرحه العبارات، والله يكافيه عنّا بما هو أهله، فإنه أهل كل معروف ومحله، والسلام.

كتاب آخر إلى القاضي

محيي الدين بدمشق المحروسة

أصحب الله الخير والخيرة؛ كل حكم سبق في علمه سبحانه إمضاؤه أجراه على حوزة سيدنا الإمام العالم العامل؛ الصدر الخطير؛ الفاضل رئيس الأصحاب؛ سيد الأقران والأتراب؛ حبر المذاهب؛ حاوي الفضائل والمناقب؛ ذُخر المؤمنين؛ قاضي قضاة المسلمين؛ محيي الملة والدين صحبةً يؤمن معها التأسُّف والندم، ونـــزّه همته الشريفة عن التعلُّق بما لا يقبل الزوال والعدم؛ ليسلَم من ألمِ كلِّ قيدٍ وتعشُّقٍ واشتباه؛ ويتمحّض بكليته في كل حال لله، فمن كان لله كان الله له، وهذه لعمري سعادة تامّة، وراحة مكملة.

وأما من بقي في خبس العوائد والتعلُّقات؛ فإنه يتألمّ لفقد كل ما ذهب وفات؛ وبالحرية التي هي من لوازم كمال الفردانية يزول العناء ويتم الفناء[2]، ومن هذا المقام يستشرف على سرِّ التضايُف المدرج في رب العالمين، وما يستلزمه من الأحكام

(1) الأدب: هو ملكةٌ في النفس تمنعها من تعدي الحد ومخالفة الأدب، وحقيقته: وقارٌ ينتج للنفس باستعمال مقدماتٍ من الرياضة العلمية، وغايته: ذوقٌ يفهم به صاحبه عن الله مراده في كل حالٍ ومقامٍ؛ فيكون أبدًا بالموافقة على الكشف اهـــ.

(2) قـــال ســـيدي محمد وفا ﷺ وعنّا به: الفناء هو اضمحلال كل متعرضٍ متوهمٍ لا ينتهي إلى غايةٍ محقَّقةٍ، وحقيقته: صدق العدم الذاتي على كل موجودٍ بالعرض في المجاز، وغايته: صادقٌ من العلم يمحق كل كاذبٍ من الوهم وهو الهلاك الحقيقي اهـــ.

المختلفة؛ مثل: «جُعْتُ فَلم تُطعمني»، و: «مَرِضْتُ فلم تعدني».

وسيّما قوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ الآية[الزخرف: 55]، ويعرف حكم المقام القابل لهذه المرتبة؛ المثبت صرافة وحدة الحق، وغناه المبين، وقولي المبين؛ حق يحوي على درٍّ ثمين، ووراء المقامين المذكورين البحر الذي هذا الدر من خصائصه؛ عزّ عن تناول العبارات، ومرامي الإشارات، حقّقنا الله وكافة الإخوان بهذا الشرف العلي، والحال السني، آمين.

ووصلت المشرفة الكريمة؛ فوقف الداعي على مضمونها، وسُرَّ بسلامة الذات الشريفة مع مشاركة الجماعة فيما عُرض للخاطر من الآلام النفسانية، والأحكام الموطنية، هذا وإنّ أقلّ درجات ذوي الاستبصار؛ الثبوت تحت مجاري الأقدار، ولحظ كل ما يقلبون فيه من الأحوال بعين التجربة والاعتبار؛ إلى أن تنتهي الحركة إلى السكون، والقلق إلى الثبات والتمكين، كما قيل:

ورُبّ هــدوٌ في الــتقلقل كــامنٌ مِن أجلِ سكونِ الطِّفْلِ حرّك مَهدهِ

ومن أصعب ما مرَّ بي في بعض المشاهد قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾[يونس: 7، 8] لأني اطلعت فيهما على أسرارٍ وعلومٍ جمّة؛ من جملتها:

إنني عرفت أنه من ركن إلى شيء في هذه الدار واطمأن إليه بعينه، وإن لم يكن من صور أحوال هذه الدنيا بالنسبة إلى فهم الجمهور منها، فإنه لا يخرج عن دائرة الحياة الدنيا؛ فيدخل تحت حكم هذا الخطاب المهول.

ألا ترى أن النبي ﷺ أخبر أن صلاته التي جعلت قرّة عينه فيها من المحبوبات الدنيوية؟ ثم لم يكتفِ بمجرد الإضافة إلى مطلق الدنيا؛ بل قال: «من دنياكم[1]».

فإذا كانت صلاته وناهيك منها لم تتنــزه عن حكم الدنيا؛ فما ظنك بأكثر ما يتلبس به السائرون من الأحوال التي يظن فيها أنها وراء الأحكام الأخروية؛ فكيف الدنيوية؟ هيهات والله لو عرفوا الدنيا لرأوا الآخرة من بعض أحكامها ونتائجها.

ومع هذا فقد أدرج ﷺ في هذه الإضافة أسرارًا يجل وصفها ويحرم كشفها إلا للندّ،

---

(1) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (126/7) بنحوه .

والغرض من هذا الفصل أنه لما كان بين الإنسان وبين كل شيء مناسبة ذاتية ومرتبية؛ فمتى ظهر سلطان شيء من تلك المناسبات، وتلبّس صاحبها بحكمها سكنت نفسه إلى المناسب له والملائم حالتئذ، واطمأن به، واجتمع باطنه عليه أو بسببه؛ فمسّه من ذلك الخطاب حكم «ما» و«متى» سبقت عناية الحق به قبل الانتظام في سلك خلاصة الخاصة من أهله سبحانه تعاهده كل وقت بما تعلّق سكونه ويعرفه خفي حاله ومكنونه؛ ليعتاد بكثرة المقلقات؛ عدم الاستقرار والاعتماد على ما يتصل به من الأمور، وينضاف إليه في المعتاد.

ولقد شعر بعضهم ببعض أحكام هذا الأصل.

وأجاد صاحب الترجمة بقوله:

فَمَـــنْ سَـــرّه أنْ لا يَـــرى ما يسُوؤه فَـــلا يـــتخذ شيئًا يخاف لَه فقدَا

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

وردت مشرفة المولى الإمام العالم الفاضل؛ سيد الأقران والأماثل؛ عماد الدين؛ جدّد الله إقباله وسعوده؛ ويسر في كلّ حالٍ من كل أمرٍ مقصود بواعث الأشواق إلى الاحتظاء بخدمته والتملي من جميل مفاكهته وافرة ونامية؛ والهمم إلى الاستقرار بجواره الكريم مترامية، وإلى الله الرغبة في تهيئة أسباب صلات وإتقان تركيب مقدمات تكون منتّجة لصورة الجمع؛ ناسخةً أحكام كل بين وصدع، والله ولي الإجابة وهو على جمعهم إذا يشاء قدير.

قابل الداعي ما نطق به لسان تفضّل المولى في المشرفة الكريمة بشركٍ متضوِّع، وثناء جامع متنوع، وتلقّي الحجج القاطعة، والبراهين الساطعة بالقبول والتسليم؛ رجاء الانتظام يوم الجمع في سلك: ﴿مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 89].

وثبوتًا على مقام الأدب السامي على سائر المقامات والرتب، وقد أحاط العلم الشريف أيضًا أن من آداب البحث أنه متى اعترض العالي على النازل أن يقول: «الاختصار على فوائد مولانا أولى»، هذا مع أنه ربما كان مستحضرًا لجواب ذلك الاعتراض؛ بل قد يتمكّن من تقرير المسألة بوجوهٍ شتى؛ فليس لنا إلا السكوت بموجب حكم الأدب لا النطق بلسان الإدلال.

وبعد هذا كله فقد يُقال ترجيح بقاء الختمة هناك إن كان بسبب طلب البركة؛ فذات

المولى الشريفة أقرب إلى التبرك، وأليق وأقوى نسبة به وأعلق، ومن استوطن الدار استغنى عن الانتظام في سلك الزوار ولا حاجة إلى المبالغة في تقرير هذه القاعدة، فشواهد صحتها كثيرة جلية؛ وإن كان من سبب إظهار الضنة بالختمة؛ هو الانتفاع بها تدبُّرًا وتفهُّمًا؛ لا يتأتّى ولا يتيسّر ذلك من ختمةٍ أخرى، فذلك موقوفٌ على شروطٍ لو لم يجتمع في طرف الطالب حال الطلب لكان طلبه إذن مستدرَكًا.

فكيف لا؟ والتعريف الإلهي على لسان الصادق سبق من قبل التحقُّق بالأمر المنبّه عليه بما يزيد على عشرين سنة مطلقًا ومبرهنًا من حيثية هذه الختمة المخصوصة، وإلا فأي عاقل يستجيز سلب كرائم الكرام، أو يلتزم الفصل بين الملزومات واللوازم كل الالتزام؛ ومثل هذا كان الموجب لطلب السجّادة الكيلانية؛ الممنوعة أيضًا مع وجود الأعواض هناك من الآثار إن كان القصد من الضنة بمثله طلب التبرُّك والعوض فموجود.

وهذا لسان المحبة والإدلال، وإلا فوظيفتنا، معشر الأصحاب أن نسلك مع أهل شيخنا طريقة الأدب والامتثال؛ كما كان الأمر مع الأصل بل أشد وأبلغ؛ لأننا إذ ذاك لم نعرف من واجب حقه ما عرفناه من بعد؛ ولأنه كان لنا في متسع حكمه وبسطه مقامه المحيط مجال ومأوى، وأنتم وإن منحتم بما به خصصتم، فإن الثبوت على قدم الأدب الظاهر والباطن معكم أوجب؛ ومصاحبتكم غيبة وحضورًا بالمعاملة الخالية عن التوقعات أليق وأنسب.

فالله يهيئ لنا بكم أجمع استدراك ما فرطنا في عهد شيخنا ﷺ لقلة معرفتنا بحسن أكمليته؛ وإدلالنا وتساهلنا فيما يجب التّهمم به وتقصيرنا، ويبقيكم للكافة ذخرًا وسندًا ومأوى وملتحدًا آمين.

نسخة كتاب آخر

عظـــيم القدر عميم الخير كتبه سيدي أسبغ الله ظله وأدر علينا وبله وأطله إلى بعض الإخوان:

مَا زَال سَمْعي يَعي من أطيب ذِكْرك مَا تـــندى على الرّوض غب العارض الهتنِ

حَـــتى حللـــت حمـــى قَلبي ولا عَجَب فَـــرُبّ ســـاعٍ إلى قلـــبٍ مـــن الأُذنِ

التناجي بالصحف والأقلام، وإن كان من حظّ الأرواح؛ فليس ذلك من حكم كونها

أرواحًا متحدَة في عين الجمع أو مشتركة في الجنس والنوع؛ بل من حيث ما عرض لها من الفصل حال مفارقة المقام الأحدي، والأصل بالصدع المتعيّن حكمه في الأجساد والأجسام من حيث الحال[1] وقتًا والمقام، ومع هذا كله فإن لم يثبت المناسبة بين الأرواح بحكم مقام التعارف المشار إليه بقوله: «فما تعارف منها ائتلف في الحضرات المقدسة» لم يحصل للمتخاطبين من المفاوضة، والمناجاة غير ما يقتضيه وتستلزمه أحكام أدواتها الحسية؛ كالكلمات والحروف التي هي معانٍ للمعاني وظروف.

وإذا ثبتت المناسبة بين أرواح المتخاطبين وقويت؛ ظهر سلطان الأصل الذي يشتركان فيه ويتحدان لديه اتحادًا واشتراكًا يوجب رفع التعدُّد من بينهما، والتغاير على كلٍّ أمرٍ يقضي بامتيازهما وتعدّدهما المستلزم للاختلاف والتنافر، فليت شعري ما الحاجة بعد إلى المراسلة والمكاتبة؛ ولِمَ لم يحصل الاكتفاء بتناجي الضمائر حال محاذاة السرائر على سرر الوداد في مقام الصفاء والاتحاد؟

فليعلم المولى، أبقاه الله محفوظًا، وبعين الصون والرعاية الإلهية ملحوظًا، أن ذلك راجع

---

(1) قال القاشاني: الحال: ما يرد على القلب الأخذ في السير إلى الله من غير تعمد ولا اجتلاب، وهو نعت إلهي كوني حيث إنه تعالى مع كونه واحد العين: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾.

وأصغر الأيام الزمن الفرد، وهذا أصل كونه نفياً كونياً فانيًا في الشؤون، وعبن تحول القلب بالأحوال، فإن أحوال القلب شؤونه، ومن شرطه أن يزول في كل زمن فرد، يعقبه المثل إلى أن يصفو وينتهي إلى غايته، فهو إلى عدم بفنائه زمانين:

إما بتعاقب الأمثال، أو بحكم تعاقب الضد، ولذلك قال قدس سره: «وقد لا يعقبه المثل» كحال الفرح، فإنه يستمر زمانين أو أكثر، وينقطع فيعقبه الترح، ومن هنا نشأ الخلاف بين القوم.

- فمن أعقبه المثل: أي رأى استمرار تعاقب الأمثال قال بدوامه.

- ومن لم يعقبه المثل، بل حول انقطاعه لورود ضده عليه، قال بعدم دوامه.

والحق أن حال الكون يتجدد مع الأنفاس، ولا يبقى زمانين، ولذلك قال تعالى فيمن يجهل ذلك: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. وقد قيل: الحال تغير الأوصاف على العبد، كأنه يزيد ظهوره في السر، والتحلي بالأخلاق الإلهية وأسرارها، وذلك هو ظهور الآثار الخارقة من همته الفاعلة في الكون بالقوة الإلهية المستندة إلى الأسماء التي يتحقق العبد بها، وتولى بعد تحققه التصرف بحسبها حتى ظهر في العالم بالهمة الفاعلة والتحكم، والقهر، والسلطان، وإن أراد تغير بكل ما يمكن أن يتصف به كل حال من الأوصاف. فالمعنى يرجع إلى الوجه الأول، فإن الأوصاف: أحوال يتقلب العبد فيها، إما بحكم تجدد الأمثال أو الأضداد.

إلى سرّين كريمين تابعين للاسمين عظيمين:

أحدهما: «الاسم المدبر»: المختص بوالد الأرواح؛ المسمّى بالعقل الأول والقلم الأعلى.

والآخر: «الاسم المفصل»: المختص بمعدن النفوس والصحف؛ المسمّى بالنفس الكلية واللوح المحفوظ الأجلي، والمناسبة والمحبة والاتحاد؛ وإن رفعوا أكثر أحكام البعد والتعدّد والتغاير؛ وإنما يرفعونها من الوجه الأحدي الإلهي، والوجود الشامل للجمع الكلي؛ لا من حيث خواص التركيب الطبيعي وأحكام التفصيل المزاجي الذاتي؛ هي نتائج خصوصيات كل فردٍ فرد من أفراد حقائق الممكنات، والموجبة امتياز كل منها عما سواها حال ارتسام الجميع في العلم الأزلي الإلهي الارتسام الأبدي.

والأرواح المقيدة بالمواد، والمظاهر وإن كانت معلومة الحصر عند بارئها، فإن الصفات والأحوال اللازمة لها في مواطن التركيب والبساطة لا يقضي العلم الصحيح بتناهيها، وهكذا الأمر في كل ما يشهد من الصور عند من تحقّق بالكشف الصحيح ولم يقنع في معرفة الأمور بالتقليد والخبر.

فالعالم كله مع الأنفاس في خلقٍ جديد؛ ولسان الحق من حيث اسمه الخبير يقول للممكنات المتعينة في علمه ما دخل منها في الوجود، وما لم يدخل مما هو داخل بحكم التبعية؛ كالصفات واللوازم والأحوال: «هل امتلأت بالتجلي الوجودي، والفيض الوجودي؟ فيجيب لسان قبولها واستعدادها الغير المتناهية: هل من مزيد؟» فلا تكرار ولا تناهي للقبول الإمكاني والجود الإلهي، فاقتضى الأمر بموجب أحكام خصوصيات الممكنات وأحوالها؛ المظهر سلطنة التعدّد والتفصيل؛ الاحتياج إلى استعمال أدوات الإفصاح عن مواطن الممكنات للإبانة والتوصيل.

والمطلب الكلي في ذلك كلي مطلقًا في نفس الأمر؛ هو التحقُّق بكمال الجلاد والاستجلاء، وزوال حجب البعد والتغاير؛ العارضة للوجود الحق والأمر الصدق حال الإتيان من هناك لعود الفروع إلى الأصول والأصول إلى منبع كل محصول؛ بشرط استصحاب زبد التعدّدات، وخواص المواد، والكيفيات مع الخلاص والتقديس من كل ما ينافي الوحدة الحقيقية، ولوازمها من الكمالات؛ كماء الورد كان ماء بسيطًا فدخل مواطن التركيب، وتلبّس بأطوار الكيفيات المختلفة، ثم عاد إلى أصل بساطته مع استيعابه أوصاف

كمال ما مر عليه، وتلبّس به واستيفائه نبذ محاسنه وحيطته، واستلزم هذا المطلب الأسمى من الكمالات ظهور كل فردٍ فرد من آحاد مجموع الأمر كله بصورة الجميع ووصفه وحكمه، وحاله وفعله واسمه.

ولما كان الحاصل للإنسان في هذه النشأة هو العلم، يسمّى بلسان الشرع، والتحقيق ولسان العقل أيضًا على رأيٍ تذكُرًا دلّ ذلك على أنه قد كان لحقيقة الإنسان قبل ظهوره في الأعيان وصف يمكن أن يسمى باعتبارٍ ما علمًا، ثم عرضت فيما بعد حالة أخرى اقتضت النشأة حتى يصحّ أن يسمّى علم الإنسان الآن تذكُرًا، لتطابق الاسم المسمّى، وإلا أوجب الأمر اشتباهًا وعمى.

فلما صعد الروح الذي هو الكلم الطيب على براق العمل الصالح بعد التبرؤ من القوة والحول والإقبال بوجه القلب مع الفقر الأتم إلى الحضرة الوهاب ذي المنة والطول؛ انفتح هذا المقفل وانحل هذا المشكل، وأشهد أن لحقائق الممكنات في علم ربها أزلاً ضربًا من الشعور والإدراك؛ لازمًا دون انفكاك، وذلك بسرٍّ المعية الذاتية الإلهية من حيث حق الوجود الحق الذي ما ثم غيره، وبسبب عدم مغايرة العلم المعلوم والعالم أيضًا؛ إذ حضرة الأحدية الذاتية الإلهية لا يقبل شيئًا ما من أحكام التعدُّد؛ ولا يتعدد فيها شيء لنفسه لا واحد ولا كثير، ولا ينضاف إليه كثرة بوجه ما؛ لا بالوجود ولا بالفرض والتقدير.

وهذا الشعور والإدراك يثبت للممكن بالحق بطريق اللزوم والتبعية؛ باعتبار أن للعرض أن يكون بحيث جوهرة فيتحيز بتبعيته الجوهر؛ لا أن التحيز من صفاته.

من علم ووجود وما ذكر؛ بمقتضى حكم ما به الاتحاد والاشتراك مما تعين بها وقدر، وذلك في حضرة الجمع والوجود الذي هو أم الكتاب الأكبر الوجودي.

ثم المقام العقلي القَلمي واللوحي النفسي؛ المشار إليهما من قبل سر قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]، وذلك مثل إدراكها سر القول الحق: «كن» المشار إليه بقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، وذلك قبل قبول الوجود من معدن الجود، وسمعت بإسماع استعداداتها غير المجعولة، وأجابت فقبلت الوجود المجعول باستعدادٍ غير مجعول؛ إذ لو كان ما به قبلت الوجود أمرًا مجعولاً لتسلسل ولم يتحصل، وذلك محال على كل حالٍ.

ورأيت أيضًا أن المحبّة تستلزم طلب الوصلة وتحصيلها؛ ولا تأخر عن ذلك إذا سرى

حكم المحبة في المتحابين؛ وأن القدرة ثابتة لربها الواصف نفسه بالمحبة الذي لا يصح الأولية في الطلب لسواه؛ لكون الطلب من كل طالب تابعًا لعلمه؛ التابع لوجوده؛ وللحق أولية كل ذلك دون من عَداه، وارتفع المانع من تحصيل الوصلة من أحد الجانبين، ولم يرتفع من جانب الممكنات؛ لعدم القدرة وغيرها من الشروط التي لا تصحُّ إلا للحق الأول.

فآيستُ من حيث ما شعرت به من عجزها مع ثبوت حكم التعدُّد والبعد المقتضي طلب القرب؛ وآنست من وجهٍ آخر من حيث ما يعطيه حكم الحال الحاضر من غيبوبة أحكام كثرتها في وحدة الحق، وحكمها كما مرّ من حديث العلم، والعالم والمعلوم والوجود كل ما به الاتحاد، فهامت وحارت طمعًا وإياسًا؛ بعدًا وقُربًا؛ بحكمي كثرة ووحدة مجتمعين.

فلما كسبت حلة الوجود العيني بعد الوجود العلمي الغيبي، ورأيت اشتراك الجميع فيه ووحدته عين التجلي الإلهي التوجهي؛ اطلعت على سر: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[ق: 16] وعلى استصحاب معية الحق مع الأشياء أبد الآباد، كما قيل؛ الإيجاد في مقام الاتحاد، فعرفت أن الحق مع كل شيءٍ؛ في كل عين ومكان وشأن؛ وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه؛ وانفتح للمطّلع باب التمكُّن من القُرب، وطلب الوصلة بما أشعره به الحق وإليه هداه؛ وتحقّق وجوب ظهور حكم العلم الأزلي الغيبي في الوجود العيني.

ثم لما استجلاه بعد في عرصة الوجود، وحال الترقي في درجات القرب والعلم والشهود، وزعم أنه قد وصل، أو أنه حل بالمنزل؛ أسدل سبحانه على حضرة عزّه الأسمى المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110].

وبثبوت عجز العبيد عن معرفة كنه الحجب بإرسال الرسل، وإنــزال الكتب، فقال لأكمل عبيده قُربًا إليه وأعلاهم منــزلة لديه: ﴿ كِتَابٌ أَنــزلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ [ص: 29]؛ كالعارفين بسر الإيجاد والاتحاد ونازل التقريب والبعاد؛ الجامعين بين شهود الواحد الأحد الذي لا وجود لسواه؛ وبين إثبات حكم التعدد والتفصيل؛ الواقفين على سر كل تحريفٍ وتعديل؛ المتذكرين ما مروا عليه من المقامات؛ والشاعرين بما تلبسوا به من الأحوال في أطوار الخلقة والنشآت، وإن كانوا في تذكرهم ومعرفتهم على طبقات بحسب مراتبهم عند الحق وبموجب الاستعدادات.

فإن منهم؛ من يتذكر حال أخذ الحق العهد من ذرية آدم عليه السلام لما عينهم في بعض

عرصات الوجود وأقامهم في أحد مقامات الشهود، وخاطبهم مخاطبة من تعقّل فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: 172] هكذا أخبر عنا ﷻ.

ولما سئل ذو النون ﷺ عن هذا الخطاب؛ هل تَذكُرُه وتَدريه وتستحضره؟ قال: كأنه الآن في أذني، فلم يحجبه عما جرى المواطن المختلفة، والأوقات، والوسائط والأحوال، والنشآت.

ومنهم؛ من تذكر قبل ميثاق الست المذكور كنبينا ﷺ حيث قال: «كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين[1]»، وهذا التعريف راعى فيه ﷺ أفهام السامعين؛ وإلا ففي اتباعه من يتذكر خطاب «كن» على الأمر بالتكوين، والمبادرة إلى الامتثال، والإجابة على التعيين، وهذا من الإدراك والشعور الغيبي المنبّه عليه من قبل هذا، فاذكر واعتبر يا ذا البصر.

وكان في جملة ما تذكروا بحكم الشعور القديم، ثم بحكم معرفتهم وشهودهم الحاصل حال تمكنهم في هذه النشأة وكمال وجودهم؛ إفراد القديم عن المحدث مع شهود أحدية الوجود، وتحقق عدمية العدد والمعدود، وإن الحق سبحانه من حيث هويته لا يعلم ولا يُحاط بكنهه ولا يفهم.

هذا وإن كان المسمى عالمًا عبارة عن تنوعات ظهوره في صور شؤون ذاته، وإنه في كل شأن منها بحسب الشأن لا بحسبه، وتعينات ظهوره بحسب خصوصية كل شأن، منها: أسماؤه وصفاته؛ والشؤون معيناته ومرائي تجليه ومكوناته؛ وإنها متفاوتة الاستعدادات والقبول والخصوصيات، فلهذا جاءت الوحدة متنوعة الظهور في الظهور في جميع المقامات والحالات.

فتوهم أن ثم عددًا ومعدودًا واقعًا ومتصوّراً، وإنما هو متوهَّم ومقدّر؛ وهو سبحانه الواحد بالحقيقة، والكثير بالحسبان بوحدة تعلو على الوحدة والكثرة المعلومتين؛ لأن الوحدة المعلومة تضادها الكثرة وتشينها، وأن وحدته سبحانه منبع كل وحدة وكثرة وبساطة وتركيب؛ بل يظهر فيها بجميعها ومكونها وما سواه، فأسماه تتسمّى لا ينضبط في الجميع؛ فتعين وتسمى؛ فهو المعنى المحيط بكل حرف وله الكمال المستوعب؛ كل وصف له أن يخفى ويظهر كما يريد دون الحصر في إطلاق التنـــزيه والتقييد؛ فهو النازح القريب

(1) ذكره المناوي في فيض القدير (54/5)، والعجلوني في كشف الخفا (173/2)، والقاري في المصنوع (142/1) .

والمحب الحبيب؛ كما قال في هذا المعنى بعض التراجمة:

دَنَــتْ لأنــاس عــن ثــناء زيارة وشــط بليلــي عــن دنــوٍّ مزارها
وإن مقــيمات بمنعــرج اللــوى لأقــرب مــن ليلــى وهاتيك دارها

نعم! ثم نرجع إلى ما كنا فيه من بيان سر المراسلة والمكاتبة حتى نستوفيه.

فنقول: ومن جملة ما علمه المحققون من عباد الله بموجب الأصول المشهود المشار إليها آنفًا: أن كل مجتمعين أو مقترنين؛ وإن اتحدا من وجوهٍ شتى؛ كما بيّنا، فإنهما لا بُدّ وإن يتمايزا أو يتباينا من وجهٍ آخر؛ فمتى قصد كل منهما أن يطلع الآخر على بعض ما عنده مما لا يعرفه صاحبه منه بموجب حكم ما به الاتحاد؛ لأنه مخزونٌ مستورٌ في زوايا تباينه احتاج أن يستعمل مع صاحبه الأدوات التي يغلب حكم ما به يتحدان، وفيه يشتركان؛ ولا يتعددان من حيث هو ولا يتميزان على أحكامِ ما به يتخالفان ويتباينان؛ ليرتفع بذلك من بينهما حجب ما به المباينة والامتياز.

فيطلع المخاطب على ما في نفس المخاطب مما قصد إعلامه به بحسب سلطانة تلك الأدوات المزيلة للحجب، وقوة جمعها، وحسن تلفيقها، وبحسب قوة المناسبة الأصلية الأحدية الثابتة بين المتخاطبين، فإنه الأُسُّ المعوّل عليه، والركن الأقوى الذي لم يلجأ إليه؛ لكن يتجدّد بالمفاوضة أو المكاتبة ضربٌ ما من الاتحاد بإزالة حجب المباينة؛ كما بيّنا؛ فيقوى سلطان الأصل الذي به يتحدان وحينئذ؛ تصح المخاطبة، ويفيد ويزيل غواشي حجب المباينة ويبيد، ولولا ما ذكرنا لم يحصل من المفاوضة فائدة ما؛ لأن المعاني لا تنقل من نفسٍ إلى نفس أخرى، والعبادات إنما هي منبّهات ومذكرات لا غير، فالأمر إقبال وإعراض؛ ليحصل أغراض وإزالة أمراض، وقد عرفتك ما المرض، فافهم الغرض.

ثم إن لسر ما به الاتحاد بين المتخاطبين حُكمًا آخر يسري في العبادة أيضًا؛ فإنه ما لم يكن ثم اصطلاح متقدم بين المتخاطبين يشتركان فيه ويتفقان عليه لم يفد تفاصيل العبادات، وإن انبسطت فكان القدر المشترك الذي به الاتحاد صورة ومعنى هو الأصل في إبانة كل ما يقصد ظهوره، ويراد.

فتعين لما ذكرنا ومما أسلفنا مرتبة الصحف والأقلام؛ وظهر حكم التفصيل والتوصيل بالمراسلة والمكاتبة والمفاوضة بين الحق والأنام؛ ليظهر أحدية العلم والوجود في كل متكثر ويقوى؛ وتزول أحكام الكثرة النسبية الإمكانية التي هي مظهر النقص والجهل

ويفنى؛ فيكمل مرتبة العلم والوجود وتعم الرحمة والجود، لا جرم أنــزل الحق الكتب، وأرسل الرسل؛ فانفتح المقفل، وتفصّل المجمل، فثبتت هذه السنة الحقيقية الإلهية: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: 62].

فنسأل الله التوفيق والاهتداء، ونقول بلسان السنة والاقتداء بعد حمد الله الحمد الأكمل الجائز فضيلة كل حمد وكماله، والمحيط بتفاصيل أحكام كل ثناء وإجماله على نحو ما يرتضيه سبحانه لنفسه من نفسه وممن شاء من الحامدين الوافين بحقوق حمده منهم وفي زعمهم والمقصرين، والصلاة على الصفوة من عباده خصوصًا على سيدنا محمد وآله الكاملين المكملين من إخوانه وأهل وداده، سلام الله ورحمته وبركاته ورضوانه وتحياته على الأخِّ العزيز فلان الدين، إلى آخر الكتاب.

نفحة عزيزة في بيان
سر العفو والمغفرة
وما يوجبهما والفرق بينهما

اعلم أن موجب العفو هو غلبة أحكام الوجوب على أحكام الإمكان؛ وأعني بأحكام الوجوب الأسماء الأول التي من حيثها صدرت الكثرة من الحق الواحد الأحد؟ وأعني بالغلبة هنا استهلاك أحكام الإمكان، وكثرتها في وحدة الحق، وأحكامها من حيث وحدة الفعل في الأصل، وأحدية المتصرف به ونسخ أحكام تعدداته وتقييداته بالصفات المختلفة المسمّاة طاعة ومعصية.

وأما المغفرة؛ فعبارة عن قلب الأوصاف، وذلك لا يكون إلا بعد ممازجة واقعة بين أحكام الوجوب، وأحكام الإمكان وغلبة الأوصاف الوجوبية على الأوصاف الإمكانية وانصباغها بالأوصاف الوجوبية؛ فالأمر في العفو يقتضي ذهاب عين الفعل من حيث إضافته إلى المعفو عنه؛ وليس إلا التقييد والخواص الإمكانية، والشأن في المغفرة ليس كذلك، فإن التعدُّد والتقييد؛ باقيان في عين الفعل، والتغيير واقعٌ في الأوصاف مع عدم استهلاك الكثرة، فافهم، والله أعلم.

نفحة ربانية

في التلويح ببعض أسرار: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾ الآية [محمد: 31] وشبهه:

اعلم أن السبب في صحة انضياف هذه الأوصاف إلى الحق سبحانه وصدقها في حقه هو قبوله إياها بالذات؛ لكن بشرط الاقتران بالمظاهر وظهوره فيها بحسبها، فهو سبب انطلاق ما يقبل الانطلاق منها؛ فينطلق كحال الكُمل من عباده؛ فيعلم سبحانه المطلقات بإطلاقه والمقيدات بصفة تقييده؛ لما تقرر أنه لا يمكن معرفة شيء على التحقيق بما يضاده؛ بل به؛ وإن علم بما يغايره من بعض الوجوه؛ فبالقدر المشترك بين العالم والمعلوم الذي من حيث هو متحدان.

ثم اعلم أن المظاهر سبب تقييد إطلاق الحق وتعينه بموجب خواصها، فإن القيود والتلبُّس بالأوصاف ما ظهر وما خفي كلها ذاتية للحق، وإنما لم يقدم العقول على إضافتها إلى الحق ونسبتها إليه بسبب غلبة حكم التقييد عليها؛ وسيما قد ساعدها؛ أعني: العقول على ذلك الخطاب النازل الرباني الذي استجلبه أفهامهم واستعداداتهم وعوائدهم، وما تواطؤوا عليه، وألفته أذهانهم وتكرر سماعهم له حتى تشربته نفوسهم؛ وإلا فكلها ثابتة للحق؛ لكن ظهور ثبوتها وظهور صحة انضيافها إليه موقوفٌ على الأشياء القابلة المعينة كما قلنا.

والقيود والصفات المختلفة الموهمة للنقص تثبت للأشياء لذات الأشياء لا بجعل ولا بشرط الاقتران بالوجود الحق، وهذا فارق شريف في التمييز بين نسبة الصفات كلها إلى الحق وبين نسبتها إلى من سواه، ومعرفة الموجب لذلك بالنسبة إلى الحق وبالنسبة إلى غيره؛ من حيث هو غير.

ومن لم يعرف ما ذكرته لم يعرف حقيقة التوحيد، ولم يعلم حقيقة التفريد، وتجريد التوحيد باعتبار تصور القدم والحدوث مع نفي العدد والنفي والإثبات والقبح والخطأ والنقص في الكمال؛ فهذا سر التميز الصفاتي القاضي بالمباينة.

وأما المناسبة بين الحق الواحد وما سواه؛ فتثبت من طرف السوي من حيث عدم مغايرة شؤون الحق الحق؛ فإنها عبارة عن حقائق الأشياء المعددة، وحدة وجوده سبحانه المسماة بالأغيار؛ فهي من حيث كونها شؤونه لا تغاير ذا الشان ولا يكون سواه، فإنه تعينات وحدته، وتعددات ظهوراته؛ واعتبار تعددها في نفسه من حيث علمه الذاتي الذي هو عينه؛ فإذا اعتبر ظاهره بمعنى تعدد ظاهر وحدته بالأشياء سميت خلقا؛ وكان إيجاده لها عبارة عن ظهور وحدته متعددًا في معقوليتها التي أشرت إليها آنفًا.

فاجعل بالك لما نبّهت عليه؛ فإنك إن علمته علمت أنه لولا اقتضاء الذات قابلية التعدد لما عددت القوابل التي هي الشؤون المذكورة للذات الموصوفة بالأحدية؛ فقبولها التعدد بموجب أحكام الشؤون المعددة شاهد بأن معنى الكثيرة كان كامنًا مندرجًا في الوحدة الذاتية، وإن توقّف ظهورها على المعددات، وهذه الوحدة هي الوحدة التي تقول: إن الحق من حيث هي لا ضد له ولا ندّ له، فإن هذه الوحدة لا تضادها الكثرة؛ لأنها منبع الوحدة والكثرة المتضادتين؛ اللتين يتعلّق بهما علم الجمهور العقلاء.

فلو كانت هذه الوحدة الثابتة هي الصفة الذاتية للحق لكان له ضد؛ وتعالى الحق عن ذلك، وما لا يليق به؛ فالوحدة التي تضادها الكثيرة هي وحدة الكثيرة ذات النسب والإضافات والوجوه والاعتبارات، وإذا تعقلت مفرزة عن النسب والاعتبارات وتعقلت الكثرة ممتازة عن هذه الوحدة التي منها تنشأ النسب والإضافات؛ كانت مضادة لهذه الوحدة؛ بخلاف الوحدة الحقيقية الحقية التي تستهلك فيها جميع المتقابلات من المتضادات؛ لاشتمالها بالذات الكل؛ فهي الجامع بالذات بين الأضداد؛ فهي عين كل ضد من كل وجه يوصف به الضد؛ وليس كل ضد عينها من كل وجه لما يمتاز به الضد الآخر عن هذا الضد، هذا مع عدم انحصار الذات التي هذه أحديتها الحقيقية في الجمع بين الضدين والأضداد بمعنى أنها عين المتضادات والمختلفات بوحدة جامعة غير منافية لشتى؛ ممتازة بما ذكرنا عن كل شيء؛ فاعلم ذلك.

نفحة إلهية

تتضمن معرفة التعين الأول وأن إليه يستند جميع التعينات والأحكام والأسماء والصفات وغير ذلك:

لما كان التعين المطلق السابق تعيناً معقولاً ومشهوداً؛ مسبوقًا في مرتبة التعقُل بتعقل أمر لا يمكن الإشارة إليه، أو التنبيه عليه بلفظة الإطلاق أو لفظة اللاتعين أو الغيب الذاتي الإلهي؛ القديم الوصف والاسم والحكم والرسم والإشارات؛ على اختلاف ضروبها، والعلم، وكان معنى الوحدة المحضة ومعقولية التعدد وكل ما يوصف بهما؛ أعني بالوحدة والتعدد من حق وخلق؛ ذاتي لذلك التعين، ومشتمل بالذات عليه دون جعل، ومتأخر الرتبة اللاتعينية التي نبّهتك عليها.

هذا مع أن لهذا التأخر والأخرية؛ الأولية على كل أول؛ إذ لا وصف في اللاتعين لا

بالأولية، ولا وجود ولا عدم، ولا حدوث ولا قدم ولا غير ذلك؛ فذلك التعين إذن هو الأصل والمحتد لكل تعين وتعدد، وهو مجتمع التعينات الاعتبارية والصفات والنسب الأسمائية والأعيان الثابتة، وهو سبب تعقل اللاتعين السابق عليه المذكور؛ فلا حكم للجعل في امتياز تلك التعينات، والأعيان عن بعض، ولا في تحققها وأحكامها التي تقتضيها خصوصية كل عينٍ عين منها.

ثم ظهرت الأحكام والتأثيرات، وانتشت النسب والإضافات الواقعة بين الأسماء والمسميات والموصوفات والصفات، علم أن تلك التعينات المعبر عنها:

تارةً بالشؤون والأسماء الذاتية.

وتارةً بالأعيان الإمكانية؛ هي مفاتيح الغيب الوجودي والكنـــز الوجودي، والمعينة بذواتها وأحكامها الخصوصية كل ما ينسب إلى الجناب الرباني والمقام الإمكاني من الأسماء والصفات والأحكام، فإنه ليس ثمة أمر ثالث غير حضرة الوجوب والإمكان ينضاف إليه ما ذكرنا؛ أو ينسب ويحال عليه ما إليه أشرنا.

فبرزت وتعينت التعقُّلات في المدارك المتعلقة بالوجود والموجودات، واتصلت آثار خصوصياتها غير المجعولة من بعضها في البعض، وظهرت الأوصاف والأحكام الفعلية والانفعالية بين الرتبة الربانية والعرصة الإمكانية بالبقاء، والفناء والظهور والخفاء والإبرام والنقض، فمن أخذ بضبع عقله صعد أو أريد أن يجعل له من أمره رشدًا؛ أسلخ نهاره من ليله المظلم ومنح التعدي من مرتبتي كل موضح ومبهم ولا يفعل إلا حال غلبة خلقيته على حقيته، ولا ينفعل عنه إلا ما كانت الحقية فيه أم من الخلقية.

فلهذا ترى الكمّل أقل الرجال تصرّفًا في العالم وتأثيرًا من حيث الظاهر؛ بخلاف أصحاب الأحوال والمتوسطين، ولولا أن التحقُّق بالكمال منوط بالجمعية والإحاطة بجميع الصفات والأحوال والمقامات التي من جملتها ما يقتضي التصرف، والظهور بخرق العوائد؛ وإلا لما صدر من الكمل أثر خارق في الوجود، وإنما خاصية الجمعية يوجب ذلك؛ ولكن أحيانًا، وبالإذن؛ الذي هو عبارة عن شهود الاستعداد منه، ومن القابل المتقاضين لظهور ما يصدر بذلك التأثير، وهذا الشهود هو سبب الإيجاد في الأصل، وتعلق الإرادة ثم القدرة؛ وظهور ما ظهر موقوفٌ عليه.

فافهم هذا تعرف سر الإيجاد والتأثير والتأثر، وحقيقة توجه كل فاعل لشيء إلى

إظهاره بالتأثير؛ المتوقف على غير الفاعل من حيث قصده فيه، ومعرفة الأشياء قبل وقوعها، وكيف يقع يكون علمًا في أول درجات كمال العلم؛ لتعلقه بها من حيث حقيقتها، فإذا علمها بعد ظهور حقيقتها في مرتبة روحانيتها، ثم مثاليتها، ثم صورتها الحسية؛ فقد تم علمه بها ويكون حالتئذ خيره؛ وسيما في حق من لم يفارق كل واقع في حال من الأحوال؛ بل كان مصاحبًا له مصاحبة علمية ذاتية علمية دون ملابسة، ولا ممازجة، فافهم.

نفحة إلهية

معرفة ببعض ما يتضمنه قوله ﷺ : «كان الله ولا شيء معه[1]» وهذه المعرفة تحصلت لي في مشهد غريب جدًا والحمد لله[2]:

---

(1) ذكره الحافظ في فتح الباري (289/6)، (410/13) .

(2) فائدة جليلة: وفي «النفحات القدسية» للسيد عبد الله المحجوب الميرغني ما نصه: إذا منح الله تعالى عبده المحبة والعرفان وجذبه إلى أعالي مقامات الإحسان وتجلى له بكمال الشهود لا يرى إلا الإله المقصود ورسوله الذي هو عين الوجود ويتحقق في مقام الفناء كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان وينكشف له في مقام البقاء أن الرسول ﷺ كان ولم يكن معه شيء من الموجودات سوى رب الأرض والسماوات وهو ﷺ الآن على ما عليه كان مخصوصاً من السر بالتجلي الحقيقي من الله كما أنه سبحانه مخصوص بالوجود المشار له بلا إله إلا الله أي لا موجود أبد الآباد إلا رب العباد وما سواه فان وإن أبرزه الإيجاد فسبحان من تفرد بالوجود في سائر الأزمان وتنزه بكمال استغنائه عن المكان والزمان، وصلى الله على المخصوص بالتجلي الأعظم في سائر الأحيان وسلم على من انشق منه سائر الذوات والألوان، انتهى.

فهو سبحانه وتعالى: اللطيف الذي لا يدرك ولا يمثل.

والخفي الذي لا يعرف ولا يكيف ولا يعقل.

والأزلي الذي لا تحد أزليته بمتى.

والأبدي الذي لا تقيد أبديته بحتى.

لا يطلق عليه التعيين، ولا يتطرق إليه التأيين.

إن قلت: أين؟ فقد سبق المكان.

وإن قلت: متى؟ فقد تقدم الزمان.

وإن قلت: كيف؟ فقد جاوز الأشكال والأمثال والأقران.

وإن طلبت الدليل، فقد سبق الخبر بالنصب العيان عظم كما تكيفه العقول والأفكار والحواس =

رأيت سر كان الله، ولا شيء معه أصل البقاء[1]، وأما أصل الإيجاد؛ فعبارة عن توجه الذاتي إلى إبداء الأشياء بعد استهلاكها فيه؛ وإنه كان موقوفًا على احتجابه في حقائقها وبموجب أحكامها، فغلبة حكمها على الوجود الواحد بالظاهرية والتعديد لوحدته ستر منها للوجود.

وفي التحقيق الأوضح هو استهلاك الوجود من حيث إطلاقه ووحدته في حقيقة المسمى عالما وفي كثرته، ولهذا لا يرى الوجود ولا ينحاز عنها فيمتاز، وإنما المدرك صفات الوجود ولوازمه وأعراضه؛ وكلها نسب وإضافات وكيفيات متحصلة عن هيئات

وكبر كما تحكم به الأفهام والأوهام والقياس لا يصوره خيال ولا يشاكله مثال ولا ينوبه زوال ولا يشوبه انتقال، ولا يلحقه فكر ولا يحصره ذكر ولا تحويه الجهات والأقطار ولا يحيط بمشاهدته ومعرفته البصائر والأبصار ولا يعلم من حيث هويته وذاته ولا من حيث نفسه أبد الأبدين ودهر الداهرين ولا يحصل من العلم به في العالم الكوني إلا أن يعلم العالم أنه لا يعلم ولا يدرك البتة ولا يفهم وهذا القدر يسمى علماً ولا يعد جهلاً ولا شكاً ولا وهماً.

ولهذا قال الصديق الأكبر وعلم هذه الأمة الأشهر: «العجز عن درك الإدراك إدراك» إذ قد علم المعترف بالعجز والتقصير أن في الوجود أمراً ما لا يعلم وهو الله اللطيف الخبير ولم يزل ولا يزال سبحانه إلى ما لا نهاية له قائماً بذاته متصفاً بمعاني أسمائه وصفاته منزهاً عن القيود الصورية والمعنوية، مقدساً عن قبول كل تقدير متعلق بكمية أو كيفية متعالياً عن الإحاطة الوهمية والحدسية والظنية والعلمية، محتجباً بكمال عزته عن جميع بريته الكامل منهم والناقص المقبل منهم إليه في زعمه والناكص غنياً بذاته عن الآثار الصادرة عن ذاته فأحرى عن غيره من جميع مخلوقاته، خلق العالم بما فيه وأخرجه من العدم على وفق ما سبق في علمه القديم بما قدر وحكم خلقه وأكن فيه أسراره وأوجد الإنسان الكامل وجعله قلب الوجود وجعل عليه مداره وعلمه الأسماء والمسميات كلها فعرف العالم وعرف أسراره تفاصيلها وجملها وحكم فيه بطريق المنة والفضل بما يوافق الإرادة الأزلية والعدل، وخصه واختصه بحضرة جماله القدسي لقوله: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه:41].

وانظر: جلاء القلوب للكتاني (495/1) بتحقيقنا.

(1) تقول الست عجم: إن البقاء لا يصدق إلا على الكثرة كما ذكرنا فمن فني من المتكثرين أطلق عليه الإطلاق، وكان بالنسبة إلى الكثرة فناء وبالنسبة إلى الإطلاق بقاء إذ الإطلاق باقٍ والكثرة مشهودة الفناء، ولا يعلم أن عين فنائها النسبي هو عين البقاء الحقيقي فكأنه لما شهد فناء واحد من الكثرة وجد بقاءه في ذاته المطلقة إذ العارف كلما يشهد فناءً ظاهراً يدركه بقاء في غيب أحديته الخافية. وانظر: شرح المشاهد القدسية (بتحقيقنا).

اجتماعية واقعة بين الأسماء الذاتية حالة استهلاك الخلق في لحق قبل الإيجاد.

وأمهات الأسماء أربعة:

فاثنان منها تعينا بالأولين، وتفرع الأولان من الحقيقة الجامعة للكل بذاتها، فأول ما أنتشأ من الأمهات التالية: كما انتشأ الاثنان من الأمهات من الأولين؛ المشار إليهما، ثم انتشأ من الأمهات والتالية ما يليها؛ هكذا بعض عن بعض.

ومع كل طبقة من الحقائق التابعة للتابعة والأمهات؛ لوازمها وتوابعها، وكلما سارت الأشياء تكثرت حتى يبلغ منتهى الكثرة؛ وهي أصول الظاهرة الإنسانية العنصرية، فيتصل آخر الأمر بأوله؛ وشهادته بغيبه؛ وانفعاله بالفاعلية الأصلية.

فالمسمّى عالما هو الظاهر في الحق المنـــزه المصوف بالوحدة، والتجريد والألوهية والتفريد، وآخر سلوك الواصلين هو أول درجات الشروع في العود؛ يعني إلى حالة كان الله ولا شيء معه، وكما أن المدرك، والمعروف به الآن عند الجمهور من الحق حكمه لا عينه؛ كذلك الحال في الواصل الحقيقي؛ فإنه يصير مستهلكًا في الحق، ومحتجبا بربه؛ فيظهر حكمه، ويخفي عينه جزاءً وفاقًا، وحينئذ يحصل العلم الصحيح.

وكل شيء أريد معرفته فالشرط فيه ما ذكرنا؛ بمعنى أنه إن كان الغالب على حاله الذاتي الإطلاق؛ فإن المطلق لا يدركه حتى ينطلق ويتحد به؛ أي بالمراد معرفته؛ وحينئذ يراه حقيقة ويعلمه علمًا صحيحًا، وإن كان المريد معرفة الشيء تمامًا مطلقًا؛ والمطلوب حصوله ورؤيته وعلمه مقيدًا؛ فإنه لا يتأتى له ذلك حتى يتقيّد، ويتكيّف بوصفه.

فالأصل يرى الأشياء في نفسه بحسبه؛ وليس هو من حيث هو كـــ«هي» من حيث أنفسها؛ ويراها فيها بحسبها، فحالتئذ يراها كما هي حالها معه في المعرفة وغيرها كـــ«هو» معها؛ وصفًا وحالا وحكما، فافهم.

ومن تحقق بما ذكرته انفعل بكل ما عرض له؛ حسنًا كان أو قبيحًا؛ لأنه متحقق بالفناء والتأثر دون التأثير، فهو مع كل شيء بحسبه، والذي له التكيف مع استصحاب الحضور مع الحقيقة القابلة للتكيفات، ومع الانقياد للأوليات ومع هجر التعمُّلات وعدم التقيد بالتعقُّلات؛ فلا يتعقل جملته لبعض ولا يزال منفعلاً، فافهم. والله أعلم.

نفحة إلهية

علم اليقين يحصل بالإدراك الباطن؛ سواء كان الإدراك بالفكر الصائب أم بطريق

الكشف والإلقاء:

وعين اليقين يتوقف على مشاهدة المعلوم بالقوى المتعلقة بظاهر البدن، أو بالكشف الصوري، ويكون متعلق الإدراك ظاهر الشيء المدرك؛ كما أن الشرط أيضًا في علم اليقين أن يكون متعلق العلم روح الشيء ومعناه أو مثاله المطابق لحقيقته.

وحق اليقين هو أن تدرك بأحدية جمعك؛ أي بحقيقتك المشتملة على مداركك الظاهرة ومشاعرك الباطنة؛ والجامعة بين روحانيتك وجسمانيتك وكثرتك وأحديتك أحدية جمع الشيء المدرك؛ إدراكًا يستوعب معرفة كل ما اشتملت عليه حقيقة المدرك من الأمور الظاهرة والباطنة الروحانية والجسمانية.

وهذه صفة من صار قلبه مستوى الحق الذي قد وسع تجليه الذاتي الكمالي الجمعي الأحدي؛ المشار إليه بقوله: **«ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن[1]»**.

نفحة ربانية

في بيان حصر مراتب الإدراك

ويندرج فيه: المعرفة، والعلم، والتعقُّل، والفكر، والتصوُّر، والفهم، والإحساس بالحواس الظاهرة والباطنة على اختلاف ضروبها وطبقاتها؛ وهو حقيقة التصور وأقسامه محصورة فيما نذكر:

وأولها من وجه إدراك الخلق بالخلق في الخلق؛ أعني: إدراك ما يسمى مخلوقًا بمثله في مثله على اختلاف القوى والمدارك التي يحصل بها. الإدراك الآخر إدراك الخلق بالحق في الخلق؛ الآخر وإدراك الخلق في الحق؛ الآخر إدراك الخلق بالحق في الحق، فيكون حينئذ مرآة لحقائق الخلق لا للخلق؛ الآخر إدراك الحق بالخلق في الخلق؛ الآخر إدراك الحق بالحق في الخلق؛ الآخر إدراك الحق بالخلق في الحق؛ الآخر إدراك الحق بالحق في الحق. وهذا بعد تجاوز مقامات المعرفة والتوحيد التي من جملتها رؤية الحق بالخلق في الحق وهذا الذي أخبرت عنه؛ إدراك الحق بالحق في الخلق هو المترجم عنه بـــ «كنت سمعه وبصره»[2].

---

(1) تقدم تخريجه.

(2) رواه البخاري (2284/5).

وفوقه ما هو عكس الأول وهو أن يصل العبد بعد استهلاك كثرته في وحدة الحق غلبة حكم ما به الاتحاد على حكم ما به الامتياز من الأمور التعددية؛ سمع الحق وبصره وسائر صفاته الذاتية الوحدانية الحقيقية، فيسمع بما به يبصر بما به ينطق بما به يبطش بما به يسعى بما به يعقل، وإليه الإشارة بقوله ﷺ :

«إن الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده[1]».

وفوقه مقام الجمع بين الأمرين والواصفين المذكورين، وفوقه مقام أحدية الجمع وله الجمع بين كل ما ذكره دون الحصر فيه وصفًا وحكمًا؛ فيرى بذاته ويسمع بذاته؛ كالحق في مرتبة غناه الذاتي مع قطع النظر عما أوجد؛ فظهر فيه أو به؛ فيستغني عن السوي؛ كان السوي من كان، فافهم.

وحينئذ يكون مثلاً ويكون على الصورة تمامًا؛ فيكون مقتضى ذاته الظهور والتلبس بكل ما ذكر بحسب المراتب والدرجات؛ لا بحسب من ذكر من أرباب المدارك التقييدية، فيستوعب ولا يتعيَّن بوصف يعرف ويحدُّ به؛ لانحصاره فيه حكمًا أو عينًا.

نفحة في التنبيه على سر الإدراك وحصر مراتبه الكلية المشتركة

من حيث التسمية لا مطلقًا من الحق وما سواه والمختصة منها بالحق ثم المختصة من وجه بالخلق:

اعلم أن الإدراك؛ كالجنس بالنسبة إلى باقي ألقاب العلم ونعوته ويشتمل على أنواع

قلت: وأما معناه عند أكابر القوم فقد ورد فيه: قال سيدي علي وفا قُدِّس سرُّه: معنى: «كنت سمعه...» إلى آخره.. أن ذلك الكون الشهودي مرتَّبٌ على ذلك الشرط، الذي هو حصول المحبة، فمن حيث الترتيب الشهودي جاء الحدوث المشار إليه بقوله (كنت سمعه)، لا من حيث التقرير الوجودي.

وقال الشيخ قُدِّس سرُّه في الباب الثامن والستين: المراد بـ«كنت سمعه وبصره» إلى آخره: انكشاف الأمر لمن تقرب إليه تعالى بالنوافل، لا أنه لم يكن الحق سمعه قبل التقرُّب، ثم كان الآن تعالى الله ﷻ عن ذلك، وعن العوارض الطارئة. قال: وهذه من أعز المسائل الإلهية اهـ.

(1) تقدم تخريجه .

من الألقاب التفصيلية؛ كالتصور المطلق البسيط؛ كتصور مسألة أو فنٍّ من الفنون التي قد انتقشت في عرصة نفسك الناطقة بحيث إنك إذا سئلت: هل تعرفها؟ قلت: نعم! دون توقُّفٍ ولا ارتباك ولا تخيُّل الحروف والكلمات المعربة عن تلك المسألة أو ذلك الأمر المسؤول عنه الذي أنت متحقق بإدراكه، وإنما يتنــزل إلى مرتبة الذهن ويستحضر الحروف والكلمات وغيرهما من أدوات التوصيل إذا شرعت في بيان ما سألت عنه؛ وتفصيل أقسامه، إن كان ذا أقسام، وتشخيص صورة تعربه عن معناه، منبهة عليه.

وهذا النوع من التصوُّر يسميه بعض المحققين: «الساذج».

وبعضهم: «التصور البسيط».

وبعضهم: «التصور المطلق».

ودونه: «الإدراك الفكري الترتيبي» ثم الذهني وإشارات مصطلح عليها بين الخطابين إفادة واستفادة.

وأما الإدراك بالحواس الظاهرة والباطنة؛ كالتعقل للأمور المادية غير البسيطة والتفكر والفهم ثم السمع والبصر وبقية الحواس الظاهرة والحس المشترك؛ فكلها ألقاب لمطلق الإدراك وأدوات للمدرك بذاته؛ إدراكًا وحدانيًا وجمليًا، وبهذه الآلات يصير مطلق إدراكه إدراكًا تفصيليًا من حيث إنه مدرك للمتعددات المتنشئة والمحدثة في إدراكه النسب والإضافات؛ المتعلقة بالمعلومات.

وإذا عرفت هذا فنقول: لمجموع الإدراكات الإنسانية الظاهرة أصل واحد يجمعها من حيث يوحد كثرتها ويسمى الحس عند قوم؛ وكذلك لمجموع الإدراكات الباطنة أصل يجمعها ويوحد كثرتها يمسي في مرتبة الحس الخيالية حسًّا مشتركًا؛ وهو أول ترقيه وسيره من الظاهر نحو الباطن؛ فإن علا عن مرتبة المواد أكثر من ذلك يسمى فكرًا، فإن علا أكثر من ذلك سمي تعقُّلاً؛ فالتعقل يجمع الإدراكات الباطنة التفصيلية الإنسانية المعهودة ويوحد كثرتها.

فوضح أن للإدراك المعتاد أربع مراتب كلية:

«مرتبة تفصيل الإدراك»؛ المتعلق بظواهر الأشياء والمتفصل بعد الآلات الظاهرة التي بها تدرك ما ظهر.

ثم «مرتبة جمعها وتوحدها».

و«مرتبة الإدراكات النفسانية الباطنة»؛ المنبه عليها.

و«مرتبة جمعها وتوحدها».

وإذا فهمت ما ذكرته لك فاعلم أن للإنسان نوعًا آخر من الإدراك الغير المعتاد؛ هو كالجنس لما سبق ذكره؛ وهو إدراكه ما يدرك بربه من حيث التجلي المستجن فيه: المتعين من إطلاق الحق باستعداده الكلي الذي به قبل حصته الخاصة به من مطلق الوجود بالتوجه الذاتي الإلهي لدى إيجاده المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، فإن ذلك التوجه من حيث الحق غير متعين؛ ومعينه هو الاستعداد الكلي غير المجعول الذي هو وصف لازم لصورة معلومية الشيء للحق أزلاً غير المجعول؛ فهو المعين لنسبة العلم، ثم نسبة الإرادة المضاف إليها التخصيص؛ أي تخصيص التوجه إلى المراد من بين الممكنات؛ طلبًا لإيجاده؛ وهو الشيء المذكور حال التوجه من حيث الإرادة المتعينة بقابليته.

ولما كان التوجه الإلهي من الحق إنما يكون بالذات، ويتعين باستعداد المتوجه إليه؛ لذلك قيل: إنه تجلٍّ إلهي مصاحب لكل موجود؛ وهو سبب وجود ذلك الموجود والمصاحب والمبقى له، ومن حيث ذلك التجلي يصل إليه المدد من الحق المطلق بالوجود والمبقى له، ومن حيث ذلك التجلي أيضًا يتشوف إلى طلب الحق ومعرفته والتقرب إليه، ولولاه لم يصح ولم تثبت مناسبة يقتضي الارتباط بين الممكن من حيث هو ممكن وبين الحق من حيث هو واجب، فافهم.

فإدراك الإنسان ما يدرك بقواه الروحانية جمعًا وفرادى؛ هو بالإمداد الواصل من علم الحق الذاتي الذي لا يغايره إلى الإنسان من حيثية هذا التجلي المتعين المشار إليه؛ لكن من مقام الاسم الباطن الذي هو من صفات التعين الجامع للتعينات على ما مر.

وأما إدراكه ما يدرك بقواه الظاهرة جمعًا وفرادى؛ كما نبهتك عليه من قبل، فمن حيث الإمداد المذكور؛ لكن من مرتبة الاسم الظاهر.

فإذا سلك الإنسان واستهلكت أحكام كثرته الإمكانية في وحدانية الكلية واستهلكت الوحدات أيضًا في أحدية عينه الثابتة التي هي صورة معلومية المذكورة حال توجهه الحقيقي من حيثية التجلي المذكور، وطلبه الاتصال بالحق المطلق شهودًا أو معرفة؛ ظهر حكم الاتحاد بين هذا التجلي المتعين وبين الحق المطلق؛ فاكتسبت القوى الظاهرة

والباطنة من الإنسان وصف التجلي المتعين، واستهلكت فيه آخَرَ، كما استجن التجلي المذكور والحجب بالملابس الإمكانية وأحكامها أولاً، فلم يظهر له عين ولا سلطنة؛ بل ولا حكم إلا بحسب خواص الإمكان وأحكامه، فانعكس الأمر حال الفتح كما ذكرنا، وانصبغ أيضًا التجلي المتعين المذكور بحكم التجلي الذاتي الحاصل لدى الفتح والوصول؛ فتجدد للإنسان إدراك آخر ليس من قبيل الإدراكات النفسانية الباطنة ولا الطبيعية المزاجية الظاهرة جمعًا وفرادى.

ومن الناس من يرقبه الحق عن أن يكون إدراكه بالتجلي الأول المتعين على الوجه المذكور؛ بل بالتجلي الثاني الإطلاقي الذاتي؛ فينصبغ بحكمه ويظهر بوصفه ويصير مرآة لعين علم الحق بنفسه وبالأشياء؛ لكن بحسب مرتبته لا بحسب الحق وسعته؛ إذ لو كان كذلك لعلم كل ما يعلمه الحق دائما وليس كذلك، وإنما يعلم القدر الذي وسع له مرآة حقيقية؛ كما يعلمه الحق بحيث لا يتطرق إلى علمه المتعلق بالقدر الذي يعلمه نقص ولا خلل ولا اختلاف يغاير علم الحق بتلك الأشياء، وحينئذ يكون مرآة قلبه التي هي صورة حقيقته متبعًا للعلم بالله وبالأشياء ومحتد الإدراكات كلها على اختلاف مراتبها المضافة إلى الحق وإلى سواه، فيعلم كل ما يعلمه بعين ذلك المعلوم من حيث كينونته وانطباعه فيه؛ كعلم الحق بالأشياء من حيث ارتسامها في عرصة العلم الذاتي الذي لا يغايره، وهذا هو إدراك كل شيء بكل شيء من حيث القدر المشترك الذي بين المدرك والمدرك الذي هو من حيث هو لا يغاير العالم المعلوم.

وتختلف تعلقات علم هذا العالم باختلاف مراتب المعلومات وأمكنتها وأزمنتها؛ وإن كانت متقيدة بمكان وزمان؛ وإلا فبحسب اختلاف مكاناتها ومقاماتها المعنوية، وسبب تأتي هذا الأمر له من حيث المرتبة كون مرتبته محيطة بجميع المراتب. وحكمها ساريًا فيها كلها، ولا يخرج شيء ما عن دائرتها؛ فمرتبة القدر المشترك بين جميع المراتب وحصته من الوجود الحصة التي هي منبع جميع الحصص الوجودية، والجامعة لها والموحد كثرتها؛ فصح له لما ذكرنا معرفة جميع الموجودات وجميع المعقولات والحكم بمرتبته على جميع المراتب والنسب والإضافات فمرتبته كالظرف لكل المراتب ووجوده كالظرف لجميع الموجودات، فيسع الأشياء وجودًا ومرتبة ولا يسعه شيء.

فافهم هذا، وتدبّر، ولا تنفر منه ولا تنكره؛ فإنه جائز عند المنصف المحجوب، وعند

غير المحجوب واجب ضروري الوقوع، فإن سلمت وأمنت رجي لك حصول خير ما من هذا الأمر؛ وإن جحدت وأنكرت جمعت بين حرمانين:

بين أن لا تدرك مثل هذا من نفسك، ولا تسلم إمكان حصوله لغيرك.

والإنكار؛ حكم ما به المباينة؛ وكذلك الرد والنفار؛ كما أن الإقرار من حكم ما به الاتحاد والمناسبة؛ فكن كيف شئت؛ بل كيف ما قضت لك الأقدار، نسأل الله العافية ونحمده حق حمده، له المنتهى والطول والقوة والحول.

نفحة تتضمن سر مرتبة

التصديق التابع للتصور

اعلم أن الحكم من كل حاكم على كل محكوم عليه هو بحسب حال الحاكم حين الحكم وبحسب إدراكه؛ إذ ذاك للمحكوم عليه كان ما كان، وأعلى درجات مرتبة الحاكم من كونه حاكمًا لا مطلقًا؛ أن يصير حكمه على الشيء تابعًا لما هو المحكوم عليه من الأحوال بحيث يتنوع حكمه بتنوع أحواله، لكن ليس هذا مطلقًا؛ بل بشرط أن يكون المحكوم عليه من مقتضى ذاته التنوع؛ أما إن اقتضت ذاته الثبات على أمر واحد؛ تعلق علمه به بحسب ما هو عليه وتعين حكمه فيه بموجب علمه، هذا هو شأن الحق والكُمَّل في علمه وعلمهم بالحق وبأنفسهم وبالأشياء وحكمهم عليها كانت ما كانت؛ سواء اعتبروا الأشياء خارجة عنه سبحانه وعنهم من وجهٍ وباعتبارٍ؛ أم اعتبروا فيها حكمًا آخر.

فإذا تقرّر هذا، فاعلم أن حكم الناس، وسيّما أهل الذوق؛ الذين هم بصدد التلبُّس بالأحوال الغريبة المختلفة على الأشياء بالوجوبِ والإمكانِ، والإحاطةِ، والضيقِ والسعةِ، والحُسْنِ والقُبْحِ، والثّبات والتغْيير، والجلاء والخفاءِ، والقيدِ والإطلاقِ، والتناسُب والتّنافُر، والقُرْب والبُعد، والتّناهي وعدم التناهي، والخطأ والصواب، وغير ذلك من الأحكام المختلفة والمتناقضة؛ هو بحسب ما يقتضيه الوصف الغالب على الحاكم حال الحكم.

فإن من عرف هذا المقصود المنبّه عليه؛ عرف أسرارًا عظيمة من جملتها:

إن حكم حاكم ما، أو جماعة كثيرة من الحكّام بحسن العدل، وقبح الجور والتعدي، واستحسان وصف الأصل بالقدم والوحدة وكمال العلم المفهوم، والقدرة ونحو ذلك، ووصف غير مطلقًا بالحدوث، والفقر والتغيُّر لا يخرج عما ذكرنا، ولا ينقض ما أصلنا؛

لأنه لو فرضنا تبدُّل حال الحاكم بهذه الأمور، وتلبُّسه بضد الحال المتقدم وكذلك الأوصاف التي يتفرَّع عنها الأحوال؛ انعكست أحكامه المذكورة بأضدادها.

فحكم وحكموا؛ أعني جماعة الحكام المفروض تبدّل أحوالهم وصفاتهم بضد ما حكموا أولاً، وإن كانت الهيئة الاجتماعية المتجددة؛ المتحصِّلة من الأحوال والصفات؛ مخالفة للهيئة المتقدمة لا مضادة لها؛ كان الحكم مخالفًا غير مضاد؛ بمعنى أنه مباينٌ للحكم الأول من وجه، ومن وجهٍ لا، ونسبة الأحوال إلى المدرك بالقوى والآلات التي من حيث هي ينسب إليه التقلُّب في الأحوال المتنوعة؛ نسبة الألوان المختلفة إلى اللون المطلق.

وكما أن بعض الألوان أقرب نسبةً إلى الإطلاق من غيره من أمثاله؛ كالبياض، ثم الصفرة، كذلك بعض الأحوال أوسع دائرة من بعضها؛ فالأقرب إلى السعة أكبر بسطًا وأتم استيعابًا في الحكم؛ وإلا بعد نسبة من السعة وقبول التنقُّل في الأحوال بالعكس.

وأما نسبة حال الكُمَّل الذي يستقر من وجه أمرهم عليه من حيث تعلُّق علمهم بالحق أو العالم علمًا ووصفًا؛ وجوديًا باطنًا أو ظاهرًا؛ هو كنسبة مطلق اللون إلى الألوان المختلفة.

وإن فهمت؛ فكنسبة الجسم الذي يظهر فيه جنس اللون من حيث أنواعه، وإن رقي فهمك؛ فكالوجود القابل للظهور بالصور وصفات الصور؛ محسوسها، ومتمثلها، ومعقولها التي هي وراء متوهماتها؛ بل وكالهيئة الاجتماعية المتحصِّلة من غيب الذات وأمهات حقائقها المعبر عنها، وفي حضرة مرتبتها المتعلقة عند المحجوب بالأسماء والصفات.

ومن برقت له من هذا الموقف الأعلى بارقة، واتسع إدراكه وانبسط لما ذكرناه؛ ضَعُفَ عنده حكم الإمكان والإحالة؛ بل ربما علا عن أن يستبعد شيئًا أو ينكر وقوعه.

وأما الكُمَّل المعتلون ذروة ما ذكرنا؛ فليس عندهم مستحيلٌ، ولا ممكنٌ، ولا واجبٌ إلا بالنسبة والإضافة، وبحسب المدارك والمراتب والمواطن، والمتلبسين بأحكامها فقد يكون الشيء واجب الوجود في بعض مراتب الوجود؛ كتصور شريك الحقِ في الذهن، فإن له فيه وجودًا متعقلاً؛ بل لا يوجد تفرقة بين تعينه الذهني وبين تعين الوجود الحق.

وكذلك تصور العدم والأحكام المستحيلة.

فإن لها صورًا وجودية في اللفظ والكتابة والذهن، ويستحيل أن يكون لها وجود في

عينها في الخارج؛ وهكذا الأمر في باب الإمكان؛ كإمكان وجود سماوات، وعوالم، وبحار من الزيبق، وشموس كثيرة، وجبال من اللؤلؤ والزمرد والياقوت.

فكثير من الأشياء هي عند المحقق واجبةٌ وممكنةٌ ومستحيلةٌ، وكبيرةٌ وصغيرةٌ، وظاهرةٌ وباطنةٌ في وقت واحد بالنسبة إلى مراتب مختلفة، وأوصافٍ وأمورٍ يقتضي التعدُّد المختلفة من الحاكم الواحد أو الحكّام المختلفي المدارك؛ بحسب المواطن والمراتب والأحوال المختلفة.

وإذا عرفت هذا، عرفت أن ثبوت وجود الشيء في التعقُّل، أو الذهن، أو في عالم المثال المطلَق أو المقيَّد، وتعذُّر وجوده في الحسِّ؛ هو بمعنى أنه ما دامت سلطنة الحق في الحسِّ غالبة على مرتبة الخيال والعقل والمثال، حتى يكون ما سواه من العوالم والمراتب الوجودية تابعًا للحسِّ؛ لا يكون ظهور ذلك المحكوم عليه بالاستحالة في الحسِّ، هذا مع أنه ليس لبقاء سلطنة الحس عندي مدة معينة يستحيل انتهاؤها وانخرامها.

بل قد ثبت في ذوق الكمال: أن كلَّ شيءٍ فيه كل شيء، ولا ثبات بالذات لشيء ما على شيء معين لا يمكن انتقاله عنه؛ بل كل شيء بصدد التحوُّل عما هو عليه، وإن كان في عين المدركين أو أذهانهم معتقد ثباته؛ فما ثَمَّ حقيقةٌ ثابتةٌ على أمرٍ بالحكم على شيءٍ ما بالثبات علمًا لا عينًا.

فعلى مجموع الأمور الواقعة والمفروضة متعلقة جامعة لاختلافاتها وتنوُّعاتها، هذا هو حكم مشهد المتمكِّن في التلوُّن، وهذا هو حال الوجود بأسْره؛ وخفاء ذلك على أكثر المدارك الحاكمة بالثبات لا يقدح في تلوُّنه وتنوُّعه في نفسه.

ولو حكم المتمكن من الرجال بالثبات على شيءٍ؛ لَحَكَمَ على الحقائق الكونية المتلبسة بالوجود؛ التي هي أعيان الشؤون التي سبَقت الإشارة إليها لا على الوجود الصابغ والموحد؛ لكثرتها والساري في صور تخالفها وتعدُّدها.

وهذا السريان هو السفر الإلهي من الغيب الأول؛ الباطن إلى مستقر الشهادة؛ المختص بالاسم الآخر؛ وما سوى هذا السفر من الأسفار؛ فأسفار الأحوال والصفات والأفعال التفصيلية؛ ولا يذوق هذا السفر ويصل إلى محتده إلا من انطلقت ذاته؛ فانحلَّت قيود الأحكام الإمكانية والأحوال والصفات والمقامات والنشآت والأفعال والاعتقادات، ولم ينحصر في شيء منها؛ فسري بذاته في كل شيء سريان الوجود في حقائق الأشياء التي قلنا

إنها الشؤون الذاتية المسمَّاة بحقائق الممكنات؛ سراية أبدية بأحكامٍ أزلية.

ورأيت في هذا المشهد العظيم لما أشهدنيه الحق سبحانه أن ليس لصاحب هذا المشهد عينٌ ثابتةٌ ولا حقيقة؛ وهكذا شأن من هو على صورته.

ومن سوى هذا المشاهد وربه سبحانه؛ فذوو أعيان ثابتة متلبسة بالوجود؛ وسواء قلت إن الأعيان هي الشؤون أم غير ذلك؛ وسواء قلتَ إن الوجود هو الحق أم اعتقدت غير ذلك.

وإذا شهدت هذا، عرفت أنك إنما تدرك كل شيء بعين ذلك الشيء؛ بشرطِ أنك عين كل شيء، فإنك إذًا صفة كل صفة، وكيفية كل ذات، وفعلك من وجه فعل كل فاعل، وكل شيء هو تفصيل ذاتك، وأنت حالتئذ القدر المشترك بين الأشياء والموحد كثرتها والمكثر لوحدتها بتنوُّعات ظهورك فيها.

فافهم ترشد إن شاء الله تعالى.

والحمد له أزلاً وأبدًا.

السِّرُّ الرَّبَّاني
المعروفُ بالنُّصُوص

تأليف

الإمام القطب الحجة الشيخ

صدر الدين أبي المعالي محمد بن إسحاق القونوي

المتوفى ٦٧٣هـ

تحقيق وتخريج وتعليق

أحمد فريد المزيدي

نماذج من صور المخطوط

كتاب النصوص من تصنيف الإمام العالم العارف
الراسخ جامع الجوامع برزخ البرازخ أكمل
الوارثين المحمدية الاختصاصية صدر الملة
والحق والدين أبو المعالي محمد بن
إسحاق بن محمد بن يوسف
تلميذ الشيخ الواحد محيي الدين
ابن العربي وابن زوجته
قدس الله تعالى
أرواحهم وأراح بها
أشباحهم عنه
وكرمه
آمين

فائدة قال الشيخ الخاتمي محيي الدين بن العربي قدس الله سره
قد تبين لك أن النبي صلى الله عليه وسلم كون العالم وأن كل جزء من العالم مظهر له
من حيث اتحاده وجزئيته لبعضه وغيره من حيث امتيازه وانفراده إذ
نوره الذي هو العقل أصل العالم وقال رضي الله عنه هو هو ولا غيره
وأنت أنت لا غيرك وهو أنت وأنت هو ولا هو أنت ولا أنت غيره ولا هو
أنت ولا هو غيرك انتهى فائدة الأمر على ما هو به الوجود ذات
تقتضي لنفسه أن يقتضي وما ثم إلا هو فيقتضي بمقتضياته يجد بها من
نفسه لنفسه فيحققها ثم يتعين بها لنفسه ثم يتميز بكل منها عن نفسه
في كل منها عند نفسه بمراتبها مراتب هي موجوداته وهو ذاته
وجودها ما ثم سوى هذا والله أعلم انتهى

صورة عنوان المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ابان بتفاوت الهمم مراتب علم اليقين وعينه
وحقه ودرجاته، واوضح بسكون قلق الطالبين حال
الوصول الى المنتهى شأو نفوسهم تفاوت درجاتهم فى منازل
معرفته سبحانه وتقريباته، وميز خاصته من بين الخلق بان لم
يجعل لهم غاية سوى ذاته من جميع عوالمه وحضرات
اسمائه وصفاته بل جعل منتهى مدى هممهم اشرف متعلقات
علمه الذاتى واعلى مراداته حتى صار مرادهم وغاية مرماهم
ما يريده بذاته لذاته ومن جهة اعلى حيثيات شؤونه الاصلية
الاول وارفع تعيناته فهو سبحانه عين علمهم اليقينى وعينه
وحقه فى سائر مراتب علمه الذاتى المتعلق به اولا ثم
بمعلوماته مع استهلاكهم فيه من حيثهم وبقاء حكمهم وسرايته
فى جميع موجوداته وحضراته، وصلى الله على المتحقق
به من حيثية الشهود الاكمل والعلم الاتم الاشرف الاشمل
مع دوام الحضور معه سبحانه فى جميع مواطنه واحواله
ومراتبه ونشآته سيدنا محمد وآله والصفوة من امته واخوانه
الحائزين ميراثه الاتم المشتمل على علومه واحواله ومقاماته
مع تحققهم بنتائج حظوظهم الاختصاصية المميزة اياهم
عن التى تميزوا بها خواص الوسائط وثمرات التبعية ولحكم
الروابط، صلاة مثمرة للحكم داعية الايناع دوام الزمان
من حيث حقيقتها الكلية وصور احكامها التفصيلية المعتبر
عنها بسنيه وشهوره وايامه وساعاته نص شريف هو اول
النصوص الواجب تقديمه اعلم ان الحق من حيث الاطلاق
الذاتى لا يصح ان يحكم عليه بحكم او يعرف بوصف او يضاف اليه
نسبة ما من وحدة او وجوب وجود او مبدئية او اقتضاء

بحرف واحد لكشف الحق وهتكت استار الخلق شعر ان الشيخ
انتى بلسان العبودية المعبرة عن العرفان المحض عند نعمه فقال
فسبحان من حجب المساح وستر الصباح، وبسط الالواح
ليكتب فيها اقلام الادواح، مواهب الفتاح، ويحصل لها
الانشراح، يوم قبض الارواح، واعلم ان قبض الروح
لينقلها في درجات المعرفة وهبوطها في دركات الجهالة
والنقل بثلاثة مخارج مخرج بيد الله الذي يتوفى الانفس حين
موتها والتي لم تمت في منامها وهذه الارواح المقبوضة
بيد الله يجاور الله ما شاء ويسكنها اعلى عليين ومقعد صدق
ومخرج بيد ملك الموت قال الله تعالى قل يتوفاكم ملك
الموت الذي وكل بكم وهذه الارواح تدور في المراتب البشرية
بحسب اعمالها من الاعالي الى الاسافل ومن الاسافل الى الاعالي،
ومخرج بيد الملائكة لقوله تعالى ان الذين تتوفاهم الملائكة
ظالمي انفسهم والذين تتوفاهم الملائكة طيبين وهذين القسمين
اما بين التخلص الى المقامات البشرية واما الهبوط الى المقامات
الحيوانية قال الشيخ مشيرا الى الجزاء المرقم في درج الزلفى
من خصص، ويد نعم الى حضيض السفلى من نكص، الا انه
الحاكم الاعلا، فتبارك وتقدس وتعالى والحمد لله وكفى.
وسلام على عباده الذين اصطفى
وصلى الله على سيدنا محمد
واله وسلم امين
يا رب
العالمين
م

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط



مقدمة المصنف

الحمد لله الذي أبان بمستقرات الهمم مراتب علم اليقين وعينه وحقه ودرجاته، وأوضح بسكون قلق الطالبين حال الوصول إلى منتهى شاء نفوسهم بتفاوت درجاتهم في منازل معرفته سبحانه في تقريباته.

وميَّز خاصته من بين الخلق بأن لم يجعل لهم غاية سوى ذاته من جميع عوالمه، وحضرات أسمائه وصفاته.

بل جعل منتهى مدى هممهم أشرف متعلقات علمه الذاتي وأعلى مراداته، حتى صار نهاية مرادهم وغاية مرماهم ما يريده بذاته لذاته.

ومن جهة أعلى حيثيات شؤونها الأصلية الأول، وأرفع تعيناته.

فهو سبحانه عين علمهم اليقيني، وعينه وحقه في سائر مراتب علمه الذاتي المتعلق به أولاً.

ثم بمعلوماته مع استهلاكهم فيه من حيث هم، وبقاء حكمهم وسرايته في جميع موجوداته وحضراته.

وصلَّى الله على المتحقق به من حيثية الشهود الأكمل، والعلم الأتم الأشرف الأشمل، مع دوام الحضور معه سبحانه في جميع مواطنه وأحواله ومراتبه ونشأته، سيدنا محمد وآله والصفوة من أمته وإخوانه الحائزين من الله ميراثه الأتم المشتمل على علومه وأحواله ومقاماته، مع تحققهم بنتائج حظوظهم الاختصاصية المميِّزة إيَّاهم عن التي تميز بها خواص الوسائط وثمرات التبعية، وأحكام الروابط، صلاةً مستمرة الحكم، دائمة الإيناع دوام الزمان من حيث حقيقتها الكلية، وصور أحكامها التفصيلية المعبَّر عنها بسنيه وشهوره وأيامه وساعاته.

نصٌّ شريفٌ هو أول النصوص الواجب تقديمه:

اعلمْ أن الحق من حيث إطلاقه الذاتي لا يصح أن يُحكم عليه بحكمٍ، أو يُعرَّف بوصفٍ، أو يُضاف إليه نسبة ما من وحدةٍ، أو وجوب وجود، أو مبدئية، أو اقتضاء إيجاد، أو صدور أثر، أو تعلق علم منه بنفسه أو غيره؛ لأن كل ذلك يقضي بالتعين والتقيد، ولا ريب في أن تعقل كل تعين يقضي بسبق اللاتعين، فكل ما ذكرناه ينافي الإطلاق.

بل تصور إطلاق الحق يشترط فيه أن يتعقل بمعنى أنه وصفٌ سلبيٌّ، لا بمعنى أنه إطلاق ضد التقييد، بل هو إطلاق عن الوحدة والكثرة المعلومتين، وعن الحصر أيضًا في الإطلاق والتقييد، وفي الجمع بين كل ذلك والتنــــزه عنه، فيصح في حقه كل ذلك حال تنــــزُّهه عن الجميع، فنسبة كل ذلك إليه وغيره وسلبه عنه على السواء، ليس أحد الأمرين بأولى من الآخر.

وإذا وضح هذا علم أن نسبة الوحدة إلى الحق والمبدئية والتأثير والفعل الإيجادي ونحو ذلك إنما يصح وينضاف إلى الحق باعتبار التعين.

وأول التعينات المتعلقة: النسبة العلمية الذاتية، لكن باعتبار تميزها عن الذات بالامتياز النسبي لا الحقيقي، وبواسطة النسبة العلمية الذاتية يتعقل وحدة الحق ووجوب وجوده ومبدئيته، وسيما من حيث إن علمه بنفسه في نفسه في نفسه، وإن عين علمه بنفسه سبب لعلمه بكل شيءٍ، وإن الأشياء عبارة عن تعيُّنات تعقلاته الكلية والتفصيلية، وإن الماهيات عبارة عن التعقلات، وإنها تعقلات منتشئة التعقل بعضها من بعضٍ، لا بمعنى أنها تحدث في تعقل الحق تعالى، تعالى الله عما لا يليق به.

بل تعقل البعض من متأخر الرتبة عن البعض، وكلها تعقلات أزلية أبدية على وتيرةٍ واحدةٍ، تتعقل في العلم ويتعلق بها بحسب ما تقتضيه حقائقها.

ومقتضى حقائقها على نحوين:

أحدهما: تعقلها من حيث استهلاك كثرتها في وحدة الحق، وهو تعقل المفصل في المجمل، كمشاهدة العالم العاقل بعين العلم في النواة الواحدة ما فيها بالقوة من الأغصان والأوراق والثمر، والذي في كل فردٍ من أفراد ذلك الثمر مثل ما في النواة الأولى، وهكذا إلى غير النهاية.

والنحو الآخر: تعقُّل أحكام الوحدة جملةً بعد جملةٍ، فيتعقل كل جملةٍ بما تشتمل عليه

من الماهيات التي هي صورة تلك التعقُّلات المتكثرة المعددة للوجود الواحد، وهكذا عكس الاستهلاك الأول المُشار إليه؛ فإن ذلك عبارة عن استهلاك الكثرة في الوحدة، وهذا هو استهلاك الوحدة في الكثرة فليُعلم ذلك.

اعلم أن الحق من حيث إطلاقه وإحاطته لا يُسمَّى باسمٍ، ولا يُضاف إليه حكمٌ، ولا يتعيَّن بوصفٍ ولا رسمٍ، ليس نسبة الاقتضاء إليه بأولى من نسبة اللااقتضاء، فإن الاقتضاء المتعقل إذ ذاك أو المنفي هو حكمٌ متعينٌ ووصفٌ مقيَّدٌ.

ثم لتعلم أن الاقتضاء وإن كان ذاتيًا فإن له ثلاث مراتب:

حكمه من حيث المرتبة الأولى هو أنه لا يتوقف على شرطٍ، ولا موجب يكون سببًا لتعيُّنه.

وحكمه من حيث المرتبة الثانية هو أن يتوقف تعيُّنه على شرطٍ واحدٍ فحسب.

وحكمه من حيث المرتبة الثالثة هو أن ظهور أحكامه يتوقف على شروطٍ وأسبابٍ ووسائط.

فحكم الاقتضاء الأول هو الفيض الذاتي[1] لا لموجب، ولا يتعقل في مقابلة قابل أو

(1) فائدة عظيمة: قال الشيخ العطار: أي التجلِّي الأقدس عن شوائب الكثرة الذي لم يكن فيه تميز حكم اسم على آخر، ولا تفضل ولا غلبة، ولا يحكم فيه على الذات حاكم بطلبه منها، وهذا معنى كونه ذاتيًا، فإن الحق تعالى لما تجلَّى لذاته بذاته بواسطة الحب الذاتي كان الحاصل لهذا التجلِّي هو الحقيقة المحمدية، فليس وراء حقيقته إلا الذات الأقدس، وكانت حقيقته جملية كلية، باطن كل اسمٍ إلهيٍّ، وحقيقة كونية من غير تميز، وهذا معنى التجلِّي، بل تجلى فيه لذاته بذاته كما قررنا، ولم يكن قبله تجلٍ أصلاً، لكن لا بدَّ من اعتبار شيء مع الذات المعبر عنه بالشؤون الذاتية؛ لأن الذات البحت منــزَّهةٌ عن كل شأنٍ واعتبارٍ، فلا تتجلَّى لأحدٍ، ومنه يُعلم أن الكامل مهما بلغ لم يصل إلى رتبة واجب الوجود تعالى؛ لتقيده وإطلاق الحق سبحانه، والحمد لله على ذلك.

فلسبق التجلِّي بالحقيقة المحمدية على كل حقيقةٍ، وكون المتجلِّي فيها عين المتجلَّى له من غير تميز حقيقي ولا حكم، كان ﷺ بهذا الاعتبار هو الفيض الأقدس الذاتي الذي تعينت به الأعيان الثابتة الإمكانية، أعني حقائق الأشياء، وهي الصور العلمية التي ما شمت رائحة الوجود، بل هي مخزونة في علمه تعالى، ولو خرجت إلى الظاهر لزم حدوثها وهي قديمة، بل الظاهر آثارها، وذلك أن الحق تعالى بمقتضى أسمائه اقتضى أن يكون لها صور علمية، ففاضت عن ذاته من وراء التجلِّي المحمدي الحامل لكل تجلٍ من غير حكم عليه تعالى بغلبة اسم، وتلك الصور هي حقائق
=

استعداده، وحكم الاقتضاء الثاني التوقف على شرطٍ واحدٍ وجوديٍّ فحسب، وذلك

- الأشياء وماهياتها كما قدّمنا، والتعين هو التميز، وتعين هذه الأعيان كان بذواتها وإلا لتسلسل، واستعداداتها: أي كان ذلك من الفيض الأقدس وبه، فإن هذه الأكوان المختلفة ذاتًا وصفةً اختلافًا لا يُحصى كان لها ذلك من استعداداتها، فمن استعدَّ لشيء أعطيه، فالاختلاف بالذات والصفة مترتب على الاستعداد، فمن استعدَّ لحقيقة إنسانية مسلمة أُعطي ذلك، وعلى هذا القياس كما سيذكر.

فالحاصل أن الماهيات واستعداداتها كانت بالفيض الأقدس الذاتي: أي بالتجلّي الذاتي الذي لم يغلب فيه حكم اسم اسمًا لجمليته، ولم يكن بطلب اسم خاص من الأسماء، وذلك التجلّي كان بالحقيقة المحمدية، فكل حقيقة كونية من حقيقته الكلية كما أن كل حقيقة إلهية كذلك، وتقدَّم هذا مرارًا.

وهذا الفيض المذكور عبَّر عنه الحكماء بالجعل البسيط الذي جعل الماهيات مجعولة: أي كانت عن فاعل لأسماء ليست واجبة الوجود، فلا بدَّ لها من فاعلٍ، وإنما كان هذا الجعل بسيطًا لأنه لم يعتبر فيه سوى صدور هذه الأعيان عنه، لا أنه جعلها موجودة في الخارج كما هو شأن الجعل المركب حيث كان بعد هذا الجعل، فإن جعل الماهية سابق على جعلها موجودة، فمن هذا عُلم أن الخلاف في كون الماهيات مجعولة أو غير مجعولة راجع إلى اللفظ، فهي مجعولة بالجعل البسيط غير مجعولة بالجعل المركب، وهذه الأعيان مع استعداداتها صدرت عن الواجب تعالى بمحض الجود لأسماء صور أسمائه تعالى، فأسماؤه اقتضتها، وأسماؤه عين ذاته، فكان ما ذكر من مقتضى الذات في الجملة، فلم يكن للواجب تعالى اختيار فيها، وإذا كان الأمر كما ذكر فلا يتصور سؤال حقيقة من الحقائق أن تكون على خلاف ما هي عليه؛ لعدم دخل الاختيار كما ذكرنا، مثلاً لو قال الكافر: لِمَ أوجدتني كافرًا، ولَمْ توجدني مؤمنًا؟ فيقول تعالى: استعدادك سأل ذلك، فيقول: أنت جعلت هذا الاستعداد لي، فيقول تعالى: كان ذلك من مقتضى ذاتي بواسطة أسمائي، والأمور الكائنة بمقتضى الذات لا يسأل عنها، فإنه لا يُقال: لما كان الإنسان متكلمًا حتى يصدر عنه الذِّكر مثلاً، فلله الحجة البالغة.

وهذا العلم الحاصل من صور الأسماء ليس تابعًا للمعلوم؛ لأنه كان من التجلّي الذاتي، وبالفيض الأقدس عن حكم حاكم، وسُمِّي علمًا فعليًا كاختراع القوة العاقلة صورة لم يكن لها نظير، فهو علم فعلي أولي، والعلم الفعلي المذكور يسميه الحكماء بالعناية الأزلية التي وجد العالم بها على اعتبار أن العلم عين الذات: أي الذات إذا تعلقت بالمعلومات تُسمَّى علمًا، لا أن الصفة نفس الذات كما يُتوهم، وقس الباقي من الصفات على ذلك، وقد أُشير إلى ما ذكرناه من أن الأعيان مع استعداداتها كانت عن التجلّي الذاتي بقوله ﷺ: «من وجد خيرًا فليحمد الله»، حيث إن ذلك كان بفضله تعالى من غير دخل لشيءٍ من الأشياء في ذلك، والله أعلم.

الشرط الوجودي هو العقل الأول الذي هو واسطة بين الحق وبين ما قدَّر وجوده من الممكنات إلى يوم القيامة، وأما حكم الاقتضاء من حيث المرتبة الثالثة فإن ظهور أثره وحكمه موقوف على شروطٍ شتى كباقي الموجودات.

ولست أعني بهذا أن ثمة اقتضاءات ثلاثة مختلفة الحقائق، بل هو اقتضاءٌ واحدٌ وله ثلاث مراتب، يظهر ويتعين به من حيثية كل مرتبةٍ منها أثر أو آثار فافهم.

ومن النصوص الإلهية: إن العلم الوحداني الذاتي يُضاف إليه التعدُّد من حيث تعلُّقه بالمعلومات، ولا يتحقق بإدراكها إلا من تعيُّناته وتعلُّقاته، وتعلقه بكل معلومٍ تابع للمعلوم بحسب ما هو المعلوم عليه في نفسه، بسيطًا كان المعلوم أو مركبًا، زمانيًا أو مكانيًا، أو غير زماني ولا مكاني، موقت القبول، متناهي الحكم والوصف، أو غير موقت ولا متناه فيما ذكرنا، فاعلم ذلك.

ومن تفاريع ما ذكرنا من النصوص أيضًا أن الحكم من كل حاكمٍ على كل محكومٍ عليه تابع لحال الحاكم حين الحكم، وتابع لحال المحكوم عليه حال حكم الحاكم عليه، فإن كان المحكوم عليه ما من شأنه التنقل في الأحوال تنوعت أحكام الحاكم عليه في كل حالٍ، واختلفت بحسب تلبُّسه بتلك الأحوال، وإن كان المحكوم عليه من شأنه الثبات على وتيرةٍ واحدةٍ ثبت حكم الحاكم عليه بحسب التعلق المعين بحكم الحاكم عليه ومقتضاه، وبقي الأمر بحسب حال الحاكم حين الحكم، فإن كان الحاكم من مقتضى ذاته التقلُّب في الأحوال بحسبها، أو مقتضى ذاته أنه ثابت والأحوال تتقلب فيكون تبعية حكم الحاكم بحسب أحد الأمرين الحاصرين لمراتب حكم كل حاكمٍ وكل محكومٍ عليه؛ إذ لا يخرج عما ذكرته حكم حاكم ولا محكوم عليه.

ومن تفاريع ما ذكرنا من النصوص أيضًا أن العلم يتبع الوجود، بمعنى أنه حيث يكون الوجود يكون العلم دون انفكاكٍ.

وتفاوت العلم بحسب تفاوت قبول الماهية الوجود تمامًا ونقصانًا، فالقابل للوجود على وجهٍ أتم يكون العلم هناك أتم، وينقص العلم بقدر القبول الناقص، وغلبة أحكام الإمكان على أحكام الوجوب عكس ما ذكرنا أولاً، فاعلم ذلك.

ومن تفاريع ما ذكرنا من النصوص المحققة أيضًا، وإن كنت قد ألمعت بطرفٍ منه في بعض المواضع من كتبي في ضمن أمر آخر وبلسانه، لكن لما أفردت هذا الكتاب لذكر

النصوص من الأذواق المختصَّة بخصوص مقام الكمال، دون لسان عمومه من الأذواق المقيَّدة الحاصلة لأرباب المقاماتِ المخصوصة والمستندة من حيث الأصالة إلى حضرة اسم أو صفة من الصفات، والأسماء الإلهية التي هي محتد ذلك الذوق الخاص ومنبعه، وجب عليَّ أن أُفرد وأُميز ما يختص بذوق المقام الأكمل الأجمع، وصحة ثبوته ومطابقته لما يعلمه الله تعالى في أعلى درجات علمه وأتمها وأكملها من ذلك الأمر المترجم عنه، دون تقرير صحته وثبوته بالنسبة والإضافة إلى مقامٍ دون مقامٍ، وباعتبار حال ووقت دون غيرهما من الأوقات والأحوال وما ذكر.

فنقول بعد تمهيد هذه المقدمة الكلية في بيان هذا النص الذي قصدنا إيضاحه:

إن كل معلومٍ أدركه الإنسان بنظرهِ أو كشفه أو حسه أو خياله جمعًا وفرادى، ولم ينتهِ نظره أو كشفه لذلك الأمر، أو إدراكه إيَّاه حسًّا وخيالاً إلى إدراك ما وراءه بعد معرفة ذاتياته ولوازمه الكلية، فإنه لم يُدرك ذلك الأمر حق الإدراك تمامًا، ولم يعرفه حق المعرفة.

وسواء كان متعلق إدراكه ومعرفته العالم من حيث معانيه وأرواحه، أو من حيث صوره وأعراضه، أم كان متعلق معرفته الحق، فإنه متى كشف له عن جلية الأمر وصورة تعين كل معلومٍ في علم الحق وجد الأمر كذلك، فإنه ما لم ينتهِ معرفته بالحق إلى إطلاقه وصرافة وحدة ذاته الحقيقية، التي لا اسم يُعيِّنها ولا وصف ولا حكم ولا رسم، ولا تنضبط بشهودٍ، ولا تعقل، ولا تنحصر في أمرٍ معينٍ، لم يعرف أن ليس وراء الله مرمى، وأن الإحاطة به علمًا وشهودًا محال، وأن ليس بعد الوجود الحق المطلق إلا العدم المتوهم، هذا وإن كان لمعرفة تعذُّر العلم بالله على نحو ما يعلم نفسه طريق آخر أعلى وأتم وأكشف، عرفناه ذوقًا وشهودًا بحمد الله ومنّه، لكن ذلك مما يحرم بيانه وتسطيره وغاية البيان عنه هذا الإلماع المذكور.

هذا وإن كان الذوق والمعرفة الحاصلة لصاحبه والشهود من حيث استناد ذلك الذوق، والمقام إلى حضرة اسم من الأسماء الإلهية الذي هو قبلة ذلك المقام، وغاية معرفته من الحق نهايته، سيما من الوجه الذي يقضي بأن الاسم عين المُسمَّى، كما أوضحناه في مواضع من كلامنا، لكن تلك غايات نسبية، فإن المبادئ والغايات أعلام الكمالات النسبية، والأمر من حيث الكمال الحقيقي بخلاف ذلك.

وإليه الإشارة بقوله تعالى لأكمل عبيده: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى﴾ [النجم:42]،

وأدرج سبحانه وتعالى في هذه الآية لطيفة أخرى خفية، وهو كونه لم يقل:

(وإن إلى ربك منتهاك) بل نبَّه على أن غايته من مطلق الربوبية الغاية التي هي غاية الغايات، وليس بعدها إلا تفاصيل درجات في الأكملية التي لا تقف عند حدٍّ وغايةٍ.

وقد أشار ﷺ إلى ما ذكرناه في بعض مناجاته فقال ﷺ:

«أعُوذُ بِرِضَاك مِنْ سَخطِكَ وبمعافَاتِكَ مِنْ عقوبتِكَ وأعوذُ بِكَ مِنْكَ، لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك[1]»: أي لا أبلغ كل ما فيك.

فجمع فيه بين التنبيه على تعذر الإحاطة وبين التعريف بانتهائه في معرفة الحق إلى غاية الغايات، وهذا كالتفسير للآية المذكورة، وهي قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى﴾.

وفي الأحاديث النبوية تنبيهات كثيرة تشير إلى ما ذكرنا، من تتبَّعها بعد التيقظ والتفهم لما ذكرت ألفاها واضحةً جليّة.

ثم نقول: ولهذا المقام والذوق المنبه عليه ألسنة تترجم عنه بصيغٍ مختلفة، فمن ألسنته من القرآن من حيث التسمية الذي أخبر الله سبحانه أن رجاله يعرفون كلاً بسيماهم، وهذا من خاصية الاستشراف على الأطراف بالانتهاء في معرفة الأشياء إلى الغاية التي توجب الاستشراف، على ما وراءها.

ولسانه في مقام النبوة واسمه المطلع كما قال ﷺ في أم القرآن بل في سر كل آيةٍ منه: **«إنَّ لها ظهرًا وبطنًا، وحدًّا ومطلعًا إلى سبعة أبطن[2]».**

وفي رواية: **«إلى سبعين بطنًا».**

وقد نبَّهت على ذلك في تفسير الفاتحة فليُنظر هناك.

واسمه ولسانه في اصطلاح أهل الله الموقف الذي هو منتهى كل مقامٍ، والمستشرف منه على المقام المستقبل.

واسمه ولسانه في ذوق مقام الكمال بالنسبة إلى كل مقامين البرزخ الجامع بينهما، والنسبة إلى خصوص مقام الكمال برزخ البرازخ.

نصٌّ شريفٌ عزيزُ المنال:

---

(1) رواه مسلم (352/1)، وأبو داود (232/1)، والترمذي (561/5)، والنسائي (98/1)، وأحمد (1/96)، وابن ماجه (373/1).

(2) ذكره الشريف الجرجاني في التعريفات (48/1) بنحوه.

غيب هوية الحق إشارة إلى إطلاقه باعتبار اللاتعين.

ووحدته الحقيقية الماحية لجميع الاعتبارات والأسماء والصفات.

والنسب والإضافات هي عبارة عن تعقل الحق نفسه، وإدراكه لها من حيث تعيُّنه، وهذا التعقل والإدراك التعيُّني وإن كان يلي الإطلاق المُشار إليه فإنه بالنسبة إلى تعين الحق في تعقل كل متعقلٍ في كل تجلٍّ تعين مطلق، وإن أوسع التعينات، وهو شهود الكُمَّل، وهو التجلِّي الذاتي، وله مقام التوحيد الأعلى.

ومبدئية الحق تلي هذا التعين، والمبدئية هي محتد الاعتبارات، ومنبع النسب والإضافات الظاهرة في الوجود، والباطنة في عرصة التعقلات والأذهان.

والمقول فيه إنه وجودٌ مطلقٌ واحدٌ واجبٌ، فهو عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلمية الذاتية الإلهية، والحق من حيث هذه النسبة يُسمَّى عند المحقق بالمبدأ، لا من حيث نسبة غيرها، فافهم هذا وتدبَّر، فقد أدرجت لك هذا النص أصل أصول المعارف الإلهية، والله المرشد.

كل سالكٍ سلك على أي طريقٍ كان غايته الحق، بشرط فوزه منه سبحانه بسعادةٍ ما، فإن ذلك السالك صاحب معراج، وسلوكه عروج فافهم.

نصٌّ شريفٌ كليٌّ يحتوي على أسرارٍ جليلةٍ:

اعلم أن كل ما يُوصف بالمؤثرية في شيءٍ أو في أشياء فإنه لا يصدق إطلاق هذا الوصف عليه تمامًا، ما لم يؤثر حقيقة ذلك الشيء من حيث هو دون تعقل انضمام قيد آخر إلى تلك الحقيقة الموصوفة بالتأثير، أو شرط ما خارجي كان ما كان.

وإنما ذكرت هذه القيود من أجل الآثار المنسوبة إلى الأشياء، من حيث مراتبها، أو من حيث اعتبارات هي من لوازم حقائقها، ومن أجل ما استفاض أيضًا عند أهل العقل النظري، وأكثر أهل الأذواق بأن كل موصوفٍ بالمرآتية سواء كانت مرآته معنوية أم محسوسة، فإن لها: أي لتلك المرآة أثرًا في المنطبع فيها؛ لردها صورة المنطبع إليها، وظهور صورة المنطبع فيها بحسبها.

وهذا صحيحٌ من وجهٍ ليس مطلقًا؛ فإن الأثر للمرآة في المنطبع إنما كان يصح أن لو أثرت في حقيقته من حيث هو، وذلك غير واقع، وإنما يثبت الأثر للمرآة في المنطبع من حيث إدراك من لم يعرف حقيقة المنطبع ولم يدركه إلا في المرآة، وليست المرآة بمحل

لحقيقة المنطبع، بل هي مجلًى لمثاله وبعض ظهوراته، والظهر نسبة تُضاف إلى المنطبع من حيث انطباع صورته في المرآة ليس عين حقيقة المنطبع.

ومرادي من قولي ببعض ظهوراته التنبيه على أن التجليات الذاتية الاختصاصية لا تكون في مظهرٍ ولا في مرآةٍ، ولا بحسب مرتبةٍ ما، فإن من أدرك الحق من حيث هذه التجليات فقد شهد الحقيقة خارج المرآة من حيث هي لا بحسب مظهر ولا مرتبة كما قلنا، ولا اسم ولا صفة ولا حال معين ولا غير ذلك، وهو يعلم ذوقًا أن المرآة لا أثر لها في الحقيقة.

وكان شيخنا الإمام قدَّس الله روحه يُسمِّي هذه التجليات: «التجليات الذاتية البرقية»، وما كنت أعرف يومئذ سبب هذه التسمية، ولا مراد الشيخ منها.

ثم إن هذه التجليات الذاتية البرقية لا تحصل إلا لذي فراغٍ تام من سائر الأوصاف والأحوال والأحكام الوجوبية الأسمائية والإمكانية، وهذا الفراغ فراغ مطلق، لا يغاير إطلاق الحق، غير أنه لا مكث له أكثر من نفسٍ واحدٍ، ولهذا شبه بالبرق.

وسبب عدم دوامه حكم جمعية الحقيقة الإنسانية، وكما أن هذه الجمعية لا تقتضي دوامه، كذلك لو لم يتضمن الجمعية الإنسانية هذا الوصف من الفراغ والإطلاق المستجلب لهذه التجليات، لم تكن الجمعية الإنسانية مستوعبة كل وصفٍ وحالٍ، فحكم الجمعية يثبته وينفي دوامه.

ووجدت لهذا التجلي لما منحنيه الله أحكامًا غريبةً في باطني وظاهري، من جملتها أنه مع عدم مكثه نفسين، يبقى في المحل من الأوصاف والعلوم ما لا يحصره إلا الله، وعرفت في ليلة كتابتي هذا الوارد أنه من لم يذق هذا المشهد لم يكن محلاً للورثة، ولم يعرف سر قوله ﷺ: «لي مع الله وقتٌ لا يسعني فيه غير ربي[1]».

---

(1) ذكره القاري في المصنوع (151/1)، والمناوي في فيض القدير (6/4).

قال الشيخ العطار: يدل هذا الحديث على أنه ﷺ بلغ كمال ذلك المقام حيث قال: «لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل».

وأثبت هذا المقام لغيره ﷺ بقوله: «يرحم الله أخي لوطا كان يأوي الى ركنٍ شديد»، ولم يعرفه حيث قال: ﴿لَو أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَو آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: 80]، فعلم من ذلك أن كمال هذا المقام له ﷺ لذلك خصه حضرة الشيخ بذاته الشريفة، حيث قال: «صائم نهار أبيت عند

ولا سر قوله ﷺ: «كان الله ولا شيء معه[1]».

ولا سر قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر:50].

ولا يعرف سر مبدئية الإيجاد لا في زمان موجود، كما أنه من ذاق هذا المشهد وقد كان علم أن الأعيان الثابتة هي حقائق الموجودات، وأنها غير مجعولة، وحقيقة الحق منـــزَّهة عن الجعل والتأثير، وما ثم أمر ثالث غير الحق والأعيان فإنه يجب أن يعلم إن صح له ما ذكرنا أن لا أثر لشيءٍ في شيءٍ، وأن الأشياء هي المؤثرة في أنفسها، وأن المسمَّاة عللاً وأسبابًا مؤثرة هي شروط في ظهور آثار الأشياء في أنفسها، لا أن ثمة حقيقة تؤثر في حقيقة غيرها وهكذا.

فلتعرف الأمر في المدد، فليس ثمة شيء يمد شيئًا غيره، بل المدد يصل من باطن الشيء إلى الظاهر، والتجلِّي النوري الوجودي يظهر ذلك، فليس الإظهار بتأثير في حقيقة ما أظهره، فالنسب هي المؤثرة بعضها في البعض، بمعنى أن بعضها سبب لانتشاء البعض، وظهور حكمه في الحقيقة التي هي محتدها.

ومن جملة ما يعرفه ذائق هذا التجلِّي أن لا أثر للأعيان الثابتة من كونها مرائي في التجلِّي الوجودي الإلهي، إلا من حيث ظهور التعدد الكامن في غيب ذلك التجلِّي، فهو

ربي، وقائم ليل تنام عيناي ولا ينام قلبي»، إضافة (ليل) إلى هذه الجملة إشارة إلى قوله ﷺ: «تنام عيناي ولا ينام قلبي»، وذلك أنه ﷺ من حين ظهر مظهره الشريف إلى أبد الآبدين قلبه ملتفت إلى ربه تعالى، ما تخلل بين ذلك حاجب ولا مانع، وإن تخلل بحسب الظاهر فهو باعتبار حيوانيته لا باعتبار لطيفته الروحانية، فإذا نام بقي قلبه ملتفتًا إلى اسمه الجامع، وكذا إن مات فإنما يموت بالحس لا بالمعنى، وهذا المقام ما ناله أحدٌ سواه.

وقد قال الشيخ في الفتوحات: هذا المقام مقام التقديس الذاتي، وما علمنا أنه ناله أحد وإن نيل، فمحمد ﷺ أحق به، لا أقول ذلك على القطع، قد تقدم شيء من ذلك قبل فارجع إليه.

فبهذه الجملة يقصد التخصيص بمحمدٍ ﷺ، ولا يخفي ما في قوله: «أبيت ويطعمني ويسقيني» من الاستعارة، حيث شبه قصر نفسه ﷺ على الحق تعالى بالبيات بجامع التمكن وعدم الانتقال، وشبه التجليات الإلهية بالطعام والشراب بجامع الغذاء، فإن الأرواح غذاؤها المعارف الإلهية، أو أن ذلك استعارة تمثيلية، وفي هاتين الجملتين ما رأيت من الإشارة، وفيهما من البديع المناسبة اللفظية، والله أعلم بحقيقة الحال.

(1) رواه الحكيم الترمذي في النوادر (104/4)، وذكره ابن حجر في فتح الباري (289/6).

أثر في نسبة الظهور الذي هو شرطٌ في الإظهار، والحق يتعالى عن أن يكون متأثرًا من غيره، وتتعالى حقائق الكائنات أن تكون من حيث هي حقائقها متأثرة، فإنها من هذا الوجه في ذوق الكمال عين شؤون الحق، فلا جائز أن يؤثر فيها غيرها، فلا أثر لمرآة ما من حيث هي مرآة في حقيقته المنطبع فيها لما مرَّ بيانه.

فافهم هذا النص وتدبَّره، فقد أدرجت فيه من نفائس العلوم والأسرار ما لا يقدر قدره إلا الله، وهذا هو الحق اليقين، والنص المبين، وكل ما تسمعه مما يخالف هذا فإنه وإن كان صوابًا فإنه صوابٌ نسبيٌّ، وهذا هو الحق الصريح الذي لا مرية فيه، والله المرشد والهادي.

ومن النصوص الكلية نصوص ذكرتها في كتاب مفتاح غيب الجمع وتفصيله، وفي غيره من الكتب التي أنشأتها لا بكلام أحدٍ من الناس، فإن ذلك ليس من دأبي؛ إذ قد عصمني الله من ذلك، وأغناني بهباته الخالصة العلية عن العواري الخارجية السفلية، غير أنه لما اختصَّ هذا الكتاب بذكر هذه النصوص وجب ذكر تلك النصوص أيضًا هنا.

فأقول من جملتها أن كل ما هو سببٌ في وجود كثرة وكثير، فإنه من حيث هو كذلك لا يمكن أن يتعين بظهور، ولا يبدو لناظر إلاَّ في منظوره.

ومنها أن الشيء لا يصدر عنه، ولا ينمي ما يضاده، ولا ما يباينه على اختلاف ضروب الإثمار وأنواعه المعنوية والروحانية والمثالية والخيالية والحسية والطبيعية، وهذا عام في كل ما يُسمَّى مصدرًا لشيءٍ أو أشياء، أو أصلاً مثمرًا، لكن إنما يكون له هذا الوصف باعتبار تعقله من حيث هو هو، وباعتبار آخر خفي لا يطَّلع عليه إلا الندر من المحققين.

ومتى توهم وقوع خلاف ما ذكرنا فليس ذلك إلا بشرطٍ خارجٍ عن ذات الشيء، أو شروط وبحسبها وبحسب الهيئة المتعقلة الحاصلة من تلك الجمعية، أعني جمعية الحقيقة الموصوفة بالمصدرية مع الشروط والاعتبارات الخارجية، وأحكام المرتبة التي يتعيَّن فيها ذلك الاجتماع.

قال تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84].

ولا يثمر شيء، ولا يظهر عنه أيضًا عينه ولا ما يشابهه مشابهة تامة، فإنه يلزم من ذلك أن يكون الوجود قد حصل مرتين، وظهر في حقيقةٍ واحدةٍ ومرتبةٍ واحدةٍ على وجهٍ ونسقٍ واحدٍ، وذلك تحصيل للحاصل، وأنه محال لخلوه عن الفائدة، وكونه من قبيل

العبث، ويتعالى الفاعل الحق الحكيم العليم من فعل العبث، فلا بدٌّ من اختلاف ما بين الأصول وثمراتها، فالممكنات غير متناهية، والفيض من الحق الذي هو أصل الأصول واحد، فلا تكرار في الوجود عند من عرف ما ذكرنا فافهم.

ولهذا قال المحققون: إن الحق سبحانه وتعالى ما تجلّى في صورةٍ واحدةٍ لشخصٍ واحدٍ مرتين، ولا لشخصين أيضًا في صورةٍ، فلا بدٌّ من فارق واختلاف من وجهٍ أو وجوه، كما أشرت إليه من قبل، فافهم والله المرشد.

نصٌّ شريفٌ:

اعلم أن الحق لما لم يكن أن يُنسب إليه من حيث إطلاقه صفة ولا اسم، أو يُحكم عليه بحكمٍ ما سلبيًّا كان أو إيجابيًّا، علم أن الصفات والأسماء والأحكام لا يُطلق عليه ولا يُنسب إليه إلا من حيث التعينات، ولما استبان أن كل كثرة وجودية أو متعقلة يجب أن تكون مسبوقة بوحدة، لزم أن تكون التعينات التي من حيث ما تُضاف الأسماء والصفات والأحكام إلى الحق مسبوقة بتعين هو مبدأ جميع التعينات ومحدتها، بمعنى أن ليس وراءه إلا الإطلاق الصرف، وأنه أمرٌ سلبيٌّ يستلزم سلب الأوصاف والأحكام والتعينات والاعتبارات عن كنه ذاته سبحانه، وعدم التقيد والحصر في وصفٍ أو اسم أو تعين، أو غير ذلك مما عدَّدنا أو أجملنا ذكره.

ثم إن لذوي العقول السليمة وإن عدموا الكشف الصحيح أن يعتبروا الصفات والأسماء التالية، فإن تعذّر عليهم تعقل أسماء وصفات وراء ما تصورت وانتهت إليه إدراكاتهم العقلية، فتلك أسماء الذات بالنسبة إليهم، ويستدل بحقائقها في طور العقل النظري حال الحجاب؛ لشمول حكمها، وتبعية غيرها من الصفات والأسماء لها، وتوقف تعين ما بعدها عليها، فالعطايا الإلهية الذاتية والأسمائية تُعرف من هذه القاعدة، بمعنى أن كل عطاء وخير يصل من الحق إلى الخلق، إما أن يكون عطاءً ذاتيًّا أو أسمائيًّا، أو أن يكون مجموعًا من الذات والأسماء.

فأما العطايا الذاتية فلا حساب عليها، ولا تنضبط تعيناتها بعددٍ ولا تنحصر فيه، وأما العطايا الأسمائية والمنسوبة إلى الذات والأسماء جميعًا فلا يخلو إما أن تكون نسبتها إلى حضرة الذات أقوى وأتم من نسبتها إلى حضرة الأسماء والصفات، أو بالعكس، فإن غلبت نسبتها إلى الأسماء والصفات على نسبتها إلى الذات وقع الحساب عليها، إما عسيرًا أو

يسيرًا، بحسب الغلبة والمغلوبية الواقعة هناك.

وهنا سرٌّ كبيرٌ لا يمكن إفشاؤه، وإن كانت نتيجة الغلبة والمغلوبية قوة نسبة تلك العطايا إلى حضرة الذات، فذلك الذي لا حساب عليه؛ لأن العطايا الذاتية وما قويت نسبتها إليها لا يصدر ولا يقبل إلا بمناسبةٍ ذاتيةٍ، فلا موجب لها غير تلك المناسبة.

ومن لم يعرف هذا الأصل لم يعلم حقيقة قوله تعالى: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:27].

ولا سر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور:38].

ولا سر قوله تعالى:﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص:39].

ونحو ذلك مما تكرَّر ذكره في الكتاب العزيز.

وفي الأحاديث النبوية أيضًا مثل قوله ﷺ: «إنه يدخل الجنة من أمته سبعون ألفًا بغير حسابٍ ومع كل ألفٍ سبعون ألفًا[1]».

هؤلاء أصحاب العطايا الأسمائية، غير أن نسبتهم إلى حضرة الذات أقوى من نسبتهم إلى حضرة الأسماء والصفات، ولهذا اتبعوا أصحاب المناسبة الذاتية، وشاركوهم في أحوالهم، فاعلم ذلك.

وإذ قد ذكرنا أقسام العطايا وأحكامها فلنذكر أقسام القابلين لها، فإنهم في أخذهم على طبقاتٍ يتعدد بحسب سؤالاتهم الاستعدادية، أو الحالية، أو المرتبية، أو الروحانية، أو الطبيعية المزاجية، أو الطبيعية العرضية التي يُترجم عنها لسان الطالب القابل.

وعلى الجملة فأعلى مراتب القابلين في قبولهم لما يرد عليهم من فيض الحق وعطاياه رؤية وجه الحق في الشروط والأسباب المُسمَّاة بالوسائط وسلسلة الترتيب، بحيث يعلم الآخذ، ويشهد أن الوسائط السببية ليست غير تعينات الحق في المراتب الإلهية والكونية على اختلاف ضروبها، بمعنى أنه ليس بين فيض الحق المقبول وبين القابل إلا نفس تعين الفيض بالقابلية المقيَّدة دون انضمام حكم إمكاني يقتضيه ويوجبه أثر مرور الفيض على مراتب الوسائط، والانصباغ بأحكام إمكاناتها، ويرى الفيض أنه تجل من تجليات باطن الحق، فإن التعددات والتعينات التي لحقته هي أحكام الاسم الظاهر من حيث إن ظاهر

(1) رواه الترمذي (626/4)، وأحمد (268/5)، وابن ماجه (1433/2).

الحق مجلًى لباطنه.

فأحكام الظهور تعدُّد مطلق وحدة البطون، وتلك الأحكام هي المُسمَّاة بالقوابل، وهي صور الشؤون ليس غيرها فافهم.

والله يقول الحق وهو يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

نصٌّ جليٌّ وضابطٌ كليٌّ يفيد معرفة المطاوعة والإجابة الإلهيين وإبائهما:

اعلم أن الميزان التام الصريح والبرهان الذوقي المحقق الصحيح في معرفة: متى يكون العبد من المطيعين لربه، ومتى تسرع إليه الإجابة الإلهية في عين ما يسأله فيه دون تعويضٍ ولا تأخيرٍ، هو صحة المعرفة وكمال المطاوعة، فالأصح معرفةً بالحق والأصح تصورًا له تكون الإجابة إليه في عين ما سأل فيه أسرع، والأتم مراقبة لأوامر الحق ومبادرة إليها بكمال المطاوعة يكون مطاوعة الحق له أيضًا أتم من مطاوعته سبحانه لغيره من العبيد.

ولهذا كان مقتضى حال الأكابر من أهل الله أن أكثر أدعيتهم مستجابة؛ لكمال المطاوعة، وصحة المعرفة بالله والتصور له، وإليه الإشارة بقوله سبحانه:

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:60].

فالعديم المعرفة الصحيحة الشهودية النسبي التصور، ليس بداعٍ للحق الذي ضمن له الإجابة بقوله له: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وإنما هو متوجهٌ في دعائه إلى الصورة الشخصية في ذهنه، الناتجة من نظره وخياله، أو خيال غيره ونظره، أو المتحصلة من المجموع المُشار إليه، فلهذا يحرم من هذا شأنه الإجابة في عين ما سأل فيه، أو يتأخر عنه، أعني الإجابة.

ومتى أُجيب مثل هذا فإنما سببه سر المعية الإلهية المقتضية عدم خلو شيء عن الحق، أو الجمعية التامة الحاصلة للمضطرين، الموعود لهم بالإجابة للاستدعاء الاضطراري، والاستعداد الحاصل به: أي بالاضطرار.

وحال من هذا وصفه مخالفٌ لحال ذي التصور الصحيح والمعرفة المحققة، فإنه مستحضر الحق، ومتوجِّه إليه استحضارًا وتوجهًا محققًا، وإن لم يكن ذلك من جميع الوجوه لكن يكفيه كونه متصورًا ومستحضرًا للحقِّ في توجهه، ولو في بعض المراتب، ومن حيثية بعض الأسماء والصفات، وهذا حال المتوسطين من أهل الله، والحال إلى المقدَّم ذكره حال المحجوبين.

وأما الكُمَّل والأفراد فإن توجُّههم إلى الحق تابعٌ للتجلّي الذاتي المُشار إليه، الحاصل لهم، والموقوف تحققهم بمقام الكمال على الفوز به، فإنه مثمر لهم معرفة تامة جامعة لحيثيات جميع الأسماء والصفات والمراتب والاعتبارات، مع صحة تصور الحق من حيث تجليه الذاتي المُشار إليه، الحاصل لهم بالشهود الأتم، فلهذا لا يتأخر عنهم الإجابة.

وأيضًا فإنهم أعني الكُمَّل ومن شاء الله من الأفراد أهل الاطّلاع على اللوح المحفوظ، بل وعلى المقام القلمي، بل وعلى حضرة العلم الإلهي، فيشعرون بالمقدَّر كونه لسبق العلم بوقوعه، ولا بُدَّ فيسألون لا في مستحيل غير مقدر الوجود، ولا تنبعث هممهم إلى طلب ذلك والإرادة له.

وإنما قلت: (والإرادة له) من أجل أن ثمة من يتوقف وقوع الأشياء على إرادته، وإن لم يدع ولم يسأل الحق في حصوله، وقد عاينت ذلك من شيخنا قدَّس الله روحه سنين كثيرة في أمورٍ لا أحصيها، وأخبرني ﷺ أنه رأى النبي ﷺ في بعض وقائعه، وأنه بشَّره وقال له: الله أسرع إليك بالإجابة منك إليه بالدعاء.

وهذا المقام فوق مقام إجابة الأدعية، وأنه من خصائص كمال المطاوعة، ومقامه فوق مقام المطاوعة، فإن مقام المطاوعة يختص بما سبقت الإشارة إليه من المبادرة إلى امتثال الأوامر، وتتبع مراضي الحق، والقيام بحقوقه بقدر الاستطاعة، كما أشار إليه ﷺ في جواب عمه أبي طالب حين قال له: ما أسرع ربك إلى هواك يا محمد، لما رأى من سرعة إجابة الحق له فيما يدعوه فيه.

وجاء في روايةٍ أخرى أنه قال له: ما أطوع ربك لك، فقال له النبي ﷺ: «وأنت يا عم إن أطعته أطاعك[1]».

وهذا المقام الذي قلت إنه فوق هذا راجع إلى كمال موافاة العبد من حيث حقيقته لما يريده الحق منه بالإرادة الأولى الكلية المتعلقة بحصول كمال الجلاء والاستجلاء، فإنه الموجب لإيجاد العالم، والإنسان الكامل الذي هو العين المقصودة لله على التعيين، وكل ما سواه فمقصود بطريق التبعية له وبسببه من جهة أن ما لا يوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوبٌ، فهذا هو المراد من قولي: «فمقصود بطريق التبعية».

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك (727/1).

وإنما كان الإنسان الكامل هو المراد بعينه دون غيره من أجل أنه مجلًى تام للحق، يظهر الحق به من حيث ذاته، وجميع أسمائه وصفاته وأحكامه واعتباراته على نحو ما يعلم نفسه بنفسه في نفسه، وما ينطوي عليه من أسمائه وصفاته، وسائر ما أشرت إليه من الأحكام والاعتبارات، وحقائق معلوماته التي في أعيان مكوناته دون تغيير يوجبه نقض القبول، وخلل في مرآتيته يفضي بعدم ظهور ما ينطبع فيه على خلاف ما هو عليه في نفسه.

فإن من كان هذا شأنه لا يكون له إرادة ممتازة عن إرادة الحق، بل هو مرآة إرادة ربه وغيرها من الصفات، وحينئذ يستهلك دعاؤه في إرادته التي لا تغاير إرادة ربه، فيقع ما يريد كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:16].

ومن تحقق بما ذكرناه فإنه إن دعا فإنما يدعو بألسنة العالمين ومراتبهم من كونه مرآة لجميعهم، كما أنه متى ترك الدعاء إنما يتركه من حيث كونه مجلًى للحق، باعتبار أحد وجهيه الذي يلي الجناب الإلهي، ولا يغايره من كونه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

وليس وراء هذا المقام مرمى لرامٍ، ولا مرقى لراقٍ الى مرتبةٍ ولا مقامٍ، ودونه المتوجه الى الحق بمعرفة تامة وتصور صحيح، المقصود بخطاب قوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:60]، وخبر الحق صدقٌ، وقد تيسُّر ذلك لهذا العبد المُشار إليه، فلزمت النتيجة التي هي الإجابة، ولا بدَّ بخلاف غيره من المتوجهين المذكور شأنهم.

فاعلم ذلك تفُز بأسرارٍ عزيزةٍ وعلومٍ غريبةٍ لم تنسق إليها الأفكار والأفهام، ولا رقمتها الأنامل بالأقلام، والله المرشد.

نصٌ شريفٌ:

اعلم أن أعلى درجات العلم بالشيء أي شيءٍ كان، وبالنسبة الى أي عالمٍ كان، وسواء كان المعلوم شيئًا واحدًا أم أشياء، إنما تحصل بالاتحاد بالمعلوم وعدم مغايرة العالم له؛ لأن سبب الجهل بالشيء المانع من كمال إدراكه ليس غير غلبة حكم ما به يمتاز كل واحدٍ منهما عن الآخر، فإن ذلك بُعد معنوي، والبُعد حيث كان مانع من كمال إدراك البعد البعيد، وتفاوت درجات العلم بالشيء بمقدار تفاوت غلبة حكم ما به يتَّحد العالم بالمعلوم، وإنه القرب الحقيقي الرافع للفصل الذي هو البُعد الحقيقي المُشار إليه بأحكام ما به المباينة والامتياز.

وإذا شهدت هذا الأمر وذقته بكشفٍ محققٍ علمت أن سبب كمال علم الحق بالأشياء إنما هو من أجل استجلائه إيَّاها في نفسه، واستهلاك كثرتها وغيريتها في وحدته، فإن كينونية كل شيءٍ في أي شيءٍ كان، سواء كان المحل معنويًّا أم صوريًّا، إنما يكون ويظهر بحسب ما تعين وظهر فيها.

ولهذا نقول: الحق علم نفسه بنفسه، وعلم الأشياء في نفسه بعين علمه بنفسه، ولما ورد الإخبار الإلهي بأن الله تعالى: «كان ولم يكن معه شيء»[1].

---

(1) رواه النسائي في السنن الكبرى (363/6)، والطبري في التفسير (4/12).

وقال الشيخ الشعراني: وأجمع المحققون على أن المراد بـــ(كان) الوجود، لا أنها على صورة (كان) التي هي من الأفعال الماضية، فهو حرفٌ وجوديٌّ، لا فعل يطلب الزمان، كما يتوهمه بعضهم، حتى إنهم أدرجوا في الحديث: (وهو الآن على ما عليه كان)؛ لتخيلهم أن تصريفها كتصريف الأفعال، ككان ويكون وكائن ومكون، فمعنى الحديث: الله موجود ولا شيء معه في حضرة ذاته: أي ما ثَمَّ من وجوده واجبٌ لذاته، إلا هو وحده.

فإن قيل: قوله في الحديث: «ولا شيء معه» فيه رائحة تعقل الشيء معه في الأزل فلولا تقدم الإثبات ما صحَّ النفي.

قلنا: الشيئية لا تصحبه تعالى، ولا تنطلق عليه، فكذلك هو ولا شيء معه، فهو وصفٌ ذاتيٌّ له سلب الشيئية عنه، وسلب معية التشبيه، فهو تعالى مع الأشياء، وليست الأشياء معه.

والمعية تابعةٌ للعلم، فهو تعالى يعلمنا فهو معنا، ونحن لا نعلمه فلسنا معه، ولولا أنه تعالى أخبر أنه معنا لم يتمكن للعقل أن يعلم ذلك، فقد عَلِمْتَ أنه تعالى هو الذي أضاف إلى نفسه صفات التشبيه، ما أحدٌ من عباده أضافها إليه.

وهو الذي أخبر أنه ينـــزل كل ليلة إلى سماء الدنيا.

وأنه استوى على العرش.

وأنه خلق آدم على صورته.

وأنه يأتي يوم القيامة في ظللٍ من الغمام، وغير ذلك مما سيأتي بيانه.

فمن أنكر صفات التشبيه التي أضافها إلى نفسه فقد أخطأ، ولم يصدق الرسل فيما أخبروا به عن ربِّنا ﷻ، وأصل ذلك فرارهم من اشتراكهم مع الحق في الصفات، وهم واقعون في ذلك شاءوا أم أبوا؛ فإنه تعالى من حيث خلق عالم المواد ما تجلى لكل مخلوقٍ إلا بصورة ذلك المخلوق، غير ذلك لا يكون، فما عرف عارفٌ إلا صورة نفسه في مرآة الربوبية، فللحق تعالى أن يَرُدَّ على عباده المعرفة، ويقول لهم: ما أحدٌ منكم عرفني، وله أن يُقِرَّهُم عليها؛ لأنها هي المعرفة الممكنة لنا، التي كلفنا بها.

=

انتفت غيرية الأشياء بالنسبة إلى الوحدة التي هي محلها العيني، وثبتت أولية الحق من حيث الوحدة.

وبامتياز كثرة الأشياء المتعقلة ثانيًا، الكامنة من قبل في ضمن الوحدة، والجمع بينهما وبين الوحدة بالفعل، ظهر الكمال المستجن في الوحدة أولاً، فانفتح بذلك باب كمال الجلاء والاستجلاء الذي هو المطلوب الحقيقي، وظهرت أحكام الوحدة في الكثرة، والكثرة في الوحدة، فوحَّدت الوحدة الكثرة؛ لكونها صارت قدرًا مشتركًا بين المتكثرات المتميزة بالذات بعضها عن بعضٍ، فوصلت فصولها؛ لأنها جمعت بذاتها كما ذكرنا، وعددت المتكثرات الواحد من حيث التعينات التي هي سبب تنوعات ظهور الواحد بالصبغ والإصباغ، والكيفيات المختلفة التي اقتضتها اختلافات استعدادات المتكثرات القابلة للتجلِّي الواحد فيها.

فتجدَّدت معرفة أنواع الظهورات والأحكام اللازمة لها التي هي عبارة عن تأثير بعضها في البعض بالإبرام والنقض، ظاهرًا وباطنًا، علوًّا وسفلاً، مؤقتًا وغير مؤقتٍ، مناسبًا وغير مناسبٍ، كل ذلك بالاتصال الحاصل بينها بالتجلِّي الوجودي الوحداني الجامع شملها كما ذكرنا.

فالعلم والنعيم والسعادة على اختلاف ضروب الجميع إنما هي بحسب المناسبة، والجهل والعذاب والشقاء بحسب قوة أحكام المباينة والامتياز، وأما امتزاج أحكام ما به الاتحاد وأحكام ما به الامتياز فأيدي السلطنة، ويمتد كل جملة من تلك الأحكام بضروبٍ ما من المناسبة ومرجعها من حيث الإضافة ومستندها هو المُسمَّى بالمرتبة فافهم.

ولما شرعت في كتابة هذا النص قيل لي في باطني في أثناء الكتابة: الأحكام المضافة إلى الوحدة والواحد الحق، والمعبر عنها بأحكام الوجوب أصلها من حيث الوحدة حكم واحد هو حقيقة القضاء، والمقادير أثر تعديدات المعلومات لذلك الحكم الواحد، وظهور الوجود الواحد بموجب تلك التعديدات تأثيرًا أولاً، وتأثيرًا ثانيًا في المعدودات بإعادة أثرها عليها، فاعلم ذلك وتدبَّر غريب ما نبَّهت عليه تفُز بالعلم العزيز، والله المرشد.

نصٌّ شريفٌ يوضح بقية أسرار هذا النص:

وانظر: الميزان الذرية المبينة لعقائد الفرقة العلية (ص109) بتحقيقنا.

اعلم أن أعلى درجات العلم بالشيء أي شيءٍ كان ما عدا الحق هو أن تعلمه بعلمٍ يكون نتيجة رؤيتك إيَّاه في علم الحق تمامًا، ولهذا العلم آيتان: إحداهما: استغناؤك بما حصل لك من العلم به عن معاودة النظر فيه وتكراره طلبًا لمزيد معرفة به، فإن تجدُّد العلم بالشيء بطريق الازدياد، بعد دعوى معرفة سابقة به إنما موجبه نقصان العلم به أولاً، فلو كمل العلم به أولاً لاستغنى عن الازدياد كما هو شأن الحق، وذلك موقوف على كمال الإحاطة العلمية بالمعلوم.

والآية الأخرى التي يُستدل بها على حصول هذا العلم وصحَّته، هو أن ينسحب حكم علمه على الشيء حتى يتجاوز تقيده، فينتهي إلى أن يرى آخره متَّصلاً بإطلاق الحق.

والعلم بالحق ليس كذلك، فإنه إنما يتعلق به من حيث تعينه سبحانه في مرتبةٍ أو مظهرٍ أو حالٍ أو حيثيةٍ أو اعتبار، وكلما انضبط للعالم به بتعينه من أحد الوجوه المذكورة، يظهر علمه ويتعين له من مطلق الذات بحسب حال المتجلي له؛ إذ ذاك ما لم يسبق تعينه قبل ذلك.

فكما لا تنتهي أحوال الإنسان إلى غايةٍ تقف عندها فكذلك لا تتناهى تعينات الحق وتنوعات ظهوراته للإنسان، بحسب أحواله التي هي تعيُّنات مطلق ذات الحق وتنوعات ظهوراته، وقد سبق التنبيه في غير هذا الموضع على أن الأسماء أسماء أحوال، وعلى أن الأعيان تتقلب عليها الأحوال بخلاف الحق؛ فإنه يتقلب في الأحوال، كما أخبر سبحانه عن ذلك بقوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:29]، فافهم، ولا تتأول بل اجتهد أن تعاين أولاً، فأمن واسلم تسلم، والله الموفق.

نصٌّ جليلٌ:

اعلم أن ليس في الوجود موجود يُوصف بالإطلاق إلا وله وجه التقييد، ولو من حيث تعينه في تعقل متعقل ما أو متعقلين، وكذلك ليس في الوجود موجود محكوم عليه بالتقييد إلا وله وجهٌ إلى الإطلاق، ولكن لا يعرف ذلك إلا من عرف الأشياء معرفةً تامةً بعد معرفة الحق، ومعرفة كل ما يعرفه به، ومن لم يشهد هذا المشهد ذوقًا لم يتحقق بمعرفة الحق والخلق.

نصٌّ في بيان سر الكمال والأكملية:

اعلم أن للحق كمالاً ذاتيًّا وكمالاً أسمائيًّا يتوقف ظهوره على إيجاد العالم، والكمالان

معًا من حيث التعين أسمائيان؛ لأن الحكم من كل حاكمٍ على كل أمرٍ ما مسبوق بتعين المحكوم عليه في تعقل الحاكم، فلولا تعقُّل ذات الحق قبل إضافة الأسماء إليه وامتيازه بغناه في ثبوت وجوده له عما سواه لما حكم بأن له كمالاً ذاتيًا، ولا شكَّ أن كل تعين يتعقل للحق هو اسمٌ له؛ فإن الأسماء ليست عند المحققين إلا تعينات الحق، فإذن كل كمالٍ يُوصف به الحق فإنه يصدق عليه أنه كمال أسمائي من هذا الوجه، وأما من حيث إن انتشاء أسماء الحق من حضرة وحدته هو من مقتضى ذاته فإن جميع الكمالات التي يُوصف بها كمالات ذاتية.

وإذا تقرَّر هذا فنقول: ما كان له هذا الكمال من ذاته، فإنه لا ينقص بالعوارض واللوازم الخارجية في بعض المراتب، بمعنى أنها تقدح في كماله، ولا جائز أن يتوهم في كماله نقصٌ أيضًا بحيث يكمل بها، بل قد يظهر بالعوارض واللوازم في بعض المراتب وصف أكمليَّته، ومن جملتها معرفة أن هذا شأنه.

نصٌ شريفٌ جدًا:

حقيقة الحق عبارة عن صورة علمه بنفسه من حيث تعينه في تعقله نفسه باعتبار يوحد العلم والعالم والمعلوم.

وصفته الذاتية التي لا تغاير ذاته أحدية جمع لا يتعقل وراءها جمعية، ولا نسبة، ولا اعتبارٍ، والتحقق بشهود هذه الصفة ومعرفتها تمامًا إنما يكون بمعرفة أن الحق فى كل متعين قابل للحكم عليه بأنه متعين بحسب الأمر المقتضي إدراك الحق فيه، متعينًا مع العلم بأنه غير محصورٍ في التعين، وأنه من حيث هو هو غير متعين.

وهذا هو صورة علمه بنفسه، فيعرف ذاته متعيِّنة بالنسبة إلى ظهوره في المتعينات بحسبها، وبالنسبة إلى من لم يشهده إلا في مظهرٍ، ويعرف سبحانه أنه من حيث هو هو غير متعين أيضًا حال الحكم عليه بالتعين؛ لقصور إدراك من لم يدركه إلا في مظهرٍ، وسواء اعتبر المظهر عين الظاهر أم غيره.

وحقيقة الخلق عبارة عن صورة علم ربهم بهم، وصفتهم الذاتية الفقر المثمر لمطلق الغناء ليس كل فقرٍ فافهم.

نصٌ شريفٌ جدًا:

اعلم أن ثمرة التنـــزيه العقلي هو تميز الحق عمًّا يُسمَّى سواه بالصفات السلبية؛ حذرًا

من نقائص مفروضة في الأذهان، غير واقعة في الوجود، والتنـــزيهات الشرعية ثمرتها نفي التعدد الوجودي، والاشتراك في المرتبة الألوهية، وهي ثابتة أيضًا شرعًا مع تقرير الاشتراك مع الحق في الصفات الثبوتية؛ لنفي المشابهة والمساواة.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة:11].

و﴿خَيْرُ الغَافِرِينَ﴾ [الأعراف:156].

و﴿أَحْسَنُ الخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون:14].

و﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف:92].

و«الله أكبر» ونحو ذلك.

وأما تنـــزيه أهل الكشف فهو بإثبات الجمعية للحق مع عدم الحصر، وتمييز أحكام الأسماء بعضها عن بعضٍ، فإنه ليس كل حكمٍ يصح إضافته إلى كل اسمٍ، بل من الأسماء ما يستحيل إضافة بعض الأحكام إليها، وإن كانت ثابتة لأسماء أُخَر، وهذا الأمر في الصفات، ومن ثمرات التنـــزيه الكشفي نفي السوى مع بقاء الحكم العددي، دون فرض نقص يسلب أو تعقل كمال يُضاف إلى الحق بإثبات مثبت والسلام.

نصٌّ شريفٌ:

كينونة كل شيءٍ في شيءٍ إنما يكون بحسب المحل، وسواء كان المحل معنويًّا أم صوريًّا، ولهذا وصفت المعلومات الممكنة من حيث ثبوت تعيُّنها في علم الحق، وارتسامها فيه بالقدم، كما أن كل متعينٍ في علم الحق من وجهٍ آخر لا يخلو عن حكم الحدوث؛ لأن وجود العالم وعلوم أهله حادثان منفعلان، بخلاف وجود الحق وعلمه، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله.

نصٌّ شريفٌ من أشرف النصوص وأجلِّها وأجمعها لكليات أصول المعرفة الإلهية والكونية:

اعلم أن إطلاق اسم الذات لا يصدق على الحق إلا باعتبار تعيُّنه، التعيُّن الذي يلي في تعقل الخلق غير الكمل الإطلاق المجهول النعت العديم الاسم، وأنه وصفٌ سلبيٌّ للذات، فإنه مفروض الامتياز عن كل تعين، وإنما الأمر الثبوتي الواقع هو التعيُّن الأول، وأنه بالذات مشتمل على الأسماء الذاتية التي هي مفاتيح الغيب، ومسمًّى الذات لا يغاير أسماؤها بوجهٍ ما.

وأما الأسماء فتتغاير ويضاد بعضها بعضًا، ويتحد أيضًا بعضها مع البعض من حيث الذات الشاملة لجميعها.

والأحدية وصف التعين لا وصف المطلق المعين؛ إذ لا اسم للمطلق ولا وصف.

ومن حيثية هذه الأسماء باعتبار عدم مغايرة الذات لها نقول: إن الحق مؤثر بالذات فافهم.

وللذات لازم واحد فحسب، لا يغايرها إلا مغايرة نسبية، وذلك اللازم هو العلم.

والوحدانية ثابتة للحق من حيث العلم، فإن فيه وبه يتعيَّن مرتبة الإلهية وغيرها من المراتب والمعلومات؛ لارتسام الجميع فيه، وهو مرآة الذات من حيث اشتمالها على الأسماء الذاتية التي لا يغايرها الذات بوجهٍ ما، كما مرَّ، وهو أعني العلم محتد الكثرة المعنوية ومشرعها، وإنما قلت إن العلم كالمرآة للمعلومات وللذات أيضًا مع أسمائها الذاتية من أجل أنه باعتبار امتياز العلم عن الذات الامتياز الاعتباري، تعقل تعين الحق في تعقله نفسه في نفسه، فعلمه الذاتي كالمرآة له.

ولهذا قلنا في غير هذا الموضع إن حقيقة الحق عبارة عن صورة علمه بنفسه، ونبَّهنا أيضًا على أن كل ظاهرٍ في مظهرٍ، فإنه يغاير المظهر من وجهٍ أو وجوه إلا الحق، فإن له أن يكون عين الظاهر وعين المظهر فتذكَّر.

وأما المراتب فعبارة عن تعيُّنات كلية، يشتمل عليها اللازم الواحد الذاتي الذي هو العلم، وهو كالمحال لما يمر عليها من مطلق فيض الصادر عن الذات، باعتبار عدم مغايرة الفيض للمفيض، كما سبق التنبيه عليه في شأن مظهرية الحق وظاهريته، ولها مدخلٌ في حقيقة التأثير لا مطلقًا، بل من حيث ما قلت إنها كالمحال.

فكل مرتبةٍ مجلى معنوي لجملة من أحكام الوجوب والإمكان المتفرعة من الأسماء الذاتية وأمهات الأسماء الإلهية، وما يليها من الأسماء التالية، ولها أعني للمراتب أعيان ثابتة في عرصة العلم والتعقل، ولا أثر لها على سبيل الاستقلال بل بالوجود، وهكذا شأن الوجود مع المراتب، فإنها مؤثرة ظاهرة الحكم في كل ما يتصل بها، ويتعيَّن لديها بتكيفات مطلق الفيض الواصل إليها والمار عليها.

وإنها كالنهايات النسبية باعتبار سير الفيض الذاتي والتجلِّي الوجودي في المنازل والدرجات المتعينة بين الأزل والأبد، لا إلى غايةٍ ولا إلى قرارٍ، فقد استبان بما ذكرته أن

المراتب بمجمع جمل الأحكام المستقرة لديها من حضرة الوجوب والإمكان، وهي المظهرة لنتائج تلك الاجتماعات، لكن بحسبها لا بحَسب الأحكام، ولا بحسب مطلق الفيض، فحكمها حكم الأشكال والقوالب مع كل متشكلٍ ومتقولبٍ يتصل بها ويحل فيها، فهذا أثرها، فهي ثابتة العين، وإليها تستند نتائج الأحكام وتنضاف آخرًا؛ لأنها المشرع والمرجع فافهم.

ثم اعلم أن المراتب متعقلة الانتشاء بعضها من بعضٍ، وكذلك الأسماء، فالألوهية بأسمائها الكلية التي هي (الحي، العالم، المريد والقادر) ظلٌ للذات من حيث اشتمالها بذاتها على مفاتيح الغيب، لكنْ بين الألوهية والذات في ذلك فرق دقيق في ذوق الكُمَّل، وهو أن الألوهية تتعقَّل ممتازة عن أمهات أسمائها المذكورة، والذات لا يُعقل تميزها عن أسمائها الذاتية إلا المحجوبون عن التجلِّي الذاتي، وأما أهل التجلِّي الذاتي فلا يعقلون هذا النوع من التميز، ولا يشهدونه إلا باعتبار علمهم بعلم المحجوبين، وأما التميز عندهم في ذلك فهو بما أشرت إليه من أن الذات غير مغايرةٍ لأسمائها الذاتية بوجهٍ ما، وهي تغاير بعضها بعضًا مع أنه لا انفكاك، ومع أن درجات المفاتيح متفاوتة، فإن بعضها تابع للبعض، كما نبَّهت عليه في أسماء الألوهية من تبعية اسم: الخالق، والبارئ، والمصور، أمثالها فتذكَّر.

فصل في وصل:

وأما سر المناسبات فهو من حيث الاشتراك في الأمر القاضي برفع أحكام المغايرة من الوجه المثبت للمناسبة، وأولها وأعلاها المناسبة الذاتية؛ فالمناسبة الذاتية بين الحق والإنسان الذي هو العين المقصودة، يثبت من وجهين:

أحدهما من جهة ضعف تأثير مرآتيته في التجلِّي المتعين لديه، بحيث لا يكسبه وصفًا قادحًا في تقديسه سوى قيد التعين الغير القادح في عظمة الحق وجلاله ووحدانيته، وخلوه عن أكثر أحكام الإمكان وخواص الوسائط، وتفاوت درجات المقرَّبين والأفراد عند الحق من هذا الوجه.

وأما المناسبة مع الحق من الوجه الآخر فهو بحسب حظ العبد من صورة الحضرة الإلهية، وذلك الحظ يتفاوت بحسب تفاوت الجمعية فيه، فتضعف المناسبة وتقوى بحسب ضيق، فلك جمعية ذلك الإنسان من حيث قابليته وسعتها، فتنقص الحظوظ لذلك وتتوفر تارةً لذلك.

والمستوعب لما يشتمل عليه مقام الوجوب والإمكان من الصفات والأحكام، وما يمكن ظهوره بالفعل من ذلك في كل عصرٍ وزمانٍ، مع ثبوت المناسبة أيضًا من الوجه الأول له الكمال، وهو محبوب الحق والمقصود لعينه، فهو من حيث حقيقته التي هي برزخ البرازخ، مرآة الذات والألوهية معًا ولوازمها، وصاحب المناسبة الذاتية من الوجه الأول محبوب مقرَّب لا غير، وقد سبق التنبيه على ذلك.

وأما المناسبة الذاتية بين الناس فتثبت من وجهين أيضًا، وهما مثالان للوجهين الإلهيين المذكورين: أحدهما من جهة اشتراك المتناسبين في المزاج، بمعنى وقوع مزاجيهما في درجةٍ واحدةٍ من درجات الاعتدالات التي يشتمل عليها مطلق عرض الأمزجة الإنسانية، أو يكون درجة مزاج أحدهما مجاورة لدرجة مزاج الآخر، وهذا أصلٌ عظيمٌ في مشرب التحقيق، قلَّ من يعرفه ذوقًا؛ لأن تعيُّنات أرواح الأناس من العوالم الروحانية وتفاوت درجاتها في الشرف، وعلو المنـــزلة من حيث قلة الوسائط وكثرتها، وتضاعف وجوه الإمكان وقوتها بسبب كثرة الوسائط وقلتها وضعفها، إنما موجبه بعد قضاء الله تعالى وقدره، المزاج المستلزم لتعيُّن الروح بحسبه.

فالأقرب نسبة إلى الاعتدال الحقيقي الذي يعين نفوس الكُمَّل في نقطة دائرته، يستلزم قبول روحٍ أشرف وأعلى نسبةً من درجة العقول والنفوس العالية، والأبعد عن النقطة الاعتدالية المُشار إليها بالعكس من الخسة ونزول الدرجة.

فاعلم ذلك وتفهَّم ما ذكرته في أمر الاشتراك المزاجي ترقَ به إلى معرفة المناسبة الروحانية الخصيصة بالوجه الآخر المشابه للمناسبة الذاتية الخفية الحقية المحضة.

وإذا عرفت هذا عن شهودٍ أو فهمٍ محققٍ، رأيت أن بعض الأرواح يكون مبدأ مقامها في التعين اللوح المحفوظ، ومبدأ تعين بعضها من روحانية العرش من مقام إسرافيل، وبعضها من الكرسي من مقام ميكائيل، وبعضها من السدرة من مقام جبرائيل، هكذا متنازلاً حتى ينتهي الأمر إلى سماء الدنيا المختصَّة بإسماعيل رئيس ملائكتها على جميعهم السلام، فتعرف حينئذٍ أن الشرط الأكبر الموجب لما ذكرته من تفاوت درجات أرواح الناس في ذلك بعد سابق علم الله وعنايته وقضائه ومشيئته، هو ما سبق ذكره في شأن الأمزجة وقربها من نقطة الاعتدال الحقيقي وبُعدها، وأثر العناية والمشيئة تختص بحسن التسوية الربَّانية التي يليها نفخ الروح وتعينه، فافهم وتذكَّر.

وأما المناسبة المرتبية فإنها ليست من وجهٍ واحدٍ، بل من وجوهٍ متعددة: أحدها من جهة معادنها الأصلية، التي هي مبدأ تعيُّنات الأرواح المُشار إليها آنفًا، فإن مبدأ تعين أعلاها درجة أعني أرواح الكُمَّل، أمّ الكتاب، ومبدأ تعين بعضها علمًا ووجودًا متوحدًا ذات القلم الأعلى المُسمَّى بالعقل الأول والروح الكلّي، ومبدأ تعين بعضها اللوح المحفوظ، وبعضها عرشية إسرافيلية، وبعضها ميكائيلية من مقام الكرسي وروحانيته، وبعضها جبرائيلية من مقام سدرة المنتهى.

هكذا إلى آخر أجناس هذه الأصول الروحانية المختصَّة بإسماعيل صاحب سماء الدنيا، المعبَّر عنه عند حكماء المشائيين بالعقل الفعَّال، كما مرَّ.

والوجه الآخر من جهة مظاهرها المثالية، فإن الأرواح على اختلاف مراتبها لا تخلو عند جميع المحققين عن مظاهر تتعين وتظهر بها، وأول مظاهر أرواح الأناسي ما عدا الكُمَّل عالم المثال المطلق.

والصور الخيالية وإن كانت مواد انتشائها لطائف قوى هذه النشأة الطبيعية، وجواهرها المطهَّرة والمزكاة المكتسية صفات الأرواح، فإن صفاتها وأحوالها في الجنة إنما تظهر بحسب روحانيتها وقواها، وخواص مظاهرها المثالية.

ومنازل أهل الجنة مظاهر مراتب الأرواح من حيث مكاناتها عند الحق، ومن حيث مظاهرها المثالية الأولى، وقد نبَّه النبي ﷺ على ذلك بإشاراتٍ لطيفةٍ، مثل قوله عليه السلام:

«يا علي إن قصرك في الجنة في مقابلة قصري»، وفي رواية: **«في محاذاة قصري»**.

وقال في حق العباس قريبًا من ذلك.

وقال في حق جمهور المؤمنين: **«لأحدكم أهدى إلى منـــزله في الجنة منه إلى منـــزله في الدُّنيا[1]»**، وليس هذا لا من حكم المناسبة.

وأما سوق الجنة المشتمل على الصور الإنسانية المستحسنة، التي يتخير أهل الجنة التلبُّس بما شاءوا منها، فمن بعض جداول عالم المثال المطلق الذي هو معدن المظاهر وينبوعها، وهو مجرى المدد الواصل من عالم المثال إلى مظاهر أرواح أهل الجنة، ومنشأ مآكلهم ومشاربهم وملابسهم، وكل ما يتنعمون به في أراضي مراتب أعمالهم واعتقاداتهم

(1) رواه البيهقي في الشعب (304/1)، والطبري في التفسير (36/24).

وأخلاقهم وصفاتهم ودرجات اعتدالاتهم في ذلك كله.

وأما الخلع والتحف التي تأتي بها الملائكة من عند الحق إلى جمهور أهل الجنة حال حملهم إيَّاهم إلى كثيب الرؤية؛ لزيارة الحق ومجالسته هي مظاهر أحكام الأسماء والصفات، التي يستند إليها الزائرون في نفس الأمر، وإن لم يعلموا ذلك، وبتلك التحف تقوى منسابتهم مع الحق، وتحيا رقائق ارتباطاتهم به من حيث تلك الأسماء والصفات التي لها درجة الربوبية على أولئك الزائرين.

وقوله تعالى للملائكة في أواخر مجالس الزيارة عند أهل الجنة:

«ردُّوهم إلى قصورهم»، إشارة إلى أحكام المناسبات المستفادة من تلك الخلع والتحف، وانتهاء أحكام الأسماء والصفات، التي هي من حيث هي تثبت المناسبة بينهم وبين الحق، وتوجب جمعيهتم وحضورهم عنده، فمتى ظهرت سلطنة الأسماء والصفات التي تقابل أحكام الأسماء والصفات المقتضية للاجتماع، ظهرت الأحكام القضائية بالامتياز، فحصل البُعد والحجاب فافهم.

وأما تفاوت مراتبهم حال المجالسة مع الحق فهو بحسب تفاوت مراتبهم في نفس الحق، وبحسب صحة عقائدهم في الله، أو علومهم ومشاهداتهم الصحيحة، وإيثارهم فيما قبل جناب الحق على ما سواه، وطول زمان المجالسة وقصرها، وتفاوت الشرف فيما يُخاطبون به، وما يفهمونه من خطابه هو بحسب ما ذكرناه، وبحسب حضورهم على ما كانوا يعلمون منه، أو استحضارهم له بمقتضى اعتقادهم فيه، ومناسبتهم لجنابه من حيث مقام كثيب الرؤية، والتجلِّي الخصيص بهم منه. فاعلم ذلك.

وأما حال الكُمَّل نفعنا الله بهم فيما ذكرنا وسواه، فإنه بخلاف ذلك.

فإنهم قد تجاوزوا حضرات الأسماء والصفات والتجليات الخصيصة بها إلى عرصة التجلِّي الذاتي، فهم كما أخبر النبي ﷺ عن شأنهم بقوله:

«صنفٌ من أهل الجنة لا يستتر الرب عنهم ولا يحتجب[1]».

وذلك أنهم غير محصورين في الجنة وغيرها من العوالم والحضرات، كما قد أشرت إليه في غير هذا الموضع، من أن الجنة لا تسع إنسانًا كاملاً ولا غير الجنة، فهم وإن ظهروا

---

(1) رواه الحكيم الترمذي في النوادر (101/1) بنحوه.

فيما شاءوا من المظاهر فإنهم منـــزّهون عن الحصر والقيود، والأمكنة والأزمنة، كسيدهم، بل هم معه أينما كان، وحيث لا أين ولا حيث ولا جرم ولا بُعْد ولا حجاب ولا انتقال لزيارةٍ ولا انتهاء بحكم وقتٍ من الأوقات، والأسماء والصفات.

فافهم واجتهد، وتمنَّ أن تُلحق بهم، وأن تشاركهم في بعض مراتبهم العالية، فإن الله ولي الإحسان.

وأما المناسبات الثابتة بين الناس من جهة المراتب البرزخية، فأنموذجها المنبِّه على تفاصيلها لمن لم يكشفها ولم يشهدها، هو ما ذكره النبي ﷺ في حديث الإسراء من رؤيته آدم عليه السلام في سماء الدنيا، وأن على يمينه أسودة السعداء من ذريته، وعلى يساره أسودة الأشقياء من ذريته، وأنه إذا نظر عن يمينه ضحك، وإذا نظر عن يساره بكى.

فهذه إشارة إلى مراتب عموم الأشقياء والسعداء، فأهل الشقاء هم الذين لم يُفتح لهم أبواب السماء حال الموت، وهم في شقائهم على مراتب مختلفة، فإن النبي عليه وعلى أهل بيته التحية أخبر عن أرواح بعض الأشقياء أنها تُجمع في برهوت والحليتين والخاسئين والخابتين.

فمبدأ مراتب الأشقياء من مقعر السماء الدنيا التي فيها آدم، وأنزلها ما ذكره عليه السلام، ومراتب عموم السعداء في البرزخ السماء الدنيا على درجاتٍ متفاوتة، يجمعها مرتبة واحدة، ومراتب أهل الخصوص من السعداء ما أشار إليه ﷺ في حديث الإسراء بعد ذكره آدم من أن عيسى عليه السلام في الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة، على جميعهم السلام.

وهكذا شأن مشاركي هؤلاء الأنبياء، والوارثين لهم تمامًا متفاوت المراتب في هذه السموات، فإن هذه الأخبار من الرسول ﷺ هو باعتبار ما شاهده في أحد إسرائه، فإنه ثبت أن النبي ﷺ حصل له أربعة وثلاثون معراجًا، رواها وجمعها وأثبت رواياتها أبو نعيم الحافظ الأصبهاني رحمة الله عليه.

وكيف ينحصر هذا الحال مع هؤلاء الأنبياء السبعة دون غيرهم، ومن البيِّن أن الرسل والأنبياء كثيرون، وفيهم الكُمَّل بتعريف الله، كداود عليه السلام المنصوص على خلافته، وغيره من أكابر الأنبياء والمرسلين، فأين تتعين مراتبهم البرزخية بعد الموت، وما ثَمَّ إلا العالم الأعلى والأسفل.

وعالم السفلى محل تعيُّنات مراتب الأشقياء على اختلافهم، فتعيَّن أن يكون طبقات تعينات مراتب الأنبياء والمرسلين والكُمَّل من ورثتهم.

وأهل الخصوص من السعداء بعد الموت وقبل الحشر في الحضرات السماوية، وأن موجب ما ذكره عليه وعلى آله السلام هو ما سبقت الإشارة إليه، فهو كالأنموذج لما لم يتعين ذكره فافهم.

فهذه الرواية الخاصة من النبي ﷺ لهؤلاء السبعة إنما موجبها حالتئذٍ مناسبة صفاتية أو فعلية أو حالية لا غير.

كالأمر في شأن يحيى عليه السلام من أن يكون تارةً مع عيسى عليه السلام.

وتارةً مع هارون عليه السلام وليس ذلك إلاَّ من مقتضى مشاركته لهما، على جميعهم السلام.

فتدبر ترشد إن شاء الله تعالى[1].

نصٌّ شريفٌ جدًّا:

اعلم أن الحق هو الوجود المحض لا اختلاف فيه، وأنه واحد وحدة حقيقية، لا يتعقل في مقابلة كثرة، ولا يتوقف تحققها في نفسها، ولا تصورها في العلم الصحيح المحقق على تصور ضد لها، بل هي لنفسها ثابتة مثبتة لا مثبتة.

وقولنا: وحدة للتنـــزيه والتفهيم لا للدلالة على مفهوم الوحدة على نحو ما هو متصور في الأذهان المحجوبة.

وإذا عرفت هذا فنقول: إنه سبحانه من حيث اعتبار وحدته المنبه عليها، وتجرده عن المظاهر، وعن الأوصاف المُضافة إليه من حيث المظاهر، وظهوره فيها لا يُدرك، ولا يُحاط به، ولا يُعرف، ولا يُنعت، ولا يُوصف.

وكل ما يُدرك في الأعيان، ويُشهد من الأكوان بأي وجهٍ كان أدركه الإنسان، وفي أي حضرةٍ حصل الشهود، ما عدا الإدراك المتعلق بالمعاني المجردة والحقائق في حضرة غيبها بطريق الكشف، ولذلك قلت في الأعيان: أي ما أُدرك في مظهر ما كان، فإنما ذلك المدرك ألوان وأضواء، وسطوح مختلفة الكيفية متفاوتة الكمية، تظهر أمثلتها في عالم

(1) وقع في الأصل: ومن كلامه قدس روحه وهو نص ملحق ولكن هكذا وجدت النسخة التي كتبت منها وهي بخط بعض الأفاضل.

المثال المتصل بنشأة الإنسان، أو المنفصل عنه من وجه على نحو ما هو في الخارج، أو ما مفرداته في الخارج وكثرة الجميع محسوسة، والأحدية فيها معقولة أو محدوسة، وكل ذلك أحكام الوجود، أو قل صور نسب علمه، أو صفات لازمة له من حيث اقترانه بكل عين موجودة بسر ظهوره، فيظهر فيها وبها ولها بحسبها كيف شئت، وأطلقت ليس هو الوجود.

فإن الوجود واحد، ولا يُدرك بسواه من حيث ما يغايره على ما مرَّ من أن الواحد من كونه واحدًا لا يُدرك بالكثير من حيث هو كثير وبالعكس.

ولم يصح الإدراك للإنسان من كونه واحدًا وحدة حقيقية كوحدة الوجود، بل إنما صحَّ له ذلك من كونه حقيقة متصفة بالوجود والحياة وقيام العلم به، وثبوت المناسبة بينه وبين ما يروم إدراكه، وارتفاع الموانع العائقة عن الإدراك، فما أدرك ما أدركه إلا من حيث كثرته، لا من حيث أحديته، فتعذّر إدراكه من حيث هو ما لا كثرة فيه أصلاً لما مرَّ.

ولهذه النكتة أسرارٌ نفيسةٌ ذكرتها بتفصيل أكثر من هذا في كتابي المُسمَّى بـــ«كشف سر الغيرة عن سر الحيرة[1]».

---

(1) قال الشيخ الشعراني: الحيرة في الله من كمال المعرفة به، وهي ساريةٌ في العالم النُّوريُّ والنَّاريُّ والترابيِّ، لأن العالَم ما ظهر إلا على ما هو عليه من العلم الإلهيِّ، وما هو في العلم الإلهيِّ لا يتبدَّل، ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:30] الآية.

فما فُطِر العالَم إلا على الحيرة، وذلك لأن المرتبة الإلهية تنفي بذاتها التقييد عنها، والقوابل تنفي الإطلاق عنها، ولا تشهد إلا صورتها من التقييد.

فهذا هو سبب شدة الحيرة في الوجود، ولا أحد أشدّ حيرة في الله من العلماء به، ولهذا ورد أنه ﷺ كان يقول: «زِدْنِي اللَّهُمَّ فِيكَ تَحَيُّرًا»، ومع ذلك فأعلى ما يصل إليه العلماء بالله تعالى من طريق نظرهم مبتدأ البهائم؛ لأنها كغيرها مفطورةٌ على الحيرة في الله ﷻ، والإنسان يريد أن يخرج بما أعطاه الله تعالى من العقل والرؤية وإمعان النظر عن الحيرة التي فُطِر عليها، فلا يصحُّ له ذلك.

وعلى هذا الذي قررناه الإشارة بقوله تعالى في حقِّ قومٍ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:44].

فإن التشبيه بالأنعام إنما هو في الحيرة لا في المحار فيه، فليس ذلك نقصًا في الأنعام، وقوله: ﴿بَلْ

-

هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾: أي طريقًا لأنهم زادوا على ضلال البهائم وحيرتهم في الله، والحيرة عَمًى بلا شكٍّ.

﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء:72]، أعني جاهلاً بالذات، ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، كما هو في الدنيا.

ولذلك كان العارف المحقق عمرو بن عثمان المكي يقول في صفة العارفين: وكما هم اليوم يكونون غدًا، فَعُلِمَ أن من طلب معرفة الذات من طريق الفكر والنظر كان مآله إلى الحيرة، كما أن من طلب الواحد في عينه لم يحصل إلا على الحيرة، فإنه لا يقدر على الانفكاك من الجمع والكثرة في الطالب والمطلوب، وكيف يقدر على ذلك، وهو يحكم على نفسه بأنه طالبٌ، وعلى نفسه بأنه مطلوبٌ، ومقام الواحد يتعالى أن يحلَّ في شيءٍ، أو يحلَّ فيه شيءٌ؛ لأن الحقائق لا تتغير عن ذاتها؛ إذ لو تغيرت لتغير الواحد في نفسه، وتغيير الحق في نفسه وتغيير الحقائق محالٌ.

واعلم أن حيرة أهل الكشف والشهود أعظم من حيرة أصحاب النظر في الأدلة؛ لاختلاف الصورة عليهم عند الشهود.

فإن أصحاب النظر والفكر ما برحوا بأفكارهم في الأكوان، فلهم أن يحاروا ويعجزوا، وهؤلاء ارتفعوا عن الأكوان، وما بقي لهم شهودٌ إلا فيه، فهو مشهودهم، فكانت حيرتهم باختلاف التجليات أشد من حيرة النُّظّار في معارضات الدلالات، وفي الحقيقة ما في الوجود إلا الله.

ولا يعرف الله إلا الله، فمن وصل إلى الحيرة من المقربين فقد وصل، والسلام.

وسمعت شيخنا ﷺ يقول: العلماء بالله على أربعة أصنافٍ:

صنف: ما لهم علمٌ بالله إلا من طريق النظر الفكري، وهم القائلون بالسلوب.

وصنف: ما لهم علمٌ بالله إلا من طريق التجلي، وهم القائلون بالثبوت والحدود التابعة للصورة.

وصنف: يحدث لهم علمٌ بالله بين الشهود والنظر، فلا يبقون مع الصورة في التجلي، ولا يصلون إلى معرفة هذه الذات الظاهرة بهذه الصورة في أعين الناظرين.

وصنف: ليس واحدٌ من هؤلاء الثلاثة، ولا يخرج عن جميعهم، وهو الذي يعلم أن الله تعالى قابلٌ لكل معتقدٍ في العالم، من حيث إنه عين الوجود، وهذا القسم ينقسم إلى صنفين:

صنفٌ يقول: عين الحق هو المتجلي في صور الممكنات.

وصنفٌ يقول: أحكام الممكنات، وهم الصور الظاهرة في عين الوجود الحق، وكلٌّ قال ما هو الأمر عليه، ومن هنا فشت الحيرة في المتحيِّرين، وهي عين الهدي في كل حائرٍ، فمن وقف مع الحيرة حار، ومن وقف مع كون الحيرة هدًى وصل، ومن وصل لا يرجع، لأن من المحال الرجوع بعد كشف الحجاب إلى الحجاب؛ إذ المعلوم لا يجهله العالم بعد تعلق العلم به.

ومرادنا بالوصول الوصول إلى السعادة الدائمة.

وهو معنى قوله: «فإذا أحببتُه كنتُ سمعَه وبصرَه» الحديث.

وأنشدوا في ذلك:

وكل حب عُلِمَ له بدءٌ ويحققه علمي   سوى حبُّ ربٌّ ما له ثَاني
وغايةُ الحبُّ في الإنسانِ وصلتُهُ   روحٌ بروحٍ وجثمانٌ بجثمَانِ
وغايةُ الوصلِ بالرحمنِ زندقةٌ   فإنْ إحسانَه جزاءُ إحسانِ
إنْ لَمْ أصوِّرْه لم تعلمْ بما كُلِّفَت   نفسي وتصويره ردٌّ لبرهانِي

وأنشدوا أيضًا في نحو ذلك:

الله لا عقلٌ يُصَوِّرُهُ   والوهم يُعيدُهُ في صورة البشرِ
والشرع يُطلقُهُ وقتًا ويحصرُهُ   والكون يُثبِتُهُ في سائرِ الصورِ
إنْ قالَ كُنْ فلمن والعينُ واحدةٌ   بل عينٌ كنْ لم تكن إن كنتَ ذَا بصرِ

وأنشدوا أيضًا في حيرة العقول:

فلو رأيتَ الذي رأينَا   ما قلتَ إلا أنا هو أنتَا
قد أثبتَ الشيء قولَ ربِّي   لو لم يَكُن ذاك ما وجَدنَا
فالعدمُ المحضُ ليس فيهِ   ثبوتُ عينٍ فقُلْ صدقتَا
لو لم تكنْ ثَمَّ يا حبيبي   إذ قال كُن لم تَكُن سَمِعتَا
فأيُّ شيءٍ قبلتَ منه   الكونَ أو كون أنتَ أنتَا

وأنشدوا أيضًا:

عجبِي من قائلٍ كُن لعدمٍ   والذي قِيلَ له لم يَكُ ثَمّ
ثم إن كان فَلِمَ قِيلَ له   لِيَكُن والكون ما لا ينقسمْ
فلقد أبطلَ كُن قدرةَ من   دلَّ بالعقلِ عليها وحكمْ
كيفَ للعقلِ دليلٌ والذي   قد بَنَاهُ العقلُ بالكشفِ انهدَمْ
فنجاةُ النفس في الشرعِ فلا   تَكُ إنسانَ رأى ثم حزَمْ

فَعُلِمَ أن من أعظم غلطات أهل النظر طلبهم الخروج عن الحيرة بالخلوة والرياضة، وذلك لا يكون لهم أبدًا، لأن التجرد عن المواد يُعقل ولا يُشهد، ولا يُسلم لهم عقلٌ من حكمٍ ولا خيالٍ؛ لأن كل ما سوى الله حقيقته الإمكان، والشيء لا يزول عن حكم نفسه، ولا يتعقل إلا ما كان

وسيرد أيضًا في داخل الكتاب ما يزيد بيان لما ذكرناه وأصّلناه إن شاء الله تعالى.

ثم نرجع إلى تمام ما كنا بسبيله فنقول:

الوجود في حق الحق عين ذاته فيما عداه أمر زائد على حقيقته، وحقيقة كل موجود عبارة عن نسبة تعينه في علم ربه أزلاً، ويُسمَّى باصطلاح المحققين من أهل الله تعالى عينًا ثابتةً، وباصطلاح غيرهم: ماهية، والمعلوم المعدوم والشيء الثابت ونحو ذلك.

والحق سبحانه من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه إلا واحد؛ لاستحالة إظهار الواحد وإيجاده من حيث كونه واحدًا، ما هو أكثر من واحدٍ، لكن ذلك الواحد عندنا هو

=

على صورته، تعالى الله عن ذلك.

وأنشدوا في الحيرة أيضًا:

لستُ أنا ولستُ هو فمَن أنا ... ومَن هُوَ هُوَ فيا هو هل أنتَ أنَا

ويا أنا هل أنتَ هو لا وأنا ... ما هو أنا ولا هو هو ما هو هو

لو كانَ هو ما نَظَرَت أبصَارنا به له ... ما في الوجود غيرنا أصلا أنا وهُوَ هُوَ

وكان شيخنا ﷺ يقول:

من الرجال من زالت عنه الحَيرة في الله ﷻ. فقلت له: كيف ذاك؟ فقال: إذا تجلى الله تعالى للقلب في غير عالم المواد زالت الحيرة، وعلم من الله على قدر ذلك التجلي من غير تعينٍ؛ إذ لا يقدر أحدٌ على تعيين ما قد تجلّى له إلا كونه تجلى في غير مادةٍ لا غير، ثم إذا رجع من هذا التجلي إلى عالم المواد صحبه تخيل تجلي الحق تعالى.

فما من حضرةٍ يدخلها إلا ويعرف الله تعالى في تجليها؛ لأنه قد ضبط من معرفته أولاً ما ضبط، فيَعلَم أن التجلي قد تحوَّل في أمرٍ آخر، فلا يجهله بعد ذلك أبدًا، ولا ينحجب عنه، فإن الحق تعالى ما تجلى لأحدٍ هذا التجلي، فانحجب عنه بعد ذلك أبدًا.

فإذا نزل العبد إلى عالم خياله وقد عرف الأمور على ما هي عليه مشاهدةً بعد أن عرفها قبل ذلك علمًا وإيمانًا رأى الحق تعالى في صورة الخيال مقيَّدًا فلم ينكره، لكن لا يسعه إلا السكوت، لأنه حينئذٍ يرى أن لا معلوم إلا الله، وإذا كان لا معلوم إلا الله فلا يدري أحدٌ ما يقول! ولا كيف ينسب الأمور!وأنشدوا في تجلي عالم المواد:

مَنْ قالَ يعلمُ أنَ الله خالقُهُ ... ولم يَحُر كان برهانًا بأن جهلا

العجزُ عنْ دركِ الإدراكِ معرفةٌ ... كذا هو الحكم فيه عند مَن عَقِلاَ

وانظر: الميزان الذرية (ص73) بتحقيقنا.

الوجود العام المفاض على أعيان المكونات، ما وُجد منها وما لم يُوجد مما سبق العلم بوجوده، وهذا الوجود مشتركٌ بين القلم الأعلى الذي هو أول موجود، المُسمَّى أيضًا بالعقل الأول، وبين سائر الموجودات ليس كما ذكره أهل النظر من الفلاسفة، فإنه ما ثمَّ عند المحققين إلا الحق والعالم، والعالم ليس بشيءٍ زائدٍ على حقائق معلومة لله تعالى كما أشرنا إليه من قبل متصفة بالوجود ثابتًا.

والحقائق من حيث معلوميتها وتعين صورها في علم الحق الذاتي الأزلي يستحيل أن تكون مجعولة؛ لاستحالة قيام الحوادث بذات الحق سبحانه وتعالى، واستحالة أن يكون الحق ظرفًا لسواه أو مظروفًا، ولمفاسد أُخر لا تخفى على المستبصرين فافهم.

ولهذا لا تُوصف بالجعل عند المحققين من أهل الكشف والنظر أيضًا؛ إذ المجعول هو الوجود، فما لا وجود له لا يكون مجعولاً، ولو كان كذلك لكان للعلم القديم في تعيُّن معلوماته فيه أزلاً أثر مع أنها غير خارجةٍ عن العالم بها، فإنها معدومة لأنفسها، لا ثبوت لها إلا في نفس العالم بها.

فلو قيل بجعلها لزم إما مساوقتها للعالم بها في الوجود، وإما أن يكون العالم بها محلاً لقبول الأثر من نفسه في نفسه، وظرفًا لغيره أيضًا كما مرَّ، وكل ذلك باطلٌ؛ لأنه قادحٌ في صرافة وحدته سبحانه، وقاضٍ بأن الوجود المُفاض عرض للأشياء الموجودة لا المعدومة، وكل ذلك محال من حيث إنه تحصل للحاصل ومن وجوهٍ أُخر، لا حاجة إلى التطويل بذكرها فافهم.

فثبت أنها من حيث ما ذكرنا غير مجعولةٍ، وليس ثمة وجودان كما ذكرنا، بل الوجود واحد، وأنه مشترك بين سائرها، مستفاد من الحق سبحانه وتعالى.

ثم إن هذا الوجود الواحد العارض للممكنات المخلوقة ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المجرَّد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسبٍ واعتبارات، كالظهور والتعيُّن والتعدُّد الحاصل بالاقتران وقبول حكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلق بالمظاهر.

وينبوع مظاهر الوجود باعتبار اقترانه حضرة تجليه، ومنــزل تعينه وتدليه العماء الذي ذكره النبي ﷺ، وهو مقام التنــزل الربَّاني، ومنبع الجود الذاتي الرحماني من غيب الهوية، وحجاب عز الأنية.

وفي هذا العماء يتعين مرتبة النكاح الأول الغيبي الأزلي، الفاتح حضرات الأسماء الإلهية بالتوجُّهات الذاتية الأزلية، وسنفك ختم مفتاح مفاتيحه عن قريبٍ إن شاء الله تعالى.

فللوجود إن فهمت اعتباران: أحدهما: من كونه وجودًا فحسب وهو الحق، وإنه من هذا الوجه كما سبقت الإشارة إليه لا كثرة فيه، ولا تركيب، ولا صفة، ولا نعت، ولا اسم، ولا رسم، ولا نسبة، ولا حكم، بل هو وجود بحت.

وقولنا: (وجود) هو للتفهيم، لا أن ذلك الاسم حقيقي له، بل اسمه عين صفته، وصفته عين ذاته.

وكماله نفس وجوده الذاتي الثابت له من نفسه لا من سواه، وحياته وقدرته عين علمه، وعلمه بالأشياء أزلاً عين علمه بنفسه، بمعنى أنه علم نفسه بنفسه، وعلم كل شيءٍ بنفس علمه بنفسه، تتحد فيه المختلفات، وتنبعث منه المتكثرات هي دون أن تحويه أو يحويها، أو تبديه عن بطون متقدم، أو هو بنفسه يبرزها فيبديها، له وحدة هي محتد كل كثرة، وبساطة هي عين كل تركيب آخر، وأول مرة كل ما يتناقض في حق غيره فهو له على أكمل الوجوه ثابتٌ، وكل من نطق عنه لا به، ونفى عنه كل أمرٍ مشتبه وحصره في مدركه، فهو أبكم ساكت، وجاهل مباهت، حتى يرى به كل ضدٌّ في نفس ضده، بل عينه مع تميزه بين حقيقته وبينه.

وحدته عين كثرته، وبساطته عين تركيبه، وظهوره نفس بطونه، وآخريته عين أوليته، لا ينحصر في المفهوم من الوحدة أو الوجود، ولا ينضبط لشاهدٍ ولا في مشهودٍ له أن يكون كما قال وظهر كما يريد، دون الحصر في الإطلاق والتقييد، له المعنى المحيط بكل حرفٍ، والكمال المستوعب كل وصف كل ما خفي عن المحجوبين حسنه، مما يتوهم فيه شين ونقص، فإنه متى كشف عن ساقه بحيث يدرك صحة انضيافه إليه ألقى فيه صورة الكمال، ورئي أنه منصة لتجلّي الجلال أو الجمال.

سائر الأسماء والصفات عنده متكثرة في عين وحدة هي عينه، لا يتنـــزه عمًّا هو ثابت له، ولا يحتجب عمًّا أبداه ليكمل.

وحجابه وعزته وغناه وقدسه عبارة عن امتياز حقيقته عن كل شيءٍ يضادها، وعن عدم تعلقه بشيءٍ، أو عدم احتياجه في ثبوت وجوده له وبقائه إلى ذلك، لا تحقق لشيءٍ بنفسه ولا بشيءٍ إلا به فانتبه.

لا تُدركه سبحانه من هذه الحيثية العقول والأفكار، ولا تحويه الجهات والأقطار، ولا تحيط بمشاهدته ومعرفته البصائر والأبصار، ومنـــزَّهٌ عن القيود الصورية والمعنوية، مقدَّسٌ عن قبول كل تقديرٍ متعلق بِكمية أو كيفية، متعالٍ عن الإحاطات الحدسية والفهمية والظنية والعلمية، محتجبٌ بكمال عزته عن جميع بريته، الكامل منهم والناقص، والمقبل إليه في زعمه والناكس.

جميع تنـــزيهات العقول من حيث أفكارها ومن حيث بصائرها أحكام سلبية، لا تفيد معرفة حقيقية، وهي مع ذلك دون ما يقتضيه جلاله ويستحقه قدسه وكماله، ومنشأ تعلق علمه بالعالم من عين علمه بنفسه، وظهور هذا التعلق بظهور نسب علمه التي هي معلوماته، وإنما هو عالم بما لا يتناهى من حيث إحاطة علمه، وكونه مصدرًا لكل شيءٍ، فيعلم ذاته ولازم ذاته، ولازم اللازم جمعًا وفرادى، وإجمالاً وتفصيلاً، هكذا إلى ما لا يتناهى، وما عينه أو علم تعين مرتبته عند شرط وسبب، فإنه يعلمه بشرطه وسببه، ولازمه أن سبق علمه بذلك تعينه، وإلا فيعلمه بنفسه سبحانه، وكيف شاء، غير أنه لا يتجدَّد له علم، ولا يتعين في حقه أمر ينحصر فيه ولا حكم.

كماله بنفسه، ووجوده بالفعل لا بالقوة، وبالوجوب لا بالإمكان، منـــزَّهٌ عن التغير المعلوم والحدثان، لا تحويه المحدثات لتبديه أو تصونه، ولا يكوِّنها لحاجةٍ إلى سواه، ولا تكوّنه ترتبط الأشياء به من حيث ما تعين منه، ولا يرتبط بها من حيث امتيازها بتعدُّدها عنه، فيتوقف وجودها لها عليه، ولا يتوقف عليها، مستغنٍ بحقيقته عن كل شيءٍ، مفتقر إليه في وجوده كل شيءٍ.

ليس بينه وبين الأشياء نسبة إلا العناية، كما قيل، ولا حجاب إلا الجهل والتلبيس والتخيل؛ لغاية قربه ودنوه، وفرط عزه وعلوه، وعنايته في الحقيقة إفاضة نوره الوجودي على من انطبع في مرآة عينه التي هي نسب معلوميته، واستعد لقبول حكم إيجاده ومظهريته سبحانه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ من الوجه الأول، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11] من الوجه الثاني.

ومتى أُدرك أو شُوهد أو خاطب أو خُوطب فمن وراء حجاب عزته في مرتبة نفسه المذكورة، بنسبة ظاهريته وحكم تجليه في منـــزل تدليه من حيث اقتران وجوده العام بالممكنات، وشروق نوره على أعيان الموجودات ليس غير ذلك.

فهو سبحانه من حيث هذا الوجه إذا لُومح تعين وجوده متقيدًا بالصفات اللازمة لكل متعين من الأعيان الممكنة، التي هي في الحقيقة نسب علمه جمعًا وفرادى، وما يتبع تلك الصفات من الأمور المُسمَّاة شؤونًا وخواص وعوارض، والآثار التابعة لأحكام الاسم الدهر المُسمَّاة أوقاتًا، والمراتب أيضًا والمواطن، فإن ذلك التعين والتشخص يُسمَّى خلقًا وسوى، كما ستعرف عن قريبٍ سره إن شاء الله تعالى.

وينضاف إليه إذ ذاك كل وصفٍ، ويُسمَّى بكل اسمٍ، ويظهر بكل رسمٍ، ويقبل كل حكمٍ، ويتقيَّد في كل مكانٍ بكل رسمٍ، ويُدرك لكل مشعر من بصرٍ وسمعٍ وعقلٍ وفهمٍ، وغير ذلك من القوى والمدارك فاذكر.

واعلم أن ذلك بسريانه في كل شيءٍ بنوره الذاتي المقدَّس عن التجزؤ والانقسام، والحلول في الأرواح والأجسام فافهم، ولكن كل ذلك متى أحب وكيف شاء.

وهو في كل وقتٍ وحالٍ القابل لهذين الحكمين الكليين المذكورين المتضادين بذاته، لا بأمرٍ زائدٍ، والجامع بين كل أمرين مختلفين من غائبٍ وحاضرٍ وصادرٍ ووارٍدٍ، إذا شاء ظهر في كل صورةٍ، وإن لم يشأ لم تنضف إليه صورة.

لا يقدح تعيُّنه وتشخُّصه بالصور، واتصافه بصفاتها في كمال وجوده وعزه وقدسه، ولا ينافي ظهوره في الأشياء وإظهاره وتعينه وتقيده بها وبأحكامها من حيث هي علوه وإطلاقه من القيود، وغناه بذاته عن جميع ما وصف بالوجود، بل هو سبحانه الجامع بين ما تماثل من الحقائق وتخالف فيتألف، وبين ما تغاير وتباين فيختلف.

بتجليه الوجودي ظهرت الخفيات، وتنـــزلت من الغيب إلى الشهادة البركات من حيث أسمائه: الباسط والمبدي، وبارتفاع حكم تدليه تخفى وتنعدم الموجودات باسميه: القابض والمعيد.

إنه تعالى كان محتجبًا بعزه، كان غفورًا، وإن أحب أن يُعرف دنا وظهر فيما شاء كيف شاء، فكان ودودًا، فبالمحبة يبدي من كونه محبًّا وهي تبديه، وبها من كونه محبًّا ومحبوبًا يعيد كل شيءٍ في قبضته، ومقهور تحت قوة بطشه لقوة فعله وضعف المنفعل.

ومظهر قدرته وآلة حكمته في فعله بسنته، ومحل ظهور سر القبض والبسط والإبداء والإخفاء والغيب والشهادة والكشف والحجاب الصوري السببي، الذي به يفعل ما ذكره لا مطلقًا هو عرشه المجيد.

ولهذا قال سبحانه وتعالى مبدأ سر هذا الأمر: ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:37]، ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ*إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ*وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ*ذُو العَرْشِ المَجِيدُ*فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:12 - 16].

في مرتبتي الإطلاق والتقييد، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ جواب سؤال مقدار، علم أنه يبدو من معترضٍ محجوبٍ.

نصٌ شريفٌ هو آخر النصوص:

اعلم أن أعظم الشبه والحجب أن التعددات الواقعة في الوجود الواحد يوجب آثار الأعيان الثابتة فيه، فتوهم أن الأعيان ظهرت في الوجود وبالوجود، وإنما ظهرت آثارها في الوجود ولم تظهر هي، ولا تظهر أبدًا؛ لأنها لذاتها لا تقتضي الظهور.

ومتى أخبر محقق بغير هذا أو نسب إليها الوجود والظهور، فإنما ذلك الإخبار بلسان بعض المراتب والأذواق النسبية: أي إنما تثبت صحتها بالنسبة إلى مقام معين أو مقامات مخصوصة دون ذوق مقام الكمال.

وأما النص الذي لا يُنسخ حكمه فهو ما ذكرناه، وهكذا كل ما ذُكر في هذا الكتاب، فإنه الحق الصريح الذي هو الأمر عليه، وما سواه فقد يكون صحيحًا مطلقًا كهذا الذي ذكرنا، وقد يكون صحيحًا بالنسبة والإضافة إلى مقامٍ ما، كما سبقت الإشارة إليه.

ومتى وضح لك ما ذكرته في هذا النص علمت أن الظهور للوجود، لكن بشرط التعدُّد مع آثار الأعيان فيه، وأن البطون صفة ذاتية للأعيان، والوجود أيضًا من حيث تعقل وحدته، والأمر دائر بين ظهورٍ وبطونٍ لغلبةٍ ومغلوبيةٍ، بمعنى أنه ما نقص من الظاهر اندرج في الباطن وبالعكس، والنسب والإضافات صور أحوال وأحكام تُنشأ بين المراتب، فيظهر بعضها بعضًا، ويخفي بعضها بعضًا، بحسب الغلبة والمغلوبية المُشار إليها آنفًا فافهم.

تمّ الكتاب والحمد لله وحده

وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

***

فهرس المحتويات

النصوص

AL-NAFAḤĀT AL-ʾILĀHIYYAH

followed by

AL-NUṢŪṢ

(Two books in Sufism)

both by

Ṣadruddīn al-Qūnawi

Edited by

Aḥmad Farīd al-Miziyadi

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon

هذا الكتاب

هذه نفحات إلهية، ونفحات مباركة، ونفحات ربانية، تحتوي على إمدادات فيوضية، وفتوحات قدسية، فيها رموز شريفة، ومصطلحات منيفة.

أفاض الله بها على الإمام القطب الحجة سيدي صدر الدين القونوي قدس الله سره العزيز.

ويتلوها كتابه السر الرباني المسمى بالنصوص، وهو من أعظم الكتب وأجلها في علم الحقائق، شغل به قلوب العارفين، وحارت فيه أذهان العلماء الحاذقين، ولم يكتسب فهمه ومعرفته إلا من فتح الله عليه فتوح العارفين، وسلك سبيل الأئمة المتحققين.

فهما كتابان عظيمان، كتبا بمداد النور، فسطع منهما روضات من الحبور، فأنتجا معدنًا من السرور، وإن حصول ذلك لمن تربى في مدرسة الشيخ الأكبر، وشرب من معين ذلك المشرب، فمن إذن يكون؟

إنه راحة الأرواح، ومسالك الانفتاح، من فالق الإصباح، ومسخر الأشباح.



Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah



هاتف: 12/ 11/ 804810 5 961+ — ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان

فاكس: 804813 5 961+ — رياض الصلح - بيروت 2290 1107

http://www.al-ilmiyah.com — info@al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com